

مركز دراسات الوحدة العربية

جيل الشباب في الوطن العربي

ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة

أحمد الساري
أسماء فلحي
باسمة القصاب
حبيبة محسن
سونيا التميمي
علي أحمد الديري
عمر سمير
محمد العجاتي
نوران أحمد
وائل السواح

إشراف: محمد العجاتي

جيل الشباب في الوطن العربي
ووسائل المشاركة غير التقليدية
من المجال الافتراضي إلى الثورة




مركز دراسات الوحدة العربية

جيل الشباب في الوطن العربي

ووسائل المشاركة غير التقليدية
من المجال الافتراضي إلى الثورة

أحمد الساري — علي أحمد الديري
أسماء فلحي — عمر سمير
باسمة القصاب — محمد المجاتي
حبيبة محسن — نوران أحمد
سونيا التميمي — وائل السواح

إشراف: محمد المجاتي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة/ أحمد الساري... [وآخ.]؛ إشراف محمد العجاتي.
٢٨٧ ص.
يشتمل على فهرس
ISBN 978-9953-82-597-7
١. الشباب ـ البلدان العربية. ٢. المشاركة السياسية ـ البلدان العربية. أ. الساري، أحمد. ب. العجاتي، محمد (مشرف).
305.2350956

العنوان بالإنكليزية

Arab Youth and Non -Traditional Participation
From Virtual Sphere to Revolution
Supervised by Mohammad Al-Agati

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٣

المحتويـــات

خلاصة الكتاب

ليس غريباً أن تكون طليعة الربيع العربي ووقوده شبابية، فمتوسط أعمار السكان في البلدان الخمسة التي شهدت ثورة أو حراكاً ثورياً، مصر وتونس والبحرين وسورية والمغرب، وفقاً لتقرير **التنمية البشرية** الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١١ يراوح بين ٢٠,١ و٣٠ عاماً، وهي كلها تحت المتوسط العالمي البالغ ٢٩,٢ عاماً، باستثناء البحرين. وطبيعي أن يقود جيل الشباب هذا الحراك الثوري؛ فقد ذاق هذا الجيل ويلات الاستبداد والفساد منذ نشأته وحتى سن الرشد أكثر من غيره من الأجيال، حيث امتلك قدرة متراكمة على نقد الأوضاع في البلد الذي ينتمي إليه والأمة التي هو جزء منها على نحو يجعله ناقماً على الأوضاع أكثر من أي وقت مضى وأكثر من أي جيل آخر في التاريخ العربي.

ولا ينكر أحد دور الشباب في الحراك الثوري العربي الذي تشهده بلدان المنطقة منذ عامين، سواء في الحشد والتعبئة أو في التنظيم والمساعدة في تسيير الأمور اليومية أثناء هذا الحراك، فمشاركة الجيل الجديد في الحركات السياسية العربية المختلفة، من اليمين إلى اليسار، في الجدل العام حول القضايا المختلفة، وبحثه عن وسائل للمشاركة بعضها قديم أعيد أحياؤه، مثل النكتة السياسية والكاريكاتور والأغنية السياسية، كوسائل شعبية للتعبير عن الرأي، سواء كانت بهدف النقد أو الدعابة، تعد إبداعاً وتجديداً، فمجرد إنتاجها وتداولها في الفضاءات العامة والخاصة هو تعبير عن إرادة للمشاركة. وإذا كانت هناك وسائل أخرى جديدة ظهرت بسبب تطور الوسائط التكنولوجية المتعددة واستخدامها لنشر وتمرير الفعل المشارك، فتمرير النكات السياسية لم يعد حكراً على المجالس الخاصة وإنما امتد إلى رسائل المحمول والبريد الإلكتروني. وينطبق الأمر كذلك على الأغاني السياسية التي عرفت انتشاراً

واسعاً من خلال المواقع والمدونات والمنتديات وصفحات التعارف الاجتماعي كـ «الفيسبوك»، إضافة إلى التفاعل مع البرامج الحوارية اليومية على شاشات القنوات العامة والخاصة، وهو وجه آخر من أوجه المشاركة. وبالمثل تشهد هوامش التعليقات على المواقع الإلكترونية للصحف اليومية نقاشاً ثرياً بين مختلف المعلقين لا يقل أهمية عن المقال أو الخبر الذي أثيرت هذه التعليقات على هامشه. كما تعد المدونات إحدى الوسائل الخاصة جداً بهذا الشباب، وقد استخدمت كأداة لإثارة قضايا المواطن، مثل حقوق الإنسان وغيرها من القضايا السياسية، كحملات التضامن والمقاطعة لإسرائيل. وهو ما يعد تطوراً جديداً للإعلام البديل، إذ لم يعد قاصراً على الفضاء الافتراضي بل بدأ يتفاعل عملياً مع الواقع. هذه الأنماط الجديدة تعكس وجود رغبة لدى هذا الجيل في المشاركة، وإصراراً عربياً خالصاً على المشاركة في الشأن السياسي الجاري ولكنها مشاركة غير تقليدية، تعوض عزوفه عن المشاركة التقليدية.

يمكن القول إن ثمة وسائل جديدة للمشاركة السياسية للشباب، وهي وسائل غير تقليدية تتطور سريعاً ويتغير نمط وأولوية المشاركة عبرها من بلد عربي إلى آخر، ومن ثم فهذا الجيل الجديد من الشباب العربي يحتاج إلى آليات جديدة، بل هو يفرخ بذاته نخبته الجديدة ومن ثم يحتاج إلى إعطائه مزيداً من الثقة في قدرته على تسيير أمور بلاده مستقبلاً، وذلك من خلال تشجيعه على الانتماء إلى الأحزاب الجديدة ودفعه ليعبر عما بداخله من تطلعات وأفكار وقيم، ومن ثم ينتقل من موقع الحلم الثوري التغييري إلى موقع قيادة هذا التغيير في الواقع، وعلى الأجيال الأكبر أن تدرك أن إقصاء هذا الجيل هو ما أدى إلى الحراك الثوري، من هنا فلا فائدة من الإقصاء بل لا بد من الإصغاء لما يطرح وتحويله إلى ماكينة عملية لتحويل الأفكار إلى وقائع. لقد ظل الباحثون والمتابعون لتطور الجدالات العامة في المجال الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي في حيرة شديدة من تقديم إجابة عن سؤال محوري حول مدى قدرة هذه الأصوات على نقل جدالاتها وسجالاتها الفكرية والعملية إلى واقع ملموس، وتكوّنت جدلية الانتقال من الافتراضي إلى الواقعي، وثارت شكوك كثيرة في مدى قدرة جيل الشباب على فرض نفسه وأفكاره وقيمه وآلياته على الواقع. وما إن اندلعت الثورات العربية والحركات الاحتجاجية في نهاية عام ٢٠١٠ وبدايات عام ٢٠١١ حتى حسمت الأمر بصورة قاطعة.

أولاً: الشباب العربي ودوره في الحراك الثوري

ساهمت التحولات السياسية الكبرى التي يعرفها العالم العربي في بروز فاعل وفعل جديدين في عدد من البلدان العربية، وهو الشباب والحراك السياسي للشباب. وقد عُدّت هذه الحركة كظاهرة جديرة، من جهة نظراً إلى كون الشباب ظل ولمدة طويلة غائباً أو مغيباً عن الساحة السياسية بحيث خلص عدد من التحليلات إلى عزوف هذه الفئة إرادياً أو لا إرادياً عن العمل السياسي وعدم اهتمامها بالشأن العام. ومن جهة أخرى، نظراً إلى طبيعة التنظيم والوسائل المستعملة للاحتجاج والتعبئة بحيث أصبحت الشبكات الاجتماعية،كفيسبوك وتويتر ويوتيوب والمدونات، الأدوات الأساسية لهذا الحراك.

وقد تميز جيل الشباب العربي الذي قاد الحراك بالجرأة والمخاطرة والسرعة والإنجاز والقدرة على الحشد والتحدي والابتكار والإصرار، كما يحمل توقاً إلى الحرية والكرامة، فلم يعد لدى الإنسان العربي أغلى من كرامته في مواجهة أدوات القمع والإهانة والإذلال، ومن ثم وجّه وسائل التكنولوجيا والاتصال لمقاومة كل ما من شأنه أن يقف في وجه تطلعاته تلك، فمن خلال أدوات بسيطة جداً وفي وقت وجيز يراوح ما بين الثمانية عشر يوماً والثمانية شهور، وهو وقت ليس بالطويل في عمر الثورات قياساً على الثورات الكبرى التي أسقطت نظماً ظلت في السلطة أحد عشر عاماً على الأقل، وما بين جمعة وأخرى كانت الملايين تجتمع بدعوات من مواقع التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى مواقع للتغيير الثوري، ربما أتاحت خاصية السرعة والإنجاز هذه طبيعة الوسائل التكنولوجية الجديدة التي أدركها الشباب وأحسن استعمالها.

أحد الأمور المعروفة في كل الثورات التاريخية هو وجود الرمز الحزبي أو الشخصي، الذي كان يقود الحراك ويوجه الناس، أما في الثورات العربية فقد انقلبت الأمور، إذ بدأت الثورات من دون رموز أو قيادات مركزية، تحركت الاحتجاجات في الشارع من خلال المنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي، بحيث يمكن عدّها ثورات من دون مركزية أو قيادات رمزية، ربما خلقت بعض الرموز في ما بعد من هؤلاء الذين كتبوا ونشطوا في هذه

الوسائل، يرى البعض أن هذا ما حمى الثورات وجعلها تستمر، حين غاب الرمز أو القائد الذي لو تم اعتقاله أو تصفيته من قبل الحكومة لانتهت الحركة، وهذه سمة ميزت الحراك الثوري العربي حيث تراجعت الرمزية وصار الشارع يقود نفسه بهذه الطريقة، وأصبح من الصعب أن يلاحَق آلاف المغردين الذين يحاصرونهم من كل جهة، وبمستوى وعي عال ولغة متطورة، ويستخدمون رموزاً ولغة ربما تبدو غريبة بالنسبة إلى الأجهزة الأمنية التقليدية، حتى بعد استعانتها بخبراء للسيطرة على المجال الافتراضي ولم تستطع تحقيق ذلك، سواء بالحجب أو التضييق، فالشخصيات غير المعروفة هي التي تقود فعلاً، وهي شخصيات تتكلم بحق وبمصداقية وتشجع الناس على التظاهر والخروج، فجملة من مغرد غير معروف عمره ١٨ سنة قد تكسب مصداقية أكثر من الوزير، وهذا يُظهر تصاعد قيمة الإعلام الإلكتروني الحر وبناء الثقة به مقابل هبوط الإعلام المرئي أو الصحفي الحكومي، ولكونه إعلاماً غير مهيمَن عليه من جانب الأنظمة، فهو يمثل المساحة الوحيدة عند الناس التي تقاوم الحجب والتوجيه.

وقد لوحظ في الحالات الخمس التي تعرضت لها الدراسة أن القمع قد أنتج وسائل مقاومته على نحو يمكن معه القول إنه كلما اشتدت وسائل القمع وزادت القيود على الحقوق والحريات ووسائل التعبير عنها ازدادت في المقابل الوسائل المقاومة لها تطوراً وقوة وازداد إصرار الشباب على كسرها وتجاوز النخب الحاكمة التي تستخدمها؛ من هنا يمكن القول إن ما ينفق على وسائل القمع والتعذيب يمكن أن يؤدي إلى تنمية ورخاء البلدان التي تنفقه إذا ما تم توظيفه في تدعيم حقوق وحريات المواطنين ويضمن للنظم استقراراً وشرعية أكبر من تلك التي تجلبها لها نفقاتها على الجانب الآخر.

كما أن الحراك الشبابي العربي وإن كان التركيز أساساً على فعالياته المركزية عبر التغطية الإعلامية لما يتم في المدن المركزية أو العاصمة، فهو في معظمه انطلقت شرارته الأولى من الأقاليم والأرياف ومن ثم أخذ زخماً شعبياً كبيراً ولم يضع الشباب في موضع النقد السائد حول مركزية السياسة أفكاراً وعمليات، وعلى الرغم من أن الثورات لم تحسم معاركها مع النظم إلا من خلال السيطرة على العواصم فإن مركزية النظم ذاتها جعلت من العواصم بل ميادين محددة فيها آخر معاقلها وحصونها.

ثانياً: الاستخدام السياسي للعالم الافتراضي ودوره في التحول من الافتراضي إلى الواقعي

حيث إن الاستخدام السياسي لتلك الوسائل غير التقليدية للمشاركة يبدو ناجحاً في كثير من الأحيان أكثر من المسارات التقليدية في الدعوات إلى التظاهر والاحتجاج، وحيث ظهرت حتى التظاهرات والاضرابات الإلكترونية كما أشارت الباحثة التونسية، والتي توصل رسالة مزدوجة موجهة إلى الحكومات وأصحاب الشركات الإلكترونية أن المستخدم سيد قراره وأنه يمكن معاقبة تلك الشركات إذا ما حاولت التضييق على المستخدمين استجابة لضغوط الحكومات، كما توصل رسالة إلى النظم ذاتها بأن هناك عدداً لا بأس به من الوسائل للحشد والتعبئة غير الوسائل التقليدية التي ألفتم قمعها واعتقال القائمين عليها، وأن السجون ذاتها لن تستوعب العدد الهائل الذي يشارك في الدعوات إلى التظاهر والاحتجاج التي تعدونها خطراً وتجرمونها بقوانينكم. وهناك وسائل كثيرة للالتفاف على وسائل القمع، فإذا كان الطلاب المصريون قد أنشأوا اتحاداً موازياً للاتحاد الرسمي الذي سيطر عليه طلاب الحزب الحاكم في عام ٢٠٠٦، فإن التونسيين قد أنشأوا برلماناً موازياً عام ٢٠٠٩، وكانت فكرة لافتة للأنظار المحلية والدولية.

إن هذا المجال الافتراضي الذي تجاوب معه المجتمع العربي بسرعة كبيرة جعلت نسب مستخدميه أكبر من مثيلاتها في بلدان أخرى أكثر تقدماً، أتاح كثيراً قدرات فائقة للحشد والدعم حتى لدى الشباب والقطاع غير المسيس من المواطنين في الوطن العربي، وهو قطاع عريض، وهذا يفضي إلى استنتاج أن البنى السياسية التقليدية، سواء كانت معارضة أو سلطة حاكمة، لم تعد قادرة على ادعاء احتكار القدرة على الحشد والتعبئة من دون غيرها، فالنشطاء الجدد قد أثبتوا أن لديهم قدرات فائقة على الحشد وإن اختلفت قدراتهم تلك في الحشد في الميادين عنه في الحشد للعملية السياسية التقليدية ممثلة بصناديق الاقتراع، فقبل الثورات كان المعارضون الليبراليون وحتى القوى السياسية الأخرى من غير المعارضة يشتكون أن القوى الإسلامية لها المساجد ودور العبادة ما يمنحها القدرة على مخاطبة الحشود، أما اليوم فلا مبرر أمام هؤلاء مع حضور الإعلام الجديد الذي

كسر هذه القاعدة، وفتح الباب على مصراعيه لأي شخص وأي جهة بأن تخاطب الجميع وتصل إلى أكبر قطاع ممكن من الناس، إذا كان لديها خطاب ولغة تجذب الناس، ومن ثم فعلى النظم التي يفترض أن تصل للسلطة بعد هذا الحراك ألاّ تعتقد أن العملية السياسية هي الانتخابات، وأنها هي وحدها القادرة على رسم مسارات المستقبل بطرق وآليات محددة سلفاً.

كما أنه في ظل الإعلام المعولم الذي أصبح يواجه منافسة شديدة من قبل الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي الجديدة أصبح أشبه بالمستحيل التعتيم على ما يحدث في الواقع أو حتى تشويه صورته أو حتى مجرد تعطيل وصول الأخبار إلى من يبحثون عنها، حيث تشكلت ونسجت علاقات بين المحتجين وبين أصحاب حسابات وصفحات الفيسبوك والمدونين، نجحت في التغلب على التعتيم الإعلامي بسرعة تناقل المعلومة وسهولة ترويجها على نطاق واسع بفضل شبكة العلاقات التي تم نشرها على الفيسبوك والإنترنت بفضل الصحافة الإلكترونية والتي يسّرت ممارسة حرية الرأي والتعبير من دون المرور على تعقيدات وإجراءات الرقابة التقليدية، كما أن التعتيم ساهم في المزيد من تأجيج الأحداث وأصبح المشاركون في الاحتجاجات هم أنفسهم المراسلون الإعلاميون. أخذت الجزيرة مقاطع الفيديو التي توثق للتحركات الميدانية وأسست بها نشراتها الإخبارية. وكانت الصفحات التي تستعمل الجزيرة مقاطعها تسجل نشرات الجزيرة الإخبارية وتعيد تنزيلها على الفيسبوك متباهية بعرض صورها الخاصة على شاشة قناة إخبارية مهمة، الأمر الذي خلق شكلاً جديداً للتنافس والتنسيق بين الصفحات ومشرفيها لتكثيف وجودهم الميداني وقربهم من الأحداث، بحيث أصبح هناك تفاعل مباشر بين المشاهد والقنوات الإخبارية المختلفة أصبح معه التعتيم شبه مستحيل، وهذا يطرح موضوع العلاقة بين وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في العالم العربي بعد الإطاحة بالنظم الدكتاتورية، وبطريقة أعم العلاقة بينهما في إطار ديمقراطي، ويطرح أيضاً سؤال دور كل منهما في هذا السياق الجديد. فمع التحرر التدريجي لوسائل الإعلام التقليدية من وطأة الخط التحريري المفروض وتوسع رقعة الحرية، قد تنافس وسائل الإعلام التقليدية إعلام الإنترنت الذي أدى في الماضي دور البديل، وهنا يمكن القول إن الاستخدام السياسي لهذه الوسائل التقنية والإعلامية المجتمعية الجديدة هو الذي ساهم

إلى حد كبير في الإسراع في عملية التحول من الافتراضي إلى الواقعي.

وإذا كان الشباب العربي قد ابتكر وسائل مشاركة غير تقليدية باستخدام وسائل التقنية الحديثة التي ليست من صنعه وأجاد التعامل معها بطرائق وأهداف أكثر تطوراً من تلك التي ابتكرت من أجلها في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية منغلقة ومسدودة الأفق بل وكانت محبطة في كثير من الحالات، واستطاع هذا الجيل أن ينجز بعضاً من مهمة التحول الديمقراطي وسط كل هذه التحديات وأن يحدث موجات متتالية من المد والجذر في ربيع المنطقة العربية كلها وليس فقط في دول الثورات والحراك، فإن مثل هذا الجيل وتلك التقنيات التي يستعملها يحتاج إلى منطق وسياسات ونظم مغايرة لتلك التي ثار عليها وسعى ولا يزال من أجل تغييرها وتجاوزها من دون أن يحدث صراعاً جيلياً، لذا وجب التعرض لدور الشباب في كل من الحالات التي تعرضت لها الدراسة.

ثالثاً: الشباب العربي وظروف الثورات العربية

١ ـ الشباب التونسي: نتائج عكسية لسياسات القمع

عانى الشباب التونسي، وبخاصة في الجنوب، أكثر مما عانى غيره من الأجيال التونسية التي ربما أدركت بعضاً من إنجازات بورقيبة قبل أن يتحول إلى الدكتاتورية ويؤول حكمه إلى بن علي، فقد عانى هذا الشباب البطالة وتدهور ظروف العيش والمحسوبية والفساد. وقام بتحركات في الجنوب بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ اتخذت عدة مناحٍ، منها الإضراب عن الطعام والتظاهرات والمسيرات والاعتصامات في الخيام وفي دور الاتحاد العام التونسي للشغل وحتى في بعض المقار الرسمية (المعتمديات) ومقار الحزب الحاكم، وقد كان للمدونات الدور الأكبر في كسر التعتيم الإعلامي حول هذه التحركات، وقد خاض الشباب التونسي معارك مضنية ضد النظام في إثر حجب الصحف الإلكترونية التي كانت تمثّل وسيلة للتعبير عن الرأي خارج الأطر التقليدية للصحافة المطبوعة، إلى أن جاءت حادثة حرق الشاب محمد البوعزيزي نفسه لتفجر أوضاعاً متراكمة طوال سنين في وجه النظام التونسي، حيث اندلعت الثورة من الدعوات التونسية على موقع التواصل الاجتماعي تويتر الذي مثّل حلقة الوصل في ما بين النشطاء وبينهم وبين الشارع التونسي العام.

٢ ـ الشباب السوري والثورة: تجاوز المعارضة التقليدية

ربما عانى الشباب والشيوخ على حد سواء من النظام السوري على مدى عقود، لكن الجيل الذي حمل على عاتقه هم الثورة ومباشرة التظاهر والتنسيقيات من بعده هو هذا الجيل الفتي الذي يمثّل الفئة الأكبر من المجتمع السوري. وفي حين اعتمد الشباب في بلدان الربيع العربي على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتويتر في الدعوات للحراك الثوري، فإن الشباب السوري ركز بعد بداية الثورة أكثر على نقل الفيديوهات من خلال موقع اليوتيوب إلى العالم حيث لم تكن القنوات الفضائية تستطيع دخول الأراضي السورية، وتحمل هذا الشباب الكثير من بطش النظام للحفاظ على التحركات السلمية لكنه في النهاية وجد نفسه مضطراً إلى الدفاع عن نفسه وأهله في مواجهة التدمير العنيف والممنهج الذي مارسه النظام السوري ضد الثورة منذ بدايتها، لقد سارع الشباب السوري إلى تكوين التنسيقيات وطرح الرؤى التي ربما أملت على المعارضة المترهلة سواء في المنفي أو في الداخل السوري أن تتبنّى الكثير مما تطرحه هذه التنسيقيات، وطرح الصراع السياسي الذي خلفه النظام بينها جانباً إلى حين الانتهاء من الصراع مع النظام. وحمل هذا الشباب هم الأعباء اللوجستية والقتالية والإغاثية التي فرضها عليه طول الصراع مع النظام السوري.

٣ ـ الشباب المصري: مواجهة النظام غير التقليدية

اعتمد الشباب المصري على تراكم محاولات بناء معارضة شبابية من حركات سياسية واجتماعية شبابية عابرة للتيارات والاستقطابات، كحركة ٦ أبريل، وشباب من أجل العدالة والحرية، والجمعية الوطنية للتغيير، وغيرها من الحركات التي كانت أقرب إلى المرونة أو السيولة في هيكلها التنظيمي، بحيث تكون قادرة على الحركة بصورة أوسع والالتحام بالشارع والعمل من خلاله، متحررة من القيود الأيديولوجية الجامدة، وكذلك من الجمود والتكلس التنظيمي الذي سيطر على معظم الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات لفترة طويلة، واعتمد هذا الشباب على شبكة من العلاقات والتفاعلات بين هذه الحركات أقرب إلى التسويق الشبكي، وساعده على ذلك التطور الشديد في أعداد المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي، ومن ثم كان لهذا الجيل الدور الأكبر في تحريك الشارع وكسر حاجز الخوف سواء في المجال الافتراضي قبل

الثورة أو في التظاهرات والاحتجاجات أثناء الثورة. وفي الواقع، فإن الشباب المصري استخدم الفيسبوك أكثر من غيره سواء في الحشد أو التواصل بين النشطاء أو في ترتيب الخطوات والشعارات، فقد كانت الصفحات الشهيرة على الفيسبوك أقوى من وزارات بأكملها، إذ أصبح لديها قدرة هائلة على الحشد لم تكن تتوافر لأي حزب أو حركة سياسية تقليدية من قبل.

٤ ـ الشباب البحريني: مسار إصلاحي

أدى الشباب البحريني من النشطاء على الفيسبوك وتويتر الدور الأكبر في تحريك الشارع، فقد اعتمد في نضاله على حركة التعاطي مع المنتديات الإلكترونية والدردشة الجماعية في مناقشة أحوال المملكة وطموحات شبابها، وقد ركز النشطاء على التدوين في البداية ثم اعتمد بقوة على موقع تويتر حيث لم يعد التدوين عملياً في ظل تواتر الأحداث وسرعة تعامل الشارع معها. وقد قاوم الشباب البحريني المحاولات المتكررة لحجب المدونات واعتقال أصحابها في محاولة من النظام لتكميم الأفواه ومصادرة ما تبقى من هامش للحرية. وما بين محاولات مترددة من قبل النظام للإصلاح الدستوري والمؤسسي ومحاولات تطييف الساحة السياسية أحياناً، اختار الشباب البحريني طريقه بالاحتجاج السلمي على الأوضاع السياسية الراهنة، وكانت المدونات في البداية تدور حول أشخاص أصحابها لكنها سرعان ما انتقلت للدفاع عن الحقوق والحريات العامة، وتضامن الشارع كثيراً مع اعتقال أصحاب الأقلام الحرة من المدونين الشباب، وقد قدم الشباب في دوار اللؤلؤة أرواحهم للتعبير عن سمو ووطنية أهدافهم، وقد شهدت الصفحات البحرينية على موقعي الفيسبوك وتويتر طفرة نوعية بعد الحراك كوسيلة بديلة لفك التعتيم الإعلامي حول حراكهم الإصلاحي.

٥ ـ الشباب المغربي والحركات الاجتماعية

جاء الحراك السياسي للشباب في المغرب بقيادة حركة ٢٠ فبراير، التي قادت تفاعل الشباب المغربي مع مطلب الإصلاح الدستوري والذي بزغ على المدونات منذ مطلع الألفية الثالثة، وتطور تدريجاً حيث شهد المغرب عام ٢٠٠٦ حركة احتجاجية واسعة من عموم المواطنين المتضررين مباشرة من

ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية فعرفت بعض المدن الكبرى حركات احتجاجية للسكان للمطالبة بتحسين شروط الإفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع الزيادة في أسعار المواد والخدمات الأساسية، الناجمة أساساً عن ارتفاع نسبة الضريبة، أصبحت الحركات الاجتماعية تشارك في اللعبة السياسية بقوة، فهي منتجة لساحة سياسية موازية وغير رسمية وأفرادها يطالبون بتوسيع الساحة السياسية المتعارف عليها، وقد استطاعت حركة ٢٠ فبراير، وهي حركة اجتماعية احتجاجية سلمية، مثّلت انتقالاً واضحاً من الاحتجاج الاجتماعي القطاعي إلى التعبير عن المطلب السياسي العام والشمولي، وهي حركة تندرج في سياق التحولات السياسية التي عرفتها الساحة العربية والتي كان محركها الشارع التونسي والمصري على وجه الخصوص. ومن ثم فهي من جهة تتقاطع في بعض النقاط مع الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية الأخرى، كطبيعة الفئة العمرية المكونة لها ولجوئها إلى استعمال وسائل غير تقليدية للفعل السياسي، وقدرتها على استيعاب أعضاء من أطياف مختلفة تتفق على مجموعة من المطالب والشعارات الموحدة، وهي من جهة أخرى تحمل مميزات خاصة لعل من أبرزها كونها حركة إصلاحية لم تختر مبدأ القطيعة مع طبيعة النظام السياسي، وقد نجحت إلى حد كبير في استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيلة لنقل الطموحات الافتراضية إلى حقائق واقعية.

وفي المجمل نجح جيل الشباب العربي في تحويل الافتراضي إلى الواقعي، فالفضاء الافتراضي مكن الأفراد من خلق مجال حر للتعبير كما مثّل بالنسبة إلى الفاعلين فضاء للنقاش وتوحيد الرؤى والأفكار، وبالتالي فتح وسرّع إمكانات التلاقي والتعبئة والتشبيك على أرض الواقع. ولعل هذا التلاقي بين الواقعي والافتراضي هو ما قد يمكّن من فهم السرعة التي تمت بها تعميم النداءات وتكوين التنسيقيات المحلية وبلورة الأرض المشتركة وتنظيم التظاهرات، حيث إن وسائل الاتصال الحديثة تساعد بالفعل في مرحلة من المراحل على التواصل الواسع وتمكن الأفراد من إدراك أن هناك آخرين يحملون المطالب نفسها. كما تساعد على تجاوز حاجز المسافات والزمن، حيث تكمن قوتها في القدرة الفعلية للأفراد على التشبيك والتعبئة، لكنها ليست السبب المباشر في انتفاضة المجتمع أو لها دلالة تنامي أو تجدد الوعي السياسي داخل المجتمع أو اختيار العمل خارج المؤسسات التقليدية من

أحزاب ونقابات وجمعيات، ومن ثم يمكن تقديم مجموعة من الملاحظات والتوصيات إلى صانعي القرار في عالمنا العربي يلتفتون إليها يوماً ما.

رابعاً: ملاحظات وتوصيات

١ ـ على مستوى الرؤى والمؤسسات والسياسات

ـ إن النظم العربية التي حدثت فيها موجات ثورية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، أو حراكات محدودة مثل الأردن والبحرين والجزائر والمغرب، تحتاج إلى إجراءات وسياسات اقتصادية واجتماعية موجهة لخدمة جيل الشباب وتطلعاته وآماله وشعاراته التي نادى بها ورفعها واستشهد من أجلها خيرة الشباب، وهذه السياسات لا بد من أن تكون سريعة المفعول، أي أنها تكتيكية تخدم أهدافاً سنوية وخططاً خمسية مثل التشغيل وتقليل نسب البطالة والبطالة المقنعة، وسياسات إسكان اجتماعي منخفض التكاليف وموجَّه للشباب ومشجع لهم على الزواج وبناء علاقات اجتماعية مستقرة ويراعي أولويات الطبقات المهمشة والأقل دخلاً ويحقق نوعاً من العدالة الناجزة في القطاع الاجتماعي، وهذه السياسات لا بد من أن تراعي خصائص هذا الجيل من السرعة والإنجاز والقدرة العالية على التواصل وتقديم المبادرات والحلول وتحاول استيعابها وتوظيفها على نحو يخدم الخطط والرؤى الاستراتيجية لمجتمعها المحلي ودولها وللدول العربية مجتمعة.

ـ على النظم العربية الحاكمة أن تستوعب حجم الأفكار والمبادرات التي يتبادلها هذا الجيل حول آليات تطوير بلاده ومجتمعاته أو حول تطلعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن تنشئ إدارات ومؤسسات حكومية جديدة أو تفعِّل القائم منها وتسند إليه مهمات تجميع هذه الأفكار والحلول الشبابية وتقيم حواراً مفتوحاً مع أصحابها لضمان تحقيق أكبر إفادة مجتمعية ممكنة من هذه الأفكار وتلك المبادرات بل وربما يقتضي الأمر جلسات عصف ذهني منظمة مع الشباب أصحاب المبادرات والأفكار لتطويرها إلى واقع عملي يساهم في حل المشكلات التي لطالما استعصت على النظم بأجيالها وآلياتها التقليدية الأخرى.

ـ إن البلدان العربية التي لم تشهد هذه الثورات وهذا الحراك عليها ألا تطمئن إلى أحوالها وألا تركن إلى ما تحرزه من أرقام في مؤشرات التنمية

الدولية التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية التي فشلت في التنبؤ بما حدث ولم تقدم سياسات مالية حقيقية تراعي مصالح الشعوب، بل وربما كان اتباع الحكومات لأجنداتها المالية والاقتصادية سبباً في تنامي الغضب الشعبي ضدها، وعلى هذه الحكومات أن تستوعب المطالب الصامته لشعوبها وشبابها وأن تتفاعل معها بسياسات تراعي أولويات حقيقية لمجتمعها وليس فقط بمنطق مكافحة أثر العدوى أو تجاوز الأخطاء الأمنية التي وقعت فيها النظم التي سقطت أو أوشكت على السقوط.

ـ على النظم العربية المختلفة أن تعي درساً مهماً من دروس الربيع العربي، ألا وهو أن هذه الحكومات لو وجهت ما وجهته من جهود أمنية للتعامل مع تطلعات جيل الشباب وطموحاته من قمع ورقابة قاسية على الاتصالات والصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي والمدونات نحو آليات أخرى للتعامل مع قضاياه وحاجاته الموضوعية لاختلفت الموازين كثيراً ولاستطاعت هذه الحكومات أن تبلور أليات حقيقية لاستيعاب هذه التطلعات وتحولها لسياسات تحقق الأمن والرخاء والاستقرار للجميع.

ـ إن مزيداً من الحرية في العمل الطلابي الحزبي وغير الحزبي داخل الجامعات قد يستوعب جزءاً من طاقات جيل الشباب العربي، كما أنه يحول هذه الحرية تدريجاً إلى نمط الحرية المسؤولة عن طريق الممارسة لحرية الرأي والتعبير والتدريب العملي على الديمقراطية ممارسة وفكراً، فحرمان هذه الحريات أو التضييق عليها في ظل النظم التي قام ضدها الحراك الشعبي كان جزءاً لا يستهان به من أسباب الإسراع بهذا الحراك، وللنظم أن تتخيل كم التقدم لو تم استيعاب الطاقات المهدورة من الوقت والأفكار على مواقع التواصل الاجتماعي وفي متابعة الصحف والأخبار أملاً في قراءة خبر وحيد ينبئ بأمل في التغيير أو حتى بوادره.

ـ الشفافية في التعامل مع هذا الجيل واحترام عقلياته هو حاجة ماسة دافع عنها الشباب بأرواحهم أثناء الحراك الثوري وبعده في المراحل الانتقالية، وربما دفعوا أرواحهم ثمناً لمعلومة عن استشهاد أحد زملائهم وحاربوا وأثبتوا خطأ الجهات الأمنية القمعية وممارساتها وقاموا بالتشهير بها بوسائلهم غير التقليدية التي تقوم على التشاركية والدفاع والتعبئة من مدونات ومواقع تواصل اجتماعي

وتعليقات دقيقة على كل ما ينشر من قضايا؛ من هنا فعلى الحكومات ألاّ تجعل في ممارساتها ما يستحق الإخفاء لأنه لن يكون خفياً أو سيصعب إخفاؤه.

ـ البنى والهياكل والسياسات التي أدت إلى الحراك يجب أن يعاد النظر فيها كلياً بحيث تكون موضع بحث ومراجعة شاملة سواء لأدواتها أو للفكر والمرجعيات التي كانت تحركها حتى تتم التغييرات التي تطلبها أو ترفع شعاراتها الجماهير عبر البلدان العربية بصورة تعكس الحاجات الموضوعية للناس بعيداً من العداء لأيديولوجيات ربما كانت النظم تدعيها من دون العمل بها، فالعدالة الاجتماعية التي رفع شعارها المتظاهرون في الدول التي شهدت حراكاً لن يمكن التوفيق بينها وبين السياسات النيوليبرالية التي اتبعت بعض جوانبها النظم السابقة وزادت من وتيرة التدهور الاجتماعي والاقتصادي لبعض البلدان كتونس ومصر وسورية واليمن، من هنا ليس بالضرورة كل ما يصدر عن المؤسسات المالية الدولية من توصيات أو توجيهات سيؤدي بالضرورة إلى استيعاب الاحتقان بين السلطة والمجتمع، ولو حقق ذلك على المدى القصير فهو لن يحققه على المدى الطويل أو حتى المتوسط، فمعظم الحراك الفكري والواقعي الدائر في المجال العام يحوي نوعاً من محورية ومركزية مفهوم الدولة، حتى لو كان التظاهر يتم أمام مؤسساتها أو اعتراضاً على سياساتها فهو لا يعني تفكيكها أو خصخصتها وإنما يعني الحاجة إلى دور فاعل لها على الصعد كافة.

ـ حرية التعبير والتنظيم التي كان الشباب متعطشين إليها سمحت بعد الثورة أو الحراك الثوري بزخم غير مسبوق في وسائل المشاركة السياسية ـ سواء التقليدية أو غير التقليدية ـ إذ تضاعف مثلاً عدد مستخدمي الفيسبوك وظهر الكاريكاتور بكثرة إضافة إلى المسلسلات والبرامج الساخرة على اليوتوب أو حتى في القنوات الفضائية، فضلاً عن الرسوم الحائطية/ الغرافيتي أو الغناء الملتزم أو الساخر، ومن ثم أعاد الناس اكتشاف فنانين ملتزمين كانوا محرومين الظهور على جل وسائل الإعلام بسبب فنهم أو مواقفهم الفكرية أو السياسية، ومن ثم على القوانين أن تراعي هذه الأنماط الجديدة للتعبير عن الرأي والفن.

ـ قد أصبح من المعروف اليوم أن الفاعلين في الحركات الاجتماعية يشاركون وبقوة في اللعبة السياسية؛ فهم منتجون لساحة سياسية موازية وغير رسمية ويطالبون بتوسيع الساحة السياسية المتعارف عليها. وذلك من خلال

المزاوجة بين استراتيجيات غير مؤسسية للعمل وأشكال الفعل المميزة لمجموعات الضغط. فالمطالب التي تحملها هذه الحركات تختلف وتتميز عن تلك التي تحملها الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين الرسميين، ومن ثم على النظم أن تستوعب وجود الحركات السياسية والاجتماعية غير الحزبية، بل تنظمه بقوانين جديدة تسمح لهذه الحركات بأداء دورها وتطويره بصفة قانونية، فهذه الحركات تختلف من ناحية عن الأحزاب والجمعيات السياسية في طبيعتها، وتختلف كذلك عن الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، ومن ثم لا بد من التعاون بين اللجان القانونية والتشريعية في المجالس المنتخبة وبين النخبة البحثية والأكاديمية المهتمة بشؤون هذه الحركات وأعضاء هذه الحركات أنفسهم لوضع هذا الإطار القانوني بحيث يتم تنظيم هذا السيل من الحركات والائتلافات والتنسيقيات التي ظهرت أثناء الثورات أو في الفترات الانتقالية.

٢ ـ ملاحظات على مستوى الوعي الثقافي والمجتمعي

ـ إن الشباب مرحلة عمرية يمر بها الجميع، وهي ليست وظيفة أو مهنة، ومن ثم فالتعامل مع مطالب الشباب المشروعة لا يكون استجابة لمطالب فئوية كما قد يروج من يبررون للنظم ممارساتها أو للأجيال الأكبر التحيز لبني سنهم في التشريعات والممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة. إن هذا الاستيعاب لجيل الشباب يمكن أن يترجم إلى سياسات تتبعها هذه الدول بهدف تمكين هذا الجيل وإعطائه دفعة من أجل استكمال تحقيق أهدافه الوطنية ومن أمثلة هذه السياسات أن تساعد الأحزاب التي يغلب على تكوينها ومرشحيها وهيئاتها العليا الطابع الشبابي ولو بتقديم دعم مالي لها في المناسبات الانتخابية، وبموجب قانون حتى لا يُعَد هذا رشوة انتخابية لها من قبل الحكومات، فالشباب قد يملكون وعياً ورؤى وطنية ناضجة لكنهم لا يملكون المال ولا الإمكانيات المادية التي يروجون بها لهذه الرؤى وتلك الأفكار.

ـ كما يمكن استغلال المرونة والبعد من الأيديولوجيا التي يتمتع بها قطاع عريض من جيل الشباب والتي اتضحت في هذا الجيل خلال الحراك الثوري في تدشين مشروعات قومية تلتف حولها الجماهير غير المؤدلجة، وبالتالي يتم تحييد الاستقطابات التي تتبناها القوى السياسية التقليدية وتكتسب

جزءاً كبيراً من شرعيتها على أساس منها، من خلال تزييف الوعي وتضخيم قضايا من قبيل الهوية وعدّها قضية مصيرية للشعوب العربية على الرغم من كونها قضايا محسومة تاريخاً وممارسةً لدى الشعوب، وإن حدث تشوه لها لدى الحكام، فالحركات الشبابية الجديدة، سواء التي تشكلت قبل الحراك الثوري أو بعده، تتمتع بسلاسة وإبداعية لعدة أسباب، منها - بالطبع - فكرة إثراء الحركة بالكثير من الروافد الفكرية، وهو أمر كان إضافة حقيقية في كل الحركات الشبابية ولم يكن معطلاً إلا في أحيان قليلة. إضافة إلى ذلك، فإن مشكلة المركزية وعلاقة المركز بالأطراف في هذه الحركات الشبابية تكون في الأغلب غير موجودة أو لا تمثّل مشكلة، لأن كل مجموعة في كل محافظة أو إقليم تتولى تنظيم نفسها بنفسها بتنسيق بسيط مع المركز في العاصمة، ويمكنها أن تطلب منه الدعم متى احتاجت إلى ذلك. إضافة إلى ذلك، فقد كان الطابع الشبابي للحركات دافعاً لها للعمل في الشارع لكونها أقرب إليه، وأبعد من ميراث الخلافات التقليدية بين النخبة، وأكثر بعداً من التنظير والرغبة في مهادنة النظام القائم أو النظام الجديد في ظل الفترة الانتقالية، وبخاصة في ظل النظم التي قامت الثورات ضدها، حيث كانت الحركات هي الوجه الأسهل والأكثر مرونة والأكثر قدرة على الالتصاق بالشارع من الأحزاب، نظراً إلى ما كان يضعه النظام السابق من قيود على العمل الحزبي، بحيث أوشك أن يقيدها في مقارها، ويعزلها تماماً عن الشارع. فكانت الحركات هي رأس الحربة في عمل الحشد الشبابي الذي سبق الثورات وكذلك في التنسيق الميداني وتوفير الخدمات اللوجستية سواء للثوار في الميادين أو لمن أضيروا من ضربات النظم وبطشها وتسيير حياتهم اليومية، ومن ثم لا بد من الإفادة من خبرة هؤلاء الشباب وتنظيماتهم الجديدة في إدارة العمل اليومي على نحو فعّال وفي ظروف عصيبة، ويكون ذلك بالاستعانة بهم في إدارة شؤون الدولة وإصلاح مؤسساتها المختلفة، وبخاصة المحليات في الفترات الانتقالية.

- من مصلحة النظم القائمة، كما من مصلحة المجتمع العربي ذاته، أن تكون هناك معارضة قوية وحكومة قوية ليس بالمعنى التقليدي للقوة، الذي يتجسد في القوة الأمنية فقط، وإنما بالمعنى الاقتصادي والتنموي والديمقراطي، حيث يرى الكثير من المحللين أنه لو كانت النظم السياسية العربية سمحت بهامش كبير من الحرية والعدالة الحقيقية لما كانت الثورة

لتحدث، ومع استمرار الحال على ما هو عليه إلى حد كبير تحت أي حكم، فمن المرجح أن يظل الحراك الشبابي إلى حد كبير كما هو، خارج القنوات «الشرعية» أو الأطر التقليدية للمشاركة السياسية. فما دفع الشباب بالأساس إلى العمل خارج هذه الأساليب التقليدية للمشاركة السياسية كالأحزاب السياسية والنقابات وغيرها هو انسداد أفق هذه الأخيرة، ومهادنتها للنظام على نحو ما وكونها باهتة وغير مؤثرة، ورغبة الشباب في التحايل على النظام القائم، إذا صح التعبير، للمشاركة على نحو أكثر إيجابية وجذرية وفاعلية. وقد وفرت تلك الآليات أو الأساليب التي تحقق رغبة الشباب في المشاركة كما يرغبون فيها عبر الآليات غير التقليدية: المشاركة عبر الفضاء الإلكتروني، أو في الحركات السياسية الشبابية غير الحزبية، أو عبر رسوم الجدران (الغرافيتي)، أو الأغاني السياسية أو الأفلام القصيرة أو غير ذلك.

- ينبئ الحراك الثوري الحالي بأن هناك حاجات موضوعية إلى عقد اجتماعي جديد لا يحمل صراعاً بين الدولة والمجتمع أو تغولاً من أحدهما على الآخر بل يوزع السلطات والمسؤوليات بينهما بالقدر الذي يحمي الحقوق والحريات العامة ويعزز أي مسعى لخطط وطنية للتنمية بالمشاركة بين الدولة والمجتمع.

- تبقى ملاحظة أخيرة، هي أن هذا الجيل، على الرغم من انهماكه في هموم الداخل، لم ينس الهموم القومية التي تشغل حيزاً من فكر الأمة ووعيها؛ فكثير من الشعارات التي رفعت في الثورات العربية تتضمن شعارات معادية لأمريكا وإسرائيل، وكذلك الشعارات المؤيدة والمؤازرة للقضية الفلسطينية، حتى إن ذكرى النكبة في العام الأول للثورات تم إحياؤها بطريقة مختلفة كلياً عن ذي قبل، إذ شهدت مسيرات ودعوات للزحف إلى الأراضي الفلسطينية، ونُظمت عدة فعاليات على الحدود مع فلسطين في جميع البلدان العربية المجاورة لها، وهو ما أعطى هذه القضية جزءاً من الزخم الذي افتقدته قبل الثورات لأعوام، وبعضها الآخر كان ولا يزال يرفع صوراً ومقولات لزعامات قومية سابقة كالزعيم جمال عبد الناصر، وبعض المناضلين القوميين الذين كانوا يتوقون إلى الوحدة العربية الشاملة، وهو ما يعني أن هذا الجيل ممثل إلى حد كبير لتطلعات وطموحات الأمة إلى استعادة كرامتها ومجدها.

مقدمــــة

تختلف نسب المشاركة السياسية في مختلف المناسبات الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية عنها في الأنظمة السلطوية. ففي الأولى عادة ما تكون نسب المشاركة الحقيقية مرتفعة تعبيراً عن مدى ثقة الناخبين في نزاهة العملية الانتخابية وقدرتها على التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم؛ أما في الأنظمة السلطوية فعادة ما تكون هذه النسب منخفضة جداً بسبب عدم ثقة الناخبين بجدوى هذه الانتخابات. وعلى الرغم من تكفل القائمين على إجراء الانتخابات في الأنظمة السلطوية بتزوير نسب المشاركة من جملة ما يزوورونه خلال الانتخابات، فإن مصداقية الانتخابات تكون منعدمة إلى حدٍ كبير.

في البلدان العربية، تختلف نسب المشاركة في الانتخابات من مناسبة إلى أخرى، وهي تختلف أيضاً طبقاً للمناطق الجغرافية. فمثلاً، عادة ما تكون نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية أعلى من نسب المشاركة في الاستفتاءات أو الانتخابات الرئاسية. من جهة ثانية، ترتفع نسب المشاركة في الريف مقابل انخفاضها على نحو لافت للنظر في الحضر. وقد يعود ذلك إلى مدى قوة الأواصر العائلية والشخصية، وربما القبلية أيضاً، التي تساعد على حشد عدد كبير من الناخبين للوقوف خلف مرشحيهم.

استناداً إلى ما سبق، ومع ظهور جيل جديد في الحركة السياسية في الوطن العربي على مستوى مختلف التيارات السياسية وانخراطه في العملية السياسية مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ثم احتلال العراق، وكذلك مع نمو وتصاعد حركات الاحتجاج سواء السياسي أو الاجتماعي، فقد بدأ هذا الجيل في تطوير آلياته وأدواته الخاصة جداً للمشاركة، كما طور وسائله الخاصة لاستقاء وعيه السياسي ولاستخدام حقه في المشاركة السياسية. وقلما نجد

شاباً عربياً اليوم لا يملك رؤية عامة عن الحياة السياسية وقد تراوح هذه الرؤى بين البساطة والتعقيد، غير أنها بكل تأكيد بالنسبة إلى صاحبها هي رؤية صائبة وكافية وعفوية. فهذا الجيل على وجه الخصوص يتفاعل يومياً مع مفردات السياسة المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو الدولية من خلال عدة سلوكيات ووسائل يعبر بها عن مشاركته السياسية.

يشارك الجيل الجديد في الحركات السياسية العربية من خلال الجدل العام حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو من خلال وسائل أخرى، بعضها قديم أعيد أحياؤه، كالنكتة السياسية والكاريكاتور والأغنية السياسية، وهي وسائل شعبية يشارك الجيل الجديد فيها بهدف النقد أو الدعاية، وهي بمجرد إنتاجها وتداولها في الفضاءات العامة والخاصة تعبر عن إرادة للمشاركة. وهناك وسائل أخرى جديدة ظهرت بسبب تطور الوسائط التقانية المتعددة واستخدامها لنشر وتمرير الفعل المشارك، فتمرير النكات السياسية لم يعد حكراً على المجالس الخاصة وإنما امتد إلى رسائل المحمول والبريد الإلكتروني. وينطبق الأمر كذلك على الأغاني السياسية التي عرفت انتشاراً واسعاً من خلال المواقع والمدونات والمنتديات وصفحات التعارف الاجتماعي كـ «الفيسبوك»، إضافة إلى التفاعل مع البرامج الحوارية اليومية على شاشات القنوات العامة والخاصة، وهو وجه آخر من أوجه المشاركة. وبالمثل تشهد هوامش التعليقات على المواقع الإلكترونية للصحف اليومية نقاشاً ثرياً بين مختلف المعلقين لا يقل أهمية عن المقال أو الخبر الذي أثيرت هذه التعليقات على هامشه. كما تعد المدونات إحدى الوسائل الخاصة جداً بهذا الشباب وقد استخدمت كأداة لإثارة قضايا المواطن، مثل حقوق الإنسان (قضية خالد سعيد في مصر)[1]، وتمتد إلى القضايا السياسية مثل حملات التضامن والمقاطعة لإسرائيل. وهو ما يعد تطوراً جديداً للإعلام البديل، إذ لم يعد قاصراً على الفضاء الافتراضي بل بدأ يتفاعل بصورة عملية مع الواقع. هذه الأنماط الجديدة تعكس وجود رغبة لدى هذا الجيل في المشاركة، وإصراراً عربياً خالصاً على المشاركة في الشأن السياسي

---

(١) شاب مصري توفي في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ تحت وطأة التعذيب على أيدي اثنين من مخبري الشرطة أرادا تفتيشه بموجب قانون الطوارئ في مدينة الإسكندرية، وقد أثار موته إدانة عالمية ومحلية، كما أثار احتجاجات علنية في عدد من المحافظات المصرية.

الجاري ولكنها مشاركة غير تقليدية، تعوض عزوفه عن المشاركة التقليدية.

يرتبط هذا الوضع كذلك بالعوائق الخاصة بالتطور الثقافي لدى الشباب على أرض الواقع[٢]:

١ ـ السلطة السياسية، وذلك بضربها الحركة الطلابية، ومحاربتها النشاط السياسي والفكري داخل الجامعات، ومنع قيام تنظيم طلابي نقابي موحد ومستقل، ووجود مكاتب لأجهزتها الأمنية داخل الجامعات، وتحالفها التاريخي مع التيار الديني (وخصوصاً في ما يتعلق بالمناهج التربوية)، وفرضها الرقابةَ على المنتج الإبداعي، ودعمها القوانين التي تحد من حرية الرأي والتعبير والتنظيم.

٢ ـ البنية الاجتماعية والتعليمية الأبوية، من الأسرة إلى المدرسة فالجامعة. وهي بنية تقوم على التلقين، والخضوع، ومحاربة الفكر النقدي والفلسفة، ومحاربة ما لا يتسق والمفاهيمَ الدينية (نظرية النشوء والتطور كمثال صارخ).

٣ ـ تعزيز الهويات الفرعية، الإقليمية والجهوية والعشائرية والعائلية والدينية. وهذه تقوم بها السلطة السياسية أساساً، وبعض أطراف «المعارضة الجديدة» أو «البديلة»، وقطاعات أخرى مستفيدة من تفتيت المجتمعات إلى معازل.

٤ ـ الرقابة، وتتشابك فيها المسؤولية بين السلطة السياسية، والتيارات الدينية، والمفاهيم الاجتماعية العامة المحافظة. تمنع الرقابة كل ما من شأنه أن يضع المسلمات الدوغمائية على محك البحث، مساهمة في تكريس التجهيل وتغييب العقل النقدي.

٥ ـ الاستلاب الاستهلاكي/التجاري، والفساد والشللية والعصبوية في الوسط الثقافي. يمتد الفساد المستشري في بنية الدولة العربية القُطرية إلى مؤسساتها الثقافية، الرسمية و«المستقلة»؛ فنرى ارتباطاً مباشراً وغير مباشر

---

(٢) الأمين البوعزيزي، في: «الشباب التونسيّ يتحدّث عن ثورته،» ندوة خاصّة بـ الآداب من إعداد وتقديم غسان بن خليفة، الآداب (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ٢٠١١)، ص ٥٠، <http://adabmag.com/node/368>.

بين المثقف والسلطة، في حين تعمل الشللية والعصبوية على إهمال الأصوات الجديدة في الكتابة والفن ومحاربتها.

تتعدد الرؤى والأطروحات في تفسير الثورات التي قادها شباب الربيع العربي؛ ففي حين يركز البعض على الشبكات الاجتماعية يركز آخرون على مدخل النظم الذي يُعزي الحراك الثوري إلى انسداد أفق المشاركة التقليدية الذي يؤدي إلى انفجار قنوات التواصل وتغير شرعية النظام. ومن ثم كان لزاماً على الباحث في خصائص جيل الشباب بحث البنية المعرفية لهؤلاء الشباب نشطاء كانوا أو مشاركين في الثورة ووقوداً لها. يحاول البحث في البنية المعرفية للنشطاء الجدد الإجابة عن سؤال: لماذا فشل الجميع: صناع القرار والمحللون والأكاديميون والدبلوماسيون، في التنبؤ بربيع الثورات العربية؟ وما هي جوانب القصور في النموذج المعرفي السائد الذي عرقلت التنبؤ بهذا الحدث وتوقيته؟ اتضح أن النسق الإدراكي والمعرفي المسيطر على دارسي الشرق الأوسط تجاهل دراسة الجماعات والقوى والشبكات الاجتماعية التي كانت المحرّك والدافع الأساسي للثورة. وقام الكثير من الكتاب والأكاديميين بعملية نقد ذاتي، معترفين بأنهم أخطأوا ليس في فهم الديناميات الحقيقية لهذه لمجتمعات والقوى الاجتماعية المؤثرة فيها فقط، بل في تبنيهم قوالب نمطية مسبقة سلبية عنها أيضاً.

يمكن القول إن النسق المعرفي والإدراكي في العلوم الاجتماعية لم يكن معنياً في الأساس بالظاهرة الثورية، وإنما معني بفكرة الاستقرار السياسي. لهذا السبب، لم يكن في إمكانه إدراك التوتر البنيوي والاجتماعي الموجود في المجتمعات العربية. كما لم يرصد هذا النسق تشكل قوى اجتماعية وحركات جديدة، وعمليات التعبئة المؤثرة التي قامت ببناء شبكة العلاقات والتفاعلات التي ساهمت في إشعال فتيل الثورة.

تعددت الأطروحات الساعية لتبرير هذا الفشل في مجال دراسات الشرق الأوسط، كان أولى بها أن تركز على الأهمية القصوى لدور شبكات التواصل التقانية الحديثة ـ مثل الفيسبوك والتويتر والمدونات ـ التي لم تُختبر من قبل في المنطقة، ولم يتم بعد إجراء دراسات لقياس تأثيرها وتداعياتها المختلفة. ولكن آخرين رأوا أن هذه الوسائل وفاعليتها قد اختبرت من قبل في الانتخابات

الرئاسية الأمريكية، وبخاصة في حملة أوباما. وقد تحفظ آخرون عن القفز على استنتاج حول دور وسائل التواصل التقانية كمحفز للثورات، إذ إن دورها في الثورة المصرية كان أكبر كثيراً من دورها في الثورة الليبية على سبيل المثال[٣].

ظل الباحثون والمتابعون لتطور الجدالات العامة في المجال الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي في حيرة شديدة في تقديم إجابة عن سؤال محوري حول مدى قدرة هذه الأصوات على نقل جدالاتها وسجالاتها الفكرية والعملية إلى واقع ملموس، وتولّدت جدلية الانتقال من الافتراضي إلى الواقعي، وثارت شكوك كثيرة في مدى قدرة جيل الشباب على فرض نفسه وأفكاره وقيمه وآلياته على الواقع، وما إن اندلعت الثورات العربية والحركات الاحتجاجية في نهاية عام ٢٠١٠ وبدايات عام ٢٠١١ حتى حسمت الأمر بصورة قاطعة.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأنماط من المشاركة السياسية غير التقليدية عبر الفضاءات الافتراضية هي بالأساس صنيعة الشباب؛ وقد تمكن هؤلاء الشباب من نقل نشاطهم وتعبئتهم من المجال الافتراضي على الإنترنت إلى خلق حركة حقيقية قوية في الشارع، تمكنت من صنع ثورة في الشارع العربي، تطيح أنظمة، وتحاول فرض إصلاحات راديكالية على نظم أخرى؛ بداية من تونس، مروراً بمصر وليبيا، التي امتدت إلى دول عربية أخرى كاليمن والبحرين وسورية ولبنان والعراق وغيرها. وما يعكس أهمية الحراك الافتراضي في نقل الحركة أو الوعي على الأرض هو الخوف الشديد الذي أبدته الأنظمة العربية منها، وقيام معظم الحكومات بقطع خدمات الإنترنت والاتصالات لفترة ليست بالقصيرة عن شعوبها.

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف إلى تركيبة وخصائص هذا الجيل عبر التيارات السياسية المختلفة، واستقراء أنماطه الجديدة في المشاركة السياسية والوقوف على نمط تفاعل المجتمع معه كأحد مصادر الوعي السياسي المختلفة، والأهم هو التعرف إلى مدى انعكاس ذلك وأثره في المشاركة التقليدية

(٣) أحمد تهامي عبد الحي، «لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟،» **السياسة الدولية** (١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، منشور أيضاً في: **الأهرام الرقمي**، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=691639&eid=8801>.

للمواطنين ومدى مساهمة هذه الأنماط في الحالة الثورية في المنطقة العربية؟

نظراً إلى حداثة الموضوع المطروح، لم تكن المنهجيات البحثية التقليدية كافية لتحليله. وبالتالي، اعتمدت الأوراق البحثية كثيراً على أدوات الرصد والتحليل من ثلاث زوايا: رصد وتحليل الخطاب بدراسة مدى ارتباطه بظروف الحالة محل الدراسة من جهة ومدى اختلافه عن الخطابات السابقة للمشاركة التقليدية من جهة أخرى، ومن ثم دراسة أثر هذا الخطاب المختلف في تحريك التفاعل الجماهيري وحشد حركة اجتماعية افتراضية أو عابرة للفضاء الافتراضي، ثم دراسة نمط المشاركة المترتبة على بث هذا النوع من الخطاب عبر هذا النوع من الوسيلة غير التقليدية. بمعنى أن يقوم البحث على أركان ثلاثة: أولاً دراسة ظروف إنتاج هذا الخطاب ثم عملية بث الخطاب من أجل الحشد والتوعية والتعبئة ثم الفعل المشارك المترتب على تلقي هذا الخطاب من جانب المواطنين. هنا لا بد من الإيضاح أن تطور آليات بث الخطاب عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو الإعلام البديل قد أدى إلى اتساع قاعدة صناع الخطاب حتى كادت تتطابق مع حجم القاعدة التي تتلقى الخطاب، فكل مشارك عبر وسائل المشاركة غير التقليدية هو في الوقت نفسه صانع للخطاب ومتلقٍ له، وما الوسيلة غير التقليدية للمشاركة إلا الساحة التي يتفاعل فيها هذا الخطاب بين مرسليه ومتلقيه بما يطور من مضمون الخطاب نفسه فيعيد إنتاجه طبقاً للوسيلة التي حملته إلى جمهور المشاركين؛ وهو ما يؤكد دور شبكات الإنترنت في تكوين الحركات الاجتماعية المعاصرة وإفادتها من المجال العام الافتراضي في تعزيز المشاركة السياسية من جهة ودعم شبكة البنية الحركية من جهة ثانية، كما يؤكد وجهة نظر «كاستيلز» في أن الإنترنت سيكون مفيداً للحركات الاجتماعية، وخصوصاً الحركات ذات الأهداف السياسية الواضحة، مع الأخذ في الحسبان أن وحدة تحليل الحركات الاجتماعية في ظل المجال العام الافتراضي أصبحت تقوم على الربط بين العالمية والمحلية. لقد أكدت هذه الفكرة فيرونيكا ألفارو (Veronica Alfaro) من خلال ما أطلقت عليه نموذج «المجال العام المعياري»، وهو ذلك المجال الذي شكله الإنترنت أمام الحركات الاجتماعية، مع بداية موجات الويب الثانية، التي أتاحت من خلال البنية التحتية للإنترنت تنوع الممارسات السياسية وأتاحت الفرصة لاتساع

الحركات الاجتماعية وتشكلها بصورة أكبر عبر المجال الجديد للإنترنت.

من الملاحظات الأولية على الأدبيات حول موضوع المشاركة السياسية للشباب أنها نادرة، وإذا ما تم ربطها بالربيع العربي وتحديدها في الوسائل غير التقليدية فإن ما كتب من دراسات وتحليلات أكاديمية عربية ـ يمكن عدّها أدبيات ـ حول الربيع العربي قليل جداً مقارنة بما شهده الزخم الثوري للأحداث، وذلك على الرغم من الدور المحوري الذي قام به الشباب في هذا الربيع وعلى الرغم من كون المجتمع العربي مجتمعاً فتياً يغلب على تركيبته الديمغرافية الطابع الشبابي أكثر من أي بقعة في العالم، وربما يعزى ذلك إلى أن النخبة الثقافية والفكرية والأكاديمية وجدت نفسها مشتركة في الأحداث أو مستهدفة من قبل النظم الحاكمة، أو منشغلة بالتحليل الصحفي والمرئي وكتابة مقالات قصيرة لا تستهلك مزيداً من وقتهم ووقت الجماهير المنشغلة بالحراك الثوري على الأرض بخلاف التحليل الأكاديمي الذي يتطلب وقتاً أطول من كاتبه وقارئه وصفاً ذهنياً قلما توافر منذ اندلاع الربيع العربي.

لكن كانت هناك بعض الأدبيات والدراسات القطرية التي تربط بين المشاركة السياسية عبر الوسائل غير التقليدية من خلال تناول دور وسائل الاتصال الجديدة في إطار مفاهيم كالديمقراطية الرقمية[٤] والثورة المعلوماتية وغيرها، وهي معالجات قُطرية جزئية للقضية من دون ربط للقطري بالقومي أو أنها ربما لا تسعى بالأساس إلى إيجاد الروابط والسمات المشتركة بين الشباب العربي وقضاياهم وفقاً لمقتضيات بحثية تتطلب التحديد والدقة[٥]. وهذه الدراسات هي عبارة عن جهود فردية متناثرة ربما لا يربط بينها إلاّ وحدة الموضوع مع اختلاف المقاربات والمداخل والمناهج التي يتم تداول الموضوع بها، وهي تركز بالأساس إما على وسائل الاتصال ودورها في المشاركة وإما على الدور الذي يمكن أن يؤديه الإنترنت بكل ما فيه من مدونات ومواقع تواصل اجتماعي في العملية السياسية وفي إطار التحول

(٤) انظر مثلاً: شريف أحمد سعد، «الإنترنت وإمكانيات الديمقراطية الرقمية في مصر،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠).

(٥) محمد الفاتح حميدي، «استخدام الشباب الجزائري لوسائط الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاسه على قيمهم الثقافية والاجتماعية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩٨ (نيسان/أبريل ٢٠١٢).

الديمقراطي كما كانت تتبناه النظم العربية قبل الثورات، مركزاً على ما يسمى الديمقراطية الرقمية وآلياتها التي أتاحتها الثورة التقانية للحكومات لا على الديمقراطية بوصفها وسيلة للتواصل والمشاركة والتغيير[٦]، وبعضها تضمن تحليلاً لخطابات الشباب عبر مدوناتهم وتعليقاتهم على مواقع الصحف، وهذه الدراسات وإن كان معظمها قبيل الثورات فهي أشارت على استحياء إلى أن مضمون تلك المشاركات الشبابية يشي بانسداد الأفق أمام وسائل المشاركة التقليدية ووجود أزمات حقيقية تعانيها النظم المختلفة وتنذر بحدوث تحولات ولو تدريجية في بنية تلك النظم، وإن كان بعضها لظروف الدراسة الأكاديمية من التحديد الزماني والمكاني والفئوي يركز على فئة معينة من الشباب مثل الشباب الجامعي[٧]. وهناك دراسة واحدة شاملة ومتميزة للحالة المصرية مثلاً تدور حول المشاركة السياسية غير التقليدية للشباب في مصر قبل الثورة وأثناءها وبعدها[٨]، وهي تحلل بالتفصيل خصائص جيل الشباب في التيارات السياسية المصرية المختلفة، كما تحلل أزمة المشاركة التقليدية وظهور الوسائل الجديدة وعوامل انتشارها وتأثيرها وبروز لاعبين جدد نتيجة تطور هذه الوسائل وما أخذته من زخم.

وكان معظم هذه الدراسات ينتهي إلى خلاصة مفادها أن البحث في واقع الشباب العربي يُظهر أول وهلة واقعَ الشباب السياسي في الوطن العربي وكأن الحياة السياسية في غيبوبة، وأن مفهوم السياسة كإدارة للشأن العام والمشاركة فيه غدا في هذه المرحلة مرتبطاً بالمحسوبية والمنافع واستغلال النفوذ والناس لمصالح فئوية وشخصية ضيقة، الأمر الذي ساهم في إبعاد الناس من السياسة وجعل السياسيين في وادٍ والناس عامة والشباب خاصة في وادٍ آخر. ليس متاحاً للشباب العربي في معظم البلدان العربية الانخراط في العمل السياسي عبر القنوات المؤسسية، كون هذه القنوات شبه مغلقة، لا

---

(٦) فضيل دليو، «الديمقراطية الإلكترونية بين التشاؤم والتفاؤل،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩٧ (آذار/ مارس ٢٠١٢).

(٧) إسلام محمد السيد حجازي، «مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩).

(٨) **الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر: قبل وأثناء وبعد الثورة: أعمال ندوة**، تحرير محمد العجاتي؛ مراجعة أيمن عبد المعطي (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع روافد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

يعبُر منها إلا بعض الساعين إلى مكاسب. ذلك بأن الفساد السياسي والإداري ضارب في معظم المؤسسات السياسية على امتداد العالم العربي، وهو واقع لا يقابله الشباب العربي بغير النفور والاستياء، في غياب القدرة على التغيير والتأثير. وإزاء هذا الواقع الذي تنعدم فيه الحياة السياسية وتتراجع فرص مشاركة الشباب بفاعلية في مجتمعاتهم واستشراء الفساد السياسي، يضع الشباب العربي نصب عينيه الهجرة سواء إلى واقع آخر أو إلى العالم الافتراضي بوسائله المختلفة سبيلاً للخلاص.

تعرض بعض هذه الدراسات هذه التطورات في ضوء عدّها وسائل جديدة للإعلام وربط تطورها بتطور الممارسة السياسية في محاولة لتقديم أطر نظرية لاستيعاب هذه التطورات وبالتركيز على مدى فاعلية وجاذبية تلك الوسائل التقانية في مجالات الانتخابات والصحافة والتنظيمات السياسية المختلفة(٩).

ويرى البعض الآخر أن واقع الشباب العربي سياسياً شبه معدوم إذا صح التعبير، لأن هذا القطاع المهم من المجتمع مغيب عن المشاركة السياسية إما بقرار رسمي من الحكام وإما من الشباب أنفسهم، وفي بعض الحالات قد تعمد الأجهزة إلى تقويض حركتهم وتمنعهم من القيام بواجباتهم تجاه مجتمعاتهم(١٠)، كما تعرض البعض على المستوى القومي للإنترنت من منظور حقوقي وتعامل النظم العربية معه بوصفه مساحة جديدة للقمع وساحة جديدة لتصفية الخصوم السياسيين بطريقة أو بأخرى، ويتضح هذا مثلاً من تقارير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان(١١).

وقد بنى البعض أطروحاته على هذه النتائج وسعى إلى إيجاد مفهوم

---

(٩) محمد بن هلال، «الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية: تحليل لأهم النظريات والاتجاهات العالمية والعربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٩٦ (شباط/ فبراير ٢٠١٢).

(١٠) مصطفى عبد القادر، **الشباب بين الطموح الإنتاجي والسلوك الاستهلاكي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ٢٠٠٤).

(١١) انظر مثلاً: جمال عيد، «الإنترنت في العالم العربي: مساحة جديدة من القمع،» الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://www.anhri.net/?p=14219>.

انظر أيضاً: إيهاب الزلاقي، «خصم عنيد: الإنترنت والحكومات العربية،» تقديم ومراجعة جمال عيد، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، <http://www.anhri.net/?p=14196>.

وهما التقريران اللذان شملا ١٨ دولة عربية وصدرا عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

جديد للمشاركة السياسية وإن كان تحديد مضامين هذا المفهوم الجديد أمراً صعباً كونه يتطلب استيعاب وسائل المشاركة الجديدة التي أفصحت عن قوة تأثيرها إلى درجة أنها قادت التغيير في الوطن العربي، ومن ثم نحتاج إلى تعريف جامع مانع للمشاركة بقدر ما نحتاج إلى دفع فئات أوسع إليها ليس من منطلق التعامل مع كل فئة بوصفها جزيرة منعزلة عن غيرها من فئات المجتمع الأخرى وإنما من منطلق خلق جذور تواصل بين الأجيال حول القضايا المحورية في مجتمعاتنا[١٢].

ولعل تطور وسائل المشاركة على هذا النحو جعل من دعوات البعض إلى إعادة النظر في مفهوم المشاركة بالكامل أمراً منطقياً ومقبولاً بعدما كانت مجرد ترهات نظرية تثار هنا وهناك، وواقع الأمر أن المفاهيم السياسية والاجتماعية في معظمها تحتاج إلى إعادة نظر وتعريف من حين إلى آخر لأن دلالاتها آنية إلى حد بعيد، وبالذات مفهوم المشاركة الذي يحتاج إلى إعادة نظر خاصة في ما يتعلق بالجانب غير التقليدي من الوسائل.

ولأن المفاهيم مهمة جداً في تكوين الوعي وتأطير آليات السياسة العملية، بل في تكوين المراحل الانتقالية للنظم التي قضت عليها الوسائل غير التقليدية للمشاركة أو هي في طريق القضاء عليها، فإن البحث في مفهوم المشاركة ـ الذي هو في موضع القلب في التحول من النظري والافتراضي إلى الواقعي ـ أمر ضروري ومهم لمحاولة الاقتراب منه وفهمه ولما له من إسهام في تكوين بنى النظم وهياكلها، من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة للحالات الخمس التي بين أيدينا، لعل وطننا العربي وتطور واقعه يعود ليقود عملية مطولة لإعادة صوغ المفاهيم والعلوم والتاريخ ذاته من جديد.

وفي هذا الإطار تغطي الدراسة خمسة بلدان عربية «من المغرب والمشرق والخليج العربي»، وهي المغرب وتونس ومصر وسورية والبحرين. يتناول كل فصل من فصول الدراسة حالة خاصة بأحد هذه البلدان بالتركيز

(١٢) لينا موسى، «نحو مشاركة فاعلة للشباب في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية،» ورقة قُدِّمت إلى: «قضايا الشباب في العالم الإسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل،» وقائع المؤتمر الدولي الذي عقدته الإيسيسكو في تونس بين ٢٤ و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، <http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/kadaya%20chabab/p39.php>.

على الأنماط الأكثر انتشاراً في هذا البلد، ثم تختتم الدراسة بالفصل الختامي الذي يقوم على تحليل الحالات السابقة والمقارنة بينها وفق مرجعية عربية. يحاول الباحثون في هذا الصدد تبين ظروف وعوامل تحول الافتراضي إلى واقعي في الحالات الخمس موضع الدراسة، والأسباب الحقيقية للانتقال من هذا الافتراضي إلى الواقعي في كل حالة ومعرفة الارتباط بين أدوات الانتقال هذه ومدى اختلافها وتنوعها من حالة إلى أخرى، واستقصاء أوجه الشبه والاختلاف بينها.

تقدم **سونيا التميمي** في **الفصل الأول** الخاص بالحالة التونسية تعريفاً بالوضع المزري للحريات في تونس في عهد بن علي، التي أجبرت الفئات الشبابية على اللجوء إلى الفضاء الافتراضي للتعبير عن آرائها السياسية مستعملة أنماط حراك غير تقليدي بعد انسداد آفاق التحرك عبر الوسائل التقليدية للمشاركة السياسية، عارضة كيف قام الناشطون التونسيون خلال السنوات التي سبقت الثورة بتغطية كل الأحداث المهمة التي عرفتها البلاد، محاولين مقاومة الرقابة التي كان النظام يفرضها على الإنترنت إلى حين اندلاع الثورة وتغير المعطيات. وتعنى الورقة بالتعريف بصفة أكثر دقة بمراحل تطور مشهد المواطنة الافتراضية التونسية المعنية بالشأن العام وتكوُّن فضاء عام بديل.

وفي **الفصل الثاني** تصدت الباحثة المصرية **حبيبة محسن** في دراسة الحالة المصرية لكيفية استخدام الشباب لهذه الوسائل الجديدة للمشاركة سياسياً وإحداث التغيير المنشود بدرجة عالية من البراغماتية التي تحدد مواقف المواجهة مع النظام ومواقف الالتفاف عليه، وكيف أن القمع ولد رغبة قوية في التغيير أدت إلى عدّه أمراً حتمياً لدى البعض وإن لم يتنبأ أحد بتوقيته وربما بوسائله، وحاولت البحث عن جوهر العلاقة بين الوسائل التقليدية وغير التقليدية للمشاركة، وكيف أن سيطرة الأجهزة الأمنية القمعية على العملية الانتخابية برمتها جعلت من المشاركة التقليدية عبر وسيلتها الأقدم والأكثر انتشاراً فاقدة لمصداقيتها ومضمونها والقيود التي فرضت على الإعلام بوصفه متنفساً للأصوات المناهضة للنظام، والتدخل الشديد في شؤون الإعلام الخاص إضافة إلى السيطرة التامة على الرسمي، وعلى الرغم من سياسة التعايش مع النظام السلطوي التي اتخذتها بعض القوى المعارضة إلا أن طيفاً واسعاً من جيل الشباب لم يكن مؤمناً بجدوى هذه المشاركة ووسائلها، وهو

ما دفعهم إلى الإسراع في صنع واقعهم الخاص وبوسائل غير تقليدية، وخروجاً عن الأطر التقليدية لتظهر الحركات الاحتجاجية التي تتبنى مطالب اجتماعية وتمتلك قدرة لا بأس بها على الحشد وخصوصاً مع قدراتها المتميزة على تجاوز الأيديولوجيا والتشبيك بين كل من يتشاركون الرأي حول قضية ما ودور الصفحات المشهورة في صنع هذه المرونة وتلك القدرة على التشبيك.

أما الباحث السوري **وائل السواح** فقد تناول في **الفصل الثالث** دور الشباب في سورية من خلال اللجان التنسيقية للثورة بوصفها لاعباً جديداً بناء على مواقفه تتحدد آليات الاحتجاج وفعالياته بل ومواقف الأطراف الأخرى، وكيف أنه أنتج آليات جديدة ومختلفة للتغيير على الرغم من عناد وصلف النظام في التعامل مع الحركة الاحتجاجية الساعية لتغييره. يستخدم الباحث، بأسلوب غير تقليدي أقرب إلى التحليل الصحافي، شهادات الناشطين على الأحداث، محللاً تطورها ونشأة اللاعبين الجدد في الحالة السورية ودور القمع في توليد موجات كراهية وإرادة حقيقية لتغييره. وقد حلل العلاقة بين التنسيقيات والمعارضة التقليدية مستنتجاً علاقة شد وجذب بين الاثنين في كثير من المواقف والتطورات على الأرض، إلا أن التأثير الأكبر فيها كان للتنسيقيات التي بناء على مواقفها تبلورت مواقف محلية وإقليمية ودولية ربما لم تستطع المعارضة التقليدية بلورتها. وقد رصد أيضاً ميزة تجاوز الأيديولوجيا لدى هذه التنسيقيات وهي التي جعلتها أقرب إلى المواطنين من الوسائل التقليدية للمشاركة كالأحزاب المعارضة القديمة أو معارضي الخارج أو حتى الإعلام ووسائله التي حرص النظام على إخراسها مبكراً لتصبح التنسيقيات في هذا الظرف الفاعل الأقوى بحكم الواقع والوقائع، كما رصد قدرة هائلة لدى هذه التنسيقيات على بلورة رؤية واقعية ميدانية متميزة عن القوى التقليدية التي كان التخبط نصيبها من الفعل في زخم الأحداث وتواترها.

وفي **الفصل الرابع**، تناولت الباحثة المغربية **أسماء فلحي**، تطورات الحركة الاحتجاجية وانتقالها من الافتراضي إلى الواقعي ومدى جدوى ردود فعل النظام والإصلاحات التي اتخذها في تهدئة الشارع المغربي؛ وبرز في بحثها أن الحركة الاحتجاجية كانت مطالبها منصبّة على الإصلاح الدستوري والمؤسسي وبوسائل كثيرة ومتنوعة، وعبر حراك متنوع الأطياف من الحركة

الأمازيغية والحركة النسائية وحركات العاطلين من العمل، وكيف أن حركة «العشرين من فبراير» انتقلت بالعمل العام من مجرد المطالب الاجتماعية إلى التغيير السياسي، وهي ترصد من بيانات تأسيس تلك الحركة وبياناتها اللاحقة تجاوزاً ملحوظاً للأيديولوجيا والالتفاف حول مطالب عامة ذات طبيعة إصلاحية لا تغييرية، وكيف أن الانقسامات حول الأهداف المعلنة للحركة أدت إلى إضعافها وإن ظلت متماسكة وقادرة على بلورة موقف من الدستور والاستفتاء عليه، وأرجعت الكاتبة ذلك الضعف الشديد إلى دور الأحزاب والجمعيات السياسية، وبروز جمعيات المدونين ودورها في الحراك الشعبي المغربي وبلورة مواقف من مضامين الإصلاحات المقدمة من الملك على الدستور. وهي توصلت أيضاً إلى أن اختبار قوة الحركة ووجودها كان عن طريق تحويلها من الافتراضي إلى الواقعي، وهي الفكرة نفسها التي كانت مسيطرة على كثير من الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، إذ إن النزول ربما كان هدفه اختبار مدى قوة الحركة وقدرتها على الحشد والتجييش لأهداف ومضامين عامة، لكن هذه الاختبارات لاقت تطوراً في المزاج العام ربما لا يعكس شعبيتها هي بقدر ما يعكس درجات احتقان من النظام القائم وتطورات أوضاع اقتصادية واجتماعية معينة.

وفي **الفصل الخامس** الذي يعرض الحالة البحرينية تناول **علي الديري** طبيعة وآليات الحركة الاحتجاجية بصورة مكثفة أدت فيها المنتديات الدور الأكبر في المرحلة التأسيسية للحركة المطالبة بالإصلاح، ثم تداخلت منتديات ومدونات الجمعيات السياسية مع الفيسبوك وتويتر على الخط نفسه في المطالبة بالإصلاح الدستوري والمؤسسي، حيث استطاعت المنتديات في البداية تغيير مطالب بعض المعارضين ومواقفهم، وساهم التطور في مواقع التواصل الاجتماعي في التسريع بعمليات التشبيك والتربيط والحشد بين المعارضة المطالبة بالإصلاح وفضح سياسات النظام في كثير من الحالات. كما توصل إلى أن عنصر طائفية الاحتجاجات الذي سعى النظام إلى ترويجه هو عنصر واهٍ وغير متحقق، وبخاصة أن كثيراً من المعارضين والمعتقلين وقادة الجمعيات السياسية المعارضة هم من السنّة، وعلى الرغم من أن طبيعة التركيبة السكانية من حيث الدين تبرر وجود أغلبية شيعية من المتظاهرين، إلا أن طبيعة المطالب الإصلاحية تنفى فئوية المطالب والتوصيف الديني لها،

الذي يهدف إلى استجداء موقف خليجي تعاني دوله الاستقطابات نفسها أو هكذا تصور أنفسها.

أما في **الفصل السادس** فيقدم فيه **محمد العجاتي** رؤية تعرض أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات القُطرية وما تحمله من إرهاصات خطاب قومي عربي جديد يستند إلى مرتكزات ومفردات جديدة. فضلاً عن استقراء أولويات هذا الخطاب وما يحمله من أفق للحشد على أساس عربي في القضايا الإقليمية للتأثير مستقبلاً في سياسات البلدان العربية في المنطقة، بما قد يُثمر خريطة تفاعلات إقليمية جديدة. وبالتالي دراسة المشترك الرمزي للخطابات القُطرية المختلفة وتأثير المشاركة غير التقليدية في إحداث تبادل خصب بين البلدان العربية في ما فشلت فيه الوسائل التقليدية.

وتبقى في النهاية ضرورة الإشادة بالجهود المميزة التي قام بها فريق العمل، والتفهم الكامل لكل الملاحظات التي أبديت في ورش العمل أو في حوارات مفصلة عبر البريد الإلكتروني، بصورة ساعدت على اكتمال المشروع بالصورة المرضية، ووضعت أمام القارئ العربي كتاباً علمياً موثقاً يرصد ظاهرة مشاركة الشباب العربي وأنماطها غير التقليدية وأثرها في عملية التغيير أو الإصلاح الجارية في وطننا العربي. والشكر موصول لفريق العمل بمنتدى البدائل العربي، وبخاصة رئيسه **عمرو الشوبكي**، على الجهد الذي قدم في الإشراف العام على الدراسة، و**أيمن عبد المعطي** مراجع الأوراق الذي بذل جهداً مميزاً في توحيد المصطلحات المستخدمة في أوراق الدراسة المختلفة، و**عمر خلف** الذي عمل على توفير المادة وتصنيفها لعدة فصول من الكتاب. وأخيراً الشكر الواجب **لمركز دراسات الوحدة العربية** على اهتمامه بهذا الملف وعلى سعة صدره في تحمل بعض التأخير حتى اكتمل هذا المشروع وخرج إلى النور.

الفصل الأول

الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته؟

سونيا التميمي(*)

(*) أستاذة التاريخ في الجامعة التونسية.

مقدمة

هرب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، خوفاً من حالة الاحتقان التي تحوّلت إلى ثورة عصفت بالبلاد منذ أن أحرق محمد البوعزيزي نفسه في مدينة سيدي بو زيد يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ احتجاجاً على أوضاعه المعيشية المتردّية. لم يكن البوعزيزي أول من أحرق نفسه في تونس[١]، لكن المحللين يجمعون، على الرغم من أن الثورة فاجأت الجميع، على أن عدة مؤشرات كانت تنبئ بتنامي الغضب الشعبي بدرجة غير مسبوقة. لم تأتِ الثورة من عدم، إذ كانت نتاجاً لتمهيد طويل الأمد. لكن ما اختلف عن المرات السابقة والاحتجاجات التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة هو سرعة انتقال المعلومة من مدينة إلى أخرى عبر الإنترنت ومتابعة الرأي العام التونسي للأحداث أولاً بأول ثم تواصل الاحتجاجات الشعبية التي ساهم القمع البوليسي في انتشارها بدلاً من إخمادها، كما ساهم في تشجيع مواطنين آخرين على النزول إلى الشارع. وقد أدى المدوّنون وناشطو الإنترنت بصفة عامة، ومنذ بداية الاحتجاجات، دوراً مهماً في كسر التعتيم الإعلامي الحكومي على الأحداث، وهذا مرده إلى الخبرة التي اكتسبوها في السنوات السابقة خلال تغطيتهم عدة احتجاجات، منها أحداث الحوض المنجمي (٢٠٠٨) أو تحركات أهالي الرقاب ضد البنك الفلاحي الذي صادر أراضيهم (٢٠١٠)، وأخيراً احتجاجات أهالي بن قردان على غلق المعبر الحدودي مع ليبيا ومنعهم من مزاولة تجارتهم (٢٠١٠).

---

(١) قام عدّة شبان بإحراق أنفسهم احتجاجاً على ما آلت إليه أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كان آخرهم، قبل البوعزيزي، الشاب عبد السلام تريمش الذي أحرق نفسه في مبنى بلدية المنستير يوم ٣ آذار/ مارس ٢٠١٠ بعدما يئس من سلطات المكان التي لم تمكّنه من رخصة كشك لبيع الأكلة الخفيفة. وقد توفي يوم ١١ آذار/ مارس. انظر: <http://www.facebook.com/video/video.php?v=10524820950405>.

لم تكن وسائل المشاركة التقليدية (الانخراط في الأحزاب، والكتابة في الجرائد المعارضة، والنقد عبر وسائل الاتصال التقليدية. . .) لتسمح بحيز الحرية المتاح عن طريق الإنترنت، وكان الانخراط في العمل السياسي أو النقابي التقليدي يعرض أصحابه لملاحقات متعددة تراوح بين المضايقات اليومية والإيقاف والمحاكمات الجائرة والتعذيب، وتصل إلى حد الوفاة. انعدام وسائل المشاركة هذا جعل الناشطين، وخصوصاً الفئات الشبابية، يتوجهون إلى وسائل بديلة تتيح هامشاً أكبر من الحرية في الفضاء الافتراضي (المدونات بداية ثم مواقع التواصل الاجتماعي، والفيسبوك، والتويتر بوجه خاص)، إضافة إلى مدوّنات جماعية أدت دور الموقع الإعلامي خلال الثورة (نواة) أو قبلها (تونس نيوز). وقد تمكّن الناشطون عبر هذه الوسائل من تناقل المعلومة ومحاربة آلة الدعاية الحكومية لانتقاد نظام بن علي وممارساته المعادية للحرية، مساهمين في تكوين الوعي السياسي للشباب المستخدم للإنترنت الذي ساهم غباء الآلة القمعية في انخراطه بكثرة، قبيل الثورة، في محاربة الحجب، وبطريقة غير مباشرة، محاربة النظام السياسي. كل ما قام به المدونون قبل الثورة كان بمنزلة تجارب مكنتهم من اكتساب خبرة تراكمية سمحت لهم، إبان بداية أحداث الثورة، من مواكبتها ونقلها إلى جمهور متعطش إلى المعلومة تداولها بدوره محولاً الفضاء الافتراضي إلى حلبة مقاومة إلكترونية للنظام.

في هذا الإطار البحثي عن سمات وخصائص جيل الشباب التونسي الذي أشعل فتيل الثورة يصبح البحث في البنية المعرفية والتكوين الثقافي لهذا الجيل عاملاً مفتاحياً في التحليل؛ فالإطار التحليلي هنا ينصبّ على قدرة الشباب على اجتياز الواقع الذي انسدت أفق تغييره إلى بناء واقع جديد (الواقع الافتراضي)، ثم إحلال هذا الواقع الافتراضي محل الواقع التقليدي ببناه وهياكله المختلفة، مع ابتكار حلول غير تقليدية للتغلب على عوائق التغيير في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ساد في عصر الاستبداد تحت حكم بن علي، ومن ثم يدور التحليل حول الإجابة عن تساؤل رئيسي هو: كيف استطاع الشباب الانتقال من الافتراضي إلى الواقعي؟ وبما تقتضي طبيعة البحث للعودة إلى عام ٢٠٠٥ وما شهده من بوادر للاحتجاج المنظم الذي لا شك في أنه أحدث تراكمات عملية زادت

من قدرة الشباب على مواجهة أدوات قمع السلطة، وفاقت تطورها، وأحدثت فارقاً في آثار الفعل الناجم عن تحركاتها، ومن ثم التعرض باستخدام منهج التحليل التاريخي أحياناً والمنهج الوصفي، للوقوف على المحطات الرئيسية التي شكلت لحظات فارقة في بنية وتكوين الشباب التونسي ومصير فعله وحركته في المجال العام التونسي بشقيه الافتراضي والواقعي.

وسيحاول هذا الفصل التعريف بالوضع المزري للحريات في تونس في عهد بن علي، مجبِراً الفئات الشبابية على اللجوء إلى الفضاء الافتراضي للتعبير عن آرائها السياسية مستعملة أنماط حراك غير تقليدي بعد انسداد آفاق التحرك عبر الوسائل التقليدية للمشاركة السياسية. وقد قام الناشطون التونسيون خلال السنوات التي سبقت الثورة بتغطية كل الأحداث المهمة التي عرفتها البلاد، معرضين أنفسهم لشتّى أنواع التنكيل بهم ومحاولين مقاومة الرقابة التي كان النظام يفرضها على الإنترنت إلى حين اندلاع الثورة وتغير المعطيات. سيُعنى الفصل إذاً بالتعريف بصفة أكثر دقة بمراحل تطور مشهد المواطنة الافتراضية التونسية المعنية بالشأن العام وتكوُّن فضاء عام بديل.

أولاً: نظام سياسي قمعي وفاسد، مجتمع محاصر، شباب مهمش: انعدام الأفق

١ ـ مشكلة الشباب الأولى: البطالة

يبلغ إجمالي عدد السكان في تونس، بحسب تقديرات المعهد الوطني للإحصاء، في تموز/يوليو ٢٠١١، أكثر من ١٠ ملايين و٦٧٣ ألف ساكن، وتبلغ نسبة جيل الشباب بين سن ١٤ إلى ٢٩ سنة ٣٠ بالمئة. وقد تفاقمت ظاهرة جديدة في كل البلاد التونسية، هي ظاهرة البطالة التي تؤثر في ١٧ بالمئة من عدد سكانها[٢]. ولكن البطالة التي تمسّ أكثر من ٣٠ بالمئة من الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية يشكّل التحدّي الأكبر لتونس (ازداد

(٢) لمزيد من التفاصيل حول بيانات السكان في تونس، انظر: المعهد الوطني للإحصاء (تونس)، <http://www.ins.nat.tn/indexar.php>.

عددهم إلى ٨٠ ألف خريج سنوياً). ويسود اليأس والإحباط في أوساط هذه الفئة المتعلّمة من الشباب، الأمر الذي دفع البعض منهم إلى الإقدام على الانتحار، أو إضرام النار في أجسادهم في أماكن عامة للفت أنظار السلطات التونسية. وقد شكّل هؤلاء العاطلين في السنوات الماضية اتحاداً للخريجين العاطلين، إلا أن الملاحقات الأمنية والاعتداءات شلّته. وبهذا المعنى، فالعاطل التونسي يشكّل نموذجاً خاصاً لكونه ليس عديم التكوين ولا فاقداً للخبرة، بل إن مستواه العلمي يحول دون عثوره على فرصة للعمل. بيد أن نظام بن علي المنهار تجاهل تزايد معدلات البطالة بين الشباب الذي يحمل شهادات جامعية، وسوء الأوضاع الاقتصادية في المحافظات المحرومة والمهمّشة في الوسط الغربي والجنوب، وتحوّل الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء إلى هوة سحيقة تمسّ كل مناحي الحياة، وأهمل أهمية العدالة الاجتماعية كمسألة سياسية أساسية لا يجوز التهاون فيها، واعتمد على السياسات النيوليبرالية من دون ضوابط، ومن دون التفات كاف إلى قضايا توزيع الثروة والبطالة والأمية والفقر... إلخ .

لقد اندلعت الحركة الاحتجاجية التونسية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع معدل البطالة للفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة في تونس إلى أكثر من ٣٠ بالمئة، مقابل معدل عالمي ١٤,٤ بالمئة، وتجاهل الدولة البوليسية التونسية هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي، وتأثيراتها الأمنية والسياسية. إن القوة التي أدت دور المحرك الرئيسي في هذه الحركة الاحتجاجية وفي قيادتها، حتى سقوط نظام الرئيس بن علي، هي الحركة الشبابية؛ أي تلك الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين العاطلين من العمل بسبب البطالة الضاغطة التي يعانيها الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية، وتعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد التي عرفتها تونس، واستئثار حفنة قليلة من المستفيدين من نظام بن علي البوليسي، بجزء مهم من الاقتصاد الوطني في قطاعات متنوعة، مثل البنوك والصناعة والعقارات[٣].

---

(٣) توفيق المديني، «ظاهرة البطالة في تونس،» موقع «نواة» (٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)،
<http://nawaat.org/portail/2012/01/23/>.

٢ ـ نظام سياسي فاسد وحزب حاكم متغوّل: أزمة العمل السياسي والنقابي والحقوقي التقليدي

كان حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم سابقاً، حزباً شمولياً، حيث كانت فروعه تنتشر في جميع أنحاء تونس، وكان في أوج قوته يضم حوالى المليوني عضو. وهو ككلّ الأحزاب الشمولية الحاكمة ليست له أية أيديولوجيا معروفة، سوى أنه جهاز أمني هلامي جنّد نفسه لخدمة الحاكم والدولة البوليسية، وله علاقات غير مشروعة مع رجال المال ورجال السلطة. وجميعها مظلات تتفرّخ تحتها ممارسات الفساد الممنهج والنهب المنظّم للشعب. وتنقسم المعارضة التونسية للنظام السابق إلى معارضتين: علنية معترف بها، وسرية. والمعارضة العلنية منقسمة هي أيضاً إلى معارضتين: موالية، أي كرتونية (مثل حزب الخضر)، وممانعة، وتتكون هذه الأخيرة من ثلاثة أحزاب رئيسية: حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحركة التجديد وريث الحزب الشيوعي التي تحوّلت إلى حركة ديمقراطية ذات أصول شيوعية، والحزب الديمقراطي التقدمي الاشتراكي العلماني. وقد لاقت الأحزاب الثلاثة أشكالاً متعددة من التضييق على أنشطتها ومؤسساتها الإعلامية. فقد منعت من عقد مؤتمراتها ومجالسها الوطنية، وحرمت من حقها في التمويل العمومي، وحرمت جرائدها من حصتها في الإعلان. وكثيراً ما منعت من الترويج والبيع، فجمعت من الأكشاك[٤]، وكان مشتروها يتعرّضون لمضايقات. ولوحق مناضلوها في أعمالهم وبيوتهم بالتشويه والإفراد والعزل وغيرها مما ابتكرته أجهزة البوليس السياسي من وسائل التضييق والتشديد والحرمان. هذا الوضع منع هذه الأحزاب من توسيع قاعدتها الجماهيرية، ومن إبلاغ أفكارها وأطروحاتها للناس، ولم يكسر هذا الحصار إلا ظهور رموزها في وسائل الإعلام العربية والأجنبية. أما المعارضة السرّية، فكانت تتكوّن من طرفين متعارضين أيديولوجياً: الطرف اليساري، والشيوعي منه أساساً (وهو ينقسم إلى عدة تيارات)، والطرف الإسلامي (حركة النهضة). وكان مناضلوهما ملاحقين، بينهم آلاف قابعون في سجون بن علي،

---

(٤) انظر شهادة رئيس تحرير جريدة **الموقف** السابق السيد رشيد خشانة، في: «سمينار الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الحاضر،» مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، <http://www.alawan.org/d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%a7%d9%86.html>.

وتعرّضوا لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي. وكان المدافعون عن حقوق الإنسان ينددون منذ سنوات بالتعذيب الذي كان ممنهجاً، على حدّ قولهم، في عهد الرئيس السابق[٥]. وينطبق الوضع نفسه على ناشطي حقوق الإنسان، إذ مثّل الواقع السياسي والقمعي الذي شهدته تونس قبل ١٤ كانون الثاني/ يناير عائقاً أمام عمل المنظمات الحقوقية، بسبب المراقبة والقيود المتعلقة بالقوانين المنظّمة لعمل المؤسسات غير الحكومية، إضافة إلى انعدام الموارد الذاتية لمنظمات المجتمع المدني وسياسة الاضطهاد والتعذيب التي تعرّض لها نشطاء حقوق الإنسان، إذ كانوا يخضعون لمراقبة قمعية ولتهديدات واعتداءات، وكثيراً ما منعهم مسؤولو أمن الدولة من حضور اجتماعات أو تجمّعات تناقش فيها قضايا حقوق الإنسان. وواصلت السلطات منع تسجيل عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وإعاقة أنشطتها وفرض قيود عليها، كما منعت بعض المنظمات المسجلة من عقد لقاءات عامة واجتماعات. وقد اضطر الكثيرون ـ من السياسيين أو من ناشطي المجتمع المدني ـ إلى مغادرة البلاد. أما بالنسبة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو أكبر المنظّمات النقابية التونسية والوحيدة قبل الثورة، فقد تميّزت الفترة التي برز فيها في عمومها بتراجع العمل النقابي. وكان الاتحاد، منذ أن تم إحداثه في الفترة الاستعمارية يزاوج بين دوره النقابي ودوره السياسي. وفي فترة حكم بن علي، وفي غياب أحزاب معارضة ذات قواعد شعبية بسبب تضييقات النظام، أراد الاتحاد، علاوة على دوره النقابي، أن يؤدي دور حزب سياسي يساري قومي. ولم يجد بن علي من وسيلة لمنافسة نقابات الاتحاد قصد إضعافها وضرب استقلاليتها إلا إنشاء الشِعب المهنية التابعة للحزب الحاكم لكي تمثل تكتلات بديلة من الإطار النقابي، وهي تكتلات قائمة على التبعية للسلطة. كانت هذه الشعب المهنية مثالاً آخر على تجذّر دكتاتورية الحزب الواحد في كل الأوساط والمجالات. وفقد الاتحاد تدريجياً دوره بسبب مواقف قيادته المدافعة عن الرئيس السابق والتضييق على عمله وإمكانات وقوفه في وجه النظام.

وأمام تشديد الرقابة الداخلية على معظم وسائل الإعلام، وغياب أية

(٥) بدأت الآن في تونس عملية تسجيل شهادات المعذبين السابقين سواء في عهد بورقيبة أو بن علي.

محاسبة لأداء النظام الذي قهر رموز المعارضة، ظهرت، بالأساس في العواصم الأوروبية، كتب تطرقت إلى النفوذ الكبير لعائلتَي الطرابلسي والماطري على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وسيطرتهما على المصالح الاقتصادية. ضمن هذا الإطار، كشف كتاب **حاكمة قرطاج**(٦) ـ في إشارة إلى ليلى الطرابلسي ـ لكاتبيْه الصحفييْن نيكولا بو وكاترين غراسييه، معطيات تشير إلى توسع تدخل ليلى الطرابلسي في الشؤون العامة للبلاد، ومنها تعيينها أفراداً من عائلتها في مناصب حساسة. إذ عندما يذكر ملف الفساد في تونس فإنه سرعان ما تخطر ببال العارف بالشأن المحلي أسماء عائلات على رأسها الطرابلسي المصنّفة الأكثر فساداً والأكثر جشعاً. وهي كلها عائلات ظهرت، ثم سيطرت على الساحة الاقتصادية بشكل سريع خلال سنوات حكم بن علي. وعلى الرغم من أن الكاتبيْن واجها صعوبات في الحصول على كل المعلومات، إلا أنهما سلّطا الضوء في ذلك الحين على الفساد الذي بدأ يأخذ مجرى خطيراً، وذلك قبل أن يسرّب موقع «ويكيليكس» معلومات حول هذا الموضوع.

٣ ـ العمل السياسي يتطور لمواجهة التضييق: هيئة ١٨ أكتوبر

على الرغم من صعوبة العمل السياسي أو بسببها، ظهرت في تونس محاولات لانتزاع حيّز من الحرية للعمل السياسي، ومن أهمها هيئة ١٨ أكتوبر التي ولدت في أجواء من الإحباط. فخلافاً لما كان ينتظره المراقبون والناشطون والحقوقيون، لم تبادر الحكومة إلى اتخاذ أي إجراء انفراجي استعداداً لاستقبال «القمة العالمية لمجتمع المعلومات» التي كان من المزمع عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في تونس، بل أمعنت في التضييق على نشاط هيئات المجتمع المدني والحركة السياسية. في هذه الأجواء، تشاورت شخصيات من المجتمع المدني والحركة السياسية حول سبل تحريك الوضع. ومن بين الأفكار التي وقع التداول فيها تنفيذ إضراب عن الطعام احتجاجاً على تردّي الأوضاع وللمطالبة بالحريات الأساسية، وانتهى إلى اتفاق بين ثماني شخصيات مدنية وسياسية على تنفيذه. وعمل المبادرون

(٦) Nicolas Beau et Catherine Graciet, *La Régente de Carthage: Main basse sur la Tunisie* (Paris: La Découverte, 2009), p. 178.

على أن تشمل المشاورات الإسلاميين والعلمانيين على حدّ سواء. انطلق الإضراب يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وأعلن المضربون خلال ندوة صحفية عن مطالبهم: حرية التعبير والصحافة، وحرية التنظيم الحزبي والجمعياتي، وتحرير المسجونين السياسيين، وسن قانون العفو العام. هذا، وقد تناقلت وكالات الأنباء خبر الإضراب الذي أثار اهتماماً في مختلف الأوساط، من ذلك أن انتظم منذ الليلة الأولى تجمّع شبابي حول مقر الإضراب، فرقته قوات الأمن بالقوة، وضربت على إثره حصاراً على المقر ومنعت الدخول إليه. وفي اليوم الثاني، زارت المضربين بعثة دبلوماسية أوروبية، تلتها وفود دبلوماسية أخرى، ما اضطر قوات الأمن إلى رفع الحصار. فبدأ الزوار يتوافدون بالمئات يومياً، وانتظمت في مختلف جهات البلاد والمهاجر لجان التضامن مع المضربين. ولاقى الإضراب تغطية إعلامية واسعة من مختلف وسائل الإعلام العربية والدولية. ولم تتخلّف المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والأحزاب والشخصيات الديمقراطية في العالم، عن تأييد مطالب المضربين. وعلى المستوى الوطني، تشكّلت لجنة لمساندة الإضراب ضمّت ممثلين عن الحركات السياسية وهيئات المجتمع المدني وشخصيات وطنية من مختلف الاتجاهات العلمانية والإسلامية. وهذه التعبئة الاستثنائية التي فاجأت الجميع، بمن فيهم المضربون، عكست حالة الاحتقان لدى قطاعات واسعة من التونسيين، وعبّرت عن الأمل الذي أحياه توحّد رموز المعارضة بعيداً عن التشتّت الذي ميّز المعارضة حتى ذلك التاريخ. وقد دام الإضراب ثلاثين يوماً، وعلق يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وقد صاحب العمل الميداني حملة مكثفة على الإنترنت قام بها الشباب التونسي المعني بالشأن العام[٧]، إذ سبق الإضراب عن الطعام بأسبوعين بداية تظاهرة سميت «يزّي فُكْ». وتستعمل كلمة «يزّي»، بتشديد الزين، للدلالة على طلب التوقف عن فعل شيء. ويمكن استعمالها بالتبادل مع كلمة «يكفي» أو «كفاية» على الطريقة المصرية. أما «فُكْ»، برفع الفاء وتسكين الكاف، فهي طلب لحل الأمر أو العقدة والرباط، وأصلها فكك من التفكيك. وتستعمل

(٧) أهم من كان يقف وراء المبادرة سامي بن غربية وسيقع التعريف به لاحقاً.

عبارة «يزّي فُكْ»[٨] في كثير من المجالات للتعبير عن الضجر والملل، فإذا صاح بها صاحبها، دل ذلك على أنه لم يعُد قادراً على الصبر. وقد أصدر أصحاب المبادرة بياناً في أول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ جاء فيه تفسير لماهيتها: «إن مظاهرة «يزّي» التي انطلقت يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ضد دكتاتورية نظام بن علي تعدّ سابقة غير معهودة في ظل حكم الطاغية، حيث اجتمع مئات التونسيين على اختلاف أعمارهم ومساراتهم، وعلى تنوع أطيافهم السياسية، ليقولوا بصوت الرجل الواحد «يكفي» («يزّي، فُكْ» باللهجة التونسية). إنها صرخة رفض للممارسات القمعية المنتهكة لحرية التنظيم والتعبير والوصول إلى مصادر الخبر المستقل. [. . .] فكل الذين يريدون أن يقولوا: «كفى انتهاكاً لحق التعبير وحق الوصول إلى مصادر الخبر، كفى تعدّياً على الحريات العامة، كفى اختراقاً لمؤسسات الجمهورية، كفى لعهد الدكتاتورية من تعسف في استخدام السلطة، ومن ابتزاز لركائز دولة القانون، يمكنهم إرسال صورهم (مكشوفي أو محجوبي الوجه) مردّدين نداء «يِزّي، فُكْ». [. . .] إن شبكة الإنترنت تمنحنا وسيلة غير مسبوقة للتظاهر السلمي ضد كل أشكال التسلط، وذلك على مشهد ومسمع من العالم كله. ولأن كان لهذه المظاهرة الإلكترونية من قوة، فهي سحب الذرائع التي عوّدتنا عليها الدكتاتوريات كذريعة وجوب حماية الممتلكات والأفراد التي دائماً ما تستعمل لقمع كل شكل من أشكال الاحتجاج السلمي»[٩]. وقد ساهمت التظاهرة في لفت الانتباه إلى وضع الحريات في تونس، وكذلك في دعم التحرك الميداني المتمثل بإضراب الجوع. وشكّل هذا التحرك أيضاً أول لقاء جدّي بين العمل الميداني لرجال السياسة والعمل الافتراضي لنشطاء الإنترنت الذين كانوا سابقاً ينتقدون أداء السياسيين المعارضين[١٠].

بعد تعليق الإضراب، ناقش المضربون مستقبل تحرّكهم والآفاق التي يمكن أن يفتح عليها. وانتهت مشاوراتهم إلى اتفاق يتلخص في نقطتين:

---

(٨) انظر شرح أصل الكلمة في: أحمد قعلول، «بن علي يزّي بن علي فك،» موقع «نواة» (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، <http://nawaat.org/portail/2005/10/10/ben-ali-yezzi-qaaloul/>.

(٩) للاطلاع على النصّ الكامل، انظر مدونة تونس: <http://tounis.blogspot.com/>.

(١٠) Romain Lecomte, «Internet et la Reconfiguration de l'espace public tunisien: Le Rôle de la diaspora,» *Tic et Société*, vol. 3, nos. 1-2 (2009), <http://ticetsociete.revues.org/702>.

(١) مواصلة العمل الميداني المشترك لتحقيق مطالب الإضراب الثلاثة في إطار هيئة أطلقوا عليها اسم «هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات» تضم جميع المضربين وعدداً من الشخصيات الوطنية التي ساندت الإضراب.

(٢) إقامة حوار حول أسس المجتمع الديمقراطي الذي ينشدونه لتونس في أفق بلورة عهد ديمقراطي يكون أساساً للرفع من وحدتهم إلى مستوى البرنامج السياسي المتكامل، وقرّروا أن يجري هذا الحوار بشكل علني، وأن يكون مفتوحاً للجميع في إطار ما سمّوه «منتدى ١٨ أكتوبر».

أما بالنسبة إلى العمل الميداني، فقد واجهت السلطة تحرّكات الهيئة باستعمال العنف، سواء في تفريق التجمّعات التي دعت إليها، أو لمنع اجتماع أعضائها. وقد أثرت هذه المواجهة المنهجية بالقوة، مع مرور الزمن، في قدرة الهيئة على تنظيم تجمّعات في الشارع على غرار تحرّكات حركة «كفاية» في مصر، التي كانت الهيئة تعمل على محاكاة أنشطتها، بل حالت دون انعقاد الاجتماعات العامة التي دعت إليها الأحزاب القانونية المنضوية تحت لواء هذه الهيئة، إذ كانت قوات الأمن تحاصر مقار الأحزاب وتمنع دخول المدعوين إليها، ولا سيما العناصر والوجوه الإسلامية. ووجدت الهيئة صعوبة في عقد اجتماعات أعضائها أنفسهم في الأماكن الخاصة، وباتت تجتمع بشكل سرّي بقصد تنسيق مواقفها وإصدار بياناتها. أما على مستوى الحوار الفكري السياسي، فقد تمكّنت الهيئة من تنظيم حوارات بين مكوناتها حول أمهات القضايا التي تشغلها. وقد غذّى هذا جدلاً واسعاً على شبكة الإنترنت، واحتضنته في الداخل صحيفة **الموقف** (الناطقة باسم الحزب الديمقراطي التقدمي). وقد حاول المشاركون البحث عن اتفاقات سياسية تكون جزءاً من الميثاق أو العهد الديمقراطي الذي يؤسس للتعايش بين جميع التونسيين[١١].

لم يكتب لهذه التجربة الرائدة في تونس النجاح، وذلك بسبب صعوبة القيام بتحركات ميدانية وطول الوقت الذي استغرقه النقاش الفكري، الأمر الذي لم يسمح بتطويره إلى مستوى البرنامج السياسي. وعلى الرغم من

(١١) أحمد نجيب الشابي، «العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين: تجربة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في تونس،» **الآداب** (١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، <http://www.adabmag.com/node/353>.

ظهور محاولات أخرى لاحقة (مثل تأسيس تحالف سياسي تحت عنوان «تحالف المواطنة والمساواة» سنة ٢٠١٠)، فإنها لم ترتق إلى مستوى ما وصلت إليه الهيئة الأولى من حراك ومن تعبئة.

في هذا المناخ العام من إعاقة المشاركة السياسية بكل أشكالها التقليدية، والتضييق على حرية العمل السياسي أو النقابي[١٢]، وملاحقة كلّ من تسوّل له نفسه عدم الامتثال لأوامر السلطة، اضطر الشباب التونسي إلى نقل أشواقه وتطلعاته إلى حياة سياسية ديمقراطية، إلى عالم الإنترنت، حيث تقلّ قدرة الأنظمة الشمولية على الرقابة والمصادرة، كما تكون كلفة الانتاج ميسورة. ويمكن في هذا الصدد ذكر تجربة فريدة، وهي البرلمان التونسي الافتراضي الذي كان تعدّدياً، إذ رأى بعض التونسيين على اختلاف شرائحهم وأعمارهم واتجاهاتهم في تأسيس برلمان تونس الافتراضي على صفحة الفيسبوك متنفساً وبديلاً من واقع سياسي احتكرت فيه السياسة لصالح تيار واحد، وكردّ على المشكّكين في اهتمام الشارع التونسي بالشأن العام والشواغل السياسية (تأتي المبادرة بعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ التي أعيد فيها انتخاب بن علي). وكان البرلمان يهدف إلى مناقشة القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني، بحسب تعبير مؤسسيه من قضايا حريات إلى قضايا اقتصادية واجتماعية. وتميّز البرلمان بتسجيل حضور توجهات غائبة على الساحة الوطنية، حيث وفر للإسلاميين فرصة للتعبير عن رأيهم، كما عرف في بداية تأسيسه نقاشاً مطولاً حول الدين ودوره في المجتمع. وكان البرلمان يضم ٢٥ نائباً ينتخبهم الشعب الفيسبوكي، ورئيساً ونائبين له، إضافة إلى مجموعة من اللجان القائمة على أعمال البرلمان. وتتم مناقشة الأعمال داخل قاعة مداولات خاصة هي عبارة عن صفحة موازية لصفحة البرلمان الافتراضي أعضاؤها فقط من النواب. ولقد تعرّضت الصحافة الأجنبية للمشروع، واصفة إياه بالتجربة الفريدة من نوعها، داعية

(١٢) كانت أكبر منظمة طلابية، وهي «الاتحاد العام لطلبة تونس» ممنوعة من النشاط، وقد تمّ إيقاف ومحاكمة العديد من الطلبة على خلفية نشاطهم النقابي، لا سيما في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩؛ لمزيد من المعلومات، انظر: <http://freemohamedsoudani.wordpress.com>; <http://freejailedtunisianstudents4.blogspot.com/>, and <http://advocacy.globalvoicesonline.org/2009/12/14/tunisia-student-mohamed-soudani-jailed-for-media-interview>.

إلى تعميمها في كامل أنحاء الوطن العربي. لم ترق الفكرة طبعاً للوكالة الوطنية للإنترنت، فسارعت إلى حجب صفحة البرلمان الافتراضي وصفحة قاعة المداولات، إلا أن الحجب لم يثن التونسيين عن زيارة فضائهم الافتراضي ومواصلة المناقشات(١٣).

بعد استعماله كوسيلة لكسر الصورة النمطية التي كانت السلطة تقدمها عن تونس، ولكسر التعتيم الإعلامي عن أحداث تهم التونسيين، أصبح الفضاء الافتراضي فضاءً تجريبياً للنقاش العام وللالتزام، ومتنفساً يسمح للعديد من التونسيين بالتعبير عن آرائهم، وكسب حيّز من الحرية ستزداد رقعته شيئاً فشيئاً، على الرغم من محاولات السلطة السيطرة على الشبكة وفرض وجهة نظرها. وقد مكّنت أحداث عديدة المدوّنين التونسيين من نقل المعركة ضد الحصار المفروض من أرض الواقع ووسائل الاتصال التقليدية إلى الفضاء الافتراضي، كاسرة بذلك التعتيم الإعلامي للسلطات التونسية، وكانت بمثابة تكرار أو تدريب على الأحداث القادمة، وأهمها اندلاع الثورة.

٤ ـ تحركات الجنوب التونسي: التعتيم الإعلامي ودور المدوّنين (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠)

بدأت في عام ٢٠٠٨ ما سمّي بأحداث الحوض المنجمي لمنطقة قفصة (وهي المنطقة نفسها التي ستندلع فيها الثورة التونسية)، إذ شهدت المنطقة تحركات اجتماعية متواصلة ضد البطالة وتدهور ظروف العيش والمحسوبية والفساد. وقد اتخذت هذه التحركات أشكالاً عديدة، منها الإضراب عن الطعام والتظاهرات والمسيرات والاعتصامات في الخيام، وفي دور الاتحاد العام التونسي للشغل، وحتى في بعض المقار الرسمية (المعتمديات) ومقار الحزب الحاكم.

وقد انطلقت هذه التحركات التي تمثل انتفاضة شعبية محلية، شاركت

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: «تعددية ببرلمان تونس الافتراضي،» الجزيرة نت، ٣/١١/٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/news/pages/a65b0a39-1e65-4e14-b8be-afb3a0117d5c>, and <http://unsimplemec.blogspot.com/2010/01/blog-post.html>.

فيها كل الفئات السكانية من مختلف الأعمار والمهن، ومن النساء والرجال على حد سواء، على أثر إعلان نتائج مسابقة للتشغيل في شركة فوسفات قفصة التي طغى عليها معيار الولاء السياسي والمحسوبية والارتشاء، وليس معيار الكفاءة العلمية أو المهنية(١٤). وقد كانت هذه النتائج بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، إذ كانت مدن الحوض المنجمي (الرديف، وأم العرائس، والمظيلة) تعاني نسب بطالة مرتفعة، خصوصاً في أوساط الشباب بمن فيهم أصحاب الشهائد العليا، ومن تفاقم الفقر والتهميش، بسبب غياب المشاريع التي تنهض بالجهة وتلبّي حاجات سكانها. كما تعاني تلوث المحيط، بما في ذلك المياه الصالحة للشراب، بسبب المواد الكيميائية المنبعثة في الهواء من مراكز الإنتاج، وهو ما أدى إلى تكاثر الإصابات بالأمراض الخطيرة.

وحين انطلقت تحركات سكان الحوض المنجمي، تجاهلتها السلطة في فترة أولى اعتقاداً منها أنها ستفتر بمرور الأيام، وتجنّبت الرد عليها بعنف كما اعتادت في مثل هذه الحالات، خوفاً من أن تتسع رقعة الاحتجاجات، وتمتد إلى مناطق أخرى من البلاد تعاني المشاكل نفسها، وتفضح الطابع الديماغوجي للخطاب الرسمي حول الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المزعومة التي استعملتها لتغطية انتهاك الحريات وحقوق الإنسان وغياب الديمقراطية. وبعد ملازمة الحذر والهدوء لفترة استمرت حوالى ثلاثة أشهر، نفد صبر السلطات التونسية، وقررت وضع حدّ للحركة الاحتجاجية باللجوء إلى القوة، وذلك عبر اجتياح عدد واسع من قوات الأمن لمدينة الرديف يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتم قمع التحركات بطريقة وحشية في نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيو، الأمر الذي خلف أربعة شهداء و٢٨ جريحاً والعشرات من المعتقلين.

وأكد جميع الموقوفين في الحوض المنجمي في قفصة أنهم كانوا عرضة للتعذيب بمختلف أشكاله المادية والمعنوية أثناء اعتقالهم من طرف البوليس

(١٤) Larbi Chouika et Eric Gobe, «La Tunisie entre la révolte du bassin minier de Gafsa et l'échéance électorale de 2009,» *L'année du Maghreb*, vol. 5 (2009), pp. 387-420, <http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/41/06/22/pdf/chouikha_gobe_tunisie_gafsa_elections_2009.pdf>.

السياسي، وخصوصاً في منطقة الأمن في قفصة التي نقلوا إليها بعد إيقافهم[١٥]. ويورد تقرير منظمة العفو الدولية لسنة ٢٠١٠[١٦] أنه في تشرين الثاني/نوفمبر، أفرج عن ٦٨ سجيناً، بينهم سجناء رأي، بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لتولي الرئيس السابق زين العابدين بن علي مقاليد الحكم. وكان من بين المفرج عنهم عدنان الحاجي و١٧ شخصاً آخرين ممن صدرت ضدهم أحكام بالسجن أقصاها ثماني سنوات، وذلك لمشاركتهم في تظاهرات في عام ٢٠٠٨. وقد اتسمت محاكمة هؤلاء الأشخاص بالجور، حيث تجاهلت المحاكم ادعاءات المتهمين عن التعرّض للتعذيب والمعاملة السيئة، ولم تقم بإجراء تحقيقات فيها. كان الأشخاص الذين ينتقدون الحكومة أو يكشفون النقاب عن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان عرضة للمضايقة والترهيب وللاعتداء البدني على أيدي ضباط أمن الدولة في الدوائر الرسمية أو الموالية للحكومة. وكانت الانتهاكات ترتكب مع بقاء مرتكبيها بمنأى عن المساءلة والعقاب، ونادراً ما أجريت تحقيقات بشأن الشكاوى من الانتهاكات. كما تعرّض بعضهم للمحاكمة والسجن بتهم ملفقة، وكانوا هدفاً لحملات تشهير في وسائل الإعلام.

وقد قامت السلطة بالتعتيم الإعلامي الكلي على الأحداث، ولم يكسر الصمت والحصار الأمني المشدّد إلا تحركات الصحفيين المستقلين أو المعارضين بالتعاون مع المدوّنين. وساهم صحفيون ـ منهم الفاهم بوكدوس وأيمن الرزقي اللذان كانا يعملان في قناة الحوار التونسي[١٧]، وأيضاً سفيان الشورابي، وكان محرراً في الجريدة المعارضة **الطريق الجديد** ـ ومدوّنون ـ ولا سيما فاطمة الرياحي المعروفة باسم فاطمة أرابيكا ـ في نقل القمع البوليسي للمحتجّين. وتم تداول مقاطع الفيديو التي تكشف عن القمع البوليسي. ويقول الناشط والمدوّن هيثم المكي ـ المعروف باسم بيلاسكو ـ مثلاً، إن مقاطع فيديو الحوض المنجمي التي وقع تداولها على شبكة

---

(١٥) انظر: <http://pourgafsa5.blogspot.com/>.

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: «تونس ـ تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٠ حقوق الإنسان في الجمهورية التونسية،» منظمة العفو الدولية (٢٠١٠)، <http://www.amnesty.org/ar/region/tunisia/report-2010>.

(١٧) وهي قناة تلفزيونية خاصة كانت تبثّ بضع ساعات في الأسبوع.

الفيسبوك هي الحدث الأول الذي دفعه إلى الاهتمام بالعمل السياسي والانخراط في النضال الإلكتروني بعد أن كانت اهتماماته تقتصر على تبادل مقاطع موسيقية، ومتابعة آخر الأخبار الإعلامية والتقنيات الرقمية[١٨]. وحجبت السلطات عدداً من مواقع الإنترنت، وواصلت سيطرتها الشديدة على وسائل الإعلام. ولكن أجبرتها المعلومات المسربة على تعديل خطابها، فبعد أن كانت تنفي قطعياً الاحتجاجات، اضطرت إلى الحديث عنها مع المرور إلى حلّ آخر، وهو محاولة إسكات الصحفيين المستقلين والمعارضين الذين فضحوا كذبها[١٩]. وقد تم اعتقال الفاهم بوكدوس بتهمة «نشر معلومات من شأنها تعكير صفو الأمن العام»، و«تكوين عصابة إجرامية من شأنها الاعتداء على الأشخاص وممتلكاتهم»، وحكم عليه بست سنوات سجناً. وقد أثارت قضيته تضامناً واسعاً في أوساط زملائه (الذين أطلقوا مبادرة «كلنا الفاهم بوكدوس» سنة ٢٠١٠[٢٠] بعد اعتقاله مرة أخرى فور خروجه من المستشفى)[٢١].

ولكن على الرغم من كل ما تم القيام به لكسر التعتيم الإعلامي، يرى الصحفي المعارض رشيد خشانة أن تلك الأحداث لم تتطور إلى ثورة، وبقي صداها محدوداً في النخب لأن الإعلام لم يكن معولماً كما هو الآن[٢٢]. كما يمكن أن نضيف أن عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية، ولا سيما مواقع التواصل الاجتماعي، لم يكن قد عرف الطفرة التي شهدها بعد ذلك، إضافة إلى عوامل أخرى سنتطرق إليها لاحقاً. ورغماً عن عدم استطاعة التحركات الخروج عن الدائرة التي انطلقت منها، تأتي أهمية هذه الأحداث، بحسب

---

(١٨) أيمن الرزقي، «شباب الفايسبوك وثورة ١٤ جانفي،» المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي (تونس) (٢٠١١)، <http://observatoiretunisien.org/upload/file/Rezgui(1).pdf>.

(١٩) انظر الحديث الذي أجرته لويزا توسكان عام ٢٠٠٨ مع الصحفي أيمن الرزقي، في: Luiza Toscane, «Rencontre avec Aymen Rezgui, collaborateur d'El Hiwar,» Nawaat (26 November 2008), <http://nawaat.org/portail/2008/11/26/rencontre-avec-aymen-rezgui-collaborateur-del-hiwar/>.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول قضية الفاهم بوكدوس، انظر: مدونة الصحفي سفيان الشورابي، بتاريخ ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٠: <http://sofianchourabi.blogspot.com/2010/07/blog-post_19.html>.

(٢١) انظر: سفيان الشورابي، «بعد اعتقال الفاهم بوكدوس: صحفيو تونس.. الصمت أو السجن،» تورس، ٤/١٢/٢٠١٠، <http://www.turess.com/alwasat/15366>.

(٢٢) انظر شهادة السيد رشيد خشانة، في: «سمينار الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الحاضر».

سليم عمامو، من كونها أول محاولة جدّية للإنترنت ليكون لها فعل ووجود سياسي على مستوى الميدان[٢٣].

بعد مرور قرابة السنتين على الأحداث، انطلقت احتجاجات أخرى في منطقة الرقاب من ولاية سيدي بوزيد في تموز/يوليو ٢٠١٠، إذ تحرك الأهالي ضد البنك الفلاحي الذي صادر أراضيهم بعد عجزهم عن سداد ديونهم، ولكن هذه التحركات لم تحظ بالاهتمام المرجو على الشبكة، على الرغم من إنشاء صفحات على الشبكة وتداول مقاطع فيديو يفسر فيها الأهالي أسباب تحركاتهم ويهددون بالتصعيد[٢٤]. بعد ذلك، اندلعت احتجاجات أخرى في آب/أغسطس ٢٠١٠ بعد أن أغلق معبر رأس جدير الحدودي بين تونس وليبيا، الأمر الذي أثار غضب متساكني منطقة بنقردان، خاصة من الشباب الذين لا مورد رزق لهم غير تجارة الخط مع ليبيا. وقد واجهت قوات الأمن هذه التحركات بشدة، وأوقفت العشرات من المتظاهرين قبل أن تعسكر المدينة وتنقل إليها تعزيزات أمنية كبيرة خلال الأيام التي تلت بداية الاحتجاجات. وقد أنشأ الناشطون على الفيسبوك صفحات مساندة للموقوفين، ولمتابعة الأوضاع، واهتمت مدوّنات بنقل الأحداث والتعليق عليها[٢٥]. ولكن إعادة فتح المعبر بعد فترة وجيزة، وعدم سقوط ضحايا، طوى صفحة الأحداث. ويرى أيمن الرزقي أن أهمية أحداث بن قردان تكمن في كونها نجحت في تجميع الآلاف من المساندين على الفيسبوك، ونسجت علاقات بين المحتجين وأصحاب حسابات وصفحات الفيسبوك والمدوّنين، كما نجحت في التغلب على التعتيم الإعلامي بسرعة تناقل المعلومة وسهولة ترويجها على نطاق واسع، بفضل شبكة العلاقات التي تم نشرها على الفيسبوك والإنترنت عامة[٢٦].

---

(٢٣) انظر: «شهادة سليم عمامو في المنتدى الثاني والثلاثين لثورة الكرامة والديمقراطية عن «دور المدونين التونسيين في الثورة التونسية»، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

(٢٤) يقول الصحفي زهير مخلوف إن عائلة البوعزيزي كانت ضمن العائلات المظلومة وقد هدّدت بحرق نفسها إن تواصل الظلم المسلّط عليها. انظر: الرزقي، «شباب الفايسبوك وثورة ١٤ جانفي».

(٢٥) انظر مثلاً: عمر الكدي، «هدوء حذر يخيم على بلدة بن قردان الحدودية،» هنا أمستردام (آب/أغسطس ٢٠١٠)، <http://www.rnw.nl/arabic/article/middel-east17082010>.

(٢٦) الرزقي، المصدر نفسه.

٥ ـ نشأة فضاء افتراضي مواطن ودور الصحافة الإلكترونية

أدى العشرات من المدوّنين وناشطي الإنترنت التونسيين دوراً مهماً في انتزاع حيّز من الحرية والتعريف بقضيتهم. لا مجال هنا للتعرّض بالتفصيل لكل الذين ساهموا، بطريقة أو بأخرى، في خلق مجال افتراضي سياسي حرّ، وصحافة إلكترونية بديلة من وسائل الإعلام التقليدية المكمّمة. سيتم التركيز على موقعي «نواة» و«تونس نيوز» اللذين أديا، كل بحسب اختصاصه، دوراً مهماً في خلق فضاء للنقاش، وفي إيصال المعلومة إلى المبحرين.

ـ سامي بن غربية، من مواليد ١٩٦٧، مدوّن تونسي وباحث في مجال حرية التعبير. اختار المنفى سنة ١٩٩٨، إذ هاجر من تونس مكرهاً عبر التشاد والسعودية، ثم إيران، ليستقر كلاجئ سياسي في هولندا. وله مدوّنة «فكرة» كانت ممنوعة في تونس، ويعمل لدى منظمة «أصوات عالمية» (Global Voices). ويعتبر من أشهر الناشطين الافتراضيين الذين كانوا يعارضون بصفة دائمة ومباشرة السلطات التونسية والنظام السياسي التونسي. وقد آخذ في مقال منشور سنة ٢٠٠٥ جلّ مستعملي الفضاء الافتراضي التونسي على عدم تسيّسهم، وشبّه المدوّنات التونسية بالمناطق السياحية التي «تتمركز بعيداً عن البؤس المحلي وتتجنّبه [...]. وهي تحوّل البلد إلى كمّ من الصناعات الحرفية، سريالي، حيث لا مكان للبؤس المحلي وللبطالة ولانعدام الحريات»[٢٧]. وانتقد بشدة الشباب التونسي الثائر على كل قضايا الحرية في العالم، في الصين أو في إيران، ولكنه يتحاشى الحديث عن وضعية الحريات في بلده[٢٨]. وقد كتب المقال كرد فعل على عدم إدراج مدوّنته ضمن فهرس مجمع المدوّنات التونسي، نظراً إلى عدم اتباعها الخط السياسي المرضي عنه. وقد أثار المقال نقاشاً واسعاً داخل الفضاء التدويني، إذ علق العديد من المدوّنين على المقال بين معتذر عن عدم إمكانه الخوض في المسائل السياسية بسبب الخوف، وساخط على أفكار «هذا التشي غفارا الافتراضي الذي يعيش خارج تونس»، معتبراً أن تطوير الأشياء تدريجياً

(٢٧) Sami Ben Gharbia, «Blogs Tunisiens: Des zones touristiques,» Sami Ben Gharbia e-book and Blog about Digital Activism, Online Free Speech and Tunisia (21 December 2005), <http://ifikra.wordpress.com/2005/12/20/blogs-tunisiens-des-zones-touristiques/>.

(٢٨) المصدر نفسه.

أفضل من البحث الدائم عن الصراع[٢٩]. بعد عام ٢٠٠٦، خفتت حدة المناقشات بين المدوّنين الذين التزموا، بصفة غير معلنة، بالقضايا الوطنية.

ولكن من أشهر ما قام به بن غربية هو إنشاء موقع «نواة»[٣٠]، وهي عبارة عن مدوّنة جماعية مستقلة أحدثها عام ٢٠٠٤ مع مجموعة من التونسيين لتمنح المدوّنين والناشطين على الإنترنت الذين يعملون من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان مساحة لنشر ما يكتبون. ويقدم الموقع مختلف المواد المهيكلة بحسب موضوعات، مثل الاقتصاد والسياسة والمجتمع. وينشر أيضاً التقارير عن حقوق الإنسان. اهتم بالشأن السياسي العام وبملفات مهمة، مثل التعذيب والفساد السياسي والمالي الإداري. والموقع يسمح للمبحرين بحيّز كبير من المشاركة عن طريق الباب التفاعلي للتعليقات. كما تمكّن، عن طريق ناشطيه وصحفييه، من فضح نظام بن علي من الداخل، إذ يروي رمزي بالطيبي ـ أحد الصحفيين على الموقع ـ كيف كان يسرّب رسائل عن وضع السجون والسجناء في تونس عندما كان مسجوناً في قضية تتعلق بالإنترنت، رسائل تنشر على موقع «نواة» وموقع «تونس نيوز»، فتمكّن المبحرون من الاطلاع على الانتهاكات الحاصلة والتعذيب والاضطهاد الذي كان السجناء يتعرّضون له[٣١].

وتأتي أيضاً أهمية «نواة» من كونها أحدثت موقعاً تابعاً لها سمّي بـ «تونيليكس»، وهو عبارة عن النسخة التونسية لـ «ويكيليكس»، تترجم فيه إلى العربية والفرنسية، وتنشر وثائق دبلوماسية سرّية تمسّ الشأن التونسي حتى يتمكّن أكبر عدد من الاطلاع عليها. وتمّت في هذا الإطار نشر التقارير النقدية التي كتبها آخر سفيرين في تونس عن وضع الحريات وحقوق الإنسان، وسيطرة أقرباء الرئيس التونسي على الحياة الاقتصادية والسياسية، وحتى الحزبية، داخل التجمّع الدستوري الديمقراطي الحاكم. وقد غصت صفحات التونسيين على شبكة فيسبوك بروابط موقع «تونيليكس» الذي انفرد

---

(٢٩) تعليق لمدوّن اشتهر باسم ببج تراب بوي، في: Lecomte, «Internet et la Reconfiguration de l'espace public tunisien: Le rôle de la diaspora».

(٣٠) <http://www.nawaat.org>.

(٣١) انظر شهادته: «دور المدونين التونسيين في الثورة التونسية،» في: المنتدى الثاني والثلاثين لثورة الكرامة والديمقراطية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

بنشر التقارير السرية التي تهم بلادهم، كما نشرت المدوّنات ومواقع أخرى محتوى التسريبات التي تقاسمها عدد كبير من مستعملي الـ «نت» ممن تجاوبوا مع الموقع وأبدوا إعجابهم بالفكرة، وسط صمت رسمي مطبق. ويقول متحدث باسم «نواة» إن «التونسيين تفاعلوا بإيجابية مع موقع تونيليكس، وقد تم تناقل الخبر بشكل مكثف على مواقع مثل فيسبوك وتويتر، وهذا دليل على تعطش التونسي إلى معرفة تقييم الولايات المتحدة للأوضاع في تونس خارج إطار اللغة الخشبية والدبلوماسية. الكثير من المعلومات الواردة في التسريبات نعرفها جميعاً، الجديد هو الإطلاع على تقييم الدبلوماسيين الأمريكيين للأوضاع في تونس، وتحليلهم لأسباب انسداد آفاق الوضع السياسي والحقوقي وأزمة البطالة وتفشي الرشوة والفساد الإداري، هذا إلى جانب بعض النوادر حول سلوك وطبيعة بعض الشخصيات السياسية في تونس، كالوزراء ومديري البنوك[٣٢]. كما كان موقع «نواة» خلال الثورة أحد مصادر المعلومات. وقد تحصّلت «نواة» على جائزة «نات المواطنة» من «مراسلون بلا حدود» في عام ٢٠١١.

من ناحية أخرى، شكّلت صحافة الإنترنت للأقلام التونسية الراغبة في إيصال أصواتها، من دون المرور على هيئة الرقابة والمصادرة، ملاذاً؛ فبرزت في فضاء التونسيين الافتراضي العديد من المواقع التي تعنى بالشأن السياسي التونسي، متخصصة كلياً أو جزئياً فيه، حتى وإن كانت في غالبيتها مسجلة في دول أخرى، غربية غالباً، وحتى وإن كان القائمون عليها مهاجرين منفيين من اللاجئين السياسيين. التجأت، إذن، غالبية النخب التونسية والقوى الإصلاحية والديمقراطية ذات المصداقية إلى صحافة الإنترنت، بعد أن استعصى عليها الحل مع السلطات التي استضافت سنة ٢٠٠٥ «القمة العالمية للإنترنت»، على الرغم من أنها مصنفة ضمن قائمة سوداء تضم عشر دول في العالم، هي الأكثر رقابة ومصادرة للمواقع الإلكترونية. ومن ضمن هذه المواقع الفعالة موقع «تونس نيوز». ففي الأول

---

(٣٢) انظر تقرير إيلاف عن الموقع قبل اندلاع الثورة التونسية بأسبوعين في: «"تونيليكس": موقع يعرض التقارير السريّة لسفراء أميركا في تونس،» الحوار نت (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، <http:// www.turess.com/alhiwar/11883>.

من أيار/مايو ٢٠٠٠، قررت مجموعة من المواطنين التونسيين في المهجر كسر طوق التعتيم، وأطلقت بصفة تطوعية نشرة إخبارية يومية - يجري إرسالها إلى ما يقارب الخمسين ألف مشترك - تجمع فيها الأخبار والبيانات والمواقف والتقارير الوطنية والدولية الخاصة بتونس[٣٣]. فكانت هذه النشرة - الرسالة إلى جانب مثيلاتها (تكريز، تونزين، برسبكتيف...) الاستجابة التونسية الفعلية لما يطرحه القرن الجديد من تحدّ على هذا الصعيد، كما مثلت شرخاً كبيراً في جدار احتكار السلطة لمصدر الخبر، وأصبحت «صوت من لا صوت له»، إذ وجدت فيها منظمات المجتمع المدني مجالاً للتعريف بأنشطتها، وبما تتعرض له من مضايقات وتعسف. ويقول أحد مؤسسي الموقع عن البدايات «لم يكن هناك انطلاق حقيقي، أي لم يكن هناك قرار مسبق تم الاتفاق عليه أو التخطيط له. ما حدث ببساطة هو أنه حصل لقاء بناء بين مجموعة من أبناء هذا الوطن مزج بين توافق على أمور أساسية وجوهرية تتلخص في أن الوطن التونسي يجب أن يكون ملكاً مُشاعاً لكل التونسيين، وأنه لا بد للتونسيين من أن يتعرّفوا على أفكار بعضهم البعض، وأن يتحاوروا ويتجادلوا ويختلفوا، ولكن في إطار الثوابت الوطنية، لأنه ليس هناك أي خيار آخر للجميع، إضافة إلى تواجدنا في مناخات من الحرية، وتوفر الوقت والصحة وشيء من المال، وإمكانية الارتباط تكنولوجياً ومادياً بالإنترنت. هذا اللقاء حصل بالضبط قبل فترة بسيطة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وحينها أطلقنا قائمة مراسلات محدودة جداً تضم عدداً من الأصدقاء التونسيين (معظمهم من اللاجئين السياسيين أو من المقيمين في الخارج منذ فترة طويلة). وكنا نجمع فيها مواد منشورة على الإنترنت أو مقالات تصدر هنا وهناك حول تونس، ثم شيئاً فشيئاً بدأ عدد المشتركين ينمو بسرعة، فقررنا استعمال الوسائل المجانية المتاحة على الشبكة، وهكذا أطلقنا رسمياً يوم ١ أيار/مايو ٢٠٠٠ قائمة مراسلات «تونس نيوز»»[٣٤].

---

(٣٣) <http://www.tunisnews.net/>.

(٣٤) انظر الحوار مع فريق تونس نيوز، في: «تونس نيوز في ورشة حضاريات: حوار مع فريق تونس نيوز،» السبيل أونلاين، <http://www.assabilonline.org/index.php?option=com_content&task=view&id=41&Itemid=1>.

وكان استمرار الصدور اليومي لرسالة «تونس نيوز» لمدة تفوق ١٠ سنوات[٣٥] ـ مع تغيير في الفريق سنة ٢٠٠٧ ـ برهاناً على نجاح هذه التجربة واستجابتها لحاجة موضوعية لدى جزء كبير من النخبة التونسية، وحتى لدى بعض العامة من الناس. ولعل أهم ما ضمن استمرارها كل هذه المدة مقارنة بمثيلاتها هو مراهنة الفريق المشرف عليها على إمكانية تعايش كل ألوان الطيف السياسي التونسي، فكانت النشرة تعكس بدرجة كبيرة هذا التنوع على الرغم من أن اتجاه المشرفين عليها إسلامي أساساً، وأن الصحفيين يؤاخذونها على قلة احترافها وانحيازها في مواقف كثيرة إلى الطرف الإسلامي. على الرغم من ذلك، فقد قدمت نشرة «تونس نيوز» الإلكترونية خدمة إعلامية مميزة إلى كافة التيارات السياسية والفكرية التونسية، الرسمية وغير الرسمية، ناقلة إلى قرّائها أخبار الحكومة من المصادر الحكومية وغير الحكومية، وفاسحة المجال أمام كل الأقلام، القريبة من الحكم والمعارضة له، وعاكسة كافة أنواع الجدل الدائر بين مختلف الحساسيات، فقد جمعت بين الإسلاميين والقوميين والليبراليين والشيوعيين والمستقلين. وقد أصبح هذا الموقع في غضون بضع سنوات مصدراً أساسياً للمعلومات في ما يتعلق بالشأن السياسي والاجتماعي والحقوقي في تونس، وكذلك بالنسبة إلى قضايا الحوار الفكري الذي كانت تونس في ألحّ الحاجة إليه، نظراً إلى قلة وجود فضاءات مفتوحة ومتعددة لهذا الحوار. وبقي الجميع تقريباً، طيلة السنوات التي سبقت الثورة، لا يعرفون أسماء الناشطين الذين يقفون وراءها.

كانت الصفحات المعارضة تتعرّض طبعاً للحجب، ولكن كلما زاد حيّز الحرية الذي يسمح به المدوّنون لأنفسهم، كلما كان ردّ السلطات عنيفاً. فعوقب بعضهم بالسجن وعذّب البعض الآخر. ويعتبر زهير اليحياوي، المعروف باسم «التونسي» أول شهيد للإنترنت في تونس. وكان قد بعث موقع «تونيزين»[٣٦]، وكان ينشر مقالات ناقدة وساخرة من نظام بن علي يكتبها بالعامية التونسية. وتم سجنه ١٨ شهراً بعد اعتقاله في حزيران/ يونيو

(٣٥) انظر بعض آراء قرائها من المثقفين التونسيين بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاءها، في: <http://tunisnews.net/archive/01Mai10f.htm>.

(٣٦) <http://www.tunezine.com>.

٢٠٠٢، نفّذ خلالها ٣ اضرابات عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقاله، إذ تعرّض للتعذيب والإهانة، وتم إطلاق سراحه في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣. ولكن صحته تأثرت بعد سجنه، وتوفي يوم ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥. وتم اعتبار هذا التاريخ اليوم الوطني لحرية الإنترنت في تونس. كما اعتقلت السلطات التونسية المدوّنة وأستاذة المسرح فاطمة الرياحي المعروفة بالاسم التدويني «فاطمة أرابيكا» يوم ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ بتهمة «الثلب» (القذف). وقد تم إطلاق سراحها في الليلة نفسها ليتم إستدعاؤها مجدداً في اليوم التالي، حيث رافقها ثلاثة أعوان أمن إلى منزلها لتفتيشه وحجز حاسوبها. وكانت السلطات التونسية تشتبه في كون المعتقلة، صاحبة مدوّنة «أرابيكا»[٣٧]، التي حجبت قبل اعتقالها بعشرة أيام قبل أن يمحى محتواها نهائياً من الشبكة، هي ذاتها المدوّن التونسي المعروف صاحب الاسم المستعار «زاد» (z)، الذي ينشر صوراً كاريكاتورية مثيرة للسخرية عن الوضع السياسي والاجتماعي والحقوقي والاقتصادي في تونس عبر مدوّنته الشهيرة «نقاش تونس» (Débat Tunisie)[٣٨]. وقد فاقت المساندة التي لقيتها «فاطمة أرابيكا» كل التوقعات، فقد انضم مدوّنون من مصر والمغرب والأردن وفرنسا إلى المنادين بإطلاق سراح المُدوّنة المعتقلة. أما شبكة «الفيسبوك»، فكانت محملاً لنشر صور التعاطف ومقاطع الفيديو والتدوينات المتضامنة مع المدوّنة «أرابيكا». منها صور للافتات كتب عليها «Free Arabicca»، و«كلنا فاطمة». وقامت مجموعة من المدوّنين بإنشاء صفحة خاصة على «الفيسبوك» حملت عنوان «الحرية لفاطمة أرابيكا»، كما أنشأت مدوّنة في الغرض لمتابعة أخبار محاكمة «أرابيكا»[٣٩]. واضطر الأمن إلى إطلاق سراحها بعد سبعة أيام بعد حملة المساندة الواسعة في تونس وخارجها[٤٠]. وسيساهم الحدث في

---

(٣٧) انظر موقع مدونة أرابيكا: <http://fatma-arabicca.blogpost.com>.

(٣٨) لرؤية الرسوم المنشورة، انظر مدوّنة: <http://debatunisie.canalblog.com>.

(٣٩) حول اعتقال فاطمة الرياحي، انظر: «تقرير مراسلون بلا حدود،» الحرية لفاطمة أرابيكا (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩)، <http://freearabicca.wordpress.com/2009/11/06/>.

(٤٠) سامي بن غربية، «المدونة التونسية تتعرض للتوقيف وربما تواجه تهمة جنائية،» أصوات عالمية للدفاع عن حرية التعبير (٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩)، <http://advocacy.globalvoicesonline.org/2009/11/06/tunisia-blogger-fatma-riahi-arrested-and-could-face-criminal-libel-charge/>, and <http://atunisiangirl.blogspot.com/2009/11/free-arabicca.html>.

تفكير بعض المدوّنين بصفة جدّية في مشروع تكوين هيكل يجمع المدوّنين لحمايتهم. ورغماً عن كل هذه المعاناة، يقول سليم عمامو إن الناشطين في الفضاء الافتراضي والمدوّنين، نجحوا، سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، على الرغم من الملاحقة، من كسر الصورة التي كان النظام يودّ أن يعطيها عن تونس، إذ عند كل بحث على «غوغل»، مثلاً، عن تونس، كانت مئات الروابط عن انتهاكات حقوق الإنسان ومصادرة الحريات تظهر للباحث[٤١]. وكان ذلك جزءاً من أهداف المدوّنين: نقل صورة ما يحدث في تونس من انتهاكات وكسر الصورة السياحية التي كان بن علي يسوقها في الخارج.

ثانياً: النضال ضد حجب الإنترنت.. تطور سبل المقاومة

ما يميّز تاريخ النضال ضد حجب الإنترنت في تونس هو التصعيد المتواصل في كيفية الحجب وابتكار الناشطين سبلاً للتعبير عن غضبهم، ورفضهم لممارسات السلطة القمعية، وهو نضال ساهم في توحيد الصفوف، وفي كسر حاجز الخوف نسبياً. وقد بدأت معاناة المبحرين على الإنترنت مع الرقيب منذ عام ٢٠٠٦، إذ قامت السلطات التونسية بحجب ثلاث مدوّنات. واحتجاجاً على ذلك، قرر المدوّنون تنظيم ما عرف بـ «يوم التدوينة البيضاء»، أي ظهور المدوّنات في بوست بيضاء، وكان ذلك يوم ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر. وتكرّر الحدث في السنوات اللاحقة في اليوم نفسه. وقد توجه النشطاء تدريجياً نحو إنشاء المدوّنات لسهولة إعادة فتحها في حالة حجبها على عكس المواقع. كانت الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ من أثرى فترات الفضاء التدويني التونسي. وتشكّل رأي عام إلكتروني ينتقد الأوضاع بطرق مختلفة.

ولكن أكبر حدث عرفه النضال ضد الرقابة في بداياته، كان الحجب الكلي للفيسبوك في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ (وكان عدد المشتركين حينها يتجاوز الـ ٢٨ ألف مشترك) وسبب الحجب لا يزال مجهولاً، ولكن الناشطين يرجّحون أن يكون السبب راجعاً إلى إمكانية شحن مقاطع فيديو أو تحميلها

---

(٤١) انظر شهادته، في: المنتدى الثاني والثلاثين لثورة الكرامة والديمقراطية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

من مواقع مغلقة في تونس، مثل اليوتوب والدايلي موشن، إذ تمّ تداول مقاطع فيديو تسخر من بن علي ومن زوجته في تلك الفترة. وتلا الغلق موجة من الانتقادات للنظام وللوكالة التونسية للإنترنت (وهي المزوّد الرئيسي للعبور إلى الإنترنت في البلاد التونسية، وتعود بالنظر إلى وزارة تكنولوجيا الاتصال)، وتكلمت عليه صحف المعارضة. وأمر بن علي بإعادة فتح الموقع يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[٤٢]. على أثر هذه الأحداث، وفي غياب أي تفسير على ما وقع، قرر الصحفي والمدوّن زياد الهاني رفع قضية ضد الوكالة التونسية للإنترنت بتهمة حجب موقع الفيسبوك يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وطلب فيها شهادة بن علي نفسه باعتباره من أعطى الإذن بإعادة فتح الموقع حتى يتم التعرّف إلى الجهة التي قامت بالحجب ثم الفتح[٤٣]. وقد اعتبر المدوّنون يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ «اليوم الوطني من أجل حرية التعبير»، واقتنعوا بأن الفيسبوك لن يتم غلقه مجدداً، الأمر الذي جعلهم يزدادون جرأة في التعاطي مع الشأن السياسي. بعد ذلك، انتهجت السلطة سياسة أقل غباء بتعويض حجب المواقع برمتها بحجب انتقائي يركّز على الصفحات الأكثر انتقاداً للنظام، فتم منع مئات الصفحات لنشطاء سياسيين ومعارضين، استطاعوا، على الرغم من ذلك التنديد بالحجب، شنّ الحملات ضد سياسة تكميم الأفواه من دون أن تبلغ درجة تعاطف كافية لتتحول إلى حملة على المستوى الوطني، وذلك بسبب مواصلة هيمنة حالة الخوف على مستعملي الإنترنت الجدد، وحرصهم على تفادي غلق صفحاتهم إن هم تطرقوا إلى موضوعات ممنوعة. وكرد فعل على سياسة الحجب الجديدة، أطلقت الناشطة ليليا الوسلاتي ـ المعروفة باسم لي ليوباترا ـ مبادرة جديدة سمتها «حسابات الفيسبوك المضنصرة (أي المحجوبة)»، وهي تتمثل بتكوين مجموعة ترصد كل الصفحات المغلقة على الفيسبوك، والتعريف بأصحابها وتاريخ حجب الصفحات، وإعادة نشر الاصدارات التي تسبّبت في الغلق.

وبقي المدوّنون والرقابة في علاقة كرّ وفرّ إلى أن حدث تصعيد في

---

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: الرزقي، «شباب الفايسبوك وثورة ١٤ جانفي».

انظر أيضاً تقرير مراسلون بلا حدود في: <http://fr.rsf.org/tunisie-facebook-de-nouveau-accessible-en-03-09-2008,283>.

(٤٣) انظر مدونة «تونس اليوم»، <http://touniselyoum.maktoobblog.com/.../>.

نيسان/ أبريل ٢٠١٠، إذ أخطأت الرقابة حينما حجبت عشوائياً، ومن دون سبب واضح عشرات الصفحات، حتى التي لا تعنى بالعمل السياسي والشأن العام، مثل الصفحات الرياضية ذات مئات الآلاف من المحبّين، فأدى هذا الأمر إلى اتحاد مستعملي الإنترنت ضدها وانضمام الآلاف من الشباب التونسي إلى حملة تستهدفها. وتسبّب ذلك في حركة تضامنية واسعة لم يسبق لها مثيل في مساندة صفحات النشطاء الذين تحمّلوا وحدهم طيلة سنوات جهاز الرقابة في عزلة عن باقي مستخدمي الشبكة. وتم فتح نقاش عن سبل مقاومة الرقابة، وقرر النشطاء تنظيم حملات سمّيت «نهار على عمار»، و«سيب صالح»[٤٤]، وعمار ٤٠٤ هو الاسم الذي منحه مستخدمو الإنترنت في تونس للرقيب التونسي، و٤٠٤ ترمز إلى اعتماد صفحة ٤٠٤ عند حجب المواقع التي تفيد بأن عنوان الموقع المطلوب غير موجود، بدل صفحة ٤٠٣ التي تفيد بأنه محجوب من طرف السلطة. أما صالح فهو أي مستخدم للإنترنت يعاني الرقابة المتشددة التي يفرضها عمار على شبكة الإنترنت، وهي معاناة لخّصها المدوّنون والناشطون في تونس بعبارة «سيب صالح يا عمار»، أي دعه وشأنه، وترجمها الفنان التونسي منير طرودي بأغنية أصبحت نشيداً للمدوّنين التونسيين[٤٥]. وتم أيضاً تداول عريضة، وضعتها لينا بن مهني على الشبكة، ابتداء من ٢٧ نيسان/ أبريل سمّيت «عريضة الـ ١٠ آلاف تونسي ضد الرقابة الإلكترونية والحجب»[٤٦]. وقد بلغ عدد التوقيعات عليها ١٣ ألف توقيع. وانتشر استعمال البروكسي لتخطّي المواقع المحجوبة، وكان أكثرها استعمالاً وانتشاراً في تونس الهوتسبوتشيلد، وشجعت عدة صفحات مناهضة للحجب على استعماله، كما كان المبحرون الأكثر خبرة يعلمون الوافدين الجدد على الشبكة طريقة استعماله.

ثم تقرر نقل المقاومة من الفضاء الافتراضي إلى أرض الواقع بتنظيم

---

(٤٤) لمزيد من التفاصيل، انظر تقرير فرانس ٢٤ في برنامج أصوات الشبكة: <http://www.youtube.com/watch?v=q_k2tpwzl0k>.

(٤٥) انظر: «أغنية الفنان التونسي منير الطرودي حول «عمار ٤٠٤»: تي سيّب صالح،» منتديات تونيزيا سات (٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٠)، <http://www.tunisia-sat.com/vb/showthread.php?t=1193917>.

(٤٦) لينا بن مهني، «عريضة لـ ١٠ آلاف تونسي ضدّ الرقابة الالكترونية والحجب،» (٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، <http://petitioncontrelacensure.blogspot.com/>.

وقفة احتجاجية أمام وزارة الاتصال المسؤولة عن الحجب يوم ٢٢ أيار/ مايو، ولكن تم منعها[٤٧]. فقام الناشطون على الرغم من ذلك بدعوة إلى النزول إلى الشارع الرئيسي في العاصمة، شارع الحبيب بورقيبة، مرتدين قمصاناً بيضاً، والتوقف لشرب القهوة في المقاهي للفت نظر المارة. ولاقت الحملة نجاحاً كبيراً على الرغم من المطاردة البوليسية والاعتداءات الجسدية التي تعرّض لها بعض النشطاء. وتحول منذ ذلك الحين جهازا الرقابة والبوليس السياسي من مصدر خوف إلى مادة للتندّر والسخرية، وتم تداول مئات الصور والمقاطع الساخرة من الجهازين بشكل واسع على شبكة الإنترنت، ووقعت تغطية إعلامية ناجحة لحملات مقاومة الحجب من قنوات إخبارية عالمية[٤٨].

ويقول هيثم المكي: «إن حملة «نهار على عمار»، و«سيب صالح» مثلت نقلة نوعية في الاحتجاجات على سياسة الحجب، فقد كانت التحركات السابقة تخاض على المدوّنات ولا تتعدّى يوماً واحداً لكل حملة، في حين كانت الحملات الجديدة على الفيسبوك غير مقيّدة بتاريخ، وانخرط فيها الآلاف من الشباب المبدعين الذين ساهموا كل على طريقته في دق مسامير إضافية في نعش جهاز الرقابة المتخلّف. إن أهم ما استخلصناه من هذه الحملات، هو أنه على الرغم من الطابع الدكتاتوري للنظام، فإنه بإمكاننا معارضته وإحراجه والعمل على تغييره انطلاقاً من الفيسبوك، ومن الإنترنت»[٤٩]. وخلافاً للرأي الشائع، ترى المدوّنة لينا بن مهني أن رسالة التحذير الأولى للنظام التونسي لم تأت في انتفاضة الحوض المنجمي في سنة ٢٠٠٨، وإنما في يوم ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٠. وقد حققت التظاهرة هدفها في الداخل عندما التحق بها آلاف المتعاطفين، لكن الرسالة الأهم التي فشل النظام في إدراك محتواها آنذاك تتمثل بقدرة المدوّنين على نقل الحدث بالصورة على مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أسقط

---

(٤٧) يروي سليم عمامو ولينا بن مهني تفاصيل الحدث في شهادتهما في: المنتدى الثاني والثلاثين لثورة الكرامة والديمقراطية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

(٤٨) انظر برنامج أصوات الشبكة لفرانس: <http://www.youtube.com/watch?v=q_k2tpwzl0k>.

(٤٩) الرزقي، «شباب الفايسبوك وثورة ١٤ جانفي».

المحاولات المعهودة للوكالة التونسية للإنترنت للحيلولة دون ذلك(٥٠).

وقد زاوج المدوّنون والناشطون في الفترة اللاحقة، وإلى قيام الثورة، بين العمل الميداني والعمل الافتراضي. من ذلك أنهم لجأوا إلى طريقة الفلاش موب، وهي عبارة عن تحرك سريع ومدروس في العديد من المناطق يقوم بها الشباب إعلاناً لموقف ما، ويقع تصويرها وبثها على الإنترنت. ونظّموا يوم ٥ آب/أغسطس فلاش موب ضد الحجب(٥١). كما قامت لينا بن مهني وفاطمة الرياحي بإنشاء «لجنة حماية المدوّنين التونسيين»(٥٢) بعد أن أصبح المدوّنون عرضة للإيقاف وللخطف وللتعذيب لمقاومة الحجب غير القانوني. وكجزء ثان لحملة «سيب صالح»، قام المبحرون التونسيون ببعث رسائل احتجاج على الحجب إلى النواب يوم ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠ حتى يوصلوا مشكلة المبحرين إلى السلطات المعنية. وتشرح لينا بن مهني، في مقطع فيديو، للمبحرين محتوى الرسائل التي يجب أن تصل بكثرة إلى أي نائب، من دون تحديد أسماء، أو مجموعة نواب. وكان هذا المحتوى يتضمّن التأكيد أولاً على رفض الحجب ومدى إعاقته لمستعملي الإنترنت. كما تؤكد بن مهني في الفيديو أن الطريقة قانونية، ووجوب أن تكون الرسالة مكتوبة بلغة محترمة بحسب ما يكفله الدستور والقانون التونسي(٥٣). وفي محاولة أخرى لفك الحصار والتعبير عن سخطهم على الحجب، قام الناشطون بإنشاء «شبكة مدوّنين تونسيين من أجل تدوين حر»، وذلك في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠(٥٤). وقبل اندلاع الثورة ببضع أسابيع، أطلق النشطاء جزءاً جديداً من حملة «نهار على عمار» سمّي «حل بلوغ»، أي

---

(٥٠) Lina Ben Mhenni, *Tunisian Girl, blogueuse pour un printemps arabe*, Ceux qui marchent contre le vent (Paris: Indigène, 2011).

(٥١) برنامج أصوات الشبكة لفرانس ٢٤.

(٥٢) لجنة حماية المدونين التونسيين هي الهيكل الذي كان المدونون بصدد التفكير فيه بجدية بعد حادثة اعتقال فاطمة.

(٥٣) انظر الفيديو التالي للمدونة لينا بن مهني التي تفسّر للمبحرين محتوى الرسائل التي يجب أن تبعث إلى النواب: <http://www.youtube.com/watch?v=b5urcriqttc&feature=plcp>.

انظر أيضاً تقرير الحوار، في: عبد الحميد العداسي، «تأملات في بدر الكبرى،» تورس (٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، <http://www.turess.com/alhiwar/85>.

(٥٤) انظر: «شبكة مدونين تونسيين من أجل تدوين حر،» مدونة يا تونس (١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠)، <http://yatounes.blogspot.com/>.

«افتح مدوّنة»[٥٥] يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتتمثل بفتح مدوّنة جديدة وإدراجها في جملة مدوّنات الحملة، احتجاجاً على حجب الإنترنت، وكتعبير رمزي عن أن الحجب لن يوقف المدوّنين.

وكلما اقتربنا من موعد اندلاع الثورة، زادت مبادرات المدوّنين وتحدّيهم للرقابة وللنظام، إذ تطور النضال تدريجياً من نضال ضد الحجب إلى نضال ضد النظام السياسي الذي يمارس الحجب، وهو ما لم تنتبه إليه السلطات التونسية. ويختتم الفيديو الذي يعلن فيه الناشطون انطلاق حملة «نهار على عمار» بهذا النص: «إن عمار خائف، وإن تاريخ تونس في منعرج، انشر هذا الشريط، إن القوة مع الجماعة (بمعنى في الاتحاد قوة)، حرية الإعلام، حرية التفكير، حرية التعبير، من أجل إنترنت حر، كفى من الصنصرة (الحجب)». وكان تاريخ تونس فعلاً في منعرج، إذ نجح المدوّنون في خلخلة حاجز الخوف المسيطر على ساحة العمل العام[٥٦]. وتمرّس أغلبهم على إتقان التعامل مع الشبكة، وخاضوا تجارب متعددة في مواجهة الحجب وتنظيم التحركات الاحتجاجية وتغطيتها ونشرها على نطاق واسع على الشبكة، وهو ما جعلهم مستعدين للتعامل، وأكثر انخراطاً وجدّية وسرعة مع الأحداث اللاحقة.

ثالثاً: الأرض جاهزة: الثورة[٥٧]

هناك حدثٌ حصل في تونس قبل ذلك عدة مرات في السنوات الأخيرة: أضرم شاب، محمد البوعزيزي، النار في جسده احتجاجاً على ظروفه المعيشية المتردّية في مدينة سيدي بوزيد يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. كان الحدث نقطة البداية لثورة شعبية أسقطت دكتاتورية خالها التونسيون

---

(٥٥) حول تشجيع التونسيين على التدوين قادت حملة لترويج التدوين، انظر مدونة «حل»: <http://7ellblog.blogspot.com/2010/11/blog-post.html>.

(٥٦) يؤكد سليم عمامو عدّة مرات خلال شهادته أن أهمية كلّ التظاهرات التي تمّ القيام بها تكمن في أنها ساهمت خصوصاً في كسر حاجز الخوف. انظر: «شهادة سليم عمامو في المنتدى الثاني والثلاثين لثورة الكرامة والديمقراطية عن «دور المدونين التونسيين في الثورة التونسية»، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

(٥٧) لتتبع أحداث الثورة يوماً بيوم ومتابعة ما كان يقوله الإعلام الرسمي، انظر: *Dégage: La Révolution tunisienne 17 décembre 2010 - 14 janvier 2011* (Tunis: Alif, 2011), pp. 20-49.

متجذّرة واستئصالها مستحيل. تجمّع عدد من الأهالي أمام مقر الولاية ليعبّروا عن تضامنهم مع الشاب ومع شباب الجهة المعطل عن العمل. وترى سهام بن سدرين أن ما جعل الأمور تتطور بسرعة في المدينة هو تجمّع لأمهات الشبان العاطلين من العمل في اليوم التالي، وقد شجع وجودهن أهالي المدينة على الانضمام إلى المحتجين[٥٨]. وكانت إجابة السلطات عنيفة، إذ فرق البوليس المحتجّين مستعملاً الهراوات والغاز المسيل للدموع، وأوقف العشرات منهم. وتواصلت الاشتباكات إلى ساعة متأخرة من الليل مخلّفة عدداً كبيراً من الجرحى. سفيان الشورابي ـ صاحب مدوّنة «تونس أخرى ممكنة» ـ من أوائل المدوّنين ـ الصحفيين (كان يعمل في الجريدة الأسبوعية المعارضة **الطريق الجديد**) الذين انتقلوا إلى المكان عينه منذ يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وأنتج فيديو عن «حقيقة ما يحدث في سيدي بوزيد»[٥٩]، ونشره على مدوّنته، إذ كان ذلك أنجع الطرق لتمرير المعلومة بصفة فورية. وكان التفاعل سريعاً على موقع الفيسبوك الاجتماعي الذي كان عدد المشتركين فيه يقدر زمن الثورة بأكثر من مليون ونصف المليون مشترك بعد أن كان عددهم ٢٨ ألفاً فقط منذ سنتين قبلها. وإذا كان لا يمكن اعتبار الثورة التونسية «ثورة الإنترنت»، كما يريد البعض الترويج لها، فإن مما لا شك فيه أن جزءاً من تاريخ ثورة الشباب كتب على الحائط الافتراضي لموقع الفيسبوك[٦٠].

يقول سفيان الشورابي: «الفيسبوك لعب دوراً محورياً في كسر الحظر والتعتيم الإعلامي الذي أرادت السلطات التونسية ممارسته قبل ١٤ جانفي (كانون الثاني/يناير) على أحداث ثورة الشباب التونسي ضد القهر والاستغلال والظلم. موقع الفيسبوك بدرجة أولى، ثم التويتر والمدوّنات الإلكترونية بدرجة أقل عوّضت نقصاً في المواكبة الإعلامية الذي كان من المفترض أن

(٥٨) انظر شهادتها في: المنتدى السابع عشر لثورة الكرامة والديمقراطية عن «تحديات الانتقال الديمقراطي»، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١١.

(٥٩) انتشرت الفيديوهات التي ترصد تطوّرات الأحداث بشكل غير مسبوق على موقع يوتيوب. انظر مثلاً: <http://www.youtube.com/watch?v=m6_kxcq-94k>.

(٦٠) يقدّر عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في تونس بحسب إحصائيات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ٤,٢ مليون مستخدم، منهم بحسب إحصائيات موقع «شاك فيسبوك» ٢,٩٨٤,٩٤٠ مسجّل على الفيسبوك، أي ما يزيد عن ربع سكان البلاد، ٧٥ بالمئة منهم يمثلون الشريحة العمرية لمن هم بين ١٥ و٢٩ سنة. أما مستخدمو تويتر، فقد بلغ عددهم في الثلث الأول من سنة ٢٠١١ قرابة الـ ٣٦ ألف مستخدم.

تقوم به وسائل الإعلام الكلاسيكية في تغطية مجريات الأحداث طيلة الفترة الفاصلة بين ١٧ كانون الأول/ديسمبر و١٤ جانفي (كانون الثاني/يناير). التونسيون الذين يتعطشون لمعرفة أخبار وأصداء بلدهم التجأوا إلى وسائل الإعلام الجديدة (الفيسبوك والمدوّنات والتويتر) لمعرفة ما يجري في بلادهم. في حقيقة الأمر، مواكبة الإعلام الجديد للتظاهرات في البداية كان محتشماً لغياب التقليد في هذا السياق. ولكن بمرور الوقت، وعى التونسيون بأهمية نقل الصوت والصورة للرأي العام التونسي والخارجي. فكان المشاركون في التظاهرات يواجهون قوات الشرطة، وفي نفس الوقت يلتقطون الصور ويصورون بهواتفهم الجوالة وبكاميرات التصوير البسيطة، أي بإمكانيات غير محترفة، واستطاعوا أن ينقلوا حقيقة مجريات الواقع إلى التونسيين في الداخل وفي الخارج، إلى درجة أنه حتى القنوات الإخبارية العربية أو الأجنبية أصبحت تلتجئ لما يقوم بنشره هؤلاء المواطنون والغاضبون لنقل هذه الصورة بعد أن عجزوا عن ايفاد مراسليهم إلى عين المكان. الإنترنت كان صراحة المحفز أو المحرّض الأول والرئيسي من أجل توسيع نطاق التحركات في تونس. الناس التجأوا إلى الفيسبوك بشكل خاص إما للدعوة إلى تظاهرات في داخل البلاد من أجل الاحتجاج على العنف الذي مارسته السلطة ضد المحتجّين أو من أجل التضامن مع تونسيين آخرين في جهات أخرى متضررين من سياسة الحكومة، فكانت دعوات من أجل تنظيم تظاهرات ميدانية أو دعوات من أجل تنفيذ اعتصامات أو تحركات رمزية مثل الفلاش موب. . كان المنطلق في الدعوة إليها هو الفيسبوك. ونزل التونسيون إلى الشارع من أجل المطالبة بحقوقهم «حرية، كرامة»، ولعب الفيسبوك الدور الذي كان من المفترض أن تقوم به الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات. التحركات كانت في غالبها تلقائية، عفوية من مواطنين لا ينتمي أغلبهم لأحزاب سياسية وظفوا موقع الفيسبوك من أجل الدعوة للتظاهر، من أجل حقهم المشروع في التعبير عن رأيهم. الإنترنت عموماً كان الذراع الإعلامي لأصوات المحتجين، لأصوات الغاضبين»[٦١].

---

(٦١) نايلة الصليبي، «الإنترنت في ثورة تونس،» فرانس ٢٤ (١٧ شباط/فبراير ٢٠١١)، <http://www.france24.com/ar/20110217-facebook-social-network-tunisia-revolution>.

كانت الثورة التونسية، إذن، ترجمة للسيرورة التي يتحول من خلالها حدث محلي إلى حدث معولم عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي. من جانبه، يرى رياض قرفالي، أحد مؤسسي موقع «نواة» المشهور باسم أستروبال، «أن الإعلام الغربي مخطئ عندما يقدم الثورة التونسية على أنها ثورة الإنترنت. فإسقاط نظام بن علي كان سيكون ممكناً بدون الإنترنت، ولكنه كان سيتطلب وقتاً أطول. سرعة انتقال المعلومة على مواقع التواصل الاجتماعي سمح للتونسيين بضرب مواعيد لبعضهم البعض في الشارع. ثورة الإنترنت ليست ثورة الفيسبوك ولا ثورة التويتر. إنها ثورة وسيلة جديدة أو قناة جديدة لانتقال المعلومة»[٦٢].

لقد مكّنت يوميات الثورة التونسية التي وثقتها شبكة الإنترنت بوسائل شخصية لأفراد عاديين، من إطلاع العالم على حجم القمع الذي تمّت به مواجهة الاحتجاجات السلمية، والتصعيد الكبير في القمع بعد ظهور مطالب سياسية وجذرية وسط الزخم الجماهيري الشعبي للثورة. فتطور في تونس - وخصوصاً خلال الثورة - دور إعلام المواطن الذي استفاد مما توفره شبكة الإنترنت من فرص لنقل آخر الأخبار من دون رقابة مسبقة، فمواقع فيسبوك وتويتر والمدوّنات الإلكترونية أصبحت الوجهة الأولى للتونسيين لمتابعة مستجدّات الوضع بما أن وسائل الإعلام التونسية الرسمية وغير الرسمية أهملت ما يحدث في البلاد. ولأنه من أهم مواقع التواصل الاجتماعي المستعملة، تحوّل الفيسبوك إلى أداة فعالة للتعبئة وصنع رأي عام على الإنترنت، وكشف ما حاولت وسائل الإعلام الكلاسيكية التعتيم عليه.

إن أهم ما يميّز أحداث الثورة التونسية هو المنحى التصاعدي من حيث الانتشار الجغرافي والمطلبي. فبعد سقوط أول شهيد قتل بالرصاص الحي في مدينة بوزيان يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، توسعت الرقعة الجغرافية للاحتجاجات، ونظم أول تجمع مساندة للجنوب التونسي في العاصمة في بطحاء محمد علي، مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، وتكرر الحدث يوم ٢٧ من الشهر نفسه، وفي عدة مدن تونسية، ورفعت فيها، كما خلال

---

(٦٢) مراد مرجايا، «تونس بلد الحجب والتلاعب بالتدفق،» مدوّنة مراد مرجايا (١٦ آذار/مارس ٢٠١٢)، <http://mregaya.maktoobblog.com/.../>.

الثورة، شعارات لطالما ردّدها النقابيون والنشطاء في السنوات السابقة خلال تحركاتهم. ولكن هذه المرة، اختلف صداها لأن مئات الآلاف من التونسيين استمعوا إليها وحمستهم للمشاركة بدورهم، تعبيرا عن غضبهم لمشاهد القمع التي رأوها، وللأوضاع التي آلت إليها البلاد. فالسلطة التونسية وقتها عجزت عن فهم أن سياسة العصا الغليظة لا تلجم الأفواه، بقدر ما تفرز غاضبين جدداً ينضمون إلى احتياطي سابق تراكم في ظل حكم قائم على عبادة الشخص، وفساد السلطة، وتجويع الناس.

جنباً إلى جنب مع الاحتجاجات، جاء قمع وسائل الإعلام، إذ بذل المسؤولون قصارى جهدهم لضمان ألا يعرف الجمهور ما يجري. وقاموا بما يفعلونه في المعتاد: اعتقال الصحفيين، وإخضاع الصحف المعارضة للرقابة، وعرقلة التقارير والنشرات، بحسب أعضاء مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس وغيرها من أعضاء أيفكس (الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير). ففي أواخر كانون الأول/ ديسمبر، صادرت السلطات من أكشاك بيع الصحف طبعة يوم ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر من جريدة **الموقف**، وعدد ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر من الصحيفة المعارضة **الطريق الجديد**. وتناول العددان تغطية واسعة للأحداث التي وقعت في سيدي بوزيد. وتتبّع رجال شرطة بملابس مدنية سفيان الشورابي، بينما كان يحاول تغطية احتجاجات الشوارع في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر وأوقفته عناصر أمنية وصادرت معداته، واخترقت وعوّقت مدوّنته، وحذفت صفحات من حسابه على الفيسبوك. كما تم اعتقال عدد آخر من الصحفيين المستقلين الذين غطوا الاحتجاجات. وفي الوقت نفسه، تم إجبار المحطات التلفزيونية الموالية للحكومة على اتباع الخط المرسوم لها. ومنعت قناة تلفزيون «حنبعل» من بثّ برنامج حول احتجاجات سيدي بوزيد. كما تم منع قناة «نسمة»، وهي أيضاً شركة بث خاصة موالية للحكومة، من إعادة بثّ برنامج عن احتجاجات الشوارع. وقد حجبت الوكالة التونسية للإنترنت المواقع الإخبارية والمدوّنات وحسابات البريد الإلكتروني وصفحات الفيسبوك التي تحوي محتوى معارضاً أو ناقداً منذ اندلاع الاحتجاجات. ولكن منع وحجب المواقع والمدوّنات ساهم في تزايد الإقبال عليها، نظراً إلى رغبة شرائح واسعة من المجتمع في توسيع هامش الحرية وتداول المعلومات، كما يقول الصحفي والمدوّن زياد

الهاني. وتوضح دراسات لجنة حماية الصحفيين أن الوكالة التونسية للإنترنت قامت بتعديل صفحات الويب لسرقة أسماء المستخدمين وكلمات المرور لمواقع، مثل فيسبوك وغوغل وياهو، كما قامت بحذف أو تغيير المحتوى واستخدام المعلومات عن الحسابات الإلكترونية لتحديد موقع المدوّنين وشبكة معارفهم، وأيضاً لتحديد قادة الاحتجاج وحذف أو تنقية حسابات البريد الإلكتروني الخاصة بهم وحسابات الفيسبوك. وهو ما جعل المدوّنة لينا بن مهني تنشر نصاً يعبّر عن غضبها من تعرض كتاباتها وما تنقله من معلومات للحجب[٦٣].

خلال الثورة، أصبح موقع «نواة» من جهته، محورياً لجمع المعلومات وإعادة نشرها، إذ يقول مالك خضراوي، أحد مؤسسي الموقع: «إن دور ناشطي الإنترنت والمدوّنين كان يتمثل بلعب دور الوسيط بين وسائل الإعلام الأجنبية ـ التي لم تكن تفهم ما يحدث ـ والميدان. وجب جمع فيديوهات ونصوص وأصوات مختلفة ووضعها في سياقها. لعب الموقع دور همزة الوصل بين محتوى خام يصل من تونس، محتوى تمت ترجمته وتنظيمه وإعادة نشره وتوزيعه على وسائل الإعلام. وقد خلق هذا ديناميكية ناجحة، إذ إن كم المعلومات الهائل الذي تم تداوله كان عاملاً من عوامل إسقاط النظام الذي كانت سلطته ترتكز على صورته في الخارج. نظام بن علي كان يلعب بصفة كبيرة على مسألة الصورة هذه، وهي التي كان يجب علينا استهدافها لتشجيع الثورة. كسر هذه الصورة ـ وهو ما قمنا به خلال أكثر من عشر سنوات ـ كان عملنا. تقويض الصورة سمح بالولوج إلى صلب المشاكل»[٦٤]. كما أحدثت نواة الموقع الإخباري 24sur24.posterous.com الذي كان يمرر الأخبار أولاً بأول عن طريق الصور ومقاطع الفيديو.

ما لم يستوعبه النظام هو أن التعتيم ساهم في مزيد تأجيج الأحداث، وأصبح المشاركون في الاحتجاجات هم أنفسهم المراسلون الإعلاميون.

---

(٦٣) لينا بن مهني، «أنت لا تستطيع توقيفنا عن الكتابة،» مدونة بنية تونسية (٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، <http://atunisiangirl.blogspot.com/2011/01/you-cant-stop-us-from-writing.ftml>.

(٦٤) فرحات عثمان، «أحبك يا شعب: رسالة إلى الشباب التونسي في ذكرى اندلاع ثورته،» مدونة نواة (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، <http://capharnaum-tremens.blogspot.com/2011/12/malek-khadraoui-blogueur-militant-la.html>.

أخذت «الجزيرة» مقاطع الفيديو التي توثق للتحركات الميدانية، وأثّثت بها نشراتها الاخبارية. وكانت الصفحات التي تستعمل «الجزيرة» مقاطعها تسجل نشرات الجزيرة الإخبارية، وتعيد تنزيلها على الفيسبوك، متباهية بعرض صورها الخاصة على شاشة قناة إخبارية مهمة، الأمر الذي خلق سبباً جديداً للتنافس والتنسيق بين الصفحات ومشرفيها لتكثيف وجودهم الميداني وقربهم من الأحداث[٦٥]. وكما يقول أحد مشرفي الصفحات على الفيسبوك: «كنا ننسق مع شباب متواجدين في قلب الأحداث يصورون مقاطع فيديو ويرسلونها عبر مواقع تبادل وتخزين الفيديو، مثل رابيد شار (Rapid Share) وزيب شار (Zip Share)، ومن ثم يجدها مشرف الصفحة على تلك العناوين ويتولى تنزيلها على شبكة الفيسبوك وتوزيعها بشكل واسع على باقي الصفحات التي تقوم بإعادة تحميلها وتنزيلها في صفحات أخرى لضمان أكبر انتشار للمعلومة»[٦٦]. ويضيف سليم عمامو: «وفي وقت ما من الثورة، كان التضامن كبيراً على الإنترنت. تضخمت كمية المعلومات المتبادلة. نحن مثلاً كنا نرسل فيديو، والمتقبل عوض أن يوزعه فقط، ينسخ منه نسخة ويعيد إرساله حتى إذا ما تم حجب نسخة تبقى دائماً ثمة نسخة أخرى. زمن الثورة، الوكالة التونسية للإنترنت لم تستطع التصدّي والحجب. لم يعد بإمكانها التتبع [...]. بعد الثورة، قابلت مسؤولين صلبها قالوا لي إنه زمن الثورة، وفي ظرف أسبوع، تضاعفت القائمة التي لديهم بأسماء المواقع المحجوبة. معنى ذلك أن الوكالة لم تعد قادرة على التتبع، إذ عندما تمسح صفحة، يتم خلق عشر صفحات بديلة»[٦٧].

وجاء التعليق الأول لبن علي يوم ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر، أي بعد مرور ١١ يوماً على انطلاق الأحداث، وهو اليوم الذي زار فيه المستشفى الذي كان محمد البوعزيزي يعالج فيه في تونس، وتوجه بخطاب توعد فيه المتظاهرين الذين وصفهم بالعصابات الملثمة. وتحوّل الخطاب، على الرغم من لهجته التهديدية، إلى مصدر للتندر، إذ رن الهاتف الجوال لبن علي

(٦٥) الرزقي، «شباب الفايسبوك وثورة ١٤ جانفي».

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) «شهادة سليم عمامو في المنتدى الثاني والثلاثين لثورة الكرامة والديمقراطية عن «دور المدونين التونسيين في الثورة التونسية»، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١).

خلال قراءته للنص. وتبادلت مئات التعليقات الساخرة والمتكهنة للطرف الذي كلمه. وتواصل الحراك في الشارع رغماً عن ذلك على الوتيرة نفسها إلى يوم ٥ كانون الثاني/يناير، حيث توفي محمد البوعزيزي، وهو ما أعطى الغضب الشعبي دفعة معنوية جديدة زاد من تأجيجها صور القتلى في تالة والقصرين في الأيام التالية. وإذا ما كان قد تبقى شيء من الخوف لدى مستعملي الإنترنت، فإن صور جثث الشهداء الملطخة بالدماء والمستشفيات التي لم يعد أطباؤها وممرضاتها يعرفون بمن يعتنون من جراء التوافد الهائل للقتلى والجرحى بالرصاص، كان لها وقع لم يتوقعه النظام. ويقول زهير مخلوف، وهو صحفي تعرّض لقمع نظام بن علي: «إن الروح البشرية مثلت نقطة اللاعودة، ومقاطع الفيديو التي أظهرت تعرض شباب للقنص، وصور جنازات الشهداء، كانت في الحقيقة جنازات لنظام بن علي»[٦٨]. وبعد المجزرة في تالة والقصرين، كان خطاب بن علي الثاني يوم ١٠ كانون الثاني/يناير بمثابة شحنة استفزازية للمتظاهرين، وبدأ يقرأ تصميماً على المضي قدماً إلى حين إسقاط النظام. أغلقت المدارس والجامعات في اليوم نفسه بعد تنظيم تظاهرات شارك فيها التلاميذ والطلبة، وبدأت العاصمة تشهد حراكاً كبيراً، سواء من ناحية الاتحاد العام التونسي للشغل أو الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية.

وتم اعتقال مغني الراب «الجنرال» ومدوّنين يوم ٦ كانون الثاني/يناير، بمن في ذلك المدوّن حمادي كالوتشا والناشطيْن الإلكترونييْن عزيز عمامي وسليم عمامو. وقد نبّه هذا الأخير العالم إلى مكان وجوده في وزارة الداخلية التونسية باستخدام غوغل ـ خط العرض. وتم الاعتداء على مسيرة للفنانين. وفي محاولة للتهدئة، تم تغيير وزير الداخلية ومستشاري الرئيس، وفرض حظر التجول، ولكن تأزم الوضع تواصل بعد سقوط ضحايا جدد. وفي الخطاب الأخير يوم ١٣ كانون الثاني/يناير، قدم بن علي جملة من الوعود عن عدم ترشحه لفترة رئاسية جديدة، وخلق فرص عمل، والتخفيض في الأسعار، وخصوصاً الالتزام باحترام الحريات، وأولها حرية تداول المعلومة، وأول قرار كان الرفع الكلي للرقابة على الإنترنت الذي استطاع

(٦٨) الرزقي، المصدر نفسه.

المبحرون التأكد منه بضع دقائق بعد نهاية الخطاب. ولكن، في خطوة استفزازية جديدة، وصلت أنباء عبر الإنترنت عن عدم توقف رمي المتظاهرين بالرصاص وسقوط ضحايا جدد، ثم خصوصاً خروج سيارات على متنها أناس يهتفون لبن علي ولحزبه الحاكم. إلا أن الرد جاء سريعاً، إذ ظهرت مقاطع فيديو تظهر أن تلك السيارات مستأجرة، وأن من قدمهم الإعلام الرسمي على أنهم مواطنون تفاعلوا مع خطاب بن علي لم يكونوا إلا أشخاصاً تابعين للحزب الحاكم خرجوا في محاولة للتأثير في المشاهدين في محاولة لامتصاص غضبهم. مرة أخرى، تسبب حمق السلطات في تعبئة جزء كبير من المبحرين ضدها، وقد استجابوا لدعوة الاتحاد العام التونسي للشغل للنزول إلى الشارع يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير.

كانت المسيرة الأخيرة في عهد بن علي ضخمة، ورفعت فيها شعارات تندّد ببن علي وبعائلة الطرابلسي، وتوجه فيها المتظاهرون بكلمة «Dégage» التي أطلقها الفنان التونسي لطفي العبدلي في مقطع فيديو يوماً قبل ١٤ كانون الثاني/ يناير[٦٩]. وقد تناقلت الشبكة العنكبوتية، إضافة إلى وسائل الإعلام الأجنبية، صوراً وفيديوهات التظاهرة الضخمة. وتلقى الشعب التونسي بشرى هروب بن علي والقبض على أفراد من عائلة زوجته أثناء محاولتهم مغادرة البلاد، ساعات قليلة بعد تفريقها بالقوة. وعلى الرغم من أن الظروف لم تسمح للشعب التونسي وقتها بالنزول إلى الشارع تعبيراً عن فرحه، فإن شعب العالم الافتراضي تمكّن من تبادل التهاني، ومن الشعور بالفخر لمساهمته في التغلب على الرقابة واسقاط النظام.

خاتمة

ما ميّز فترة ما بعد الثورة، وفي حدث هو الأول في تونس، وقع تعيين المدوّن سليم عمامو في منصب رسمي، إذ كان كاتب دولة مكلفاً بالشباب والرياضة في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وعلى الرغم من معارضة أصدقائه، فقد قبل عمامو المنصب ليتأكد من أن النية صادقة على المضي قدماً

(٦٩) انظر فيديوهات تظاهرات ١٤ كانون الثاني/ يناير على موقع يوتيوب: <http://www.youtube.com/watch?v=gf-ofrom2kw>.

في الإصلاحات، وفي التحضير لأول انتخابات حرة في تاريخ تونس. ولم يستقل إلا في ٢٣ أيار/مايو من السنة نفسها بعد أن وقع تعيين لجنة مستقلة عن الحكومة لتشرف على التحضير للانتخابات. وفي ذلك اعتراف بالدور المهم الذي لعبه المدوّنون. وكان طريفاً أن يتابع التونسيون بصفة مباشرة ما يحصل في مجلس الوزراء بفضل ما كان يبعث به الوزير على تويتر.

لقد سمحت حرية التعبير والتنظيم التي كان التونسيون متعطشين إليهما بعد الثورة بزخم غير مسبوق في وسائل المشاركة السياسية ـ سواء التقليدية[٧٠] أو غير التقليدية ـ إذ تضاعف مثلاً عدد مستخدمي الفيسبوك منذ عام ٢٠١٠، وظهر الكاريكاتور بكثرة، إضافة إلى المسلسلات الساخرة على اليوتوب منذ الأيام الأولى لمغادرة بن علي، وأيضاً الرسوم الحائطية أو الغناء الملتزم أو الساخر. فأعاد الناس اكتشاف فنانين ملتزمين كانوا محرومين من الظهور على جل وسائل الإعلام بسبب فنهم أو مواقفهم، مثل بنديرمان، الفنان الساخر، الذي تندّر في أغانيه السابقة بالرقابة وبالأوضاع السياسية التونسية، أو آمال مثلوثي التي أصبحت أغنيتها «أنا حر وكلمتي حرة» معبّرة عن الثورة التونسية. كما وجد الكاريكاتور السياسي حظه في الانتشار، وعرف التونسيون عشرات الرسامين، وأشهرهم الرسامة نادية خياري المعروفة باسم «Willis From Tunis» التي تقوم شخصيتها الأشهر ـ القط ـ بالتعليق على الأحداث التونسية[٧١]. وتزامن هذا مع زخم غير مسبوق على الشبكة العنكبوتية لمقاطع فيديو تسخر من بن علي وعائلته، وتحول الاهتمام تدريجياً إلى السياسيين الموجودين على الساحة، وظهر المسلسل الأشهر «كابتن خبزة» الذي بلغ عدد محبيه على الفيسبوك في أسابيع قليلة المئتي ألف معجب[٧٢]. وهي شخصية كرتونية افتراضية رأى التونسيون أنفسهم فيها، وهو ما يفسر شعبيتها السريعة. أطلق عليها هذا الاسم تيمّناً بقطعة

---

(٧٠) عند إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ عدد الأحزاب في تونس ١١٦. الوضع ينطبق أيضاً على الجمعيات.

(٧١) انظر صفحتها على الفيسبوك، وقد بلغ عدد المعجبين بهذه الصفحة أكثر من ٢٠ ألفاً، <http://www.facebook.com/pages/willisfromtunis/145189922203845>.

(٧٢) انظر صفحته على الفيسبوك، والتي بلغ عدد متابعوها ومحبوها أكثر من ٢٥٠ ألف شخص، <http://www.facebook.com/captain5obza>.

الخبز التي تحملها. وقد تحولت هذه الشخصية خلال فترة قصيرة إلى ظاهرة في المجتمع التونسي. وتمثل المواطن التونسي الباحث عن لقمة العيش، والذي ثار ضد النظام ونجح في إسقاطه، المواطن الذي ضاق به العيش، إذ إن الخبز، في ثقافة التونسيين، له دلالة اقتصادية واجتماعية مهمة. ويمكن أيضاً أن يرمز إلى المواطن الانتهازي الذي يريد أن يحصل على الخبز مهما كانت الطريقة، وهو ما يعبّر عنه باللهجة التونسية بعبارة «خبزيست». وتناولت الشخصية بالنقد كل السياسيين في فترة التحضير لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي. ورفض فريق الشباب الذين كانوا وراء الفكرة الكشف عن هوياتهم. وفي أوج شعبيته، اختفى الكابتن خبزة فجأة من الإنترنت ليظهر بعد فترة على شكل حلقات مسلسلة على إحدى قنوات التلفزيون تحت اسم «خبزولوجيا». ولكن متابعته قلت على الإنترنت حتى بعد تنزيل الحلقات على الفيسبوك. هل كان الكابتن خبزة ضحية نجاحه؟ فمغادرته الشبكة العنكبوتية من أجل انتشار أوسع على الشاشة الصغيرة تسبب بالعكس في أفول نجمه، ولم يعُد المبحرون يتابعونه كما من قبل. وهذا يطرح السؤال عن العلاقة بين وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في تونس بعد الإطاحة بالدكتاتورية، وبطريقة أعم العلاقة بينهما في إطار ديمقراطي. ويطرح أيضاً سؤال دور كل منهما في هذا السياق الجديد. فمع التحرر التدريجي لوسائل الإعلام التقليدية من وطأة الخط التحريري المفروض، وتوسع رقعة الحرية، قد تنافس وسائل الإعلام التقليدية إعلام الإنترنت الذي أدى في الماضي دور البديل. فهل ما زال هناك موجب لتأدية هذا الدور، أم أن الاثنين سيتحولان إلى متنافسين؟

بعد الثورة، ومع ازدياد عدد مستعملي الفيسبوك في تونس، تحول الموقع إلى ساحة لتناقل الأخبار الكاذبة والصور المفبركة بغاية تشويه شخصيات سياسية أو أطراف معينة. وتبادلت هذه المجموعة كل أشكال التضليل بالحديث عن نظرية المؤامرة لـ «حداثة عهدها بالخوض في الشأن السياسي والتعاطي مع متغيراته، وعدم دراية أغلبيتها بتاريخ الشخصيات التي يهاجمونها ويتهمونها بالصهيونية والماسونية وغيرها من النعوت التي لاقت رواجاً أضعف إلى حد كبير من مصداقية شبكة الفيسبوك في تونس»[٧٣].

---

(٧٣) الرزقي، «شباب الفايسبوك وثورة ١٤ جانفي».

وظهرت دعوات من بعض الناشطين إلى الرجوع إلى وسائل العمل السياسي التقليدية أو إلى التعبير مجدداً في وسائل الاتصال الكلاسيكية من صحف وإذاعات وتلفزات، لتوعية الشعب بعد أن أصبح الإنترنت وسيلة لنشر الإشاعات ولتشويه المعارضين سياسياً. وتقول لي ليوباترا في هذا الصدد: «عندما دخلنا الفيسبوك، كنا نصارع من أجل افتكاك (انتزاع) حرية التعبير، ونجحنا في ذلك. واليوم، على النشطاء الذين عرفوا بمواجهتهم للصنصرة (الرقابة) زمن بن علي، وتحدوا آلته القمعية، أن يحولوا وجهتهم نحو الإذاعات والصحف والتلفزات، لافتكاك حرية التعبير، وإصلاح هذه المؤسسات الإعلامية، وتوعية الشعب عبر وسائل الاتصال الكلاسيكية، لا عبر الفيسبوك الذي اختلط فيه الحابل بالنابل، وصار مصدراً للأخبار الكاذبة وللتشويه ولنظريات المؤامرة»[٧٤]، إذ لم يعُد الخطر الذي يجب مواجهته على الإنترنت اليوم، بحسب الناشطين، الرقابة، وإنما كمية المعلومات المضللة (Désinformation).

لم يشجع تحرر الحياة السياسية ووسائل المشاركة التقليدية الكثيرين على الانخراط في العمل السياسي. ويقول عزيز عمامي «إن الشباب التونسي لم ينخرط في الأحزاب بالزخم المنتظر على الرغم من الحرية المتاحة»[٧٥]. هل هذا العزوف يترجم عن عدم رضائه عن أداء السياسيين الموجودين على الساحة، أم عدم إيمانه بجدوى النضال السياسي التقليدي، أم انتقال النضال بالنسبة إلى الشباب إلى الحلبة الإلكترونية أكثر منها الواقعية؟ لقد أصبح التونسيون يتندّرون اليوم بالفارق الشاسع بين العمل الافتراضي والعمل الميداني، إذ لوحظ بعد الثورة أن عدد المشاركين المتوقَّعين في أية تظاهرة يُحضر لها على مواقع التواصل الاجتماعي يفوق أضعاف أضعاف الذين يلبّون الدعوة ميدانياً، وسمّاهم التونسيون «مناضلي الفيسبوك» التي أصبحت لها اليوم دلالة سلبية مقارنة بفترة ما قبل الثورة.

---

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) شهادة سليم عمامو في المنتدى الثاني والثلاثين لثورة الكرامة والديمقراطية عن «دور المدونين التونسيين في الثورة التونسية»، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١).

الفصل الثاني

المشاركة السياسية غير التقليدية لجيل الشباب في مصر: بين الالتفاف على النظام القمعي ومواجهته

حبيبة محسن(*)

نوران أحمد(**)

(*) باحثة في منتدى البدائل العربي للدراسات.

(**) باحث مساعد في منتدى البدائل العربي للدراسات.

مقدمة

قبيل ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان المشهد السياسي المصري قد وصل إلى حالة من الاحتقان غير المسبوق؛ فمع تزايد حالات القمع والتعذيب على أيدي قوات الشرطة (حتى مع المواطنين العاديين من غير المسيّسين مثل حالة خالد سعيد)، والتزوير غير المسبوق للانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام ٢٠١٠، إضافة إلى عدم قدرة الأحزاب القائمة على التحرك الفاعل، إلى جانب سيطرة النخب الحزبية لفترة طويلة على مفاصل صنع القرار داخل أحزابها وعدم السماح للشباب بالمشاركة الفاعلة؛ كان ثمة شعور متنام لدى قطاعات واسعة من الشباب المصريين ـ بل ومن المجتمع ككلّ ـ بانّسداد القنوات التقليدية في التعبير عن الرأي أو المشاركة السياسية.

صاحب ذلك أيضاً انفتاح لنوافذ جديدة للمشاركة السياسية، ولكن هذه المرة من وسائل «بديلة» ـ إذا صح التعبير ـ معظمها كان يتيح هامشاً من الحرية أوسع كثيراً، وخارج سيطرة الدولة أو النخب التقليدية بشكل أو بآخر، ومن هذه الوسائل البديلة، على سبيل المثال: الفضاء الإلكتروني بشكل عام (المدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي الجديدة، مثل فيسبوك وتويتر وغيرها. . .)، وبرامج التوك شو أو البرامج الحوارية التي ساهمت بشكل كبير في التواصل مع القضايا المثارة في المجتمع المصري، وتشكيل الوعي السياسي لدى شرائح واسعة من المجتمع المصري؛ إلى جانب الفرق الغنائية والمسرحية المستقلة التي كثرت بشكل كبير قبيل الثورة، إلى جانب تشكل بعض الحركات السياسية/الاجتماعية ذات الطابع الشبابي أيضاً، كبديل من الأحزاب التقليدية الموجودة على الساحة، ومنها مثلاً حركة ٦ أبريل، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، أو حتى مجموعة الشباب التي

التفَّت حول د. محمد البرادعي لدى إعلانه عن مشروعه في التغيير، أو ائتلاف شباب الثورة الذي نشأ بعد الثورة.

أما عن الحالة أثناء وبعد الثورة المصرية، فمن الملاحظ أنه على الرغم من الطفرة الواضحة التي حدثت في وسائل المشاركة «التقليدية»، فعلى سبيل المثال هناك «انفجار» فعلي في عدد الأحزاب الجديدة التي تشكلت، إلا أن «نوافذ» المشاركة غير التقليدية ـ التي يغلب الطابع الشبابي عليها ـ قد استمرت، بل تزايد وتضاعفت بشكل مطرد! إذ تأسس العديد من الحركات الشبابية خارج الأطر الحزبية التقليدية، أشهرها ائتلاف شباب الثورة، واتحاد شباب ماسبيرو. . . إلخ، إلى جانب انفجار آخر في وسائل المشاركة «غير التقليدية»، سواء بالغناء، والرسومات الحائطية، ومسرح الشارع، وغير ذلك؛ وتضاعفت المشاركة السياسية عبر الفضاء الإلكتروني.

يمكن اعتبار منظور الحركات الاجتماعية التقليدية والجديدة منظوراً مفسراً إلى حدّ كبير للثورة المصرية، وخصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار نمو هذه الحركات الاجتماعية بشكل كبير عدداً وتنظيماً وأفراداً بفعل عامل التشبيك الذي وفرت وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة له سبلاً كثيرة، وهو ما أدى إلى علاقات شبكية هائلة على كافة النواحي والاتجاهات والقضايا، حيث تفاعل الفضاء الالكتروني غير المسيّس مع المطالب الاجتماعية التي ترفعها هذه الحركات، ومع الاستغلال السليم لهامش الحرية المتاح من قبل النظام السابق الذي استطاعت هذه الحركات أن تنتزعه بالتظاهرات الضخمة في العقد الأخير، واستفادة هذه الحركة الاجتماعية من تجاوزها للأطر الحزبية والتنظيمية التقليدية، بحيث أصبحت هي ذاتها تفرض على القوانين والسياسات التقليدية تحدياً جديداً استمر بعد الثورة، إذ إن هذه الحركات تختلف شكلاً وتنظيماً عن الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني بشكله التقليدي، وتختلف أيضاً عن الأحزاب السياسية بهياكلها وميكانيزماتها الطبيعية، كما أنها تحتفظ بأهدافها ومشروعياتها التي تستدعي استمراريتها بعد الثورة، باعتبارها أصواتاً احتجاجية قادرة على الدفع باتجاه الاستمرار في تحقيق مطالب وأهداف الثورة المختلفة.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى بحث ما إذا كانت أساليب المشاركة

السياسية غير التقليدية تحديداً لجيل الشباب من المصريين ذات طبيعة مختلفة عن المشاركة التقليدية؟ لماذا تلاقي زخماً كبيراً في الفترة الحالية؟ هل تعارض المشاركة التقليدية وتفقدها جزءاً من زخمها؟ أم إنها ـ على العكس ـ تكمل المشاركة التقليدية وتضيف إليها؟ وهل كانت الوسائل التقليدية في المشاركة السياسية (تلك ذات الطابع المؤسسي أو الإطار التنظيمي الجامد) وسيلة فعالة في المشاركة السياسية في الحالة المصرية أم أن الأقرب إلى المشاركة الفعالة هي الحركات ذات الأطر التنظيمية الفضفاضة الأقرب إلى السيولة؟ كيف عبرت الحركات الشبابية الناشئة عن رغبة في تحقيق المزيد من المكاسب على الأرض وتوسيع مساحات العمل السياسي المتاحة لها؟ وكيف كان التشبيك والتنسيق بين هذه المبادرات الشبابية المختلفة أثناء العمل على الأرض؟ كما يسعى هذا الفصل في خاتمته إلى الربط بين شكل الحراك السياسي والاجتماعي في مصر ونظرية طرحها الباحث وأستاذ العلوم السياسية المعروف آصف بيات حول «الزحف الصامت» و«الشبكات الصامتة».

أولاً: خلفية ديمغرافية وإحصائية عن الشباب في المجتمع المصري

من المهم قبل الخوض في الحديث عن الوضع السياسي العام في مصر، ومشاركة الشباب فيه، الحديث أولاً عن القطاع المستهدف بالدراسة من خلال بعض المحدّدات الديمغرافية والاجتماعية.

من المؤكد أن نسبة المساحة المأهولة بالسكان في مصر ضئيلة للغاية من إجمالي مساحتها الكلية، فهي لا تتجاوز ـ وفقاً للإحصاءات الرسمية المصرية ـ أكثر من ٥,٣ بالمئة منها، في مقابل عدد ضخم من السكان، يبلغ ـ وفقاً للتعداد الأخير للسكان الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٦ ـ في الداخل والخارج ٧٦ مليوناً و٤٨٠ ألفاً و٤٢٦ نسمة، في حين بلغ العدد في الداخل فقط ٧٢ مليوناً و٥٧٩ ألفاً و٣٠ نسمة[1]، بواقع حوالى ٤٢,٦ بالمئة من السكان في المناطق الحضرية،

(١) انظر الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية: <http://www.sis.gov.eg/ar/lastpage.aspx?category_id=19>.

وحوالى ٥٧,٤ بالمئة من السكان في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، ووفقاً للتعداد السابق ذاته، بلغت نسبة الذكور ٥١,١٢ بالمئة في تعداد ٢٠٠٦ من عدد السكان، ونسبة الإناث ٤٨,٨٨ بالمئة.

أما عن قطاع الشباب وحجمه في المجتمع المصري، فمن المهم الإشارة إلى أن من تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة إلى ٤٥ سنة، وفقاً لتعداد السكان لعام ٢٠٠٦، هم القطاع الأكبر حجماً في مصر، فتبلغ نسبتهم حوالى ٤٨,٢ بالمئة من جملة السكان. وهكذا نرى أن المجتمع المصري في مجمله مجتمع شاب. ومن المهم أيضاً أن نؤكد أن المجتمع المصري، وخاصة قطاع الشباب، يواجه مشاكل هيكلية جسيمة وحقيقية.

فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد الأميين في مصر حوالى ٢٩,٣٣ بالمئة من جملة السكان، في حين بلغ عدد من يقرأون ويكتبون من السكان ١٢,٤ بالمئة، وبلغت نسبة من يحملون مؤهلات متوسطة ما يفوق العشرين بالمئة من السكان، في حين بلغت نسبة من يحملون شهادات جامعية فأعلى أقل من ١٠ بالمئة من جملة السكان (بالضبط ٩,٥٦ بالمئة). وفي هذا الإحصاء كان من الواضح أن نسبة التسرب من التعليم كبيرة، حيث بلغت حوالى ٤,٢٤ بالمئة من عدد السكان، ممن تتراوح أعمارهم بين ٦ إلى ١٨ عاماً.

أما عن قوة الشباب ومدى مساهمتهم في قوة العمل، فنقلاً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ عدد المتعطلين ٢,١ مليون نسمة (حوالى ٩,٣ بالمئة من قوة العمل)، وبلغ عدد المشتغلين ١٩,٨ مليون نسمة من إجمالي قوة العمل البالغة ٢٢ مليون نسمة. وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالحجم الكبير للمتعطلين. والأكثر إثارة للقلق في حقيقة الأمر هو هيكل قوة العمل في مصر، الذي يبدو غير مستقر إلى حدّ كبير، وذلك لأن عدد العمالة الدائمة تبلغ ١٣ مليون و٨٩١ ألفاً و٥١٥ نسمة، بينما يبلغ عدد العمالة المؤقتة مليوناً و٥٨٠ ألفاً و٣٢٣ نسمة، وهو عدد كبير، كما يبلغ عدد العمالة الموسمية حوالى ٨٢١ ألفاً و٣٩٧ نسمة، وبلغت العمالة المتقطعة ثلاثة ملايين و٥٨٤ ألفاً و٩٤ نسمة. وهي أرقام لا يستهان بها. ويشير إحصاء آخر صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام

٢٠١٠ أن نسبة المتعطلين ممن يحملون شهادات جامعية أو فوق جامعية هو حوالى ٣٩,٧ بالمئة من جملة العاطلين، في مقابل نسبة ٤٣,٨ بالمئة من العاطلين ممن يحملون شهادات متوسطة. أما من يحملون شهادات فوق متوسطة/أقل من جامعية، فبلغت نسبة العاطلين منهم ٧,٤ بالمئة من إجمالي العاطلين في مصر[٢] وهي أرقام كلها كبيرة، لأنها تشير إلى المساحة الواسعة من الإحباط بين الشباب المصريين، ممن يحملون مؤهلات دراسية متوسطة أو جامعية ولا يجدون عملاً مناسباً.

ثانياً: المشاركة السياسية التقليدية: انسداد الأفق؟

يمكن تعريف المشاركة السياسية التقليدية باعتبارها الأساليب المتعارف عليها لممارسة العمل السياسي، مثل توزيع النشرات والبيانات، وتنظيم الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات، والانضمام إلى أحد الأحزاب السياسية، والكتابة في الصحف أو الظهور في وسائل الإعلام المختلفة، والتصويت في الانتخابات بأنواعها المختلفة، والعمل في أحد المناصب الرسمية.

وهنا نركّز في هذه الدراسة على مسألتي الانضمام إلى الأحزاب السياسية، والتصويت لأحد المرشحين في الانتخابات، ومن ثم نركّز على دراسة حالة الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠ باعتبارها ساهمت ـ بصورة كبيرة ـ في تعميق مناخ الاحتقان الذي كان سائداً على الساحة السياسية المصرية قبيل اندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

من ناحية أخرى، يحاول هذا الفصل أيضاً تحليل الاحتقان النسبي السائد على الساحة السياسية المصرية الآن من جانب قطاعات من المجتمع تجاه عدد من الأحزاب السياسية، سواء كانت من الأحزاب «القديمة» التي نشأت قبل الثورة المصرية، أو الأحزاب الجديدة التي تأسست بعد الثورة من خلال «وثيقة الأحزاب» التي خرج بها اجتماع عدد من الأحزاب السياسية مع

(٢) انظر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: <http://www.capmas.gov.eg/pdf/egypt%20in%20figures/egypt%20in%20figures/tables/3-%20%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d9%84/35.pdf>.

الفريق سامي عنان ـ نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

الانتخابات البرلمانية (٢٠١٠)

من الناحية الدستورية والقانونية، كان المستجدّ على الساحة السياسية هو غياب المادة الرقم (٨٨) من دستور ١٩٧١، التي وفقاً لها كانت انتخابات ٢٠٠٥ تتم تحت إشراف قضائي ممثل في لجنة عليا للانتخابات، تضع قاضياً على كل صندوق انتخابي، سواء في اللجان العامة أو اللجان الفرعية. وهو ما كان في نظر كثير من المواطنين ضمان نزاهة انتخابات العام ٢٠٠٥.

نتيجة هذه الضمانة، جاءت النتائج البرلمانية في عام ٢٠٠٥ محققة لفوز كبير وغير مسبوق لجماعة الإخوان المسلمين، أكثر قوى المعارضة آنذاك تماسكاً وقدرة على العمل على الأرض، بنسبة ٢٠ بالمئة من مقاعد البرلمان (٨٨ مقعداً) حينها. ولضمان عدم تكرار هذا «الخطأ» من جانب نظام مبارك، جاء إلغاء المادة الرقم (٨٨) في عام ٢٠٠٧ كمحاولة من الناظم السياسي حينها لتدارك ومنع تكرار حدوث اختراق مماثل لاختراق عام ٢٠٠٥، خاصة مع تزايد تواتر الحديث عن قرب اعتزال مبارك للحياة السياسية، واحتمالية تنفيذ سيناريو التوريث بتولي نجله جمال مبارك رئاسة الجمهورية، وهو الأمر الذي عمّق من ضعف الثقة لدى المواطنين المصريين في جدوى ونزاهة العملية السياسية برمتها، والانتخابات بصفة خاصة.

زاد على ذلك تراجع مساحة الحريات السياسية الممنوحة للمواطنين بتضييق مماثل في الإطار القانوني المنظم لممارسة الحريات السياسية، وخاصة مسألة المشاركة في الانتخابات. فتم إجراء تعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية لعام ١٩٥٦، جعلت سلطة مراقبة ومتابعة وتسيير هذه العملية من جانب لجنة عليا للانتخابات يختارها رئيس الجمهورية، وهي مكوّنة من ١١ عضواً أغلبهم من الجهات القضائية، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى استقلالية هذه اللجنة في ممارسة عملها في ظل إعطاء سلطة تشكيلها لرئيس السلطة التنفيذية «رئيس الجمهورية»، كما يطرح تساؤلات حول مدى حيادية اللجنة في عملها، خاصة مع معرفة أن رئيس الجمهورية هو ذاته رئيس الحزب الوطني الحاكم سابقاً، وهو أحد الأحزاب المتنافسة

في الانتخابات[٣]، إلى جانب إشراف موظفين حكوميين على اللجان الانتخابية الفرعية، وهو ما أثار شكوكاً عديدة في حيادية واستقلالية هذه اللجان في العمل، في ظل تبعية الموظفين للجهاز البيروقراطي للدولة، أو بعبارة أخرى للسلطة التنفيذية[٤].

إلى جانب ذلك، أضافت التعديلات صلاحية هذه اللجنة لمتابعة الدعاية الانتخابية للمرشحين، بحيث تحظر استخدام الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة قد تبدو إيجابية للوهلة الأولى، إلا أنه في سياق النظام السلطوي القائم آنذاك، كان المفهوم ضمنياً هو أن هذه خطوة موجهة من جانب النظام لاستهداف أقوى فصيل في المعارضة، وهي جماعة الإخوان المسلمين[٥].

من ناحية أخرى، تضمّنت تعديلات القانون منح وزارة الداخلية صلاحيات ضخمة ـ قانونية وسياسية ـ في تسيير العملية الانتخابية، حيث نصّ قانون مباشرة الحقوق السياسية بعد تعديله على أن وزير الداخلية له سلطة تحديد موعد الانتخابات التكميلية، وهو من يحدّد المستندات والأوراق اللازمة للترشح. كما أن له ممثلاً أو أكثر في كل لجنة في كل محافظة، مع عدد من القضاة مختارين من وزير العدل، حيث يصدر قرار تشكيل هذه اللجان من جانب وزير الداخلية. كما أعطى هذا القانون سلطة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون مباشرة الحقوق السياسية إلى وزير الداخلية وحده. كما أن تنازل المرشحين عن ترشُّحم في المجلس يتم من خلال مديرية الأمن في المحافظة، وتقوم الوزارة وحدها بنشر هذه التنازلات قبل الانتخابات بوقت كاف[٦].

إلى جانب التضييق الحادث على المستويين الدستوري والقانوني، شهدت المشاركة السياسية «التقليدية» قدراً غير مسبوق من التضييق على مستوى

---

(٣) عمرو هاشم ربيع، «الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات ٢٠١٠»، في: عمرو هاشم ربيع، محرّر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

الممارسة، حيث شهدت هذه الفترة سلسلة من التضييقات والملاحقات الأمنية للمعارضين، وإن كانت أغلب هذه الملاحقات من نصيب أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، حيث تقدم الحزب الوطني الحاكم حينها بالكثير من البلاغات إلى النائب العام ضد مرشحي الجماعة بتهمة التحايل على قانون الانتخابات الذي يحظر الأنشطة السياسية على أساس ديني، وتقدمها بمرشحين انتخابيين بصفتهم مستقلين، إلى جانب صدور أحكام ضد عدد من مرشحي الجماعة بتهمة استخدام شعارات دينية في الدعاية الانتخابية[٧]، إلى جانب اتهام عدد من أعضاء الجماعة بالتخريب والعنف والفوضى قبيل الانتخابات[٨].

لم تعُد هذه الحملات الأمنية قاصرة على المعارضة التقليدية في ظل المؤسسات السياسية التقليدية كالأحزاب، بل امتدت إلى ميادين الدراسة في الجامعات المصرية منذ بداية العام الدراسي لعام ٢٠١٠/ ٢٠١١، حيث قامت الأجهزة الأمنية باعتقال كثير من الطلاب المنتمين إلى حركات أو أحزاب سياسية معارضة[٩]، وكل هذه الاعتقالات كانت تتم إما بحجج معلنة كالفوضى والإرهاب أو من دون إبداء أية أسباب، وفضّ أية أنشطة تهدف إلى معارضة النظام يقوم بها هؤلاء الطلاب، إلى جانب تدخل الأمن في الانتخابات على المستويات القاعدية التي حدثت قبيل انتخابات البرلمان عام ٢٠١٠، وهي انتخابات اتحادات الطلاب في الجامعة، بحيث تم منع أيّ من الطلاب المعارضين من الترشح أو الفوز في الانتخابات، وصولاً إلى تدخل الأجهزة الأمنية باستهداف هؤلاء الطلاب المعارضين حتى في الأمور الإدارية والدراسية التقليدية بإيعاز من الأجهزة الأمنية.

كما أن هذه الحملات الأمنية قد تمدّدت جغرافياً بامتداد الإقليم المصري بين عدد كبير من المحافظات المصرية، وخاصة التي تتركّز فيها

---

(٧) «مصر: الحكم على ١١ من الإخوان المسلمين عامين لرفعهم شعارات انتخابية دينية،» بي بي سي عربي (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/Arabic/middleast/2010/11/101127.egypt.elections.shtml>.

(٨) «انتخابات مصر: النائب العام يحقق في شكوى الحزب الحاكم ضد الإخوان،» بي بي سي عربي (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/Arabic/middleast/2010/11/101126.egypt.elections.shtml>.

(٩) «طلاب مصريون يحتجون على التحرشات الأمنية،» بي بي سي عربي (١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/Arabic/middleeast/2010/10/101018.egyptian.students.shtml>.

قواعد جماهيرية داعمة لواحدة من قوى المعارضة. كما شوهد قبيل هذه الانتخابات دخول الأمن في مواجهات مباشرة مع المتظاهرين المؤيدين لقوى المعارضة، وكذلك شوهد وجود مكثف للأجهزة الأمنية في الحملات الانتخابية، وخاصة للمعارضين[١٠].

ومن ناحية أخرى، كان أحد العوائق المهمة للمشاركة السياسية بشكلها التقليدي هو انتشار أعمال البلطجة والعنف من جانب البلطجية والمرتزقة خلال الانتخابات، سواء كان هؤلاء البلطجية تابعين لأحد المرشحين أو يعملون ويتواجدون بمعرفة الجهات الأمنية المسؤولة عن الانتخابات. وبرغم وجود قوانين مجرّمة لأعمال العنف الانتخابي والبلطجة أثناء الانتخابات، مثل القانون الرقم (٣٨) لعام ١٩٧٢، إلا أنه لم يتم تفعيله، حيث بات من المعروف أن الانتخابات تمثل موسم رواج لهذه الأعمال التي كثيراً ما خلفت ضحايا مصابين وقتلى. وثبت كثير من الشهادات، سواء من جانب الناخبين لأي مرشح معارض أو من المرشحين المعارضين أنفسهم، تعرضهم لأعمال بلطجة أو إيذاء بدني[١١]، أو على الأقل إجبارهم على العدول عن انتخابهم للمعارضين، أو اختيار مرشحين تابعين وموالين للنظام، أو منعهم من الاختيار مطلقاً.

ويضاف إلى ذلك، بالطبع، ظاهرة شديدة الأهمية تشكل عقبة في سبيل المشاركة السياسية التقليدية في الانتخاب أو التصويت، وهي ظاهرة «شراء الأصوات»، التي كانت واسعة الانتشار في ظل نظام مبارك، حيث يلجأ بعض المرشحين إلى استمالة الناخبين من خلال إنفاق الكثير من الأموال على حملاتهم الانتخابية، بتوزيع مبالغ مالية أو أية سلع أو مواد غذائية بشكل عيني على الناخبين لحشدهم، ويلجأ آخرون إلى الرشوة والمحسوبيات لموظفي اللجان الانتخابية لحشد التأييد اللازم لهم[١٢].

---

(١٠) «نائب من الإخوان يتعرض لاعتداء بعد اتهامه الحكومة بنية تزوير الانتخابات،» بي بي سي عربي (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/Arabic/middleeast/2010/11/101112katatni.attack.shtml>.

(١١) عبد الفتاح ماضي، «العنف الانتخابي،» في: ربيع، محرّر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠**، ص ٢٧٠.

(١٢) محمد علي محمد [وآخرون]، «الانتخابات المصرية: المقاطعة والحملات والمراقبون،» موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://arabic.carnegieendowment.org/events/?fa=3068>.

يجب ألا نغفل أيضاً القيود التي عاد النظام ليفرضها مرة أخرى على الإعلام الخاص أو الإعلام غير الحكومي، والتي كانت قد نجحت في انتزاع هامش لا بأس به من الحرية منذ عام ٢٠٠٤ تقريباً. فالإعلام الخاص في تلك الفترة، وفي ظل ضيق مساحات المجال العام بصفة عامة، والحياة السياسية بصفة خاصة، كان بمثابة نافذة التنفيس والتعبير الأساسية أمام المواطنين المصريين. وكان النظام يتسامح مع هذه المساحة المكتسبة من الحرية في إطار ما يمكن أن نشبّهه بالقول الشهير «الكلاب تعوي والقافلة تسير». فمع انتشار القنوات الفضائية الخاصة والصحف المستقلة التي تبثّ عدداً من البرامج الحوارية (Talk Shows)، أو تنشر مقالات أو أخبار معظمها كان يحوي فقرات تنقد النظام وممارساته بشكل ما، وبحلول عام ٢٠١٠، بدأ النظام يستشعر نوعاً من الخطر في استمرار اتساع هذه المساحات المكتسبة، خاصة مع دنو موعد الانتخابات الرئاسية، والرغبة في تمريرها بسلام من ناحية، وتصاعد الظهور الإعلامي والشعبي لدعاة التغيير، مثل البرادعي من ناحية أخرى. وبالتالي، فإن الفترة التي سبقت الانتخابات شهدت عدداً من التدابير التي اتخذتها السلطات المصرية، والتي هددت هذه المساحة الإعلامية الهامشية، حيث جاء في ذلك الوقت الإعلان عن إقالة إبراهيم عيسى، رئيس تحرير جريدة **الدستور** المعارضة، نظراً إلى نشره أو رفضه منع نشر مقال للبرادعي، وذلك بعد امتلاك البدوي، رئيس حزب الوفد، لمجلس إدارة جريدة **الدستور**[١٣]. وهو ما فسر حينها من جانب البعض على أنه في إطار صفقة بين حزب الوفد والحزب الوطني الحاكم، حيث يتم وفقاً لها إقالة إبراهيم عيسى باعتباره أحد أبرز المعارضين لنظام مبارك تحضيراً للانتخابات البرلمانية، وفي المقابل يتشارك حزب الوفد مع الحزب الوطني الحاكم حينها في الكعكة البرلمانية.. كما جاء في ذلك الحين أيضاً الإعلان عن منع بثّ برنامج «القاهرة اليوم» للإعلامي عمرو أديب، وكانت الأسباب المعلنة هو تأخر البرنامج في دفع المستحقات المالية، إلا أن المحللين السياسيين فسّروه على أنه محاولة من النظام

---

(١٣) «مصر: إقالة إبراهيم عيسى من رئاسة تحرير صحيفة «الدستور»،» بي بي سي عربي (٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/Arabic/middleast/2010/10/101004.egypt.aldistour.shtml>.

لإسكاته، خاصة مع قدرته خلال الفترات السابقة على طرح قضايا مثيرة للرأي العام، وتهاجم النظام بشكل ما(١٤).

ثم جاء منع السلطات المصرية، ممثلة بجهاز تنظيم الاتصالات، البثّ المباشر لعدد من القنوات من الاستديوهات الخاصة، واشتراط أن يتم البثّ من داخل الاستديوهات التابعة للجهاز الإعلامي الرسمي المصري، الأمر الذي جعل كثيراً من المواد التي تبثّها هذه القنوات تحت الرقابة والمتابعة الحكومية المصرية(١٥). وترافق ذلك مع ورود العديد من الشكاوى من جانب عدد من المؤسسات الإعلامية، وكذلك عدد من العاملين في العمل الصحفي والإعلامي بخصوص ما يتعرّضون له من مضايقات وملاحقات من جانب السلطات الحكومية، وكذلك من جانب الأجهزة الأمنية، لفرض أو منع إذاعة مواد إعلامية بعينها، وهو الأمر الذي دفع البعض إلى الاحتجاج، مثل مؤسسة الـ «بي. بي. سي.» التي أوقفت حينها إذاعة عدد من البرامج الحوارية التي تتناول الانتخابات المصرية التشريعية لعام ٢٠١٠(١٦)، في الوقت نفسه الذي قامت فيه السلطات أيضاً بمنع عدد من القنوات الفضائية المستقلة من الإرسال بدعوى ترويجها للدجل والشعوذة والفتنة الطائفية(١٧). وهو ما تم تفسيره من جانب بعض المحللين على أن هذه القنوات ـ معظمها ذات توجهات دينية ـ ستقوم بالترويج للمرشحين ذوي الميول الإسلامية في الانتخابات، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القنوات لها انتشار لا بأس به بين الشرائح الأكثر فقراً من الطبقة الوسطى.

---

(١٤) عبد الغفار شكر، «المستقلون في الانتخابات،» في: ربيع، محرّر، **انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠**، ص ١٠٥.

(١٥) «مصر تضيق على البث التلفزيوني منها قبل الانتخابات،» بي بي سي عربي (١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/Arabic/middleeast/2010/10/101014egypt.media.tc2.shtml>.

(١٦) «بي بي سي تحتج على الضغوط التي تعرّض لها فريقها في مصر،» بي بي سي عربي (١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/Arabic/middleeast/2010/12/101201.bbc.Arabic.Egypt.elections.shtml>,

و«الصحفيون المصريون يشعرون بضغوط قبل الانتخابات،» بي بي سي عربي (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/Arabic/middleeast/2010/11/101113.egypt.journalists.shtml>.

(١٧) «مصر: إيقاف بث ١٢ قناة على نايل سات وإنذار ٢٠ أخرى،» بي بي سي عربي (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠)، <http://www.bbc.co.uk/Arabic/middleeast/2010/10/101020.egypt.tv.closure.shtml>.

على مستوى الأحزاب والعمل الحزبي، فعلى الرغم من استعادة المناخ السياسي المصري لبعض الحيوية في الأعوام السابقة على الانتخابات، خاصة من خلال النضالات التي قامت بها الحركات السياسية والمبادرات الشعبية المختلفة منذ عام ٢٠٠٠ عبر اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني، مروراً بالحراك الشعبي لمناهضة الحرب على العراق، وبعده حركة «كفاية»، وتحديداً «شباب من أجل التغيير»، وسلسلة الإضرابات العمالية التي تلتها، بدءاً من عام ٢٠٠٨ واستغلالها من خلال حركات شبابية، مثل «٦ أبريل» وغيرها، من أجل تنظيم احتجاجات حاشدة وإضرابات عامة، وخاصة مع ما تلاه من ظهور محمد البرادعي عام ٢٠٠٩ كمدافع قوي عن التغيير السياسي في مصر، والزخم الذي أثاره حوله من خلال تأسيس «الجمعية الوطنية للتغيير»، إلا أن العمل الحزبي كان يشوبه الكثير من المعوقات آنذاك أيضاً.

فمن ناحية أولى، بدت القوى السياسية الممثلة بأحزاب المعارضة التقليدية، على الرغم من اجتماعها ـ ولو نظرياً ـ تحت مظلة تنسيقية واحدة هي «الجمعية الوطنية للتغيير»، إذ تبيّن وجود اتفاق مبدئي لعمل جبهة منظمة لمقاطعة الانتخابات من أجل عدم إضفاء شرعية زائفة على نظام مبارك السلطوي، وأملاً في إرباكه بشكل ما عبر هذه الخطوة، ومن ثم العمل على الضغط عليه بطرق متعددة لتقديم تنازلات سياسية. إلا أن بعض أطياف المعارضة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الوفد، وحزب التجمّع وغيرها من الأحزاب الأقل حجماً، قررت المشاركة في الانتخابات، على الرغم من هذه الدعوات المتواترة بالمقاطعة، انطلاقاً من منطق له وجاهته أيضاً، وهو أن مقاطعة الانتخابات لن تؤدي سوى إلى تهميش المعارضة أكثر فأكثر من ناحية، ومن ناحية أخرى أن المشاركة في الانتخابات ستكشف عن حجم الانتهاكات والتزوير الذي ستشهده العملية الانتخابية، وستؤدي إلى توثيق وفضح ممارسات النظام القمعية[١٨].

على الرغم من ذلك، بدا انقسام الأحزاب بين قراري المشاركة والمقاطعة بالنسبة إلى الحركات الشبابية المحيطة بالأحزاب التقليدية أمراً

(١٨) محمد [وآخرون]، «الانتخابات المصرية: المقاطعة والحملات والمراقبون».

مخيباً للآمال، لأنها كانت تتوقع منها حداً أدنى من التوافق حول مواقف موحّدة[١٩].

ومقارنة بالحراك الشبابي الذي كان ملتفاً حول البرادعي أو في الحركات الشبابية الأخرى، مثل «٦ أبريل»، و«حركة شباب من أجل العدالة والحرية»، بدت الأحزاب والقوى السياسية المختلفة جامدة و«مهادنة» بشكل ما، أي أنها تفضل اقتسام كعكة السلطة مع النظام القائم، والقيام بتغييرات محدودة في بنيته، مع استمراره في العمل كما هو، خاصة مع الأحزاب السياسية القديمة، مثل حزبي الوفد والتجمّع، على سبيل المثال.

أما عن الانتخابات ذاتها، فمن المؤكد أنها أعطت انطباعاً عاماً لكل المراقبين عن المشهد السياسي المصري، خاصة المصريين من جيل الشباب، بالتشكك وعدم الثقة في المشاركة عبر الانتخابات أو عبر الأحزاب السياسية القائمة، خاصة مع عمليات التزوير الواسعة التي شهدتها الانتخابات، ووصلت إلى حدّ إعلان المحكمة الإدارية العليا، أعلى هيئة للقضاء الإداري في مصر، أن مجلس الشعب الجديد قد «يشوبه البطلان» بسبب امتناع اللجنة العليا للانتخابات عن تنفيذ أحكام المحاكم الإدارية. وكانت قد صدرت أحكام إدارية بوقف إعلان نتائج الانتخابات أو إلغائها في عدة دوائر بسبب مخالفات في الإجراءات الانتخابية[٢٠]، إلى جانب، بالطبع، فوز ساحق كاسح للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك بنسبة تكاد تبلغ ٩٠ بالمئة من المقاعد البرلمانية الـ ٥٠٨ التي يتم التنافس عليها، وإلى جانب المقاعد العشرة المعينة من جانب الرئيس. وبالتالي، لم يكن أمام حزب الوفد وجماعة الإخوان سوى مقاطعة الجولة الثانية من الانتخابات احتجاجاً على عمليات التزوير الممنهجة تلك. وعكس ذلك التشكك في نزاهة العملية الانتخابية الانخفاض الكبير في مستوى الإقبال على التصويت، الذي عكس ـ في رأي عدد من المحللين ـ فقدان الثقة في النظام القائم، وعلى رأسه

(١٩) مقابلة أجرتها الباحثة مع الناشط في الجبهة الوطنية للتغيير تقادم الخطيب في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(٢٠) «التزوير والانتهاكات والبلطجة.. صناعة الحزب الوطني،» بوابة الوفد الإلكترونية (٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، <http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3997:2010-12-07-12-06-46&catid=145:2010-11-14-17-42-34&Itemid=357>.

الحزب الحاكم، بعدما تبيّن أنه كان عازماً على استبعاد أية أحزاب معارضة ذات معنى قبل الانتخابات الرئاسية[٢١].

أما في مرحلة ما بعد الثورة، فعلى الرغم من المساحة الواسعة نسبياً التي حققتها الثورة المصرية على مستوى حرية التنظيم، والعدد الكبير الذي تأسس من الأحزاب السياسية الجديدة، إلا أنه تكرّرت بعض الأحداث التي دعت الكثير من الناشطين ـ خاصة من الشباب ـ إلى التشكيك في مصداقية معظم الأحزاب السياسية القائمة على الساحة، سواء أكانت الأحزاب القديمة أم تلك التي نشأت بعد الثورة، ومنها، على سبيل المثال، الاجتماع مع عمر سليمان، نائب الرئيس المخلوع، والقبول بتسويات سياسية لم تكن مقبولة من القطاع الأكبر من الشباب المعتصمين في ميدان التحرير، ومنها أيضاً الخلاف الكبير الحادث مؤخراً على وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور التي خرج بها علي السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، والتي كانت تمنح صلاحيات واسعة للمجلس العسكري في النظام السياسي التالي. ولكن المثال الأبرز في تقدير كاتبة هذه السطور على هذا التشكيك في مصداقية الأحزاب السياسية، ومدى التصاقها بالشارع وتعبيرها عن مطالب الثورة المصرية، هي الوثيقة التي عرفت باسم «وثيقة الأحزاب»، والتي خرج بها اجتماع الفريق سامي عنان، نائب رئيس المجلس العسكري، مع عدد من الأحزاب السياسية، ومنها ممثلو قوى تقليدية مثل الوفد، والجبهة الديمقراطية، وحزب الكرامة، وحزب الحرية والعدالة ـ الذراع السياسية للإخوان المسلمين، وأحزاب أخرى تأسست بعد الثورة، مثل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب العدل وغيرها.

ونبع الرفض الواسع للوثيقة من جانب قطاع واسع من المشاركين في الثورة من تضمّنها لبنود تنصّ على تأجيل تسليم السلطة من المجلس العسكري إلى سلطة مدنية منتخبة إلى عام ٢٠١٣، وعلى الموافقة باستمرار العمل بقانون الطوارئ، والمحاكمات العسكرية للمدنيين[٢٢]. وكان من أبلغ

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) أحمد فتحي وعصام عامر، «إعلان (الحرب الإلكترونية) على وثيقة (العسكري والأحزاب)،» بوابة الشروق (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03102011&id=c1955362-2f70-42e3-8836-af9a97296599>.

الدلائل على هذا التشكيك في الأحزاب السياسية هو ما حدث في «جمعة المطلب الوحيد» في ميدان التحرير (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) بقيام عدد من المتظاهرين برفع نعش رمزي يمثل الأحزاب السياسية، متهمين إياها بأنها «باعت الثورة» وفرّطت في مطالبها[٢٣].

ثالثاً: المشاركة السياسية غير التقليدية: الحركات الشبابية غير الحزبية والنضال خارج الأطر التقليدية

منذ بداية الألفية الجديدة، ظهر على الساحة المصرية عدد من الحركات الاحتجاجية أو السياسية التي لم تتخذ شكلاً حزبياً، وكانت أقرب إلى المرونة أو السيولة في هيكلها التنظيمي، بحيث تكون قادرة على الحركة بصورة أوسع والالتحام بالشارع والعمل من خلاله، متحرّرة من القيود الأيديولوجية الجامدة، وكذلك من الجمود والتكلس التنظيمي الذي سيطر على معظم الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات لفترة طويلة. وبدأت هذه الحركات في الظهور تحديداً مع «اللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني» عام ٢٠٠٠، وهي التي اتخذت هيكلاً تنظيمياً فضفاضاً وواسعاً تجسد في صورة «الحركة» العابرة للأحزاب أو التيارات السياسية، وهو كذلك إطار غير أيديولوجي بالمعنى التقليدي، حيث جمعت اللجنة يساريين وقوميين وإسلاميين وغيرهم، وأعلنت أنها «ستستمر باستمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني وحالة التعاطف الكائنة في الشارع المصري معها»[٢٤]. كان هيكل هذه الحركة أقرب إلى السيولة والشبكية من التركيب الجامد للأحزاب السياسية، كما أنها نشأت بالأساس كرد فعل على الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني من ناحية، ولكنها أيضاً كانت مدخلاً لا شك فيه إلى الاحتجاج على الأوضاع الداخلية في مصر. وقد أعقبت اللجنة الشعبية موجة من الحراك الأكثر سيولة للاحتجاج على حرب العراق، التي لم يكن لها

(٢٣) «أبو إسماعيل يستعد للإعلان عن اعتصام في التحرير.. ويتهم «العسكري» بالسعي إلى إلغاء انتخابات الشعب.. ويحذّر: إذا ألغيت الانتخابات سيثور الشعب بأكمله.. وأي وضع استثنائي للجيش في الدستور دونه «أعناقنا»،» اليوم السابع (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=522221&>.

(٢٤) <http://www.geocities.com/solidarity_palestine/qana.htm>.

هيكل تنظيمي واضح، ومن ثم ظهور حركة «كفاية» عام ٢٠٠٤ التي مثلت مظلة تنسيقية واسعة لعدد من الحركات الأخرى المناهضة لمشروع التمديد والتوريث، ومنها، مثلاً، مجموعة «شباب من أجل التغيير» التي أجمع معظم الناشطين الشباب من كافة التيارات السياسية على أنها كانت نقطة تحول في تاريخ التحاقهم بالعمل السياسي.

تلا تلك الحركات التي كانت أشبه بمظلات فضفاضة للعمل السياسي ـ على خلفية ظهور حركات عمالية قوية أيضاً خارج الأطر المؤسسية للنقابات أو الأحزاب السياسية، ورافضة للانخراط فيها ـ ظهور حركات شبابية غير حزبية، مثل حركة «٦ أبريل» الشهيرة. وتلاها في الظهور عدد آخر من الحركات الشبابية، مثل حركة «شباب من أجل العدالة والحرية»، وحملة دعم البرادعي رئيساً، وغيرها. أما في أعقاب الثورة المصرية، فقد حدث انفجار حقيقي في الحركات والائتلافات الشبابية من ناحية العدد، سواء أكانت حركات سياسية أم حركات توعية وغيرها. ونذكر منها ائتلاف شباب الثورة، واتحاد شباب ماسبيرو، وغيرهما الكثير.

وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على عدد من الحركات، مثل حركة «٦ أبريل»، وحركة «شباب من أجل العدالة والحرية»، وائتلاف شباب الثورة بشكل أساسي.

بحلول عام ٢٠٠٨، بدا واضحاً لدى مجموعة كبيرة من الشباب الناشطين أن المشاركة السياسية بشكلها التقليدي، خاصة من خلال الانضمام إلى الأحزاب السياسية، ليست الوسيلة الأمثل للمشاركة السياسية. بعبارة أخرى، بدا أن الحراك الشبابي أكثر التصاقاً بالشارع وأكثر دينامية ـ بل وربما أكثر راديكالية ـ من العمل داخل الأطر الحزبية الموجودة التي أصابها التكلس والجمود، كما سلفت الإشارة.

وبدأ العمل بالتالي على المشاركة السياسية من خلال حركات سياسية معارضة، تكون متحررة إلى حدّ كبير من سلطتي الأيديولوجيا والتنظيم الجامد الذي يقيد العمل الحزبي. على سبيل المثال، يمكن القول إن حركة شباب «٦ أبريل» هي الحركة الأولى التي تأسست بهذه الوسيلة. فعلى خلفية الإضراب العمالي لعمال المحلة الكبرى في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتحوله

إلى إضراب عام للشعب المصري ككلّ، نشأت حركة شباب «٦ أبريل» متضامنة مع هذا الإضراب العمالي، وبدأوا في الترويج له بتكوين مجموعات على موقع التواصل الاجتماعي الأشهر «فيسبوك» (Facebook)، وإرسال رسائل عبر الموقع للدعوة إلى الإضراب، تحت شعار «خليك بالبيت». وكان هذا الإضراب ناجحاً إلى حدّ أنه شكل مفاجأة في ظل نظام مبارك السلطوي. واستمرت الحركة في العمل في ظل نظام مبارك، وحاولت تنظيم عدد آخر من الإضرابات المماثلة التي لاقت إقبالاً أو نجاحات أقل، ولكنها عبّرت في الوقت ذاته عن حالة من عدم الارتياح في الشارع المصري تجاه النظام القائم، وكشفت عن تآكله لشرعيته.

رابعاً: الحركات غير الحزبية كمصدر للتنوّع: التنسيق والتشبيك كأساس للعمل

في ما يخصّ الخلفية الأيديولوجية للحركة، فهي تصرح على مدوّنتها بأن الحركة لا تتبنّى أية أيديولوجيا أو أية خلفية فكرية محددة، وأنها ـ على العكس ـ «تتشكل من مجموعة ضخمة من الشباب المصري المحب للبلد من جميع التيارات: إسلامي، ثوري، يساري، يميني، ليبرالي، قومي.. في أول سابقة توافق وطني في التاريخ المصري الحديث، ويعملون جميعاً على تنحية الخلافات السياسية، والعمل على التوافق الوطني نحو كل ما يدافع عن حقوق المواطن المصري (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) وينهض بالوطن نحو عهد من الحرية والديمقراطية»[٢٥]. وترجع هذه القناعة بضرورة البعد من اللافتات الأيديولوجية، وهي قناعة عدد من ناشطي الحركة ـ بعد الاطلاع على تجارب التغيير في أوروبا الشرقية ـ في التشبيك بين التيارات المختلفة المؤمنة بالتغيير، والقدرة على تكوين كتلة ذات وزن حقيقي تطالب بالتغيير وتؤمن به. وبالتالي بدأت الحركة في اتجاه «التشبيك واللاعنف»، من دون التوقف كثيراً عند المسائل الأيديولوجية والنظرية التي لا تجلب سوى المزيد من الانقسامات[٢٦]،

---

(٢٥) عاطف إسماعيل، «دولة العواجيز ورسائل جديدة إلى أبطال محمد محمود،» مدونة حركة شباب «٦ أبريل» (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)، <http://shabab6april.wordpress.com/about/>.

(٢٦) نادين عبد الله، «خصائص جيل الشباب الليبرالي،» منتدى البدائل العربي للدراسات [دراسة قيد الطبع].

وهو الرأي الذي شاركتها فيه أيضاً حركة «شباب من أجل العدالة والحرية»، كما سنفصّل لاحقاً.

وكشفت مدوّنة حركة «٦ أبريل» بصورة أكبر عن قناعتها بأن السبيل كان مسدوداً أو شبه مسدود أمام المشاركة عبر السبل التقليدية للمشاركة السياسية، بل وعن فقدانهم الثقة فيها بشكل شبه كامل. فعلى سبيل المثال تذكر المدوّنة ما يلي: «لن تجدي أي محاولات للترقيع عن طريق الانتخابات البرلمانية، وأفكار الإصلاح التدريجي والتسول من الحزب الحاكم، فكل تلك الأحزاب الهشّة التي ترضى ببعض المقاعد هنا وهناك عن طريق الصفقات المشبوهة مع الحزب الوطني هي شريك رئيسي في الجريمة». وتضيف أيضاً: «المعارضة الحالية بمعظم فصائلها هي المساعد الحقيقي للحزب الوطني وتكتل الفساد، حيث إنه يستمد قوته من ضعف تلك المعارضة المهلهلة دائمة التناحر والتقاتل، واستهلاك المجهود في التنظير والجدال، والبحث بإخلاص عن أي مواطن للاختلاف»[٢٧]. وتضيف في موضع آخر: «إلا أن السبب الرئيسي في مصر هو حال المعارضة الذي ربما يكون أسوأ من حال الحزب الحاكم الناهب، فالمعارضة بين متعصب ودكتاتور ونصّاب ومحترف خطب حنجورية ومحترف كلام ومرتزقة ومتكسب من المعارضة.. أو مستكين أو مكتفٍ ببعض المصالح والمكاسب الوقتية أو بعض المقاعد في البرلمان»[٢٨].

وهذه الرغبة في العمل غير الحزبي استمرت أيضاً في الوجود بشكل كبير لدى أعضاء الحركة في أعقاب الثورة، على الرغم من نشأة أحزاب كثيرة جديدة قد تكون أكثر شبابية من الأحزاب القديمة، وأكثر قدرة على العمل في الشارع منها. وربما يرجع ذلك إلى رغبة حركة «٦ أبريل» فعلياً في العمل على الأرض بعيداً من تقسيم كعكة السلطة، ورغبتها فقط في العمل كحركة «ضغط»، أو بتعبير رامي السويسي ـ أحد أعضاء الحركة

---

(٢٧) أحمد ماهر، «نقاشات ما قبل الثورة: سياسة النفس الطويل،» مدونة حركة شباب ٦ أبريل (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، <http://shabab6april.wordpress.com/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86-%D9%88-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%AD%D9%86-%D9%87%D9%86%D8%A7-%D9%88-%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%9F% D8%9F/>.

(٢٨) المصدر نفسه.

ومؤسسيها ـ «إننا اليوم وليس كأي يوم، لقد قررنا أن نتحول إلى ما كنا نطمح إليه، وهو أن نكون ما يريده الشعب أو بالأخص حركة ضمير للشعب لا بال لها بالسلطة أو بالمال وذلك ما يميّزنا»[٢٩]. ويفسر معنى كلمة «حركة ضمير»، بمعنى أنها تسعى إلى العمل على الإجابة عن الأسئلة الآتية: «أين حق الشهداء؟ أين حق من ضحى بنفسه لأجلنا؟ أين حقي كمواطن؟ أين حقي كمصري في أموال بلدي التي أدفع لها ضرائب لأجل رفعتها، لا لشراء قنابل غازية سامة؟»[٣٠]. وهو يعكس طبيعة عمل الحركة في الفترة ما بعد الثورة، وأنها ما زالت تعمل كشبكة أو كجماعة ضغط أكثر منها حركة سياسية تهدف إلى التحول إلى حزب سياسي تقليدي.

وعلى الرغم من رفض معظم الحركات العمل بشكل حزبي، ومحاولة الحفاظ على الاستقلال عن أي حزب أو تيار سياسي تقليدي، إلا أنها تسعى أيضاً إلى العمل بشكل تعاوني وتوافقي مع باقي القوى السياسية والحزبية التي تشاركها الأفكار ذاتها. فينصّ موقع حركة «٦ أبريل»، على سبيل المثال، على أنه «رغم إن قوامنا الرئيسي من الشباب المستقل عن أي حزب أو تيار، إلا أن علاقتنا بالأحزاب والقوى السياسية هي علاقة احترام وتعاون متبادل في إطار الحملات المختلفة والعمل الجبهوي بيننا وبين شباب الأحزاب والتيارات السياسية على الحدّ الأدنى المشترك، مع التشديد على استقلالية أفكارنا وعدم تلونها بأي لون حزبي أو أيديولوجي. ونشدّد على أننا لسنا تابعين لأي حزب أو تيار سياسي أو حركه سياسية، سواء كنا متفقين معهم في الأفكار أو الأساليب أو مختلفين»[٣١].

من ناحية أخرى، ترى الحركتان محل الدراسة أن التنوع الأيديولوجي الموجود داخلهما ـ في معظم الأحيان ـ مصدر للقوة، وليس سبباً للانقسام أو التشرذم، حيث كانت توزع الأدوار وفقاً للقدرات المختلفة التي يتمتع بها شباب الحركة ذوي الخلفيات الفكرية المختلفة. ويتم اتخاذ القرارات الداخلية

---

(٢٩) انظر ملاحظة الحركة على صفحتها، على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: <http://www.facebook.com/note.php?note_id=197700366982302>.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) انظر تعريف الحركة لنفسها وأهدافها، على موقع الحركة: <http://6april.org/us.php>.

من خلال آلية أكثر ديمقراطية ـ أي عبر التصويت ـ وهو ما يقلل الخلافات الداخلية إلى حدّ بعيد، وإن كان لا ينفيها بالطبع.

ومن الجدير بالذكر أنه قد حدث عدد من الانقسامات في بعض الحركات مؤسسة لحركات أو جبهات شبابية أخرى. وكانت الحركة الأولى التي واجهت هذه المشكلة عام ٢٠٠٩ من هذه النوعية، وهي حركة «٦ أبريل»، حينما انشق عدد كبير من مؤسسيها، وعلى رأسهم الناشط ضياء الصاوي الذي قام بتدشين حركة «٦ أبريل» ـ مجموعة «لن تمروا»[٣٢] ـ وذلك اعتراضاً على تعنّت بعض قيادات حركة «٦ أبريل» ضد تنظيم انتخابات داخلية فيها أو الأخذ بنتائجها، وهو ما نتج منه انفصال مجموعة من الناشطين، وتأسيس حركة منفصلة عرفت باسم «مصر أهم» في البداية، ثم تغير اسمها في ما بعد إلى «شباب من أجل العدالة والحرية»[٣٣].

ولكن حركة «٦ أبريل» ظلت قادرة على استقطاب عدد كبير من الناشطين والأعضاء الجدد من الشباب، على الرغم من تلك الأزمة، والاحتفاظ بنشاطها بصورة كبيرة. ولكنها مرت بأزمة ثانية مماثلة في أعقاب ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، بانشقاق عدد آخر من المؤسسين، على رأسهم أحمد رفعت وطارق الخولي، على خلفية مسألة إدارة العلاقة مع الغرب، ومدى قبول الحركة لتمويلات خارجية. فعلى الرغم من أن الحركة ترفض تلقي التمويل من الحكومات الغربية، إلا أنها تفتح الباب أمام التعاون مع منظمات المجتمع المدني الأجنبية والمنظمات الدولية، إلى جانب أيضاً إصدار أحمد ماهر ـ المنسق العام للحركة ـ لعدد من القرارات من دون الرجوع إلى أعضائها. وهو ما أثار خلافات بين قادة الحركة أدى إلى انفصال عدد من القيادات، وتأسيس حركة أخرى هي «حركة ٦ أبريل ـ الجبهة الديمقراطية»[٣٤].

---

(٣٢) انظر: كريم البحيري، «٦ أبريل «الجبهة الديمقراطية»،» بوابة ٢٥ يناير (١٨ آب/أغسطس ٢٠١١)، <http://www.january-25.org/post.aspx?k=24764>.

(٣٣) مقابلة مع الناشط محمد بدوي، عضو بحركة «شباب من أجل العدالة والحرية» و«حزب التحالف الشعبي الاشتراكي»، في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(٣٤) البحيري، المصدر نفسه.

١ ـ المرونة والبعد من الأيديولوجيا

على الرغم من الدرجة الكبيرة من المرونة التي تتمتع بها تلك الحركات الشبابية في عملها، فهي تتسم بأنها تصل أحياناً إلى درجة السيولة شبه الكاملة داخلياً، والعمل في شكل «شبكي» في ما بينها، أو بينها وبين القوى السياسية الأخرى. فعلى سبيل المثال، لدى نشأة حركة «٦ أبريل» عام ٢٠٠٨، لم تكن هذه الحركة تمتلك بنية تنظيمية أو هيكلاً إدارياً على النحو المتعارف عليه، بل كانت مجرد مجموعة على موقع الـ «فيسبوك» (Facebook)، وهي التي دعت فيه إلى تحويل الإضراب العمالي لعمال غزل المحلة، للمطالبة بحد أدنى للأجور قدره ١٢٠٠ جنيه، إلى إضراب عام في مصر. وعلى الرغم من النجاح النسبي لهذه الدعوة في العاصمة، وفي مدينة الإضراب ـ المحلة الكبرى ـ التي ظلت مشتعلة لعدة أيام في أعقابها، قرر النشطاء الذين بدأوا الحراك على موقع «فيسبوك»، الذي حمل عنوان «إضراب عام ٦ أبريل»، تحويل نشاط الإنترنت إلى حركة على أرض الواقع[٣٥]. ومن هنا تم البدء بتكوين هيكل إداري وتنظيمي واستراتيجيات عمل للحركة، وهذا الهيكل ظل مرناً وقابلاً للتطوير باستمرار وفقاً لاحتياجات الحركة. فمثلاً، بسبب إثارة الكثير من الخلافات داخل الحركة وانقسامها مرتين، تم استحداث لجنة داخلية عرفت باسم «لجنة فضّ المنازعات» عام ٢٠١١، التي تختص بتطبيق اللوائح والتحقيق مع الأفراد المخالفين[٣٦].

ومن الواضح أن هذه الحالة التنظيمية السائلة قد ساعدت كثيراً على منح الحيوية للحركات الشبابية، فعلى الرغم من الانقسامات التي حدثت في حركة شابة وحديثة النشأة مثل «٦ أبريل»، إلا أنها لم تواجه أية مشكلات في الحفاظ على استمراريتها، كما كوّنت الكتل التي انفصلت عنها هياكل تنظيمية جديدة، وبدأت بالعمل بشكل مستقل من دون مشاكل كبيرة.

ومن هذه الكتل التي انفصلت عن «٦ أبريل» كانت المجموعة التي عرفت باسم «٦ أبريل ـ جبهة لن تمروا»، عام ٢٠٠٩، والتي أسست حركة مستقلة ـ

---

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

كما سلفت الإشارة ـ عرفت باسم «مصر أهم»، ثم تحولت لاحقاً إلى «شباب من أجل العدالة والحرية». وأكد الناشطون في هذه الحركة أن اختيار اسم «مصر أهم» كان بمثابة نقد لنخبة الأحزاب والقوى السياسية، بمعنى أن مصر أهم من خلافاتهم وتناحرهم على السلطة. ولكن تم تغيير الاسم لاحقاً لإعلان التضامن مع القضية الفلسطينية (لأن الاسم يوحي بشيء من الانعزالية والبعد عن القضايا العربية، وهو ما سعت الحركة إلى نفيه عن نفسها، خاصة على خلفية سعيها إلى كسر الحصار عن غزة، من خلال تغيير اسمها)[٣٧].

ويرى بعض الناشطين في حركة «شباب من أجل العدالة والحرية» أن شكل «الحركات الشبابية» هو الشكل الأكثر «سلاسة وإبداعية» لعدة أسباب، منها ـ بالطبع ـ فكرة إثراء الحركة بالكثير من الروافد الفكرية، وهو أمر كان إضافة حقيقية في كل الحركات الشبابية، ولم يكن معطلاً إلا في أحيان قليلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشكلة المركزية وعلاقة المركز بالأطراف في هذه الحركات الشبابية تكون في الأغلب غير موجودة أو لا تشكل مشكلة، لأن كل مجموعة في كل محافظة تتولى تنظيم نفسها بنفسها بتنسيق بسيط مع المركز في العاصمة، ويمكنها أن تطلب منه الدعم متى احتاجت إلى ذلك. إضافة إلى ذلك، فقد كان الطابع الشبابي للحركات أمراً دافعاً لها للعمل في الشارع، باعتبارها أقرب إليه، وأكثر بعداً من ميراث الخلافات التقليدية بين النخبة، وأكثر بعداً من التنظير والرغبة في مهادنة النظام القائم، سواء أكان ذلك في ظل نظام مبارك أم في ظل الفترة الانتقالية التي يحكم فيها المجلس العسكري، وخاصة في ظل نظام مبارك، حيث كانت الحركات هي الشكل الأسهل والأكثر مرونة، والأكثر قدرة على الالتصاق بالشارع من الأحزاب، نظراً إلى ما كان النظام السابق يفرضه من قيود على العمل الحزبي، بحيث أوشك أن يقيّدها في مقارها، ويعزلها تماماً عن الشارع. فكانت الحركات هي رأس الحربة في عمل الحشد الشبابي الذي سبق ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (تنسيقيات مع الطلاب أو العمال أو ما شابه ذلك)، إلى جانب عدم خشيتها من وجود «قيادات» من أجيال أقدم، قد تكون مهادنة للنظام بأي شكل من الأشكال، وقد تتخلى ـ في مرحلة معينة ـ

(٣٧) مقابلة مع الناشط محمد بدوي.

عن مطالب الحركة في تحقيق التغيير الجذري. وهو ما لمسته، على سبيل المثال، حركة «العدالة والحرية»، حيث انضم ـ بعد الثورة ـ عدد من ناشطي الحركة إلى أحزاب سياسية، إلى جانب عضويته في الحركة، ولكن عاد البعض وتراجع عن عضويته في الأحزاب، لأنه اكتشف أن الإطار الحزبي يقيد حركته على العكس من الإطار الواسع والفضفاض الذي تعمل من خلاله الحركة[٣٨].

وعلى الرغم من أن هذه الحركات الشبابية لا تتبنّى أية أيديولوجيا بشكل خاص، إلا أننا لا يمكننا سوى أن نلاحظ بعض الأمور من خلال أدائها السياسي أو القضايا التي تضعها كأولوية على أجندتها السياسية والحركية من ناحية، والميول الفكرية لمعظم أعضائها من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال، تميل حركة «٦ أبريل» إلى تبني أجندة حركية ليبرالية إلى حدّ كبير، فتركّز مطالبها على القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان والمساواة والحقوق السياسية في المرتبة الأولى، بينما تميل حركة «شباب من أجل العدالة والحرية» إلى تبنّي أجندة أقرب إلى اليسار، فتركّز بشكل أساسي على مطالب العدالة الاجتماعية إلى جانب مطالبها المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن مع التأكيد أن هاتين الحركتين لا تتبنّيان إطاراً أيديولوجياً بالمعني النظري للكلمة.

في الوقت نفسه، تعرف كلا الحركتين أن هناك الكثير من بين صفوفها من الناشطين «المؤدلجين»، ولذلك لم تمنعهم من الانضمام إلى أحزاب سياسية قائمة، سواء في مرحلة ما قبل الثورة أو ما بعدها، ولكن بصفتهم الفردية، وليس بصفتهم ممثلين عن الحركة. ولم يمنع ذلك أيضاً هذه الحركات من العمل المشترك والتنسيق الوثيق مع بعض الأحزاب القائمة. فعلى سبيل المثال، تنسق حركة «شباب من أجل العدالة والحرية» أعمالها بشكل وثيق مع حزب «التحالف الشعبي الاشتراكي»، على اعتبار أنه الحزب الأقرب إليها حركياً على الأرض. ولكن الحركات الشبابية ـ في الوقت نفسه ـ حريصة للغاية على الحفاظ على شكلها الحالي، باعتبار أنه الأكثر قدرة على

(٣٨) مقابلة مع هند محمد، ناشطة بحركة شباب من أجل العدالة والحرية، في القاهرة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

التطور من الأحزاب السياسية القائمة. ففي حالة «العدالة والحرية» مثلاً، ترى الحركة أنه لم يتم تحقيق المطالب التي نشأت الحركة من أجل المطالبة بها والدفاع عنها حتى في ما بعد الثورة، ولهذا ستبقى الحركة محتفظة بشكلها الحالي ـ رافضة الانضمام إلى أي حزب سياسي أو التحول إلى منظمة مجتمع مدني أو ما شابه ذلك ـ إلى حين تحقيق مطالبها في التغيير الاقتصادي والاجتماعي بشكل كامل، وليس فقط في إسقاط نظام مبارك. وفي أعقاب ذلك ربما استطاعت الحركة إعادة النظر في هيكلها وأهدافها، وربما أصبحت أكثر قدرة على تطوير نظريتها الذاتية، ومن ثم اتخاذ شكل آخر من أشكال التنظيم. ولكن حتى الآن، لا تنظر الحركات الشبابية إلى الأيديولوجيا والنظريات إلا باعتبارها «عقبة تعطل العمل الحركي»[٣٩].

٢ ـ سهولة التفاعل الجيلي

يعدّ قوام هذه الحركات السياسية غير الحزبية الأساسي من العناصر الشبابية، وانعكس ذلك على عضويتها بطبيعة الحال رغم عدم وجود نصّ واضح في قواعد العمل في الحركة ينصّ على استبعاد من هم أكبر سناً. ولكن طبيعة عمل الحركة «السائلة» والمرنة والدينامية تجعلها أقرب إلى استقطاب الشباب. فقد وجد الشباب من أبناء هذه الحركات سهولة ومردوداً إيجابياً كبيراً من التعاون والتشبيك مع أبناء جيلهم[٤٠].

فعلى سبيل المثال، تنص مدوّنة حركة «٦ أبريل» على أن العناصر الرئيسية المكوّنة للحركة هي: «الشباب من الجنسين.. مستقل ومؤدلج.. من دون النظر إلى الانتماءات الفكرية المختلفة للأعضاء»[٤١].

ولم يتوقف الأمر عند مجرد التشبيك والتنسيق، بل نجحت هذه الحركات ببناء علاقات «عابرة للأيديولوجيات»، وعابرة للتيارات السياسية، بل كانت العلاقات في بعض الأحيان أقوى من التي يملكها هؤلاء الناشطون المنتمون إلى حزب سياسي واحد بشكله التقليدي. وهي التي شكّلت عنصراً

---

(٣٩) مقابلة مع الناشط محمد بدوي.

(٤٠) عبد الله، «خصائص جيل الشباب الليبرالي».

(٤١) انظر تعريف الحركة لنفسها وأهدافها، على موقع الحركة: <http://6april.org/us.php>.

جاذباً لكثير من الأحزاب أو القوى السياسية التقليدية، فكانوا ينسّقون مع بعضهم البعض من دون الرجوع إلى القيادات، حتى في التنظيمات الأكثر «هيراركية» والتزاماً، مثل الإخوان المسلمين. كان شباب الإخوان، على سبيل المثال، ينسّقون مع باقي الحركات الشبابية من دون الرجوع إلى مكتب الإرشاد، وهكذا[٤٢].

وقد أفرز ذلك على المدى الطويل عدداً من الشباب قادراً على التواصل والعمل مع غيره من شباب التيارات الأخرى في كيانات عابرة للأيديولوجيات، كائتلاف شباب الثورة، مثلاً، الذي لم يكن سوى صورة للحركات «العابرة للأيديولوجيات» التي تكوّنت قبل الثورة. فمن المؤكد أن هذه الحركات خلقت بين شباب التيارات المختلفة علاقات وطيدة، وتراكم كبير من المعرفة والعلاقات والخبرات حول كيفية التواصل والتنسيق والعمل المشترك بين التيارات المختلفة. وتمثلت حصيلة تلك الخبرات والعلاقات بتكوين «ائتلاف شباب الثورة»، الذي تأسس من شباب أعضاء في تيارات وحركات مختلفة من أجل حماية مكتسبات الثورة[٤٣].

وائتلاف شباب الثورة هو ائتلاف تكوّن مع بداية الثورة من عدد كبير من ممثلي الحركات الشبابية وشباب الأحزاب والقوى السياسية القائمة، ومنها، على سبيل المثال، حركتا «٦ أبريل»، و«شباب من أجل العدالة والحرية»، وشباب الإخوان المسلمين، وشباب حملة دعم البرادعي، وشباب حزب الكرامة، واتحاد الشباب التقدمي التابع لحزب التجمّع، وشباب من حزب الجبهة الديمقراطية، إلى جانب عدد من المدوّنين والنشطاء المستقلين. وحدّد الائتلاف عدداً من المطالب الجامعة والشاملة لنفسه التي تمثل مطالب الثورة المصرية، ويتحرك من أجل تنفيذها في مرحلة ما بعد الثورة، من دون التوقف كثيراً عند مسألة الأيديولوجيا أو الخلاف الفكري، بل على العكس كان يتم النظر إلى هذا التعدّد الفكري بين أعضائه، وعلى وجه التحديد أعضاء مكتبه التنفيذي، على أنه أمر إيجابي يثري الائتلاف، ولا يعطل عمله، طالما أنه يتم الانطلاق في العمل من قواعد

---

(٤٢) مقابلة مع الناشط محمد بدوي.

(٤٣) عبد الله، «خصائص جيل الشباب الليبرالي».

مطالب الثورة المصرية التي تم التوافق حولها كأرضية أساسية للعمل(٤٤).

وعلى الرغم من أن هذا العمل خارج الأطر الحزبية التقليدية جاء بهدف التحرر من قيود العمل الحزبي، إلا أنه لم ينف أنه لم يتعرّض للتضييق عليه من جانب الأمن في ظل نظام مبارك، وتحت الحكم العسكري أيضاً بعد الثورة. ففي أعقاب إضراب المحلة عام ٢٠٠٨، تعرّض عدد من كوادر حركة «٦ أبريل» للاعتقال، إلى جانب تعرّض الحركة إلى حملة ممنهجة من التشويه الإعلامي في مرحلة ما بعد الثورة، خاصة مع تصريحات عدد من الخبراء العسكريين القريبين من المجلس العسكري بأن الحركة تهدف إلى نشر الفوضى أو الوقيعة بين الشعب والجيش، واتهامها بالعمالة وتلقي التدريب في الخارج(٤٥).

خامساً: المشاركة السياسية غير التقليدية للشباب عبر الفضاء الإلكتروني

إلى جانب المشاركة السياسية لجيل الشباب من خلال الحركات الشبابية السياسية غير الحزبية، يحاول هذا الفصل أيضاً تناول نمط آخر من المشاركة السياسية، الأمر الذي شهد انفجاراً حقيقياً في مرحلة ما قبل الثورة المصرية، وهو المشاركة السياسية عبر الفضاء الإلكتروني.

بدأ الفضاء الإلكتروني في الانتشار بصورة واسعة نسبياً منذ عام ٢٠٠٠، حيث بدأت حالة التعاطف الكبيرة مع الانتفاضة الفلسطينية في التنامي في أوساط الشباب المصري، فبدأ استخدام المجموعات البريدية ومنتديات الإنترنت للتحاور، وأحياناً لتنظيم بعض التظاهرات في الجامعات وبعض أعمال التبرّع والإغاثة، وهو ما انعكس في ما بعد على فكرة استخدام الإنترنت في العمل السياسي.

في أعقاب ذلك، بدأت ظاهرة التدوين (Blogging) في الانتشار بصورة

---

(٤٤) انظر صفحة ائتلاف شباب الثورة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: <http://www.facebook.com/Revolution.coalition?sk=info>.

(٤٥) انظر مثلاً أحد الفيديوهات الذي يتّهم الحركة بالتمويل والعمالة وتلقّي أموال من الخارج: <http://www.youtube.com/watch?v=fenPoyaae5M>.

واسعة في العالم ككلّ، وفي مصر أيضاً، حيث بدأ انتشار التقنيات نفسها في أعقاب الحرب على العراق، وإن لم يكن على مستوى واسع. ومع تأسيس حركة «كفاية» في بداية عام ٢٠٠٥، انتشرت المدوّنات السياسية بصورة أكبر، وكان لها تأثير قوي في الشباب الذين نشروا أفكار حركة «كفاية» السياسية المعارضة، وتابعوا أخبارها عبر مدوّناتهم، ثم استخدموا هذه المدوّنات في عام ٢٠٠٦، في التعبير عن معارضتهم للنظام من جهة، وفي تنظيم فعالياتهم الشبابية من جهة أخرى[٤٦]. وفي تلك الفترة، بدأ النظام في التنبّه إلى خطورة الظاهرة، وفي هذا السياق بدأ استهداف عدد من المدوّنين والناشطين الإلكترونيين كاعتقال عدد منهم في عام ٢٠٠٦ على خلفية التضامن مع احتجاجات القضاة[٤٧]، ولكن المؤكد أن الفضاء الإلكتروني قد أتاح مجالاً مفتوحاً للشباب للتجمّع والنقاش، وهو ما لم يكن متاحاً من قبل، وظلت هناك حالات واسعة من الحفاظ على مساحة الاستقلالية التي يتمتع بها هذا الفضاء الافتراضي، على الرغم من محاولات الدولة ـ من آن إلى آخر ـ التضييق عليه من خلال مجموعة اعتقالات لنشطاء أو مدوّنين وغير ذلك. وتجدّدت هذه التوترات مع الدعوة إلى إضراب عام في عام ٢٠٠٨، ثم التعبئة الواسعة المصاحبة لعودة البرادعي إلى القاهرة وإعلانه نيّته الترشح لرئاسة الجمهورية، وأخيراً مع ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، وإن اتخذت هذه المحاولات شكل التدخل الأمني المباشر عبر قانون الطوارئ.

مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي الجديدة: الـ «فيسبوك» (Facebook)، والـ «تويتر» (Twitter)، قطعت المساحات المكتسبة من الحرية في التعبير أو الوسائل غير التقليدية في التعبير والمشاركة مساحات واسعة لم تكن لتقطعها بطريقة أخرى في تقديري. فهذه المواقع تتيح استخدام مزيج مختلف من الأدوات: الصورة، التدوينات الطويلة والقصيرة، الفيديو... وتحديثها

---

(٤٦) نادين عبد الله، «خصائص جيل الشباب الليبرالي،» ورقة قُدّمت إلى: **الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر: قبل وأثناء وبعد الثورة: أعمال ندوة**، تحرير محمد العجاتي؛ مراجعة أيمن عبد المعطي (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع روافد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ٦٤.

(٤٧) عمرو عبد الرحمن، «الإنترنت والثورة المصرية: الديمقراطية ورحلة البحث عن مكان في هذا العالم،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٥٣-١٥٤.

باستمرار على مدار اليوم، وهو ما قام الناشطون باستخدامه بشكل مكثف في العمل السياسي. ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ما سبق ذكره عن نشأة حركة «٦ أبريل» في الأصل كمجموعة على موقع «فيسبوك»، ودعوتها إلى إضراب عام للشعب المصري. وهو ما ساهم في تحويل الإنترنت إلى «فضاء تمارس فيه الذاتية بشكل عصى على السلطوية من دون أن تنخرط هذه الذوات بالضرورة في حركة أو تجمّع لمواجهة هذه السلطوية في العالم الواقعي»[٤٨].

وبما أن المشاركة السياسية للشباب المصريين قد تتنوّع وتتشعّب كثيراً في أشكالها، إلى درجة قد تخرج عن طاقة هذا الفصل المتواضعة عن الاستيعاب، اختار هذا الفصل أن يقتصر فقط على تناول المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الجديد (New Social Media)، وتحديداً من خلال الموقع الأشهر (فيسبوك)، والصفحة التي تحظى بأكبر إقبال فيه من المصريين، وهي صفحة «كلنا خالد سعيد»[٤٩]، التي تبلغ العضوية فيها عدداً يفوق المليون وثمانمئة ألف بقليل.

سادساً: صفحة «كلنا خالد سعيد»: العمل من أجل توسيع المساحات التوافقية

تأسست الصفحة في أعقاب وفاة الشاب السكندراني خالد محمد سعيد من جرّاء التعذيب على يد مخبرَي شرطة أرادا تفتيشه بموجب قانون الطوارئ، وأثار موته احتجاجات كبيرة قام بها الناشطون السياسيون في محافظات مختلفة من الجمهورية، كما أثار العديد من ردود الفعل العالمية الغاضبة. وأدت الصفحة التي تم تأسيسها على الفيسبوك «كلنا خالد سعيد» دوراً كبيراً في الحشد والتعبئة واكتساب مزيد من التعاطف مع القضية من ناحية، ومن ناحية أخرى استغلال الفرصة للحشد والتعبئة على قضايا أوسع وذات مدلولات سياسية، مثل مدّ العمل بقانون الطوارئ، على سبيل المثال،

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٤٩) انظر صفحة «كلنا خالد سعيد»، على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، التي تخطّى عدد المشتركين فيها ٢,٥ مليون شخص: <http://www.facebook.com/elshaheeed>.

ومن ثم العمل الاحتجاجي على عنف الشرطة وانتهاكها لحقوق الإنسان قبيل الثورة المصرية، وهو الأمر الذي كان مدخلاً مباشراً إلى اندلاع الثورة في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير.

أدت الصفحة كذلك - في أعقاب قيام الثورة - دوراً مباشراً في كسر الرسائل المضللة والمنحازة إلى نظام مبارك التي كان يبثّها الإعلام المصري التقليدي، سواء الرسمي أو غير الرسمي، والمناوئة للثورة. فكانت تبثّ، على سبيل المثال، صوراً وحالات شخصية (Status)، ومقاطع فيديو، مباشرة من الميدان خلال الأيام الثمانية عشر التي سبقت سقوط مبارك، وتحاول الردّ على الخطاب المناوئ للثورة من ناحية، واستقطاب المزيد من القطاعات المحايدة أو المتذبذبة من الثورة أو غير المشاركة بشكل فعّال فيها - ممن عرفوا في مصر باسم «حزب الكنبة» (الأريكة) - إلى صفوف المؤيدين أو المتعاطفين معها، إن لم يكن من المشاركين فيها. وبالطبع، لم تكن تتبنى أيديولوجيا محدّدة أو معلنة، بل كانت تحاول بناء توافق شعبي وعام حول الثورة المصرية ومطالبها، المتمثلة بالقيم التي رفعت من المتظاهرين في اليوم الأول لها «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية» بالمعنى الحرفي. وساهم في ازدياد شعبية هذه الصفحة ما نالته من شهرة إعلامية أثناء الثورة عقب اعتقال مؤسس الصفحة وائل غنيم بواسطة قوات الأمن، ومن ثم الإفراج عنه وظهوره المكثف في الإعلام، باعتباره «وجهها المشرق»[٥٠].

في أعقاب تنحّي مبارك عن الحكم، لم يخفت دور الصفحة، بل على العكس ازداد زخماً ومحورية: فواصلت الصفحة تأدية دورها التوافقي المحوري، والتذكير بمطالب الثورة من ناحية، ومن ناحية أخرى تأدية دور آخر له طابع التوعية السياسية العامة، خاصة مع متابعتها الدقيقة لكل تطورات الأحداث على الساحة المصرية، ومتابعة أخبار الثورات العربية الأخرى أحياناً، والاحتجاجات الدولية أيضاً على مسافات متباعدة (مثل الاحتجاجات في إسبانيا وحركة «احتلوا وول ستريت» (Occupy Wallstreet))، وربطها

(٥٠) وائل غنيم: هو ناشط مصري عبر الإنترنت ومهندس كمبيوتر يشغل منصب المدير الإقليمي في شركة غوغل لتسويق منتجاتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصوّره الإعلام المصري على أنه مفجّر الثورة المصرية.

بالسياق المصري. ونحاول هنا اختيار حدث ما من تغطية الصفحة له وتسليط الضوء عليه، وهو ملف الفتنة الطائفية.

جاء تعامل صفحة «كلنا خالد سعيد» مع أحداث الفتنة الطائفية في أطفيح متسقاً مع هذا التوجه، حيث اعتمدت الصفحة في معالجة هذه القضية على الارتكان إلى مخزون أيام الموجة الأولى من الثورة المصرية، التي أيقظت الروح الوطنية بين جميع الفئات والطوائف المصرية، وبالتالي عملت على نشر صور تعود إلى أيام الثورة المصرية في كانون الثاني/يناير. وتوضح «الموجة الأولى» مدى التكامل بين المسيحيين والمسلمين، وتظهر الألفة بين الطرفين[٥١]، ومنها، على سبيل المثال، صور لقس مسيحي يحمل الصليب بيد، ويحتضن بيده الأخرى شيخاً أزهرياً يحمل المصحف، أو مشهد المصلين المسلمين في ميدان التحرير يحميهم درع بشري من المتظاهرين المسيحيين... وهكذا. كذلك أدت دورها التوعوي بنشر فيديوهات توعية لعدد من الشخصيات الإسلامية الدعوية، وخاصة الشابة منها، تؤكد فيه روح التكامل والتآلف والتسامح بين المسيحيين والمسلمين، وكذلك قيام الصفحة بالدعوة إلى نبذ العنف والتعصب والفتنة من خلال ما تكتبه من رسائل قصيرة (Posts).

من ناحية أخرى، كانت الصفحة خلاقة في تبني مبادرات شبابية ونشرها أو ابتكارها من أجل التغلّب على مشكلات الفتنة الطائفية، وبالتالي لم يقتصر دورها فقط على المشاركة الإلكترونية أو عبر الفضاء الإلكتروني، بل كانت تضع قدماً في العالم الافتراضي، وقدماً أخرى في عالم الواقع، حيث لاقت مبادراتها إقبالاً لا بأس به على أرض الواقع. وضمن هذه المبادرات نذكر: دعوة رمزية إلى تعليق الأعلام المصرية بين الكنائس والمساجد القريبة جغرافياً في الأحياء المصرية[٥٢]، وكذلك الترويج ونشر وقائع مبادرات شعبية تجمع بين عدد من الشخصيات الإسلامية والليبرالية والمسيحية واليسارية في زيارتها لموقع الحادث «أطفيح» لعلاج هذه الأزمة والتشديد

---

(٥١) انظر الصورة المعبّرة عن الوحدة الوطنية التي تمّت مشاركتها على صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١١، <http://www.facebook.com/photo.php?fbid=176594199057119&set=a.104265636289976.2684.104224996294040&type=1>.

(٥٢) منشور حول مبادرة ثورة على الطائفية، على صفحة «كلنا خالد سعيد»، على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، <http://www.facebook.com/elshaheeed/posts/187013238007156>.

على الروح الوطنية[٥٣]، وكذلك نشر الدعوات التي تحذر من الثورة المضادة التي يقودها فلول الحزب الوطني ورجال الأجهزة الأمنية. كما أن الصفحة في دعوتها إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية، لجأت إلى أساليب التعبير الفني التي راجت في الفترات الأخيرة بين قوى المعارضة المصرية، وخاصة الشبابية منها، كالصور والرسوم والكاريكاتور وصور الغرافيتي[٥٤]، وهي أساليب شهدت رواجاً كبيراً أثناء الثورة المصرية، مع اللجوء إلى الأسلوب الفكاهي والساخر في التعبير والتشديد على الوحدة الوطنية.

أما عن أحداث ماسبيرو، فقد حاولت الصفحة أيضاً الحفاظ على دورها الحيادي على قدر الإمكان، وإن كان اتسم المناخ العام بالحذر الشديد، نظراً إلى حساسية هذه القضية التي أتت بصورة صادمة، لأن المتهم الأساسي فيها في قتل المتظاهرين ـ قوامهم الأساسي من المسيحيين ـ كانت قوات الشرطة العسكرية، وهو ما يجعل الموضوع صادماً لدى الكثير من المصريين، خاصة مع العدد الضخم للشهداء والمصابين، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان مشاهد المواجهات التي دارت خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠١١. وهو ما جعل الصفحة تعلن الحداد على جميع الأرواح التي سقطت باعتبارهم مصريين فقط، من دون اعتبارات طائفية[٥٥]، مطالبة ـ على خلفية تضارب الروايات حول حقيقة ما حدث ـ الأعضاء بالتريث في تبنّي المواقف أو نقل الأخبار إلى حين اتضاح الصورة وكافة ملابساتها، محذرة من توابع الشحن الطائفي. ولكن في ما بعد، صعّدت الصفحة من لهجتها إزاء الأحداث نتيجة حدّة التعليقات وشدة الاستقطاب الحادث بين أعضائها.

في الوقت ذاته، عادت الصفحة إلى استراتيجيتها القديمة بالارتكان إلى

---

(٥٣) حول مؤتمر أطفيح الذي حضره الشيخ محمد حسان وعمرو حمزاوي وجورج اسحق وصفوت حجازي، انظر منشور على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: <http://www.facebook.com/photo.php?fbid=176920352357837&set=a.157357257647480.28966.104224996294040&type=1>.

(٥٤) صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، لصورة شعار «كن مع الثورة ضد الطائفية»، تصميم محمد جابر، <http://www.facebook.com/photo.php?fbid=176770439039495&set=a.104265636289976.2684.104224996294040&type=1>.

(٥٥) صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، لوغو الحداد العام وهو الشارة السوداء، <http://www.facebook.com/photo.php?fbid=268168406566364&set=a.104265636289976.2684.104224996294040&type=1&theater>.

مخزون الذكريات عن التلاحم الوطني في ميدان التحرير، في محاولة منها لتأدية دورها التوافقي المعتاد مرة أخرى، كما في الأحداث الطائفية السابقة[٥٦]. ومع ورود الصور والشهادات ومقاطع الفيديو المصوّرة حول الموضوع، ترافق ذلك مع قيام الصفحة بالدفاع عن حياديتها ونزاهتها إزاء ما واجهته من اتهامات من جانب بعض المشاركين الذين اتهموا الصفحة بالتحيّز إلى طرف دون آخر في الأزمة.

ظلت الصفحة تؤكد التزامها بالموقف نفسه تجاه كل المصريين، وأن السبب في الاعتقاد بأحادية التغطية ذلك هو نتاج قلة المعلومات الموثقة عن الحادث والضحايا، وخاصة من جانب القوات المسلحة، وأن الصفحة على استعداد لنشر أية معلومات موثقة تتعلق بالحادث، بغضّ النظر عن الطرف الذي تتناوله أو تدينه[٥٧]. وفي هذا الإطار، عادت الصفحة خطوة إلى الوراء بالتشديد على حرمة الدماء المصرية.

ثم عادت الصفحة مرة أخرى إلى سيرتها الأولى التوافقية بنشر فيديوهات لأحد الشهداء الذين سقطوا في ماسبيرو، وهو الناشط السياسي مينا دانيال، وهي تثبت مشاركته مع رفاقه أثناء أحداث الموجة الأولى للثورة المصرية خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠١١[٥٨]. وفي الوقت ذاته الذي بدأت فيه الصفحة تؤدي دوراً إخبارياً، نشرت الأخبار المتعلقة بتقديم بعض وزراء حكومة عصام شرف حينها استقالتهم. كما صعّدت من لهجتها أحياناً في مخاطبة المجلس العسكري الحاكم نتيجة تعامله مع الأحداث والأزمة التي اتضحت خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده المجلس لمناقشة الأحداث، كما وجهت الصفحة اللوم وافتقاد أداء الجهاز الإعلامي الرسمي

---

(٥٦) صورة معبّرة عن الوحدة الوطنية ترفعها صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، في جمعة الخلاص في ٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، وهي مصوّرة في ميدان التحرير، <http://www.facebook.com/photo.php?fbid=268327409883797&set=a.104265636289976.2684.104224996294040&type=1&permPage=1>.

(٥٧) انظر: صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، <http://www.facebook.com/elshaheeed/posts/268658113184060>.

(٥٨) مشاركة لصفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، حول استشهاد مينا دانيال، بتاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، <http://www.facebook.com/ElShaheeed/posts/134070393359962>.

«التلفزيون المصري» للحياد في تغطيته للأحداث، الأمر الذي عمّق من حدة المشكلة وإدراك المواطنين لها(٥٩).

استمرت الصفحة أيضاً في تبنّي المبادرات المضادة للطائفية من وحي قيم الثورة، كما استمرت في تأدية دور توعوي، ينشر مقاطع فيديو من أجل تشكيل رأي عام ضاغط رافض للقضاء العسكري وتحقيقه في أحداث ماسبيرو، بسبب عدم حيادية هذا القضاء، بالإضافة إلي تورط المؤسسة العسكرية في هذه الأحداث مباشرة، وكذلك التعمّد في نشر جنازات ضحايا الأحداث، لتشكيل رأي عام يري أن الخاسر الأكبر كان الوطن. وكذلك اعتماد الصفحة على الرسوم والصور والغرافيتي لتأكيد قيم الميدان، ومن أهمها الوحدة الوطنية.

ومن المهم الإشارة أيضاً في هذا السياق إلى أن إحدى الميّزات التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي هي إمكانية الرد والتفاعل المباشر مع الأحداث، ومع الرسائل القصيرة (Posts) التي تخرج بها الصفحة. وقد عكست التعليقات، التي كانت موجودة على ما تقدمه صفحة «كلنا خالد سعيد» من أخبار وصور ورسائل توعية، أن اختلاف المناخ الذي جاءت فيه كلا الحادثتين الطائفيتين في مصر قد أثّر كثيراً في حالة التوافق التي كانت سائدة في الميدان. فقد جاءت حالة كنيسة «أطفيح» متأثرة بالمناخ العام في مصر في أعقاب الموجة الأولى الثورية في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠١١، حيث تمكّنت هذه الثورة من إيقاظ الروح الوطنية، والتركيز على المشترك والعمل من أجل التكامل، الأمر الذي كان له انعكاسه في التعليقات التي جاءت أغلبها مؤيده وداعمة للوحدة الوطنية وحق المسيحيين في العيش المشترك الآمن والمتكافئ، وإن اختلفت المنطلقات والمرجعيات التي استند إليها كل طرف في تأييده لأسس السلام الاجتماعي، التي هي بدورها انعكاس لتيارات وأفكار سياسية تتشكل على الأرض المصرية، وتصارع على روح مصر وتوجهاتها بعد الثورة، فمثلاً هناك من دعا إلى معاملة المسيحيين باعتبارهم أهل ذمة، وأن مصر من ديار الإسلام، وهو منطلق تتبناه بعض القوى

---

(٥٩) منشور ينتقد عدم حيادية المجلس العسكري في أحداث ماسبيرو، بتاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، في صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، <http://www.facebook.com/ElShaheeed/posts/269460259770512>.

الإسلامية التقليدية أو الكلاسيكية التي تعلن وتروّج فكرة إقامة وعودة دولة الخلافة الإسلامية، والبعض شدّد على فكرة الاحترام للطرف المسيحي باعتباره شريكاً في الوطن، وهم بدورهم يستدلون بنصوص دينية إسلامية. ورحبت الكثير من التعليقات على الصفحة بما فعله المجلس العسكري لإدارة الأزمة عبر إدخال رجال الدين من الطرفين كوسطاء لحل هذه الأزمة سلمياً، في الوقت ذاته الذي قدم فيه البعض حلولاً «علمانية»، باعتبار أن هذه المسألة قانونية بالأساس، متعلقة بمخالفة القانون وارتكاب جرم، وضرورة إنفاذ القانون على المخطئ من دون التحامل على الأمر باعتباره مسألة طائفية، وهو ما يمكن قراءته في إطار الدعوات التي انتشرت في أعقاب الثورة مطالبة بترسيخ قيم دولة القانون، وهو المنطلق الذي انطلق منه البعض في رفض أسلوب التعامل مع الأزمة من باب تدخل رجال الدين بالوساطة في حل الأزمة، وهو ليس دورهم في ظل ارتكاب مثل هذه المخالفات القانونية.

أما أحداث ماسبيرو، فقد أثر سياقها العام في التعليقات التي جاءت مختلفة تماماً، إذ جاءت بشكل عام متأثرة بالمناخ العام السائد في مصر الذي يتسم بحدّية الاستقطاب بين التيارات السياسية والاجتماعية، وقد اتضح ذلك في الكثير من التعليقات التي وضعت القوى الإسلامية في مواجهة القوي الأخرى الليبرالية والعلمانية، ومعهم الأقباط، وكذلك التراشق بين المشاركين. وكان هذا التراشق أوضح ما يكون في التعليقات الأولى التي جاءت مع الإعلان الأولي عن الحادث، فجاءت التعليقات ذات نبرة طائفية عالية لا تقارن على الإطلاق بتلك التي جاءت في أعقاب أحداث أطفيح، بل إن الأمر امتد من جانب البعض إلى رفض أية مبادرات قد يطلقها البعض للتشديد على الوحدة الوطنية، كما جاءت بعض التعليقات منتقدة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومحمّلة إياه نتيجة ما حدث، وهو ما يمكن تفسيره في إطار السياق السياسي العام في مصر الذي يشهد منذ فترة تعالي نبرات الانتقاد للمجلس العسكري على أدائه في المرحلة الانتقالية بشكل عام، وفي مثل هذه الأزمات بشكل خاص، وهو ما يعكس تراجعاً كبيراً في شعبية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خاصة مع تكرار مثل هذه الحوادث وعدم حسمها قانونياً، أي أنه كان ثمة مناخ واضح من عدم الثقة الذي سيطر على الحياة السياسية والعامة في مصر أثناء المرحلة الانتقالية، كذلك يكشف

عن قدر الضبابية الذي رافق هذه الأحداث وتغطيتها ومعرفة المسؤولين عنها، وهو أمر اتسمت به بصفة عامة إدارة المرحلة الانتقالية في مصر على يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما أنه يكشف عن أسلوب إدارة للبلاد والأزمات تمثل بالتحقيقات القانونية، بالإضافة إلى تدهور إعلامي في معالجة الحدث وصل إلى حد التحريض من جانب الإعلام ضد فئة من الفئات المتنازعة في الحدث، وهو بشكل عام ما لا يختلف كثيراً عن أسلوب الإدارة الذي كان في عهد مبارك.

سابعاً: صفحة «قبيلة»: توسيع مساحات المشاركة غير التقليدية عبر التوعية السياسية

إلى جانب صفحة «كلنا خالد سعيد»، أمكننا أيضاً أن نرصد تفجّراً وانتشاراً كبيراً في أساليب المشاركة السياسية عبر الإنترنت والفضاء الإلكتروني، فإلى جانب توفير متنفس للتعبير عن الآراء السياسية للمصريين، خاصة من جيل الشباب، ولكنه أيضاً قام بدور توعية لا شك فيه. ومن أهم أمثلة ذلك مبادرة شبابية لها صفحتها الخاصة على موقع «فيسبوك» (Facebook)، ولها قناتها الخاصة أيضاً على موقع «يوتيوب» (Youtube) لمشاركة مقاطع الفيديو، وهي مبادرة «قبيلة» (Qabila). بدأت المبادرة قبل ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير بحوالى ستة أشهر، بـ ١١ عضواً مؤسساً، ثم زاد الرقم ليصل إلى ١٢ عضواً، ثم وصل الرقم إلى ١٥ عضواً مؤسساً، معظمهم من الشباب. هدفت المبادرة «قبيلة» إلى إحداث تغيير في مجال الإعلام من خلال تنقيته وإنتاج مواد إعلامية هادفة تقاوم البيئة غير الصحية التي كان يوجد فيها الإعلام قبل قيام الثورة في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، وقد تشكّلت المبادرة بناء على اقتراح من «أحمد فتح الباب»، وهو أحد الأعضاء المؤسسين، وبدأت المبادرة تعمل في مجال فيديوهات اليوتيوب والإنترنت، كما تعمل على تقديم مواد ذات صلة بالتوعية السياسية، مثل سلسلة **دليل المواطن لفهم السياسة**[٦٠] التي تقدم فيها شرحاً

(٦٠) انظر صفحة «قبيلة» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: <http://www.facebook.com/QabilaTv?sk=app_190322544333196>.

مبسطاً ومصوّراً لبعض المفاهيم والمصطلحات السياسية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في الإعلام، وسلسلة **دفع رباعي** التي تقدم فيها مواد فكاهية تسخر من ظواهر مختلفة في المجتمع المصري، أو تدعو إلى المشاركة في الانتخابات من خلال إنتاج سلسلة أفلام تعريفية بالنظم الانتخابية بصورة مبسطة، وذلك بناء على طلب من اللجنة العليا للانتخابات.

والمبادرة تضم أعضاء حتى في مجلس أمنائها من مختلف الطيف السياسي (إسلامي، يساري، ليبرالي، ومن هو بلا انتماء محدد)، وجميعهم يعملون على خدمة الفكرة من المبادرة بعيداً من تياراتهم الفكرية والسياسية، كما أنهم ينتمون إلى تخصّصات مختلفة، وليس جميعهم من العاملين في مجال الإعلام والإنتاج الفني.

وقد وقع الاختيار على اسم «قبيلة»، لأن القبيلة تشير إلى مجموعة من الناس تربطهم فكرة واحدة لا يخرج عليها أحد. وقد بدأ تمويل المبادرة بشكل ذاتي من الأعضاء، حيث قام الأعضاء بمجهوداتهم الذاتية بشراء كاميرا خاصة لتصوير الأفلام وغيرها من المعدات، إلا أن المبادرة في ما بعد عملت على توسيع مجال التمويل والقيام بإنتاج فيديوهات دعائية لعدد من المصانع أو الشركات في مقابل مادي، وبهذا المقابل المادي يصرف على المواد الثقافية والإعلامية التي تقدمها المبادرة[٦١].

ومن المهم الإشارة إلى أن المبادرة تتبع داخلياً أسلوباً ديمقراطياً مرناً في إدارة عملها، حيث إن قرار إنتاج المواد الإعلامية فيها يتم من خلال التوافق بين جميع الأعضاء، كما أن المبادرة تسعى إلى توسيع مشاركة الجمهور المؤيد والمتابع للمبادرة في اختيار وتحديد المواد المعروضة، وكذلك المبادرات التي تعمل المبادرة على نشرها وإنتاجها، وهو ما أشار إليه، حيث قال إن المبادرة يرسل إليها يومياً ما يقارب المئة فكرة ومبادرة لإنتاجها، وتقوم المبادرة وفقاً للجان التي سبقت الإشارة إلبها بفرزها واختيار أنسبها للإنتاج، وصولاً إلى أن المبادرة تسمح بانضمام أعضاء جدد لها. وفي الوقت نفسه، يرى القائمون على المبادرة أن الحفاظ على استقلاليتها،

(٦١) مقابلة أجرتها مساعدة الباحثة مع حاتم محمد سعد، مخرج بمؤسسة «قبيلة» في القاهرة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

وبُعدها من أي تيار أو حزب سياسي أو قوة سياسية تقليدية مهمان جداً، بحيث لا تروّج المبادرة لأي حزب أو تيار سياسي حتى تظل محافظة على مصداقيتها أمام أكبر عدد ممكن من المشاهدين، وخاصة أن المبادرة تستهدف جمهوراً واسعاً وغير محدد بفئة عمرية معينة، ولا نوع معين، وإنما المستهدف بشكل عام هو المجتمع، فمجال عمل المبادرة هو التوعية بجميع إشكالها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ونتيجة للانتشار الواسع والنجاح التي لاقته الفكرة، لاقت المجموعة طلبات من أطراف في دول عربية أخرى تدعو إلى تكرار التجربة في عدد من الدول العربية الأخرى، مثل تونس والبحرين والسعودية[٦٢].

خاتمة

من خلال هذا الفصل، يمكننا أن نرى أن الشباب المصري ليس استثناء بين شباب الدول الأخرى ممن يرغبون في حياة سياسية ديمقراطية حقيقية، وهو جوهر ما قامت من أجله ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولكن الثورة استوجبت كذلك مراجعة الكثير من المسلّمات الجاهزة حول القنوات المتاحة والآليات التي تتيحها النظم الديمقراطية، والتي قد تكون مسدودة أو غير كافية أو غير قادرة على استيعاب الحراك الشبابي المتفجّر المصاحب للثورة في الحالة المصرية، باختلاف انتماءاتهم السياسية والفكرية.

ويرى الكثير من المحللين أنه لو كان النظام السياسي سمح بهامش كبير من الحرية والعدالة الحقيقية لما كانت الثورة لتحدث، ومع استمرار الحال على ما هو عليه إلى حدّ كبير تحت حكم المجلس العسكري، فمن المرجح أن يظل الحراك الشبابي إلى حدّ كبير كما هو، خارج القنوات «الشرعية» أو الأطر التقليدية للمشاركة السياسية. فما دفع الشباب بالأساس إلى العمل خارج هذه الأساليب التقليدية للمشاركة السياسية، كالأحزاب السياسية والنقابات وغيرها، هو انسداد هذه الأخيرة، ومهادنتها للنظام بشكل ما، وكونها باهتة وغير مؤثرة، ورغبة الشباب في التحايل على النظام القائم، إذا

---

(٦٢) المصدر نفسه.

صحّ التعبير، للمشاركة بشكل أكثر إيجابية وجذرية وفعالية. وقد وفرت تلك الآليات أو الأساليب التي تحقق رغبة الشباب في المشاركة، كما يرغبون فيها، عبر الآليات غير التقليدية: المشاركة عبر الفضاء الإلكتروني، أو في الحركات السياسية الشبابية غير الحزبية، أو عبر رسوم الحيطان «الغرافيتي» (Graffiti)، أو الأغاني السياسية أو الأفلام القصيرة أو غير ذلك.. وتثير حالة الأساليب غير التقليدية من المشاركة السياسية في مصر لدى الباحثة مجموعة من التقاطعات التي يمكن مدّها مع أطروحات الكاتب والباحث في الاجتماع السياسي آصف بيات، حول مفهوم «اللاحركات الاجتماعية» (Non-Social Movements)[٦٣]، الذي ركّز فيه على تفسير ما سمّاه الـ «زحف الصامت للمعتاد»، وهو ما قصد به تحديداً الحراك ذا الطبيعة «السائلة» للفاعلين الاجتماعيين، الذي لا يمكن اعتباره «حركات اجتماعية» بالمعنى التقليدي للمفهوم، فهي تعكس النضال الصامت للشرائح الأكثر تهميشاً في المجتمع ـ في حالتنا هذه الحراك الشبابي ـ من أجل توسيع مساحتها الخاصة في الحركة والعمل وكسب أرضيات جديدة في المجتمع.

وهذا النوع من الزحف الصامت ذو الطابع التدريجي والنضال الملتصق بالشارع يعكس ـ بأشكال متعددة ـ أنواعاً من التحدّي لسلطات الدولة، بما فيها النظام، والسيطرة على الأماكن والممتلكات العامة. وهو ما انعكس بصورة كبيرة على حالة الحراك السياسي الشبابي في مصر منذ مرحلة ما قبل الثورة. فمن المؤكد أن حالة فقدان الثقة في الأساليب التقليدية للمشاركة ـ الموروثة من مرحلة ما قبل الثورة، التي وجدت ما يساعدها على الاستمرار أيضاً في ما بعدها ـ أدت إلى لجوء قطاعات واسعة من الشباب المهتمين بالعمل العام إلى الالتفاف على القيود التي يفرضها النظام، وعلى رقابته اللصيقة للقنوات التقليدية للمشاركة، وعلى العراقيل التي يضعها لمواجهة أساليب المشاركة التقليدية؛ وإلى لجوء هؤلاء الشباب إلى أساليب المشاركة غير التقليدية، مثل: الحركات غير الحزبية، والمشاركة بالفن أو غيره. وهو ما أكده بيات أيضاً في تحليله، حيث كان يرى أن التنظيم والتعبئة بالشكل التقليدي المألوف ـ حتى من أجل تحقيق مطالب اجتماعية أو اقتصادية غير

(٦٣) Assef Bayat, «Non-Social Movements,» in: *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009).

مسيّسة بالضرورة ـ في بقية بلدان العالم المتقدم (الانتظام في أحزاب سياسية ـ نقابات عمالية أو ما شابه ذلك)، هو من الأمور غير المتاحة أو غير المسموح بها، بسبب القمع الشديد الذي تواجهه هذه التنظيمات التقليدية من جانب النظام السياسي السلطوي القائم. ولذلك، يسعى «المهمّشون» ـ بتعبير بيات الناشطون الشباب في هذه الحالة ـ إلى العمل خارج الأطر والقنوات التقليدية قدر الإمكان، من أجل اكتساب المزيد من الاستقلالية (Autonomy) ـ على المستويين الثقافي والسياسي ـ عن المؤسسات القائمة وسلطة الدولة القمعية عليها. ليس لأنهم بالضرورة يرفضون هذا النمط من التنظيم، ولكن لأن أنماط الحراك «الرسمية» أو «المؤسسية» باهظة التكلفة، أو واقعة تحت سيطرة الدولة بشكل كبير، وهو ما يعوق الحراك ويعرقله ويفرغه من مضمونه.

وهذا ما انعكس بصورة كبيرة في حالات المشاركة السياسية بوسائل غير تقليدية التي طرحها هذا الفصل، فهناك حالة من السيولة الكبيرة التي تتميّز بها الحركات الشبابية بعيداً من القيود الحزبية، وتجاوز الأيديولوجيا والتحرر من القيود المؤسسية، التي ثبت لهؤلاء الشباب أنها تعرقل الحراك وتفرغه من مضمونه، إلى حد بعيد من أجل العمل على الأهداف الحركية المشتركة التي تحقق مكاسب ملموسة على الأرض.

ويشير بيات في مقاله أيضاً إلى عدد من المفاهيم المهمة في هذا السياق، التي يمكن أيضاً أن نجد بينها مساحات مشتركة على مستوى الحركات السياسية المصرية، وليس فقط ـ كما كان يطرحها ـ على مستوى سكان المناطق العشوائية والباعة الجائلين والقطاعات الأخرى المهمّشة من المجتمعات الحضرية في بلدان الشرق الأوسط. فقد اتسمت معظم الحركات الاحتجاجية الشبابية الجديدة بطابع تحالفي أو تنسيقي عابر للأيديولوجيات، مركّزة على الأهداف المشتركة والعمل السياسي المباشر، أو المسائل الحركية على الأرض، وابتعدوا إلى حدّ كبير من السجالات الفكرية والنظرية التي اهتمت بها الأجيال السابقة. وهو ما يشير إلى مفهوم آخر طرحه بيات هو «الشبكات الصامتة» (Passive Networks)، أو شبكة عفوية تجمع بين الأشخاص الناشطين والعاملين في المجال العام، وتساهم في جمعهم ـ من خلال إحساس مشترك بهوية واحدة جامعة ـ لحماية تلك المساحات من

المكاسب، من دون المرور عبر المؤسسات الرسمية أو الشبكات المؤسسية. وعلى الرغم من أن مفهوم الشبكات الصامتة، كما طرحه بيات، قد يبدو متناقضاً ـ للوهلة الأولى ـ مع الحراك المباشر ضد النظام القائم الذي شهدته مصر مع ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، باعتبار أن «الشبكات الصامتة» تعني أن المواطنين المهمّشين يعملون على تحسين ظروفهم المعيشية اليومية من خلال نضالات صغيرة ذات طبيعة «سائلة» وغير صدامية، توسع من المساحات المكتسبة من الحرية، مع تجنب الصدام المباشر أو المواجهة مع السلطات، ففي الحقيقة أن بيات نفسه رأى أن الشبكات الصامتة تنشط في حالات الخطر بشكل كبير، وتحول إلى «فعل جماعي مقاوم» في مواجهة قمع السلطة، ولكنه في الوقت نفسه يفضل الشكل «السائل»، أو أطر تنظيمية مرنة وفضفاضة، من دون أن تقيد نفسها بقيود مؤسسية أو بيروقراطية، أو حتى أطر تنظيمية جامدة، أي أن المهمّشين ـ في حالتنا هذه، المواطنين المصريين تحديداً من الناشطين والمهتمين بالعمل العام ـ قد يتحركون بشكل جماعي بشكل مقاوم وصدامي في مواجهة السلطة، إذا شعروا بتهديد حقيقي يمسّ مساحات الحرية المكتسبة تدريجياً.

وهو ما نجده موجوداً بصورة كبيرة في الأساليب غير التقليدية للمشاركة التي استخدمها الشباب المصريين. فقد اعتمدت هذه الموجة من الحراك الشبابي بالأساس بشكل كبير على أدوات الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، مثل رسائل المحمول ومجموعات البريد الإلكتروني، ثم على المدوّنات ووسائل الاتصال الاجتماعي الجديدة (مثل مواقع الفيسبوك وتويتر) كوسائل للتعبير، وأيضاً للتعبئة والحشد والتنظيم، دون باقي الوسائل «التقليدية» التي تسيطر عليها السلطة وتسد قنواتها. وقد نجح الشباب من خلال استخدام هذه الأدوات غير التقليدية في تجاوز العديد من القيود التي فرضتها الدولة والنخبة السياسية على العمل السياسي، خاصة بعد أن تم التضييق بشكل كبير على نشاط الشباب المشاركين داخل المؤسسات التقليدية، وقد نجح الشباب من خلال توظيف تلك الأدوات في إيجاد فضاء بديل خاص بهم بعيد من سطوة الدولة ورقابتها. وقد نجحت هذه الحركات الاحتجاجية الشبابية في اجتذاب الشباب المستقل، بل وقطاعات جديدة من الشباب التي لم تكن مسيّسة من الأساس، لأنها لم تتبنّ أطراً أيديولوجية أو تنظيمية جامدة، بل

كانت أقرب إلى السيولة والشبكية، كما أنها ركزت على قضايا بعينها يتوافق عليها الكثير من المصريين، إضافة إلى اعتبارها وسيلة «فعالة» و«مضمونة»، حرة وآمنة، للمشاركة السياسية، فيمكن لصاحبها التعبير عن رأيه بحرية تامة من ناحية، ومن ناحية أخرى المشاركة بشكل آمن من دون أن يتم ملاحقة صاحبها ـ غالباً ـ أمنياً.

وكان من المتوقع أن يظل هذا الفضاء البديل حبيس العالم الافتراضي، لا يعدو أن يكون مجرد نقاشات أو حوارات، ولا يتخطى ذلك للعمل السياسي الفعلي على أرض الواقع، وهي المعضلة التي ظلت قائمة لفترة طويلة، نظراً إلى معوقاته الأمنية من ناحية، والقنوات التقليدية للفعل السياسي المسدودة من ناحية أخرى. وقد مر هذا العبور بعدة نقاط أساسية كانت مؤشرات لما حدث في ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، منها مثلاً تظاهرات ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتظاهرات خالد سعيد عام ٢٠١٠، وهي ما كانت بمثابة إنذار لتحول النقاشات الإلكترونية إلى الحراك السياسي الفعلي[٦٤]. ولم يدرك النظام عقبات ذلك التطور الخطير، فظل يتصور أن المشاركة في المجال الافتراضي هي بديل للمشاركة الواقعية، ولم يتصور أبداً أن المشاركة الافتراضية ستؤدي إلى المشاركة الواقعية.

بعبارة أخرى، يمكن تفسير تحرك الناشطين أو المهمّشين على الأرض أيضاً من خلال استخدام أطروحات بيات حول الشبكات الصامتة، التي لا تنشط بين «المهمّشين» أو الناشطين إلا عند الشعور بخطر حقيقي على المكتسبات التي حققها «زحفهم الصامت» على الأرض. وكما يرى بيات أن هذا «الزحف الصامت» لا يتحول إلى فعل «مقاوم» للسلطة فعلياً إلا في حالة فشل «عدم الاستجابة» الجماعية للسلطة أو للدولة في حماية تلك المكتسبات. وعلى الرغم أنه ـ كما يقر بيات ـ أن الدولة في نظم العالم الثالث تتسامح في الأغلب مع هذا الحراك الصامت، إلا أن الدولة غالباً ما تلجأ إلى القمع العنيف عندما تلاحظ أن المساحات المكتسبة أصبحت زائدة عن الحدّ الذي يمكن التسامح معه، أو عندما يظهر أثرها بشكل كبير. ولكن

---

(٦٤) مريم وحيد نخيمر، «عوائق وتحديات المشاركة السياسية التقليدية في مصر،» ورقة قُدِّمت إلى: **الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر: قبل وأثناء وبعد الثورة: أعمال ندوة.**

في أغلب الأحوال لا يؤدي هذا القمع إلى نتائج تذكر، لأنه في العادة يكون بمثابة رد فعل متأخر جداً عن المساحات المكتسبة في الشارع بواسطة «الشبكات الصامتة»، وحجم الحراك الموجود فعلياً على الأرض من جانب الناشطين/ المهمّشين.

ومن أمثلة ذلك، ما تجلى مثلاً في المواجهات الدامية التي حدثت في ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة في الجمهورية، ثم التوقف، ثم العودة إلى مهاجمتها مرة أخرى، بل ربما كان أبلغ مثال على ذلك هو تصور النظام أيضاً في أيام الثورة الأولى أنه بقطع الإنترنت، وبالتالي حجب الفيسبوك وتويتر، سيكتب للثورة النهاية. ولكنه لم يتخيّل أنه قد تم تنشيط مجموعة من «الشبكات الصامتة» (Passive Networks) التي تكوّنت إلى حد كبير بصورة «عفوية»، واستمرت في العمل داخل الميدان وخارجه، وتم تنشيطها لتتحول من «الزحف الصامت» الذي يسعى إلى الالتفاف على سلطة الدولة، إلى «فعل مقاوم» يواجه سلطة الدولة للدفاع عن مكتسباته واستقلاله.

الفصل الثالث

سورية ما بين المعارضة التقليدية
والقوى الشبابية الثورية:
ثورة على المحكّ

وائل السواح(*)

(*) كاتب وباحث سوري في مجال المجتمع المدني.

مقدمة

سورية، بلد فتي، تشكل نسبة الفئة العمرية دون الـ ١٥ عاماً ٣٩ بالمئة من سكانه. وهو بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب. نظام الحكم في سورية نظام جمهوري رئاسي، حيث يتمتع رئيس الجمهورية وفقاً للدستور بصلاحيات واسعة جداً. ورئيس الجمهورية هو أيضاً القائد العام للجيش والقوات المسلحة، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، والأمين العام (القطري) لحزب البعث الحاكم في سورية، ورئيس الجبهة الوطنية التقدمية، وهي تتألف من تسعة أحزاب تشكل الغطاء السياسي للسلطة في سورية، ويتمتع بسلطات تشريعية واسعة. في المقابل، تعتبر الحكومة (مجلس الوزراء) سلطة تنفيذية بالمعنى الاقتصادي والإداري للكلمة. ويعفي الدستور الرئيس من أية مساءلة عن الأعمال التي يقوم بها في مباشرة مهامه إلا في حالة الخيانة العظمى.

ولا يؤدي مجلس الشعب السوري (البرلمان) دوراً فاعلاً في الحياة السياسية. ويتم انتخاب مجلس الشعب مرة كل أربع سنوات. ويفترض أن يكون نصف أعضاء المجلس من العمال والفلاحين. ويحوز حزب البعث الحاكم على نسبة تقارب ٧٠ بالمئة من المقاعد، بينما يحوز حلفاؤه في الجبهة الوطنية التقدمية على نحو ١٠ بالمئة، وتذهب المقاعد الباقية إلى «مستقلين» غالباً ما يكونون قريبين من النظام والأجهزة الأمنية[1].

ولا تتمتع سورية بسجل جيد في مجال حقوق الإنسان، وليس في سورية منظمة مرخصة لحقوق الإنسان، بينما يتعرض الناشطون المدنيون والمحامون الذين يتابعون هذه القضايا لمضايقات أمنية مستمرة. ولا توجد في

(١) انظر الدستور السوري: الباب الأول.

سورية أحزاب معارضة مرخصة، بينما تتعرّض الأحزاب الموجودة على أرض الواقع التي تعارض النظام لقمع وملاحقة مستمرّين. وتأتي سورية في المرتبة ١٥٠ في مؤشر الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٩ من أصل ١٨٠ دولة في العالم، والمرتبة ١٦٥ في مؤشر حرية الصحافة (PFI) والمرتبة ١٥٢ في مؤشر الديمقراطية من أصل ١٦٧ دولة.

على هذه الحالة، فاجأت الانتفاضات العربية في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن السوريين. فقد مرت الحركة السياسية السورية والحركة المدنية بمرحلة صعبة ومعقدة منذ عام ٢٠٠٦، إذ خسرتا فيها عدداً كبيراً من الناشطين المميزين الذين ذهبوا إلى السجون، بسبب آرائهم وأنشطتهم السلمية. وعادت ثقافة الخوف تمارس سلطتها الواسعة على السوريين عموماً، والناشطين منهم على وجه الخصوص. ومع ذلك، فقد بدأ جيل من الشباب السوري الذي، رغم سطوة الخوف والأجهزة، يتلمس مجالات للعمل العام، من خلال نشاطات مدنية. وتجلت هذه النشاطات في مجالات، مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة وجريمة الشرف والحريات الصحفية وقضايا الإعاقة والبيئة وإغاثة المهجرين من مناطقهم بسبب الجفاف والبطالة، وغير ذلك. وقد برزت في هذا المجال أسماء من الناشطين المتميزين، مثل مازن درويش ورزان زيتونة وعامر مطر وهنادي زحلوط وشادي أبو فخر وريما فليحان. ولن نتفاجأ كثيراً عندما نرى هؤلاء الأشخاص أنفسهم في طليعة الناشطين الذين ساهموا في الانتفاضة السورية الأخيرة ضد النظام في سورية.

وعليه، يمكن اعتبار أثر العدوى الكلمة المفتاح في تفسير الحالة السورية، فبعد اندلاع الحراكَيْن الثوريَّيْن في كل من تونس ومصر، وانتهائهما بالنجاح بإسقاط النظامين، وكذلك اندلاع الثورتين في ليبيا واليمن، وإن استمرتا بالتوازي مع الحراك السوري، فإن النشطاء السوريين في الداخل والخارج أطلقوا المزيد من الدعوات الموازية للخروج إلى الشارع في يوم غضب سوري. وبرغم قسوة القبضة الأمنية الاستبدادية في سورية على مثيلاتها في الحالات العربية التي سبقتها، فإن نجاح التجربتين المصرية والتونسية، واندلاع الثورتين الليبية واليمنية، كسرا حاجز الخوف والإرهاب الذي دشن أسسه وأحكم بنيانه النظام السوري لعقود أربعة. ومنظور أثر العدوى هذا اتخذ مسارين: **أولهما** على مستوى النشطاء، حيث انكسر حاجز

الخوف نتيجة العوامل التي أشرت إليها، **وثانيهما** على مستوى النظام الذي أخذ كافة احتياطاته لكي لا يقع في مأزق النظم التي سقطت قبله، فالنظام السوري قد أدرك ولو جزئياً أخطاء النظم التي سقطت جراء الربيع العربي، وقد رأى هذا النظام أن الأخطاء الأمنية لهذه النظم كانت السبب الأول في سقوطها بسهولة، ومن ثم ركّز على العامل الأمني، وإن بصورة عكسية، فاتخذ من الجيش وقوات الأمن حائطاً للصدّ والذود عنه، ومن ثم تمترس بالقوة العسكرية، وحاول تحقيق أقصى استفادة منها لتطويل أمد بقائه على أقل تقدير، كما أن النظام السوري رأى بصورة أو بأخرى أن النظم التي أسقطها الحراك الشعبي العربي أخطأت خطأً جسيماً بتقديم المزيد من التنازلات التي انتهت بسقوطها، ومن ثم فلا عجب أن تجد بعض التحليلات التي ترى أن الثورتين التونسية والمصرية صعّبتا من مهمة الثورتين الليبية والسورية.

أولاً: اللاعب الجديد

١ ـ لم يوجد الحراك الشبابي المنظّم في سورية في ليلة واحدة، ولم يولد صبيحة يوم الخامس عشر من آذار/مارس ٢٠١١، بل كان حالة تراكمية تعود دوافعها وإرهاصاتها الأولى إلى عقد مضى. أما بوادرها الحالية فبدأت مع تفجر الحركات الشبابية المدنية في كل من تونس ومصر، وقد بدأ مع مجموعة من الأفراد ذوي التفكير المدني، ويمكن القول إنهم ليسوا سياسيين أو أنهم لا يتمتعون، وفقاً لما يقوله رئيس المركز السوري للدراسات وحرية التعبير عن الرأي مازن درويش، بتاريخ وتجربة سياسيين، لكنهم في الوقت نفسه ليسوا لاسياسيين[٢]، بل كان يشغلهم هم سياسي ـ وطني، من دون أن يكون لهم تاريخ في العمل السياسي المنظّم.

وواقع الحال أنه منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بدأت مجموعات من الأفراد متفاوتة العدد والآراء والخلفيات الاجتماعية، باللقاء في البيوت والمقاهي والأماكن العامة لمناقشة ما يجري في كل من تونس ومصر، وبدأت

(٢) حوار المؤلف مع رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عن الرأي مازن درويش في دمشق بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

تبحث في المسألة بطرحها سؤالاً مهماً: «ما الذي يمكن أن نقدمه إلى الثورتين في مصر وتونس؟». وروّجت صفحة «أنا سوري.. أنا تونسي» على الـ «فيسبوك» دعوات إلى تغيير صورة الصفحة الشخصية للمستخدمين السوريين إلى صورة العلم التونسي، كتعبير عن «التضامن مع انتفاضة تونس».

ثم بدأت الحركة تأخذ شكلاً أكثر تنظيماً مع اندلاع الثورة في البحرين، وخاصة في ليبيا. لقد كان العنف الوحشي الذي قابل به العقيد الليبي المخلوع معمر القذافي انتفاضة شعبه سبباً لحشد أعداد متزايدة من الشباب السوري.

وبدأت مع انتصاف شهر كانون الثاني/يناير حملة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» تدعو إلى ما سمّي «يوم الغضب السوري». وقد شاركت في الدعوات إليه جهات مدنية وسياسية شعبية سورية، ولكن الدعوة على ما يبدو «وُجهت أساساً من ناشطين سوريين في خارج البلاد»(٣). وكان من المنتظر أن يتم اعتصام قبالة مجلس الشعب (البرلمان) في قلب العاصمة دمشق. ولعل اختيار المكان تم بناء على رمزيته السياسية، ولكن أيضاً استرجاعاً لأول اعتصام قام به سوريون في ثلاثين سنة، عندما دعا ناشطون سوريون إلى اعتصام في ذلك المكان في الثامن من آذار/مارس ٢٠٠٤(٤).

ولكن يوم الخامس من شباط/فبراير، وكان يوم جمعة، مر بهدوء شديد، لعله أحبط الشباب السوري الذي كان يعوّل عليه. بيد أن شرارة أخرى قدحت عندما وقع شجار بين شرطي سير وتاجر شاب من تجار سوق الحريقة العريق وسط العاصمة السورية، يوم ١٧ شباط/فبراير، إذ تجمهر بضع مئات يهتفون لأول مرة منذ أربعة عقود شعارات مناهضة للقمع في سورية، كان أبرزها «الشعب السوري ما بينذل».

٢ ـ في ٣ شباط/فبراير، قامت مجموعات من الشباب السوريين

---

(٣) حوار المؤلف مع ناشط سياسي اسمه كريم، فضّل عدم ذكر اسمه الكامل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٤) وقد لبّى يومها نحو مئتي ناشط سوري الدعوة إلى الاعتصام، فتجمهروا قبالة المجلس، مطالبين بإلغاء قانون الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، التي تقيّد حرية المواطنين منذ أكثر من أربعة عقود، ورغم الطابع السلمي للاعتصام فقد هاجمت قوات الأمن المعتصمين، واعتقلت عدداً كبيراً منهم لعدّة ساعات.

باعتصام خجول بالشموع للتضامن مع ثورة مصر. تلاه اعتصام ثان في ساحة باب توما في دمشق القديمة، انتهى بالاعتداء على نحو خمسة عشر شخصاً بالضرب على أيدي رجال يرتدون ثياباً مدنية، بينهم الناشطة المعروفة سهير أتاسي.

لقد تضافرت جهود عدد لا بأس به من الشباب والفتيات في دمشق أساساً، ولكن في مدن أخرى أيضاً، من أجل التحضير ليوم آخر لتندلع الانتفاضة السورية. وبدأت أسماء ناشطين وناشطات من الجيل الجديد تظهر باعتبارها عناصر فاعلة في تنظيم مثل هذه المناسبات. ومن بين هذه الأسماء برز على وجه الخصوص أسماء رزان زيتونة وسمر يزبك وسهير أتاسي وعامر مطر وخالد الاختيار وغياث مطر ومروة غميان.

ويبدو من رواية الأخيرة، ورواية عدد كبير من الذين تحدّثوا عن تجربتهم في تلك الفترة، أنهم لم يكونوا يستخفون بهذه المسألة، وهم يعرفون أنهم سوف يدفعون ثمناً كبيراً. وجاء يوم ١٥ آذار/مارس، إذ وصل إلى سوق الحميدية عدد صغير من الناشطين، بينهم مروة وصديقتها نورا وحفنة من الشباب الذين لم يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة. وانتهى باعتقالهم جميعاً، من دون أن يتفاعل معهم أحد من تجار السوق أو المارة[٥].

ولكن بموازاة هذا الجهد لخلق شرارة تطلق الثورة في دمشق، كانت حفنة من الأفراد يعملون على مسار آخر. ففي ٧ آذار/مارس أصدر الرئيس السوري عفواً رئاسياً عاماً عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ ٧ آذار/مارس ٢٠١١، ولكنه جاء خالياً من الإشارة إلى معتقلي الرأي والسياسيين[٦]، ما أثار خيبة أمل حقوقية سورية. وكان أن اتصل ناشطون حقوقيون وسياسيون من الجيل الجديد، ومعظمهم شارك في الاعتصامات أمام السفارتين المصرية والليبية، وفي الحدائق العامة، بمعتقلين سياسيين في سجن عدرا ونسقوا معهم للقيام بحملة مشتركة، يعلن المعتقلون فيها إضراباً عن الطعام، بينما

(٥) الحوار نفسه.

(٦) ولكنه شَمَل المحامي هيثم المالح (٨٠ سنة) لتجاوز سنّه السبعين.

يقوم الناشطون بحملة من أجل إطلاق سراحهم. وهذا ما حدث، فقد أعلن معتقلون سياسيون إضراباً مفتوحاً عن الطعام، وقام الناشطون في الخارج بتنظيم اعتصام أمام وزارة الداخلية صبيحة يوم الأربعاء ١٦ آذار/مارس، للمطالبة بإطلاق سراحهم.

وتروي شاهدة عيان ما حدث صبيحة ذلك اليوم، فتقول: «عندما وصلنا إلى الساحة، بدأ الناس بالتجمّع، وصار حولنا حشد كبير جداً من المشاهدين الذين رأوا بأعينهم وحشية النظام. ما إن سرنا مئة متر حتى هاجمنا رجال الأمن المجهزون بالهراوات. ضربونا بوحشية، وما سلم من الضرب أحد. اعتقلوا الشباب والبنات بوحشية فظيعة. ثم أحاطت بنا أعداد كبيرة من الموالين للرئيس السوري، رفعوا هتافات تأييد للرئيس، وهم يشاركون في ضربنا»[(٧)].

لم تبدأ الثورة في دمشق، إذن، ولكنها بدأت في مكان آخر. ففي ٦ آذار/مارس، اعتقل الأمن السوري في مدينة درعا على الحدود السورية ـ الأردنية عدداً من الصبية كانوا يدوّنون شعارات مناهضة للرئيس بشار الأسد على الجدران. وتدور في سورية قصة مفادها أنه عندما قدم أهاليهم إلى مدير الأمن في درعا، عاطف نجيب، وألقوا أمامه عمائمهم وطلبوا منه أن يطلق سراح الصبية، أبى وقال لهم: «انسوا أولادكم واذهبوا لنسائكم وأتوا بأولاد غيرهم؛ وإذا لم تستطيعوا ذلك أحضروا النساء لنقوم نحن بذلك». فثارت درعا عن بكرة أبيها أنفاً وغضباً. لا يمكننا تأكيد هذه الحادثة التي قد تبدو روائية، ولكن بغضّ الطرف عن صحة هذه الحادثة، فإن الوضع، كما يروي الناقد والباحث السوري حسان عباس[(٨)]، كان مهيأ للانفجار في عموم البلاد، وهو ينتظر الشرارة التي ستدفع بالناس إلى الشوارع. وقد جاءت هذه الشرارة من درعا في أقصى الجنوب.

ففي أول جمعة من أيام الثورة التي غدت شهيرة في سورية، انطلقت

---

(٧) انظر: «شاهدة عيان على ما حدث اليوم في دمشق- ١٦ آذار، الأربعاء أمام وزارة الداخلية،» رابطة شباب مستقبل سورية (١٦ آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://www.shababsyria.org/vb/showthread.php?t=45231>.

(٨) حسان عباس، «ديناميكيات الانتفاضة في سورية،» موقع مبادرة الإصلاح العربي، <http://www.arab-reform.net/spip.php?article5079>.

تظاهرات سلمية لتعمّ مدينة درعا. وتقول منظمة عربية محترمة لحقوق الإنسان إن «الاستعمال المفرط للقوة قد أسفر عن سقوط العديد من الجرحى، بالإضافة إلى شن حملة من الاعتقالات العشوائية في العديد من مناطق سورية». وتضيف المنظمة أن ستة قتلى على الأقل سقطوا في المدينة، بينهم صبي (مؤمن المسالمة) في الرابعة عشرة من عمره[٩].

لقد افتتح هؤلاء الذين استشهدوا لائحة طويلة من القتلى السوريين المدنيين الذين سقطوا على يد قوات الأمن والجيش، وما سيسمّى «الشبيحة»، وهم عناصر ميليشيوية موالية للنظام السوري، وقد بلغ عدد الذين سقطوا قتلى حتى نهاية العام ٢٠١١ حوالى خمسة آلاف شخص، وفق إحصاءات الأمم المتحدة. وبحسب عباس، فقد «حدث الانفجار الذي سرعان ما انقذفت شظاياه إلى مدن سورية أخرى كانت متأهبة هي الأخرى للتظاهر والاحتجاج. وكانت أولى المدن التي تلقت الشرارة مدينة اللاذقية على ساحل المتوسط»[١٠].

بدأت التظاهرات في المدينة سِلمية، ومن كلّ المكونات المجتمعية والثقافية والسياسية. وكانت مطالبها تنحصر في الحرية والعدالة واستعادة الكرامة المهدورة، كما عبّرت الشعارات المرفوعة وقتها بما يلي: «سلمية.. سلمية»، و«حرية.. حرية»، و«الشعب السوري ما بينذل». وعبّرت الشعارات أيضاً عن الوحدة الوطنية: «واحد، واحد، واحد: الشعب السوري واحد». وبقيت التظاهرات في الأيام الأولى محصورة في درعا، بينما كان السوريون في مناطق أخرى يتابعون أخبارها غير مصدقين. وفي يوم الأربعاء ٢٣ آذار/ مارس، وردت تقارير تفيد بمقتل ما لا يقل عن ١٥ متظاهراً على أيدي قوات الأمن في درعا، بينهم طبيب ومسعف. وقال شهود عيان إن قوات الأمن قتلت فتاة عمرها ١٢ عاماً بالقرب من المسجد. وفي اليوم التالي شارك نحو ٢٠ ألف مشيع في جنازات تسعة من المتظاهرين قتلوا في

---

(٩) «سوريا: مراسلة الأمم المتحدة بشأن قتلى مدينة درعا،» الكرامة (٢٠ آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4103:2011-03-21-16-35-15&catid=155:-&Itemid=100>.

(١٠) عباس، المصدر نفسه.

المدينة، وبدأ المتظاهرون يستعدون لما أسموه «جمعة العزة» في ٢٥ آذار/ مارس، حيث خرج عشرات الآلاف في درعا ومدن أخرى، مثل دمشق وريف دمشق ودير الزور وحمص والساحل السوري. وقام المتظاهرون الغاضبون بتحطيم تمثال للرئيس الراحل حافظ الأسد. وعندما تحرك متظاهرون من بلدة الصنمين المُجاورة لدرعا نحو المدينة، أطلقت قوات الأمن الرصاص عليهم موقعة ٢٠ قتيلاً على الأقل. وكانت تلك صدمة مريعة للسوريين في شتى مدنهم وقراهم.

٣ ـ سارعت الحكومة السورية، مع تحول الأحداث في سورية إلى أحداث دموية مؤسفة، إلى طرد الصحفيين الأجانب، واعتقلت بعضهم، وضيّقت على المراسلين المحليين لوكالات الأنباء والصحف والفضائيات العربية والدولية، بحيث صار الوصول إلى المعلومة صعباً للغاية[١١]. في المقابل، راحت وسائل الإعلام السورية الحكومية وشبه الحكومية تصوّر حركات الاحتجاج وكأنها حركات غوغاء يقوم بها مندسّون ومتآمرون وسلفيون. عندها تنادى النشطاء السوريون، وجلّهم من الشباب غير المسيّس، إلى ضرورة ملء الفراغ الذي خلّفه غياب وسائل الإعلام العربية والدولية. فبدأت شبكات من الشباب المنتشرين على الميدان في كل المحافظات بالحصول على المعلومات عن طريق المصادر الأولية، وتصوير الأعمال الاحتجاجية، وتبادل الأخبار في ما بينها، ومن ثم إيصالها إلى وسائل الإعلام العربية والأجنبية. لقد ظهرت التنسيقيات السورية إلى الوجود. ومع مرور الأيام والأسابيع، بدأ حجم الأخبار والفيديوهات يتزايد، بحيث صار من المستحيل تداولها وتبادلها من دون تنسيق عال، ومن دون وجود غرفة أخبار مركزية، وهو ما تم من خلال تأسيس غرفة أخبار (Newsroom) على سكايب (Skype)، تم من خلالها جمع كل الأخبار وكليبات الفيديو، ويقوم عليها فريق عمل متطوع، بدأ يكتسب خبراته كل يوم وكل ساعة[١٢].

(١١) من بين الصحفيين المعتقلين كان مراسل وكالة «رويترز»، سليمان الخالدي، الذي كتب عن تجربته في السجن عندما أُلقيَ القبض عليه بعد أن كتب مواضيع من درعا حول القمع الذي يتعرّض له السكان. يمكن مراجعة ما كتب الخالدي، في: **الشرق الأوسط**، ٢٧/ ٥/ ٢٠١١.

(١٢) حوار المؤلف مع رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عن الرأي مازن درويش في دمشق بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

ولكن غرفة الأخبار وحدها لم تعُد كافية، وبات من الضروري وجود مكان إعلامي، تقوم هذه المجموعات بنشر ما تحصل عليه من أخبار وصور ومقاطع فيديو، فظهرت الحاجة إلى تأسيس صفحات على الإنترنت، وخاصة صفحات على الموقع التواصلي الأوسع والأكثر انتشاراً: الفيسبوك.

لقد انتشرت الحركات الاحتجاجية عبر البلاد، وكانت في مجملها حركات سلمية، تحدد مطالبها بالحرية والكرامة والوحدة الوطنية. ولكن رغم أن الجزء الأعظم من الحراك كان سلمياً، إلا أن بعض النشاز كان يظهر في الممارسات التي يقوم بها بعض المحتجين هنا وهناك. فقد تم حرق بعض المؤسسات الحكومية، واعتدي أحياناً على بعض موظفي الحكومة ورجال الأمن. ولم تكن قوى المعارضة السورية التقليدية قد بدأت تفيق بعد من مفاجأة الثورة السورية، ولا هي غدت قادرة على متابعة التطورات المتسارعة وأخْذِ مواقف سياسية وأخلاقية مما يجري على الأرض. ومن هنا، بدأت فكرة تشكيل إطار سياسي للناشطين الشباب الذين لم يكونوا، كما أسلفنا، مسيّسين في معظمهم. وأدى الحوار الصاخب بين هؤلاء الشباب إلى تشكيل لاعب جديد على الساحة السياسية السورية، ولد لسد فراغ إعلامي، ولينقل إلى العالم حقيقة ما كان يجري في سورية، في غياب شبه تام للمعارضة التقليدية. وولدت لجان التنسيق المحلية في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

ثانياً: التنسيقيات

١ ـ واقع الحال أن لجان التنسيق أو «التنسيقيات»، كما يسمّيها السوريون عموماً، وجدت كحلّ عملي لفقدان وسائل الاتصال والإعلام والتنسيق بين شتى الناشطين على امتداد الأرض السورية. ولا تكاد تخلو مدينة أو بلدة أو قرية من تنسيقية واحدة على الأقل، وكلما كبرت البلدة ازداد عدد التنسيقيات. وقد توجد التنسيقيات وفق الأحياء أو المناطق أو المهن أو الانتماءات النقابية، أما الهيئات الكبرى التي تجمع ما بين هذه التنسيقيات، فأهمها ثلاث هيئات: لجان التنسيق المحلية التي نأخذها كنموذج، واتحاد تنسيقيات الثورة السورية، والمجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية.

ويعرّف حسان عباس التنسيقيات بأنها «تجمّعات حرة من الشباب

(. . .) التقوا بفضل صداقاتهم السابقة للتظاهرات أو بفعل وجودهم في المنطقة نفسها. وتتكون التنسيقية من عدد من المتطوعين الذين يتقاسمون العمل بحسب مهاراتهم، بدءاً من اختيار الاسم الذي ستقوم تحته تظاهرات يوم الجمعة وكتابة اللافتات وتحضير الشعارات، وانتهاء بتنظيم عمليات التصوير ونقلها إلى الوسائل الإعلامية العالمية. وتختلف بنية كل تنسيقية عن الأخرى باختلاف المنطقة الموجودة فيها، فهي تضم شباباً علمانيين من الجنسين في منطقة معيّنة، وتضم متدينين في منطقة ثانية، ونشطاء سياسيين في ثالثة. . . إلخ»[13]. وتمثل هذه التنسيقيات الشكل الأكثر تنظيماً للحراك، حيث شكلت الأنوية المنظمة التي استطاع المجتمع من خلالها توفير الخدمات والاحتياجات اللازمة لبقاء الحراك على قيد الحياة.

٢ ـ حينما فاجأ الحراك الثوري السوري المعارضة السورية، كانت تعيش واقعاً مزرياً. وكانت تنقسم ما بين إعلان دمشق الذي كان يعاني صعوبات حقيقية بسبب ملاحقة السلطة المستمرة لأعضائه وقياداته من جانب، وبسبب الانشقاقات المستمرة التي تجري بين صفوفه وبين القوى والتنظيمات القومية والماركسية التي خرجت من إعلان دمشق بعد خسارتها في الانتخابات الداخلية فيه. لقد عقد إعلان دمشق مؤتمره الوطني في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وشهد المؤتمر خلافات كبيرة أدت إلى فوز التيار الليبرالي داخل التيار بقيادة رياض الترك ورياض سيف، وهزيمة التيارات القومية والماركسية بقيادة حسن عبد العظيم وعبد العزيز الخير. وكان أن أعلنت القوى القومية واليسارية خروجها من الإعلان أو تجميد عضويتها فيه. وقد سارعت السلطات السورية إلى اعتقال أهم قادة الإعلان وسجنهم لمدة ثلاثين شهراً. وكانت النتيجة إضعافاً متزايداً للإعلان وقوى المعارضة. وعندما خرج هؤلاء القادة، استقال بعضهم، ومنهم رئيس هيئة الأمانة رياض سيف، من مهامه في الإعلان، الأمر الذي أسهم أيضاً في مزيد من الإضعاف له. وقد فاجأ الحراك السوري إعلان دمشق وهو في هذه الحالة.

أما القوى القومية واليسارية، فقد كانت منشغلة بترتيب بيتها الداخلي،

---

(١٣) عباس، المصدر نفسه.

وبعقد اجتماع لإحياء تحالف قديم أسس في عام ١٩٧٩ تحت اسم «التجمع الوطني الديمقراطي»، وبث الحياة فيه من أجل مواجهة الإعلان، أكثر ما هو من أجل مواجهة النظام، ولكن تلك المحاولات كانت أشبه بالنفخ في قربة مثقوبة.

٣ ـ من هنا، وجد الناشطون السوريون أنفسهم من دون آباء شرعيين لنشاطهم السياسي، ومن دون تنظيم أو تحالف أو برنامج سياسي يستندون إليه. وقد كان ذلك مبرراً قوياً لشباب لجان التنسيق المحلية للبدء بتطوير موقف سياسي يدعم التحركات الثورية للسوريين، ويؤسس سنداً سياسياً لمطالبهم[(١٤)].

ودخلت الحركة الثورية السورية منعطفاً جديداً مع صدور أول بيان للجان التنسيق المحلية يحدد المطالب الأساسية لحراك السوريين. فقد استيقظ السوريون صبيحة يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ليجدوا أمامهم بياناً موقّعاً من عدد ممن سموا أنفسهم لجان تنسيق محلية في عدد من المدن والبلدات السورية، بلغ عددها أربع عشرة لجنة، أهمها لجان درعا وحمص وبانياس ودمشق وريف دمشق. وذكر البيان الذي نشر تحت اسم «بيان عن لجان التنسيق المحلية في سورية» أنه غدا من الضروري أن «نوضح بشكل لا لبس فيه المطالب التي نرجوها من وراء ثورتنا هذه، منعاً للالتباس، وكي لا يتم الالتفاف على مطالبنا، سواء من قبل السلطة ومناوراتها أو بعض من يحاول التحدّث باسمنا عبر وسائل الإعلام المختلفة». ثم حدد المطالب كما يلي: وقف استخدام القتل والاعتقال التعذيب والعنف ضد المتظاهرين السلميين؛ تحمّل الدولة السورية لمسؤوليتها عما حصل، وتقديم اعتذار رسمي بهذا الخصوص، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة بمشاركة المجتمع المدني مهمتها كشف ملابسات الأحداث الأليمة، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم؛ حل الأجهزة الأمنية الحالية والاستعاضة عنها بجهاز أمني محدد الصلاحيات وفقاً لقانون واضح؛ الإفراج الفوري عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين في سورية؛ إنجاز التعديلات الدستورية التي تفسح بالمجال أمام

---

(١٤) حوار المؤلف مع أحد مؤسسي لجان التنسيق المحلية، هوزان إبراهيم، عبر الإيميل في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

التحول الديمقراطي وتكريس سورية كدولة مدنية وبما يحترم التعدد القومي والإثني والديني في البلاد، بما فيها إلغاء المادة الرقم (٨) من الدستور، وتحديد مدة وعدد الدورات لرئيس الجمهورية، وحصرها بدورتين غير قابلتين للتجديد أو التمديد، وتوسيع سلطات البرلمان؛ احترام الدستور للتنوع الثقافي والعرقي في سورية؛ تأسيس هيئة وطنية سورية للإنصاف والمصالحة وفقاً لمعايير العدالة في المرحلة الانتقالية، وذلك بهدف إزالة كافة بؤر الاحتقان من المجتمع السوري، وطي صفحة الماضي إلى الأبد؛ وإصدار قانون جديد للإعلام يضمن الحريات الصحفية وفقاً للمعايير الدولية[١٥].

ويرى السوريون أن حراكهم الثوري قد بدأ يلبس لبوساً جديداً. فعندما نشرت لجان التنسيق المحلية بيانها المطلبي هذا لم يكن قد صدر عن أية هيئة سورية سياسية أو مدنية أو ثقافية أي بيان محدد بهذا الشكل. ولا بد من ملاحظة أن البيان كان يتخوّف من «الالتفاف» على مطالب الحراك، سواء من قبل السلطة أو من بعض من كان يحاول ركوب الموجة و«التحدث باسمنا».

ويلاحظ المراقب السياسي والباحث أن هذه المطالب ستغدو المطالب الرئيسية التي ستتبنّاها بعد هذا التاريخ جهات سياسية عديدة تقليدية وجديدة. وسنعثر على هذه المطالب نفسها في معظم البيانات التي سيصدرها السياسيون التقليديون، ليس فقط في المعارضة التقليدية، مثل إعلان دمشق، والتجمع الوطني الديمقراطي، وهيئة التنسيق الوطني والقوى السياسية الكردية، بل أيضاً في الاتجاهات السياسية شبه الموالية للنظام، مثل بعض القوى الشيوعية، والقوميين السوريين، وبعض الذين خرجوا من عباءة النظام وأسسوا مبادرات سياسية، مثل النائب محمد حبش، والوزير السابق محمد سلمان.

لقد نقل بيان اللجان الحركة الثورية السورية من مرحلة العمل على الأرض إلى مرحلة العمل السياسي الموازي، وسوف يرى العديد من القوى السياسية والأفراد الذين لهم تاريخ سياسي معروف أن عليهم أن يتحرّكوا بسرعة إذا كانوا يريدون أن يلحقوا بركب الحراك الثوري الذي كان يتطور

---

(١٥) يمكن مراجعة البيان على موقع لجان التنسيق المحلية: <http://www.lccsyria.org>.

على الأرض بمتوالية هندسية، بينما كان تطور السياسيين يسير بمتوالية حسابية بسيطة.

ثالثاً: الدور السياسي

١ ـ بدأت السلطات السورية في شهر نيسان/أبريل بطرح فكرة الحوار مع بعض رموز المعارضة. وقد بدأت ذلك بجولات من جسّ النبض التي قام بها مسؤولون في الحكومة السورية، كان بينهم المستشارة السياسية والإعلامية لرئيس الجمهورية بثينة شعبان، مع عدد من رموز المعارضة، مثل لؤي حسين وميشيل كيلو وفايز سارة وعارف دليلة وطيب تيزيني وغيرهم. ولكن المعارضين الذين شاركوا في الحوار كانوا مصرّين على التأكيد أن هذه اللقاءات ليست للحوار، ولكنها لتبادل وجهات النظر. وبدأت مسألة الحوار مع السلطة تتصاعد في الشارع السياسي والشارع الحراكي. وانقسم المعارضون السوريون إلى فريقين متباينين، ذهب أحدهما إلى القول إن الحوار مع السلطة مطلوب لأنه يحقن الدماء، ويمكن أن يكون الطريق الأكثر فعالية إلى تحقيق المطالب الشعبية، بينما ذهب الفريق الآخر إلى تحريم الحوار مع السلطة تحريماً يكاد يكون دينياً. وبدأ ناشطون سوريون معروفون بتبادل الاتهامات حول مسألة الحوار. ومن جديد، وجدت لجان التنسيق نفسها مضطرة إلى أن تتخذ موقفاً سياسياً محدداً. فأصدرت في ١٥ أيار/مايو بياناً حول قضية الحوار جاء فيه أن لجان التنسيق المحلية تؤكد ضرورة وقف المسار الأمني والانتقال الفوري للمسار السياسي، وفق شروط محددة، أهمها: ضمان استمرار التظاهرات السلمية والاحتجاجات المدنية؛ وقف كافة أشكال القتل والعنف المستخدم ضد المتظاهرين السلميين؛ فك الحصار المفروض على المدن السورية، وعودة كافة الوحدات العسكرية إلى ثكناتها؛ إطلاق سراح كافة المتظاهرين السلميين والمعتقلين السياسيين، ووقف ملاحقة المتظاهرين؛ وقف حملات «التجييش والتخوين والكذب الإعلامية المنهجية»، والسماح بدخول وكالات الأنباء العربية والعالمية لتغطية ما يحدث في الشارع. كما اشترطت اللجان عدم تجزئة الحوار، وضرورة أن تتمثل كافة الشرائح والقطاعات بممثليها الذين يتم اختيارهم بحريّة على قدم المساواة والندّية، ووجود سقف زمني محدد مسبقاً للحوار، وعلانية الحوار،

وأخيراً إحالة كافة الأشخاص الذين «تلوثت أياديهم بدماء المواطنين السوريين» إلى محاكم علنية تتوفر فيها شروط المحاكمات العادلة، ويتم نقل ماجرياتها عبر الإعلام[١٦].

٢ ـ نلاحظ ههنا أن لجان التنسيق تقطع خطوة أساسية على صعيد بناء أرضية سياسية للحراك الثوري السوري. فبينما كان رموز المعارضة غير واثقين من أنهم يقومون بالصواب بلقائهم مع شعبان وغيرها من المسؤولين السوريين، وبينما كان بعض قادة الحراك الثوري يندّدون باللقاءات التي جمعت رموز المعارضة هؤلاء بالمسؤولين السوريين، لم يصدر موقف مكتوب عن أي فصيل من فصائل المعارضة التقليدية يؤطر لمشروعية أو لامشروعية الحوار مع السلطة، ويضع شروطاً لهذا الحوار إن حدث. وقد جاء بيان لجان التنسيق، إذن، خطوة نوعية إضافية، حددت بنوع من المسؤولية موضوعة الحوار. وسوف يرى محللون في ذلك جرأة متميزة. ويقول الكاتب والسياسي السوري المعارض فايز سارة في هذا المجال إن «قادة لجان التنسيق تحلّوا بنوع من الجرأة والشجاعة في مواجهة حماسة الشارع واندفاعه، وامتطاء بعض معارضي الخارج الذين مضوا بعيداً في مواقفهم الجذرية الرافضة لأي شكل من أشكال الحوار مع النظام»[١٧]. وكما رأينا، فقد أكد بيان اللجان أولاً ضرورة «الانتقال الفوري للمسار السياسي»، ولكنه سارع إلى تحديد الشروط الطبيعية التي كان لا بد من توفرها لنجاح هذا المسار، ومنها وقف القتل وفك الحصار وسحب الجيش وإطلاق سراح المعتقلين والسماح بدخول الإعلام، وأيضاً الندّية بين المتحاورين. بذلك، وضعت لجان التنسيق نفسها لاعباً سياسياً جديداً فاعلاً، ولم تكتف بتأدية دور التنسيق بين المتظاهرين وإرسال أخبارهم إلى وكالات الأنباء.

٣ ـ ومع ذلك، كان لا بد لشباب لجان التنسيق من أجل تثبيت أنفسهم كلاعبين سياسيين على الأرض، التي تمور من تحتها كرِمال متحركة، من أن تقطع خطوة إضافية أخرى. فبينما كانت الأحداث تتطور بسرعات قياسية،

(١٦) الموقع الإلكتروني نفسه.

(١٧) حوار المؤلف مع فايز سارة في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

وتنتقل شعارت المتظاهرين من المطالبة بالحرية إلى المطالبة بالعدالة والقصاص، ومن ثم إلى إسقاط النظام، وبينما بدأت تظهر بعض الأفعال العنفية في الشارع المنتفض، رغم الطابع السلمي العام للحراك، كانت السلطة تضع تصوراً تخيُّلياً عن الأحداث مفاده أن الحراك يقوم به سلفيون ينتمون إلى تنظيمات سلفية، ويسعون إلى إقامة إمارات سلفية في سورية وتقسيم البلاد طائفياً. ويضع عباس هذا السياق كما يلي: «أدى الاستخدام المفرط للقوة في قمع المتظاهرين من قبل قوات الأمن والجيش والشبيحة إلى ظهور عنف مضاد لدى المواطنين، فلجأ بعضهم إلى السلاح دفاعاً عن النفس أو انتقاماً للضحايا، وخاصة في المناطق ذات التركيبة الاجتماعية التقليدية (العشائر والقبائل) التي تهيمن عليها ثقافة تقوم على مفهوم العصبية وما ينبثق عنها من قيم كالثأر. كما حاولت بعض الجماعات المهمّشة اجتماعياً، وخاصة تلك العاملة في التهريب، الاستفادة من الفوضى الحادثة، فتدخلت في التظاهرات وحاولت جرها إلى ممارسات عنفية، كحرق المباني الحكومية، وخاصة مخافر الشرطة والمقار المحلية لحزب البعث. غير أنه، وعلى الرغم من هذه الممارسات، تبقى الصفة العميقة للتظاهرات سلمية، وهو ما منح الحراك مصداقية أخلاقية حمته من الرفض الذي يظهره السوريون عادة لأي شكل من أشكال الاحتجاج المسلح»[١٨].

بين تطرف السلطة غير الواقعي وممارساتها القمعية التي كانت تزداد بشكل يومي من جهة، وبروز بعض الممارسات العنفية بين صفوف المتظاهرين من جهة ثانية، وغياب رؤية واضحة للمعارضة السورية التقليدية التي كان بعضها يراهن على استمرار الصراع حتى إنهاك النظام، بينما كان بعضها الآخر يطمع في بعض الإصلاحات التي تشرعن وجوده السياسي على الساحة السورية، من جهة ثالثة؛ بين هذا وذاك وذلك، كانت الأحداث تتسارع بشكل مأساوي، وبدأ المتظاهرون على أرض الشارع يطالبون بإطار سياسي يؤطر كفاحهم، ويحمل معهم عبء النضال السياسي. ومع تلكؤ المعارضة التقليدية في تأدية هذا الدور، وفشل كل الجهود لإيجاد إطار موحّد لها، كان لا بد للاعبين الجدد أن يتقدموا خطوة أخرى، ويقدموا

(١٨) عباس، المصدر نفسه.

رؤيتهم السياسية. وقد أدى هذا الدور أيضاً، من جديد، لجان التنسيق المحلية.

ويقول أحد ناشطي اللجان[١٩] إن الوقت والجهد اللذين أخذتهما كتابة الرؤية السياسية كانا هائلين، «واحتجنا إلى صبر وجهد ووقت لكيما نؤلف القلوب ونقرب وجهات النظر ما بين رؤى ليست في أساسها متقاربة، وإن وحّدتها الرغبة في رحيل النظام». وليس سراً أن في داخل لجان التنسيق المحلية تيارات علمانية وليبرالية وإسلامية، وأن بعض مناضلي اللجان هم من مجموعات دينية وقومية متعدّدة، فكان لا بد من كثير من الحكمة والتعب والصبر لإنتاج رؤية «لا تبدو تلفيقية ومرقّعة، وفي نفس الوقت تحمل إجابات لهواجس وتساؤلات الشارع المنتفض، واضعة إياه في إطار سياسي محدد»[٢٠]. وفي ١١ حزيران/ يونيو، أصدرت لجان التنسيق المحلية رؤيتها السياسية بعنوان «رؤية لجان التنسيق المحلية لمستقبل سورية السياسي»، وفيها لخصت اللجان رؤيتها حول «كيفية الخروج من الأزمة الوطنية التي ترتبت على مواجهة الثورة الشعبية العادلة بالعنف القاتل».

ركّزت رؤية شباب اللجان على أنه لا بد من وضع حدّ للأزمة، ورسمت سيناريوهين اثنين للمخرج: **الأول** تمثل بترتيب «تفاوضي سلمي للتحول نحو نظام ديمقراطي تعددي»، بينما يدفع الطريق **الثاني** البلاد «في نفق المجهول عبر المضي في خيار العنف ضد الاحتجاجات الشعبية السلمية، والتضحية بسورية من أجل بقاء نظام غير أخلاقي، لا يحترم نفسه ولا شعبه».

وأوضحت اللجان في رؤيتها أن هذا الخيار الأخير إنما يحمل مخاطر التدويل والنزاعات الأهلية، محمّلة «النظام وحده» المسؤولية الكاملة عنه. وأوضحت أن الحراك الثوري لن يتوقف بـ «ذريعة أن النظام لن يتوقف عن القتل والتخريب. لا يجوز أن يُكافأ المجنون على جنونه، وليس مقبولاً أن

---

(١٩) حوار المؤلف مع ناشط سياسي اسمه كريم، فضّل عدم ذكر اسمه الكامل في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

(٢٠) الحوار نفسه.

تبقى سورية رهينة بيد خاطفين غير مسؤولين إلى هذا الحد». أما الخيار الأصلح والأسلم والأولى ببلد مثل سورية فهو بلا شك الخيار الأول القائم على أساس تفاوضي سلمي «يطوي صفحة نظام الحزب الواحد، والرئيس الذي تتجدّد ولايته إلى الأبد، والحكم الوراثي، وحصانة الأجهزة الأمنية، واستخدام الدولة لحماية سارقي الشعب، والإعلام التحريضي الكاذب».

وخاطب البيان الشعب السوري «بمختلف أطيافه»، طالباً ممن «يحتمل أن لديهم شيئاً من الغيرة على وطنهم من القريبين من النظام»، أن يساهموا في تجنيب البلاد المصير الذي تقودها إليه «الطغمة الحاكمة».

وبعد أن يذكر بيان اللجان بمطالبها السابقة في وقف القتل والاعتقال، والإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، ووقف التجييش الإعلامي ضد المتظاهرين، والسماح باستمرار التظاهر السلمي، يدعو إلى «مؤتمر وطني له موضوع واحد، هو التحول نحو نظام ديمقراطي تعدّدي قائم على الحريات العامة والمساواة الحقوقية والسياسية بين السوريين». ويحدّد المؤتمر فترة انتقالية لا تتجاوز ستة أشهر، يتولى الحكم خلالها «مجلس انتقالي مكوّن من مدنيين وعسكريين»، ويجري خلالها فتح وسائل الإعلام العامة للمجتمع وحراكه السياسي، وحلّ الأجهزة الأمنية، وتولي الجيش مؤقتاً أمن البلاد، وإطلاق حرية العمل السياسي والنقابي، وضمان حق التظاهر السلمي. وفي خلالها يجري انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً للبلاد، يتضمّن تحديد سلطات رئيس الجمهورية، وينهي إقصاء المكوّنات الأخرى لنسيج الشعب السوري. ووفقاً للبيان، يشارك في المؤتمر سياسيون من طرف النظام «لم تتلوث أيديهم مباشرة بدماء السوريين ولا بسرقة أموالهم»، ويشارك فيه ممثلون عن المعارضة في الداخل والخارج، وممثلون لناشطي الثورة الميدانيين وغير الميدانيين، ويراقبه الإعلام المستقل وممثلو المجتمع المدني في العالم.

٤ ـ يُشعِر بيان اللجان الذي يتضمن رؤيتهم لمستقبل البلاد قوى المعارضة التقليدية بحرج كبير، لأن مجموعة من الشباب من غير ذوي الخبرة السياسية والتاريخ النضالي العريق تمكّنت من أن تجترح ما عجزت قوى المعارضة حتى الآن عن فعله. وقد عبّر أحد رموز هذه المعارضة،

منذر خدام[٢١]، عن ذلك الإحراج، عندما سعى إلى التقليل من شأنها في مقال له نشر بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو، أي بعد أربعة أيام من صدور بيان اللجان، عندما وصف اللجان بأنها «تنسيقيات مجهولة الكيان والتمثيل حتى الوقت الراهن»[٢٢]، مبدياً خشية تنتابه «كما تنتاب كثيرين ممن يشاطرونه الرأي حول الموضوع»، من أن ما ينسب إلى التنسيقيات من رؤى ومواقف لا يعدو كونه «مواقف بعض الأشخاص المشاركين في الحراك، أو بعض المثقفين، أو الكتّاب المعارضين، يجري تحميله للتنسيقيات، التي نعلم، كما يعلم كثيرون غيرنا، صعوبة تشكيلها وقيادتها للحراك الجماهيري في الشارع، ومدى تعقيد الظروف التي تعمل خلالها، عداك عن إمكانية تواصلها لإنضاج موقف سياسي تجاه مستقبل سورية كما ينبغي أن يكون»[٢٣].

وهكذا لا تقوم المعارضة التقليدية بنقد مضمون البيان وتوضيح نقاط اللقاء أو الخلاف معه، بل تعتبره عملاً فردياً لمجموعة من الكتّاب، مفضّلة مناقشة شكل البيان أكثر من مضمونه، لأن ذلك سيوفر عليها حرجاً سياسياً كبيراً. ويتابع الناقد للبيان نقده للرؤية السياسية قائلاً: إن «القول بتنحّي الرئيس، أو تشكيل مجلس انتقالي يقصي قوى النظام مهما كان ملطفاً (عداك عن كونه متشدداً، كما هو حال المجلس الانتقالي المقترح من التنسيقيات المحلية) يبدو غير واقعي، وبالتالي لا يشكّل مخرجاً للحلّ، بل ربما يفتح أبواباً جديدة للكارثة دون قصد». أما الحل بالنسبة إليه، فهو «مطالبة الرئيس بأن يقود التغيير(. . .)، وإتاحة زمن كاف لذلك، مثلاً، حتى الانتخابات الرئاسية القادمة»[٢٤].

بيد أنه ليس من العدل تماماً أن نقول إن ردّ الفعل كان بأكمله سلبياً، فقد رحّبت قوى سياسية وقادة معارضون برؤية البيان باعتبارها «رؤية متكاملة لآلية نجاح الثورة». وقد عبّر عن هذا الرأي أحد مؤسسي تحالف إعلان

---

(٢١) بعد فترة، سيصبح منذر خدام عضواً في المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطني بزعامة السياسي المخضرم حسن عبد العظيم.

(٢٢) منذر خدام، «قراءة في رؤية لجان التنسيق المحليّة لمستقبل سورية السياسي،» **الحوار المتمدن**، العدد ٣٣٩٨(١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١١).

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

دمشق القائد المعارض المخضرم رياض الترك الذي وصف رؤية اللجان بأنها «تمثل رؤية متكاملة لآلية نجاح الثورة، وإيجاد مخارج آمنة للبلاد توقف حمام الدم، وتتيح انتقالاً هادئاً ومتدرّجاً للسلطة يبدأ من الإقرار بأن القضية المركزية والهدف الأول للثورة هما تغيير النظام السياسي، متمثلاً كنقطة انطلاق في إنهاء ولاية الرئيس الحالي». وأضاف الترك أنه يتقاطع مع هذه الوثيقة التي «تعبر عن وجهة نظري في الظرف الحالي»[٢٥]. كما أثنى على الوثيقة أكاديمي معارض، تسنّى له أن يترأس في ما بعد المجلس الوطني السوري المعارض الذي أُسس في اسطنبول، هو برهان غليون الذي يدعو «جميع الأصدقاء الذين أولوني ثقتهم، وجميع النشطاء وقوى المعارضة إلى الالتفاف حول هذه المبادرة من أجل تطويرها والعمل من حولها على سبيل تكوين جبهة معارضة موحّدة لا يزال الشعب السوري ينتظرها منذ أشهر، تشكّل عنواناً سياسياً واضحاً وقوياً للثورة، وتعزّز مكاسبها، وتضع حداً لمناورات السلطة، وتعبد طريق الانتصار لسورية الحرة والديمقراطية»[٢٦].

رابعاً: شباب التنسيقيات والتشديد على سلمية الثورة

١ ـ استقطبت اللجان بعد بلورة رؤيتها أعداداً متزايدة من الناشطين الذين باتوا يبحثون عن اللجان ليتحاوروا معها، أو لينسّقوا، أو حتى لينضموا إليها. وتزامن ذلك كله مع انفتاح البلاد بمعظمها على الحراك الثوري. وكانت حمص في هذا المجال نقطة التحول الأساسية على أكثر من صعيد. فمن جانب، كان المشاركون في الحراك الثوري في حمص من مختلف الفئات والطبقات المجتمعية، وشارك في الحراك مثقفون وأطباء ومهندسون ومحامون ونساء إلى جانب الشبيبة المنتفضة. كما شاركت فئات لا بأس بها من العلويين في المدينة في حركات الاحتجاج. ومن جانب آخر، كان أهالي حمص أول من حاول إقامة اعتصام في ساحة مركزية في وسط المدينة، وهو ما نقل الصراع من مستوى التظاهرات إلى مستوى الاعتصام الذي كان

---

(٢٥) مقابلة مع رياض الترك، أجراها محمد علي الأتاسي، منشورة في: الحياة، ٢٩/ ٧/ ٢٠١١.

(٢٦) «لجان التنسيق المحليّة ترصد استشهاد ٥٦ بينهم أربعة أطفال على أثر زيارة وفد جامعة الدول العربية،» موقع لجان التنسيق المحلية (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، <http://www.lccsyria.org/ar/965>.

سيعني، في ما لو نجح، البدء بإعداد برامج سياسية واختيار ممثلين عن الساحة، كما حدث في مصر مثلاً[27].

بعد حمص، طرأ عاملان جديدان: **الأول** تمثل بدخول حماة ودير الزور على الخط، حيث تحولت المدينتان إلى مركزين كبيرين للانتفاضة، كما دخلت مدينة إدلب وريفها على الخط أيضاً، وشهدا في العديد من المناطق احتجاجات سلمية، كما كان الحال في بنش وكفرنبل، ولكن شهد بعضها الآخر صراعات مسلحة بين الجيش والأمن السوريين من جانب، ومنشقين عن الجيش وبعض العناصر المسلحة من جانب آخر. وبدأ في تموز/ يوليو سؤال مهم عن «سلمية الثورة السورية»، وظهور دعوات إلى تسليح الثورة، وإلى «الدفاع عن النفس»، بدأت خجولة، ثم أخذت تتحول أكثر جدّية، وتحوّل انشقاق العسكريين إلى واقع يرخي بثقله على جدّية سلمية الثورة[28].

٢ ـ كانت لجان التنسيق المحلية بحاجة إلى الكثير من الشجاعة لكي تصرّ حتى اللحظة الأخيرة على سلمية الثورة كشعار وكمضمون. ورأينا أن اللجان أخذت شعاراً أساسياً لها على الفيسبوك، وهو آية من القرآن تقول: **﴿لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك﴾**[29]. ولم تتراجع اللجان ولا رموزها عن هذا الشعار، وتكرّر ذلك على لسان بعض مؤسسيها أو المقرّبين منهم بوضوح متزايد. وكان أول موقف رسمي تتخذه اللجان هو بيان أصدرته في ٢٩ آب/ أغسطس، رداً على ما يبدو على دعوة محمد رحال المتطرفة، ويقول البيان إنه رغم فهم «دوافع الداعين إلى العسكرة والتدخل الدولي، إلا أننا نرفضها بوضوح ونجدها غير مقبولة سياسياً ووطنياً وأخلاقياً. فمن شأن العسكرة أن تقلّص المشاركة الشعبية في الثورة، وتضيق قاعدتها الاجتماعية، وتنال من مضامينها الإنسانية والتحرّرية، من غير أن تضمن كسب المواجهة مع النظام. كما أن عسكرة الثورة تعني

---

(٢٧) «المتظاهرون يرفعون لافتة تؤكّد أن الشعب السوري واحد وتقودهم المتحدثة باسم لجان التنسيق المحلية،» موقع لجان التنسيق المحلية، <http://www.lccsyria.org/ar/2139>.

(٢٨) حوار المؤلف مع رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عن الرأي مازن درويش بدمشق بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

(٢٩) القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآية ٢٨.

الانجرار إلى الملعب الذي يملك فيه النظام تفوقاً أكيداً، فضلاً عن خسارة التفوق الأخلاقي الذي تميزت به منذ البداية». ويضيف البيان[٣٠]: «إننا نرى في إسقاط النظام الهدف الأولي للثورة، لكنه ليس غاية بحدّ ذاته، إنما الغاية هي حرية سورية وحرية السوريين. وطريقة إسقاط النظام تحدّد كيف ستكون سورية بعده. فإذا أسقطناه بمظاهراتنا السلمية التي تشارك فيها مدننا وبلداتنا وقرانا، ونساؤنا وأطفالنا ورجالنا، كانت فرص الديمقراطية في بلدنا أكبر بكثير مما إذا سقط بمواجهة مسلحة، على صعوبة ذلك أو حتى استحالته، أو بفعل تدخل عسكري دولي، وستكون الثورة قد أسست شرعية جديدة تؤسس لمستقبل كريم لسورية كلها»[٣١].

وتعيد المحامية والناشطة رزان زيتونة التي حصلت على جائزة آنا بوليتكوفسكايا التي تمنح للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان في مناطق الصراع، في مقابلة مع وكالة رويترز في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، التأكيد أن الانتفاضة يجب أن تظل سلمية. وقالت إن «النظام يلجأ لمزيد من العنف لأنها بالنسبة له مسألة حياة أو موت، وهو يعاني من أزمة اقتصادية وجيشه وقوات الأمن التابعة له منتشران في كل أنحاء البلاد»، ولكنها طالبت مع ذلك المنشقين العسكريين بأن «يتركوا أسلحتهم وينضمّوا إلى المحتجّين في الشارع»[٣٢]. قبل ذلك (في ٢٩ أيلول/ سبتمبر)، وفي السياق نفسه، قال الكاتب السوري ياسين

(٣٠) يمكن قراءة البيان على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بتاريخ ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١١، <https://www.facebook.com/notes/%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B4% D8%B9%D8%A8/275563509137459>.

(٣١) بدءاً من شهر تموز/ يوليو سوف تبدأ الدعوات إلى تسليح الثورة تزداد، وستكون ذروتها في دعوة أحد المعارضين الإسلاميين في الخارج، محمد رحال، الذي يرئس مجلساً سماه «المجلس الثوري للتنسيقيات في سورية، » أعلن أن «المجلس اتخذ قراراً بالانتقال قريباً جداً إلى المرحلة الثانية من الثورة التي تقتضي تسليحها وتحوّلها باتجاه العنف». وقال «رحال» في تصريحات لصحيفة **الشرق الأوسط** في عددها الصادر في ٢٨ آب/ أغسطس: «اتخذنا قراراً بتسليح الثورة التي ستتحوّل إلى العنف قريباً جداً، لأن ما نتعرّض له اليوم مؤامرة عالمية لا يمكن مواجهتها إلا بانتفاضة مسلّحة». وأضاف أن «الظروف لم تَعُدْ تسمح بالتعاطي بسلمية مع إجرام النظام، كما أن مواجهة الغول الذي يحتمي بدول العالم باتت تتطلّب سلاحاً، خاصة بعدما أصبح جلياً للجميع أن العالم لم يساند الانتفاضة السورية إلا بالكلام».

(٣٢) مقابلة رزان زيتونة مع وكالة رويترز في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

الحاج صالح، المقرّب من اللجان إن «الانتقال إلى العسكرة يعني نهاية الثورة. لأنه سيؤدي إلى تضييق قاعدتها الاجتماعية كثيراً، وإلى تصدّر المسلحين الشباب الذكور المشهد الوطني بدل المتظاهرين السلميين، ومنهم نساء وأطفال وكبار في السن، وإلى إفقاد الثورة تفوقها الإنساني والوطني على النظام، من دون أن يضمن بعد هذا كله هزيمة النظام في النهاية»[٣٣].

ودفعت اللجان ثمن هذا الموقف جزءاً من شعبيتها بين المتظاهرين، وتلقّت انتقادات من بعض الناشطين على الأرض أو في هيئات التنسيقيات الأخرى، ولكنها لم تتنازل عن شرط سلمية الثورة في أي حال من الأحوال.

خامساً: شباب التنسيقيات ووحدة المعارضة السورية

١ ـ لقد فاجأت الانتفاضة السورية المعارضة التقليدية وهي في حالة سبات، نتيجة القمع الشديد من جانب، وانعدام الرؤية السياسية من جانب آخر. وكما ذكرنا آنفاً، فإن المعارضة تنقسم ما بين إعلان دمشق الذي أخذ منحى ليبرالياً، والقوى والتنظيمات القومية والماركسية التي خرجت من إعلان دمشق بعد خسارتها في الانتخابات الداخلية فيه. وكان تنظيم الإخوان المسلمين يعيش حالة لا تقل سوءاً، بسبب انعدام وجود محازبين له في الداخل من جراء القانون الرقم (٤٩) الذي كان يحكم بالإعدام على كل من ينتمي إلى هذا الحزب من جهة، وبسبب تنقّل التنظيم من إعلان دمشق إلى جبهة الخلاص الوطني التي أسسها نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام الذي لا يتمتع بشعبية واسعة داخل البلاد بسبب كونه لنحو أربعة عقود جزءاً من النظام السوري من جهة ثانية، ثم بسبب إعلان التنظيم هدنة مع النظام السوري عام ٢٠٠٨، إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وموقف الحكومة السورية المساند لحماس آنذاك.

ومنذ الأسابيع الأولى للانتفاضة، بدأت فكرة توحيد قوى المعارضة تُطرح في الشارع السياسي، وتزداد الفكرة حضوراً وقوة مع تقدم الأحداث واتساع رقعة الاحتجاج التي بدأت تشمل مئات آلاف السوريين، من دون أن

(٣٣) وائل السواح، «صعود اللاعب السياسي الجديد في دمشق وهبوطه،» مدونة Syrian Glow (١٤ أيار/ مايو ٢٠١٢)، <http://www.arraee.com/portal/interview/40341.html>.

يكون لهذه الجماهير تعبير سياسي موحّد. وبدأت محاولات توحيد المعارضة خجولة وبطيئة في البداية، ثم راحت تأخذ منحى أسرع وأكثر قوة، خصوصاً مع الضغوط الإقليمية والدولية على المعارضة لكي توحّد موقفها من الانتفاضة. وكانت أولى المحاولات عقد مؤتمر لبعض أطياف المعارضة في أنطاليا، جنوب تركيا. وعقد المؤتمر السوري للتغيير، في الفترة الواقعة ما بين ٣١ أيار/مايو و٣ حزيران/يونيو، ممثلين عن قوى وأحزاب سياسية وعدد من الشخصيات السورية المستقلة. وقد طالب المؤتمر السوري للتغيير في بيانه الختامي باستقالة الرئيس بشار الأسد من كل مناصبه، ونقل السلطات وفق الأطر الدستورية إلى أن يتم تشكيل مجلس انتقالي يقوم بوضع دستور جديد.

وما كاد مؤتمر أنطاليا ينفض حتى عقد الإخوان المسلمون الذين شاركوا فيه مؤتمراً آخر في بروكسل، تحت اسم «مؤتمر الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية». وهدف المؤتمر وفق منظّميه إلى تنسيق جهود العاملين خارج سورية لدعم جهود الثورة السورية على الأرض، انطلاقاً من «اعتقادنا بأن هناك حاجة لتقديم دعم إعلامي وسياسي وقانوني للثوار على الأرض الذين انتزعوا الاعتراف من الجميع»[٣٤].

وتتالت المؤتمرات بعد ذلك، فعقد في داخل دمشق مؤتمر لمعارضين مستقلين في فندق سميراميس في ٢٧ حزيران/يونيو، حضره نخبة من المعارضين المستقلين. وعقد مؤتمر في تموز/يوليو في باريس، نظمه الفيلسوف الفرنسي من أصل يهودي برنار هنري - ليفي، لدعم الانتفاضة السورية. وقد أثار هذا المؤتمر جدلاً حاداً بين النظام السوري وخصومه. ووصف الإعلام السوري المؤتمر بأنه «مؤتمر صهيوني». واتهم النظام السوري المؤتمر بأنه تلقى تمويله من «المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا» (كريف) ومجموعة «La Règle du jeu» المرتبطة بالأوساط الصهيونية الفرنسية (التي) تتولى دفع تكاليف اللقاء وباقي النفقات الأخرى[٣٥].

(٣٤) «مؤتمر للمعارضة السورية في بروكسل،» الجزيرة نت (٤ حزيران/يونيو ٢٠١١)، <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/47424f7f-78d4-49a0-a46d-1091bf071a0e.htm>.

(٣٥) انظر هذا المقال الذي يتّهم بالعمالة بعض المعارضين بتاريخ ١ تموز/يوليو ٢٠١١، <http://news.syriatruth.info/index.php/2011/1/2345-qq>.

٢ ـ ثم عقد مؤتمر «الإنقاذ الوطني» الذي ترأسه المحامي المعروف هيثم المالح في اسطنبول في ١٦ تموز/ يوليو، كمحاولة لربط أطراف من المعارضة الخارجية ببعض المعارضين من الداخل، فقد أريد أن يتم فيه التواصل في آن واحد في كل من دمشق واسطنبول يوم السبت ١٦ تموز/ يوليو، باستخدام التقنيات الحديثة لتذليل الهامش الجغرافي الذي كان عائقاً أمام إجراء مثل هذا التواصل سابقاً. ولكن مؤتمر الداخل فشل بسبب ما وصفه منظّموه بأنه «اعتداء» على المكان الذي كان من المقرر أن يقام فيه. وجاء مؤتمر اسطنبول بُعيد مؤتمر آخر سبقه في اسطنبول نفسها لمجموعة من رجال الدين المسلمين الذين أكدوا في بيان ختامي له أن «نصرة الشعب السوري واجب شرعي»، كما أصدر المؤتمر فتوى بوجوب الوقوف مع «ثورة الشعب السوري لاسترداد حريته وكرامته ورفع الظلم عنه»[٣٦].

وفي ٢٩ آب/أغسطس، أعلن في أنقرة عن مجلس وطني كان من المفترض أن يوحّد معظم أطياف المعارضة. وتم تعيين المفكر السوري برهان غليون رئيساً له، ورياض سيف، وعارف دليلة، ومحمد فاروق طيفور، نواباً للرئيس، كما ضم تشكيلة واسعة من الطيف السوري المعارض، مثل رياض الترك وحسن عبد العظيم ومازن درويش وسهير الأتاسي ورزان زيتونة ولؤي حسين وجورج صبرا ومنتهى الأطرش وأنور البني وفداء حوراني. ولكن معظم الأسماء التي وردت قالت إنها لم تُستشر قبل إعلان المجلس، وأعلن برهان غليون بعد أيام نفيه أية أنباء عن اختياره رئيساً للمجلس، وأنه لم يستشر أو يعلم بالأمر سوى عن طريق وسائل الإعلام[٣٧].

وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر أعلنت مجموعة من المعارضين التقت في اسطنبول[٣٨] عن تشكيل مجلس وطني جديد، يهدف إلى تنسيق تحركات المعارضة السورية لإسقاط النظام، وضمّ المجلس الجديد ١٤٠ عضواً، ٦٠ بالمئة منهم يعيشون في سورية، والباقون في الخارج. بيد أن مجموعة

---

(٣٦) انظر البيان، في: الطاهر إبراهيم، «مؤتمر اسطنبول للإنقاذ الوطني بين الحقائق والتسريبات،» موقع رابطة علماء الشام، <http://www.odabasham.net/show.php?sid=47571>.

(٣٧) «مجلس جديد للمعارضة السورية،» الجزيرة نت (١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/54328264-d240-493b-85fa-ecc9cc3808a4.htm?googlestatid=9>.

(٣٨) سُمِّيَت تعارفاً: «مجموعة اسطنبول».

اسطنبول فضّلت ألا تعلن إلا عن أسماء ٧٢ عضواً، والتستر على الباقي لأسباب أمنية. وأعلنت المجموعة أن المجلس الجديد سوف يعمل على ثلاثة أهداف: مواصلة النضال إلى حين سقوط النظام، واللجوء إلى وسائل سلمية، والحفاظ على سلامة أراضي سورية. وجاء في البيان الختامي للمؤتمر أن الباب سيبقى «مفتوحاً لمشاركة باقي القوى السياسية لتقوم بدورها في تطوير المجلس ليكون الإطار الوطني الأكثر تمثيلاً»[٣٩].

على أن شيئاً جديداً استجد ههنا. فبعد أن كانت المؤتمرات الأخرى تحاول استمالة شباب الانتفاضة السورية وتنسيقياتهم من دون تركيز أو تنسيق، تحدّثت مجموعة اسطنبول رسمياً إلى هذه التنسيقيات. ويقول ناشط في لجان التنسيق المحلية[٤٠] إن اللجان تلقت دعوة رسمية للمشاركة في مجلس وطني سوف يعلن عنه قريباً في اسطنبول. فبدأت اتصالات محمومة بين فصائل المعارضة السورية في داخل سورية وخارجها من أجل الوصول إلى قواسم مشتركة بينها لتأسيس المجلس.

وكان واضحاً أن المجلس المعلن لا يمكن أن ينال شرعية تمثيله للمعارضة السورية ما لم يضم فئات واسعة من داخل سورية، كمثل إعلان دمشق، وهيئة التنسيق الوطني، ولجان التنسيق وهيئات التنسيق الأخرى[٤١].

٣ ـ أثمرت الاتصالات الكثيفة التي عقدتها مجموعة اسطنبول[٤٢] في الأيام الأخيرة من شهر أيلول/سبتمبر ومطلع تشرين الأول/أكتوبر، في سباق محموم مع اجتماعات كانت مقررة في نيويورك لبحث الملف السوري في مجلس الأمن، عن نتائج أدت دوراً مهماً. وقادت اتصالات مجموعة اسطنبول مع إعلان دمشق وتجمّعات التنسيقيات في سورية وبعض المثقفين

---

(٣٩) «المعارضة السورية تعلن من إسطنبول تشكيلة «المجلس الوطني السوري» من ١٤٠ عضواً،» الشرق الأوسط، ١٦/ ٩/ ٢٠١١، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=640629&issueno=11980>.

(٤٠) حوار المؤلف مع ناشط سياسي اسمه كريم، فضّل عدم ذكر اسمه الكامل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٤١) حوار المؤلف مع رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عن الرأي مازن درويش في دمشق بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٤٢) تتشكّل «مجموعة اسطنبول» من أكاديميين وسياسيين إسلاميين منهم نجيب الغضبان وعبيدة نحاس وعماد الدين رشيد وليبراليين بينهم بسمة قضماني.

الليبراليين، مثل برهان غليون، إلى ولادة المجلس الوطني السوري، وهو أول تحالف سياسي واسع للمعارضة السورية ضم إلى حدّ كبير معظم التيارات المعارضة من ليبراليين وإسلاميين وأكراد وآشوريين. وغابت عن هذا التحالف هيئة التنسيق التي تضم أساساً حزب الاتحاد الاشتراكي والمستقلين ومجموعة من القوى القومية والماركسية الصغيرة، كما غاب عنه تيار بناء الدولة السورية الذي يؤدي فيه لؤي حسين دوراً أساسياً، والمستقلون مثل طيب تيزيني وعارف دليلة.

وفي هذا كله، كان للجان دور صغير، ولكن مهم تؤديه. فعلى صعيد توحيد المعارضة الداخلية، أدت اللجان دوراً ما في توحيد شقي إعلان دمشق (رياض سيف ورياض الترك)، وعلى صعيد المجلس الوطني، سنجد أن شباب اللجان كانوا الفريق الأكثر ليونة في قبول تضحيات شخصية رفض آخرون تقديمها (مثل حصص المقاعد والمراكز القيادية). وقد وجّهت مجموعة اسطنبول[٤٣] شكراً إلى شباب لجان التنسيق المحلية على الجهود التي يبذلونها في جعل المجلس واقعاً ممكناً.

سادساً: لاعب جديد.. وسائل جديدة

١ ـ لقد أوجدت التنسيقيات بائتلافاتها المختلفة، ومن بينها لجان التنسيق، نمطاً جديداً من العمل السياسي يعتمد على التعلم المستمر والتواصل اليومي (بل اللحظي). ويقول كريم إن المتابعة اليومية لما يجري في مختلف أرجاء البلاد كانت على مدار الساعة، ولم يكن ثمة وقت لم يكن فيه أحد ما في غرفة الأخبار جاهزاً لتلقي أي تطور جديد والتعامل معه سياسياً وإعلامياً. وكان لا بد من أن يكون للاعب الجديد أدوات سياسية وأدوات تواصل مختلفة. وقد قدمت الثورة الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة خدمة كبرى لا يمكن نكرانها إلى هذا اللاعب الجديد.

في بدايات القرن العشرين، كان العمال والطلاب والفلاحون الروس يجتمعون في بيت أحدهم لقراءة جريدة **إلى الأمام** التي كان البلاشقة بزعامة

(٤٣) حوار المؤلف مع ناشط سياسي اسمه كريم، فضّل عدم ذكر اسمه الكامل في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

لينين يصدرونها، والتي كانت تنقل إلى الروس أخبار الحزب ونضال الشعب الروسي ضد القيصرية، وترسل إليهم رسائل ودعوات إلى الإضراب والتجمّع والتحركات. وفي خمسينيات القرن الماضي، أدى الراديو دور الجريدة، وفي سبعينيات القرن الماضي، كان المعارضون يسهرون ليلاً لطباعة البيانات التي يوزعونها فجراً في الحارات والأزقة والجامعات والقرى. وفي عام ١٩٩١، اخترعت البشرية الـ CNN، التي كانت تُطْلع الكوكبَ أولاً بأول على حرب الخليج الثانية، وعلى نتائج الهزيمة المخزية لصدام حسين الذي أرسل جيوشه إلى بلد عربي جار وذي سيادة، وهو يحسب أنه يرسلهم في نزهة.

٢ ـ في عام ٢٠٠٩، تعرّفت أعداد كبيرة من البشر على اختراع بشري جديد اسمه «تويتر»، عن طريق حركة «الموجة الخضراء» في إيران التي استخدمت تويتر كوسيلة رئيسية لإيصال أخبارهم إلى العالم الخارجي والتعبير عن احتجاجهم والمطالبة بإعادة الانتخابات ووقف الحملات الأمنية الدامية ضد المتظاهرين. وبدورها لجأت الصحافة العالمية إلى «تويتر» الذي استعصى على الرقابة والحجب، وأصبح المصدر الرئيسي لأخبار الانتهاكات في إيران. وبذلك أعاد الشباب الإيراني صياغة مهمة الموقع الاجتماعي لصالح حركته السياسية.

الفرق بين الجريدة والبيان والترانزستور والمحطات الفضائية من جهة، ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) من جهة ثانية، هو أن الأشكال القديمة هي وسائل باتجاه واحد، وتعتمد أركان الرسالة القديمة: المرسِل، المرسَل إليه، الرسالة، وسيلة الإرسال. وسائل التواصل الجديدة هي طريق باتجاهين اثنين: فالمرسل يغدو متلقياً، والمتلقي يتحول إلى مرسِل جديد. وهذا بالضبط ما يميز الثورات الحديثة التي افتتحتها ثورة تونس، وأسست لها ثورة مصر، من الثورات السابقة في وطننا العربي، التي لم تتعدّ في واقع الحال انقلابات عسكرية يقودها عسكر باسم الشعب، ويؤسسون مجالس ثورة تحكم باسم الشعب، ثم سرعان ما تتحول هذه المجالس الثورية إلى دساتير محبوكة جيداً وبرلمانات صورية ومجالس وزراء تنفّذ من دون أن تحكم. وغالباً ما يبرز من بين الإخوة الثوار واحد يتبوأ المنصب الأول، ومن ثم المنصب الأوحد، باسم الشعب أيضاً.

ولقد استغلّت قوى الحراك الثوري في سورية وسائل الاتصال الجديد

إلى أقصى حدّ ممكن. وتحول موقع «فيسبوك» بشكل أساسي، و«تويتر» بشكل أقل، إلى إدمان بُعيد انطلاق الحراك الثوري. فبعد أن كان «فيسبوك» حكراً على مجموعة من الشباب الذين يتبادلون البوح والمجاملات والنكات عبر الشبكة، تحول الموقع إلى مركز للتواصل بين الناشطين على الساحة السورية من جهة، والناشطين والجمهور السوري عموماً من جهة ثانية. ولكن «فيسبوك» أدى إلى جانب ذلك دور وكالات الأنباء. وقد أسست صفحات كثيرة على «فيسبوك» لنشر أخبار الثورة السورية. ومن بين هذه الصفحات، نجد صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد، وصفحة الهيئة العامة للثورة السورية، وصفحة اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، وصفحة لجان التنسيق المحلية. وللأخيرة نحو ١٤ ألف مشترك متابع للصفحة، ولكن عدد الذين يزورونها أكبر بكثير. وتعتبر صفحة اللجان مع صفحة الهيئة العامة للثورة والمرصد السوري لحقوق الإنسان المصادر الأكثر اعتماداً ومصداقية من قبل وسائل الإعلام العربية والأجنبية.

ولكن باستثناء تبادل الأخبار ونقلها والتواصل مع الإعلام، وجدت أيضاً صفحات فاعلة لتبادل الآراء ومناقشة التيارات السياسية التي بدأت تبرز على الساحة السياسية والفكرية في سورية. ومن هذه الصفحات التجمّع الديمقراطي السوري من أجل الديمقراطية، وصفحة مثقفون من أجل سورية، وصفحة مثقفون أحرار لسورية حرة. وتتمتع هذه الصفحات بمستوى عال من النقاش الجاد والهادئ والمعمّق لقضايا الثورة والديمقراطية والمدنية والعلمانية. . . إلخ.

٣ ـ ويؤدي «فيسبوك» أيضاً دوراً أساسياً في تسمية أيام الجمع، حيث يقوم الناشطون بالتصويت على بعض صفحاته لاختيار اسم الجمعة المحدّدة. وعلى الرغم من أن أولى التسميات انطلقت عفوياً من «جمعة الكرامة» إلى «جمعة العزة»، فإن ما تلاها من أسابيع شهدت تحضيراً وتنسيقاً بين الناشطين والمتعاطفين مع الثورة السورية في أنحاء العالم للتوصل إلى تسميات معبّرة وقادرة على حشد أكبر عدد ممكن من المتظاهرين في مختلف المناطق السورية. ويقول أحد الناشطين: «نسعى لأن تكون التسمية بسيطة يفهمها المتعلم والأمي، وأن تكون مركبة من كلمتين فقط تفادياً للتعقيد، وأن تكون معبّرة عن معان تحرك مشاعر الناس للخروج، وأن تبتعد عن الأسماء

الطائفية لنفوّت الفرصة على النظام الطائفي أن يصفنا بالطائفية»[٤٤]. ويتم تداول الاقتراحات عبر موقع «تويتر» والصفحة الرسمية للثورة السورية عبر «فيسبوك» ليتم بعدها التصويت لاعتماد التسمية الأنسب التي لا بد لها من أن تخرج من عمق الأحداث والتطورات اليومية الحاصلة في سورية.

وقد أدت هذه الطريقة في بعض الأحايين إلى تسميات ناجحة، مثل جمعة «أزادي»، في ٢٠ أيار/مايو التي تعني جمعة «حرية» باللغة الكردية، وذلك لتحريض الأكراد السوريين على المشاركة في الثورة، وجمعة «الغضب»، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، وجمعة «حماة الديار» في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١.

إلى جانب التواصل ونقل المعلومات، أدى «فيسبوك» دوراً هائلاً في الترفيه عن الناشطين عن طريق الكاريكاتور. وسيجد المتابع عدداً كبيراً من الصفحات الساخرة التي انتشرت على «فيسبوك» للتعليقات الساخرة على مأساوية العنف الدموي الذي امتد على مدى الأشهر الثمانية الفائتة. وتميّز من بين هذه الصفحات صفحة «الثورة الصينية ضد طاغية الصين»، وصفحة «مشحم حمص للدبابات» التي وجدت بعد انتشار الدبابات في أحياء مدينة حمص وسط البلاد.

ولكن «فيسبوك» لا يعمل في سورية بسهولة، فبعد أن كان محجوباً لفترة طويلة، سمحت السلطات به في بداية العام الحالي، لثقتها آنئذ بأن عدوى ثورات الربيع العربي لن تنتقل إلى سورية. ولكن اندلاع الحراك الثوري، والانتشار الكبير للموقع، جعل السلطات تستشعر ندماً لما قامت به. ولما كان من المحرج أن تحجب الموقع مرة ثانية، فقد لجأت إلى حل تقني، وهو أن تقوم بعملية خنق للموقع يجعل فتحه عملية تستهلك وقتاً كبيراً وجهداً نفسياً كبيرين، مما خفف من عدد مستخدميه بعد أن تضاعف في بداية عام ٢٠١١. وبالطبع، ثمة الكثير من السوريين يستخدمون برامج كسر البروكسي التي تجعلهم قادرين على تصفح الموقع. ولكن نسبة الأشخاص الذين يمتلكون هذه الخدمة ليست كبيرة جداً بين السوريين العاديين.

٤ ـ على أن أهم وسيلة اتصالات استخدمها النشطاء السوريون هي

---

(٤٤) الشرق الأوسط، ٣٠/٥/٢٠١١.

«سكايب» (Skype). لقد أدى «سكايب» دور وسيلة التواصل والانتشار، كما أدى خدمة كبيرة في العملية الإعلامية. فغرفة الأخبار التي تمت الإشارة إليها سابقاً ما كان من الممكن أن تقوم بعملها لولا خدمة «سكايب». ويقول الباحث الإعلامي والحقوقي مازن درويش إن «سكايب» أدى دوراً في الإعلام والتواصل البيني. ففي مجال الإعلام، «لعب سكايب دوراً مهماً في بثّ مشاهد من المظاهرات على الهواء، وكانت لقاءات تلفزيونية تعقد عن طريقه، وفي مجال التواصل لعب سكايب دوراً في تواصل الناشطين في الداخل من جهة، وبين ناشطي الداخل والخارج من جهة ثانية»(٤٥). ويبدو أنه عبر «سكايب» تم التواصل بين أعضاء المجلس الوطني في سورية والأعضاء الذين حضروا لقاء اسطنبول. وسبق ذلك أيضاً استخدام «سكايب» أثناء عقد مؤتمر «الإنقاذ الوطني» عندما ربط «سكايب» ما بين المؤتمرين في اسطنبول ومسانديهم في دمشق. ويتميّز «سكايب»، كما يقول خبراء التقنيات الحديثة، بأنه أكثر وسائل التواصل أمْناً، ناهيك عن كلفته الضئيلة، بالنسبة إلى قنوات التواصل الأخرى.

٥ ـ على أن نجم الوسائل الحديثة الذي اتبعه شباب الثورة السورية كان من دون شك الهاتف المحمول. فقد كان الهاتف المحمول (الموبايل) وسيلة ليس فقط للتواصل، ولكن أيضاً للتوثيق. وقد استخدم شباب الثورة السورية هواتفهم لتصوير التظاهرات والاعتصامات ومظاهر الاحتجاج، وأيضاً لتصوير وتوثيق انتهاكات قوات الأمن والميليشيات الموالية للنظام خلال القمع العنيف وغير المبرّر للاحتجاجات السلمية. ثم قاموا من خلال هواتفهم المرتبطة بالشبكة العنكبوتية بتحميل هذه الوثائق البصرية من صور وأفلام فيديو على مواقعهم وعلى موقع «يوتيوب»، لتنقل بعدئذ إلى كافة أرجاء المعمورة عبر قنوات التلفزة والصحافة ووكالات الأنباء. وفي غياب كامل لوسائل الإعلام المحايدة، وأيضاً في ظل عدم قدرة المحتجّين على اقتناء وسائل تصوير وبثّ متنقلة، كان الاعتماد على الهاتف المحمول ثورة في حدّ ذاته، داعماً للثورة الأم. وفي هذا الصدد، يقول باحث سوري إن ثمة فضلاً يعود إلى

---

(٤٥) حوار المؤلف مع رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عن الرأي مازن درويش في دمشق في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

الهاتف النقال في جعل المسافة بين النشاط الميداني وتغطيته الإعلامية تضيق إلى حدّ كبير، مضيفاً أن «كل ناشط ميداني، شاب بخاصة، هو صانع مضاعف لواقع جديد: مرة عبر خروجه إلى الشارع متحدياً السلطة الباطشة التي صارت تمثل الماضي، وعاملاً على تغييرها؛ ومرة عبر توثيق صورة هذا الواقع الذي يصنعه، وضمان تحويله إلى واقع مشترك عبر توصيله إلى منابر إعلامية عامة، بما يشكل حماية (نسبية) لهذا الحراك، ومخاطبة للرأي العام في البلد وفي العالم، وكسباً لتعاطف قطاعات أوسع من السوريين والعرب، والناس في كل مكان. كان من شأن غياب هذه الجملة العصبية للانتفاضة، الشبان الذين يغطون أنشطتها في بؤرها المنتشرة، أن يعزلها، فيسهل على النظام سحقها»[٤٦].

وقد اكتسب الناشطون السوريون خبرات هائلة في مجال تقنية التصوير والاتصال، كما استعانوا على الأرجح بعدد من التقنيين المختصّين المتعاطفين مع قضيتهم.

وأدت المدوّنات أيضاً دوراً محدوداً في الانتفاضة السورية، ولكن انتشار «فيسبوك» و«سكايب» جعل المدوّنات أقل انتشاراً، وبالتالي تأثيراً بين السوريين. ولكن من المفيد الإشارة إلى بعض المدوّنات المؤثرة، من مثل: مدوّنة «المندسة السورية»، و«الزلزال السوري»، و«من زمان»، وغيرها.

٦ ـ لقد جاءت التكنولوجيا الحديثة، وخصوصاً الرسائل النصّية القصيرة على الهواتف النقالة، ومواقع التواصل الاجتماعي، بثقافة جديدة ولغة جديدة. وحتى مكالمات الهاتف النقال أصبحت أقصر وأسرع، فيدخل المتحدّث إلى لبّ الموضوع من دون مجاملات كثيرة، بسبب الارتفاع الهائل لكلفة المكالمة في بعض البلدان. أما الرسائل القصيرة والتعليقات على «فيسبوك» و«تويتر» فصارت تتصف ببنية جديدة في اللغة، وحتى في المضمون. فتعتمد الرسائل والتعليقات على بنية الجملة القصيرة والاختصار، بسبب الحيّز المحدد للتعليق أو الرسالة، أو بسبب السرعة ورغبة المرسل في الانتهاء من إرسال رسالته بسرعة، لكي يلتفت إلى غيرها. وازداد استخدام

---

(٤٦) ياسين الحاج صالح، «ثورة العامة: قضايا أخلاقية وثقافية وسياسية في شأن الانتفاضة السورية،» **الحوار المتمدن**، العدد ٣٥٠٠ (٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، ص ١٥ ـ ٤٠.

اللغة العامية في التعليقات والرسائل، كما ازدادت الإحالات التي تفترض أن المتلقين يفهمون سياق الرسالة والأشخاص المعنيين فيها، ومرد ذلك إلى أن مشاركي «فيسبوك» هم في الأغلب من جيل واحد، وأحياناً من مجموعة أصدقاء واحدة.

ومع ذلك كله، فإن الفعل لم يكن على الساحة الافتراضية. التظاهر والهتاف والتعب والنَصَب والموت والدم لم تكن جميعها على «فيسبوك»، بل في ساحات درعا وحمص وحماة ودير الزور وشوارع دمشق واللاذقية ودوما وبانياس وعامودا. ومع ذلك، وكما في دول عربية كثيرة أخرى، كان بعض «الثوريين» يكتفون بالثورة على صفحات «فيسبوك».

باختصار، يمكن لـ «فيسبوك» وشبكات التواصل الاجتماعي أن تدعو إلى الثورة، وتبدأ شراراتها، وتقوم بها، ولكنها لا يمكنها أن تكملها وتنهيها، كما لا يمكنها أن تحكم البلاد بعد انتصارها. ومن هنا جاءت مقولة أن «فيسبوك لا يمكنه أن يحكم مصر». يمكنك أن تدعو إلى الثورة من خلال «فيسبوك»، ولكن ما بعد الثورة يحتاج إلى أدوات حقيقية، إلى برلمان وحكومة وصنّاع رأي وأحزاب سياسية. والخوف هو أن نجد أنفسنا أمام احتمال أن تُسرق الثورة من بين أيدينا. وهنا يأتي دور الشباب الذين صنعوا الثورة من خلال الإصرار على الشفافية والرقابة الشعبية وحرية الإعلام واستقلال القضاء ودستور جديد يقوم على أساس المساواة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى المناصب الحكومية والسياسة الفاعلة.

خاتمة

أدت انطلاقة الثورة السورية التي لم تكن في حسبان أحد إلى إيجاد لاعب سياسي جديد، وجد بالتحديد ليملأ الفراغ الذي فشلت المعارضة في ملئه. إن طرد السلطات السورية للصحفيين الأجانب خلق حاجة إلى نقل حقيقة ما يجري على الأرض السورية إلى العالم أجمع. وقد ولدت لجان التنسيق المحلية لتؤدي هذا الدور، ومن ثم وجدت نفسها مضطرة بسبب غياب المعارضة التقليدية إلى أن تؤدي دوراً سياسياً متعاظماً، سواء في الرؤية السياسية أو في تحديد موقف من الحوار مع السلطة، أو في وحدة المعارضة. ولكن دورها الأكبر كان في التشديد على سلمية الثورة السورية.

كانت لجان التنسيق المحلية بحاجة إلى الكثير من الشجاعة لكي تصرّ حتى اللحظة الأخيرة على سلمية الثورة كشعار وكمضمون. وسنرى أن اللجان ستأخذ شعاراً أساسياً لها على «فيسبوك» آية من القرآن تقول: **﴿لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك﴾**.

بيد أن قمع السلطة للتحركات السلمية ومواجتها المحتجّين السلميين بالقتل، دفع بالصراع السياسي في سورية إلى مرحلة من العنف والعنف المتبادل الذي ربما سيغيّر وجه الثورة السورية السلمي. وينبغي الإقرار بأن ثمة انزياحاً في مواقف السوريين تجاه سلمية الثورة؟ فكلما ازدادت السلطات حدّة وشراسة في مواجهة المحتجّين السوريين، ازدادت قناعة أعداد متزايدة من السوريين بأن سياسة اللاعنف التي اتبعوها حتى الآن ربما لا تكون صائبة تماماً.

لقد بنى الجيل الأول (ونستخدم كلمة «جيل» مجازاً) من الذين قدحت شرارة الانتفاضة الأولى رؤيتهم على أساس السلمية واللاعنف. وهم لم يكونوا يأملون قط أن تغيّر الثورة النظام، بل كان طموحهم، كما قال أحدهم، يحيى الشربجي، مرة إلى تغيير المنظار الذي «ننظر من خلاله إلى الدين والمجتمع والسياسة». هذا الجيل رفض التخلي عن سلمية الثورة، وتأكد أنه لم ينجح الخيار السلمي حتى الآن، وفي حال فشله، يجب أن نبحث في أسباب الفشل، لأن المشاكل والعقبات التي أدت إلى عدم نجاحه ستواجهنا هي نفسها في خيارات أخرى.

لقد انتهى المطاف بيحيى الشربجي، الذي كان يفضل أن يكون قتيلاً على أن يكون قاتلاً، في السجن، وثمة تقارير تفيد بأنه في وضع صحّي صعب. ولكن يحيى ليس وحيداً في مصيره: معظم قادة الحراك السلمي تم إبعادهم عن الشارع بالقتل والسجن والتهجير. وتم تخلية الشارع لأشخاص تنقصهم المرونة وعمق الرؤية والكاريزما الضرورية للقيادة، فاستعاضوا عن ذلك بالتعصب والسطحية والتطرف الديني، محققين بذلك، دون أن يدروا، رغبة السلطة التي سعت من اليوم الأول إلى إضفاء طابع السلفية الإسلامية على الانتفاضة الديمقراطية في سورية، ليسهل عليها مواجهتها. فبعد أيام من بداية الاحتجاجات، تراجع النظام ـ في خطوة رمزية ـ عن قرار سابق بنقل

معلّمات منقبات من قاعات الدرس إلى وظائف أخرى، وطلب من إمام الجامع الأموي أن يظهر على شاشة التلفزة ليقول إن القيادة «استجابت لاقتراحات القيادات الدينية»، وعدّد من هذه الاقتراحات: تأسيس معهد للدراسات الشرعية، وفتح قناة فضائية دينية «ترعى الإسلام الحق الذي لا يميل لا للشرق ولا للغرب». وكان الهدف الإيحاء بأن السلطة تستجيب لطلبات المحتجّين، رغم أن الأخيرين لم يرفعوا في أي من شعاراتهم مطالب دينية أو طائفية أو فئوية.

وترتفع الآن أصوات في الداخل والخارج لتسليح المعارضة. ويساهم القمع المعمّم، والقتل الممنهج، الذي تتبعه السلطة بقبول هذه الدعوات قبولاً واسعاً. بيد أن أفضل ما يمكن أن يقال في هذه الدعوات هو إنها خاطئة براغماتياً وسياسياً وأخلاقياً. ولن يساهم تسليح الثورة إلا في زيادة قمع النظام ضدها من دون أن تستطيع تحقيق مكاسب حقيقية على الأرض. وفي المقابل، سوف يساهم التسليح في تحويل الثورة الشعبية إلى حرب بين طرفين مسلحين، أو قتال بين جيشين، وسيكون من الصعب انتزاع النصر من يدي أي منتصر بينهما. وهو، إلى ذلك، سيدفع بمدنية الثورة إلى الوراء، ويخفي الشعارات المدنية الأساسية التي انطلقت الانتفاضة لتحقيقها، وهي العدالة والحرية والمساواة وبناء دولة مدنية ـ ديمقراطية، لصالح شعارات حربية لا بد من أن تنتهج منحى طائفياً، وهو ما سوف يدفع البلاد نحو مكان يصعب الرجوع منه.

الآن، أكثر من أي وقت مضى، ينبغي التشديد على رفض التسلح والاقتتال الطائفي وعسكرة الانتفاضة، كما ينبغي التشديد على ضرورة المخرج السياسي للأزمة، المخرج الذي يكفل إزالة الاستبداد وضمان كافة مكوّنات المجتمع السوري في الوجود والعمل والتنقل وإعادة التأهيل والنشاط السياسي من دون آثار انتقامية تسعر أوار الحقد، ولن تفضي إلى أية نتيجة.

الفصل الرابع

«معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي في المغرب»
دراسة حالة لحركة ٢٠ فبراير

أسماء فلحي (*)

(*) باحثة وناشطة مغربية في المجتمع المدني.

مقدمة

عرف المغرب انتقالاً ديمغرافياً قوياً، نتجت منه تركيبة اجتماعية جديدة متميّزة بالحضور المكثف للشباب، إذ يبلغ عدد سكان المغرب حالياً، بحسب التقديرات، ٣١ مليون نسمة، ٣٦ بالمئة منهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٤ سنة، أي حوالى ١١ مليون نسمة. وهذا الأمر يضع البلد أمام تحديات عديدة أهمها التربية والتكوين والشغل، حيث ارتفع عدد طلبة التعليم العالي الذي وصل سنة ٢٠٠٧ إلى ٣٦٩ ألفاً و٥٠٠ طالبة وطالباً، ومن المتوقع أن يرتفع سنة ٢٠١٥ ليصل إلى ٥٥٠ ألفاً، وهو الذي سيرفع من الطلب على سوق الشغل، وما سيطرحه ذلك من تنامي ظاهرة الهجرة، سواء السرية أو القانونية، إذا لم تلبّ حاجات هؤلاء الشباب، علماً أن نسبة البطالة في صفوف الشباب تصل إلى حوالى ١٦ بالمئة، وتبلغ ٧,٣١ بالمئة في المدن.

وتبلغ نسبة الشباب ما بين ١٥ و٢٤ سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم ١٧ بالمئة، تضاف إليها أعداد المتسرّبين من التعليم التي بلغت، بحسب إحصاءات وزارة التعليم لسنة ٢٠٠٨، حوالى ٤٦٢ ألفاً و٣٥٨ متسرّباً (ما بين الابتدائي، والإعدادي، والثانوي). وهي الأعداد التي تساهم في تضخيم الفئات المهمّشة، كالمهاجرين السريين، وخادمات البيوت.

وقد اعترف تقرير الخمسينية للتنمية البشرية بالعجز الكبير الذي يسجله المغرب في التعامل مع قضايا شبابه، انطلاقاً من غياب معرفة دقيقة بهذه الفئة، وصولاً إلى القصور في عملية إدماج الشباب، اجتماعياً واقتصادياً، الذي ظل محدوداً خلال السنوات الخمسين الماضية، بسبب قصور تأطيرها في مجال التربية والتعليم، وضعف انخراطها في الحقل السياسي والثقافي والرياضي. وقد شكّلت النسبة الضعيفة للمشاركة في الانتخابات التشريعية

لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ تعبيراً عن الأزمة بين الشباب ومحيطهم.

ساهمت التحولات السياسية الكبرى التي يعرفها الوطن العربي في بروز فاعل وفعل جديديْن في المغرب، كما هو الشأن في العديد من البلدان العربية، وهو الشباب والحراك السياسي للشباب. وقد اعتبرت هذه الحركة كظاهرة جديدة بالنظر، من جهة، إلى كون الشباب ظل لمدة طويلة غائباً أو مغيّباً عن الساحة السياسية، بحيث خلصت العديد من التحليلات إلى عزوف هذه الفئة بشكل إرادي أو لاإرادي عن العمل السياسي وعدم اهتمامها بالشأن العام. ومن جهة أخرى، بالنظر إلى طبيعة التنظيم والوسائل المستعملة للاحتجاج والتعبئة، بحيث أصبحت الشبكات الاجتماعية، كـ «فيسبوك» و«يوتيوب» والمدوّنات، الأدوات الأساسية لهذا الحراك.

يمكن اتخاذ منظور الحركات الاجتماعية الجديدة كمدخل لتحليل الحراك الذي حدث على الساحة المغربية في السنوات العشر الأخيرة، حيث الحراك لم يكن وليد اللحظة، وإنما نتاج تفاعل حركات اجتماعية مختلفة تجمع أفرادها حول عشرات القضايا من وقت إلى آخر مطالبين بالاهتمام بالجوانب المختلفة لهذه القضايا، ولأن الاجتماعي لا يمكن فصله عن السياسي أو الاقتصادي، فإن هذه المطالب وتلك القضايا المرفوعة في شعارات هذه الحركات هي نتاج واقع اجتماعي تفاعلت معه الحكومات المتعاقبة بسياسات خاطئة أحياناً كثيرة، وخاصة في ما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية أو حتى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، ومع تطور وسائل الاتصال السياسي بالتوازي مع انتشار التقنيات الحديثة في البلاد، كانت التحركات القوية على الأرض نتاجاً للقدرات التنظيمية الهائلة التي أضافتها وسائل الاتصال الحديث لتراكم خبرات الحركة الاجتماعية المغربية، فكانت حركة العشرين من فبراير تعبيراً عن روح ومطالب معظم هذه الحركات. بعبارة أخرى، فإن حركة العشرين من فبراير قامت ببلورة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ورفعته في صيغة مطالب وشعارات اقتربت وتلامست مع الشارع المغربي، ومن ثم أخذت زخماً كان لا بد من دراسته والوقوف عند أهم أبعاده، وهو ما يحاول هذا الفصل القيام به.

وفي هذ الإطار، يهدف هذا الفصل إلى النظر بالرصد والتحليل إلى

الحراك السياسي للشباب الذي عرفه المغرب بالموازاة مع انطلاق الثورات في بعض البلدان العربية، وخاصة تفاعل الشباب المغربي مع مطلب الإصلاح الدستوري. كما سيحاول التطرق إلى مطلب التعديل الدستوري باعتباره من الموضوعات المهمة التي طغت على الساحة السياسية في المغرب، وشكّلت الجواب المباشر للملك في تفاعله مع حراك الشارع.

وينطلق هذا الفصل من الفكرة التي مفادها أن الثورة الإعلامية والمعلوماتية التي شهدها العالم، وتشهدها الدول العربية، ومن بينها المغرب ولو بشكل متأخر، والتي، بشكل طبيعي، أصبحت من الوسائل الأساسية لتفاعل الشباب مع واقعهم اليومي، فتحت فضاءات وإمكانيات جديدة وقوية للمشاركة والنقاش والضغط والتعبئة يصعب على الأنظمة قمعها أو احتواؤها.

أولاً: الحراك الاجتماعي ما قبل ٢٠ فبراير

لا يمكن اعتبار الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في المغرب وليدة اليوم، فقد عرفت البلاد في السنوات الأولى من هذه الألفية خصوصاً، ارتفاع الطلب الاجتماعي وتنامي السلوك الاحتجاجي[١]، حيث يعتبر العطري «أن بؤر التوتر والاختلال لاحت في أكثر من مناسبة، وعلى أكثر من صعيد، كمؤشر دال وقوي على التهاب الاحتقان المجتمعي». وبالفعل، أصبحت، مثلاً، حركة المعطلين حاملي الشهادات والمجازين المكفوفين، وحاملي الشهادات الملكية، تؤثث فضاء شوارع العاصمة بشكل شبه يومي، وتستعمل أساليب للضغط والتعبير عن مطالبها في الشغل تتفاوت من المسيرات، إلى احتلال المباني العمومية، وإلى إحراق الذات.

وقد شكّلت الحركة النسائية حركة سياسية وحقوقية قوية، واستطاعت بفعل توجّهها نحو الاستقلالية ومزاوجتها بين الفعل النضالي المطلبي من خلال تنظيم مسيرات ووقفات، وحملات التوقيع لإصلاح القوانين، وتحديث مدوّنة الأسرة، ومناهضة العنف، والعمل الاستراتيجي من خلال اقتراح

---

(١) عبد الرحيم العطري، «الحركات الاحتجاجية بالمغرب،» **الحوار المتمدن**، العدد ٢٢٠٦ (٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126167>.

مشروعات قوانين بديلة ومذكرات مطلبية وتشكيل لوبيات للضغط والتأثير في القرارات السياسية في إطارات تنسيقية... إلخ، إقناعَ العديد من القطاعات الحزبية والنقابية والجمعيات بتبنّي قضيتها والنضال إلى جانبها من أجل تحديث المجتمع ودمقرطته وإقامة أسس من المساواة[٢].

كما عرف المغرب منذ التسعينيات نمو حركة أمازيغية قوية رأت أن اللغة والثقافة الأمازيغية لا يمكن أن تحظى بمكان داخل المؤسسات الرسمية من دون اعتراف سياسي مجسد في الوثيقة الدستورية، من خلال المطالبة بترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية. وقد أدت نضالات هذه الحركة إلى بداية اعتراف الدولة بهذا المكوّن الهوياتي الأساسي داخل المجتمع، سواء من خلال إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أو الشروع في تجربة تعليم اللغة الأمازيغية ومسلسل توحيدها ومعْيَرتها، بينما بقي مطلب الدسترة قائماً[٣].

وعاش المغرب منذ منتصف شهر أيلول/ سبتمبر، وخصوصاً شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بروز حركة احتجاجية واسعة من عموم المواطنين المتضرّرين مباشرة من ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، حيث عرفت بعض المدن الكبرى حركات احتجاجية للسكان للمطالبة بتحسين شروط الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع الزيادة في أسعار المواد والخدمات الأساسية، والناجمة أساساً عن ارتفاع نسبة الضريبة على القيمة المضافة التي مرت من ٧ إلى ١٠ بالمئة بموجب قانون المالية لسنة ٢٠٠٦، أخذت هذه الحركات الاحتجاجية تتصاعد وتأخذ تدريجياً شكلاً تنظيمياً من خارج التنظيمات الاجتماعية التقليدية، حيث عرف المغرب تظاهرات منظمة وعفوية لآلاف من المواطنين أمام مقر شركة ريضال، الفرع المغربي للشركة الفرنسية «فيوليا الماء» التي تحظى بعقد امتياز لتدبير خدمات التطهير والتزويد بالماء والكهرباء في مدينتي الرباط

---

(٢) حليمة زين العابدين، «الحركة النسائية المغربية: الواقع والآفاق،» الحوار المتمدن، العدد ١٦٦٢ (٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=74526>.

(٣) أحمد عصيد، «شرعية ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور الديمقراطي،» <http://www.melillahoy.ma/?p=229>.

وسلا. كما عرفت مدينة الدار البيضاء مظاهرات مماثلة وشبه يومية أمام شركة ليدك، فرع مجموعة «سويز» الفرنسية التي أدت بهذه الشركة إلى تخفيض التسعيرة لفائدة الأسر ذات الدخول الضعيفة، ودفعت بالمسؤولين إلى التفكير في مراجعة الامتياز. وبشكل عام، شهدت عدة مدن وقرى مهمّشة احتجاجات شعبية للمطالبة بتوفير البنى والخدمات الاجتماعية الأساسية (الطرق، النقل، شبكة المياه والكهرباء، الخدمات الصحية... إلخ)، اتخذت شكل اعتصامات ومسيرات أمام مقار السلطات المحلية والجماعات المحلية أو في اتجاه السلطات السياسية المركزية. في هذا السياق، وتحت تأثير هذه الحركات الاحتجاجية، تشكّلت تنسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار بمبادرة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (٧٠ تنسيقية محلية تقريباً)، وهي التنسيقيات التي برزت في البداية كإطار للتنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية الداعمة لمطالب الحركات الاحتجاجية. ومع حملة التعبئة بدأت محاولات تشكيل تنسيقيات ذاتية خاصة بالسكان. وعرف يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ تنظيم المسيرة الوطنية لحركة التنسيقيات، الأولى من نوعها على قاعدة المسألة الاجتماعية التي حظيت بمشاركة ما يناهز ١٥ ألف مواطن ومواطنة[٤].

لقد أصبح من المعروف اليوم أن الفاعلين في الحركات الاجتماعية يشاركون بقوة في اللعبة السياسية. فهم منتجون لساحة سياسية موازية وغير رسمية، ويطالبون بتوسيع الساحة السياسية المتعارف عليها، وذلك من خلال المزاوجة بين استراتيجيات غير مؤسساتية للعمل وأشكال الفعل المميزة لمجموعات الضغط. فالمطالب التي تحملها هذه الحركات تختلف وتتميز من تلك التي تحملها الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين الرسميين[٥].

ومع ذلك، ظلت جلّ هذه الحركات تقوم على أساس مطالب اجتماعية واقتصادية قطاعية، ولا تتعداها إلى مطالب أكثر عمومية تعيد النظر في موازين القوى السياسية وطبيعة النظام السياسي السائد.

---

(٤) «تنسيقيات مناهضة غلاء المعيشة: تقييم أوّلي على ضوء الحملة الأولى،» التضامن (٢٠٠٧).

(٥) Mohammed Madani, «Mouvements Sociaux: Champ politique et gouvernance publique,» *Forum Social Marocain*, vol. 2 (2004).

ثانياً: حركة ٢٠ فبراير . . الطبيعة والنشأة

يمكن وصف حركة ٢٠ فبراير كحركة اجتماعية احتجاجية سلمية، تشكّل انتقالاً واضحاً من الاحتجاج الاجتماعي القطاعي إلى التعبير عن المطلب السياسي العام والشمولي[٦]، وهي حركة تندرج في سياق التحولات السياسية التي عرفتها الساحة العربية التي كان محركها الشارعان التونسي والمصري على وجه الخصوص. ومن ثم فهي من جهة تتقاطع في بعض النقاط مع الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية الأخرى، كطبيعة الفئة العمرية المكوّنة لها ولجوئها إلى استعمال وسائل غير تقليدية للفعل السياسي، وقدرتها على استيعاب أعضاء من أطياف مختلفة تتفق على مجموعة من المطالب والشعارات الموحدة[٧]. ومن جهة أخرى، تحمل مميزات خاصة لعل من أبرزها كونها حركة إصلاحية لم تختر مبدأ القطيعة مع طبيعة النظام السياسي.

تحمل الحركة كاسم، التاريخَ الذي اختاره مجموعة من الشباب، منضوين عموماً في ثلاث مجموعات «حرية وديمقراطية الآن»، و«٢٠ فبراير، الشعب يريد التغيير»، و«٢٠ فبراير من أجل الكرامة، الانتفاضة هي الحل»، للدعوة إلى التظاهر عبر شريط فيديو قصير على شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، في مجموعة من المدن المغربية للمطالبة بإصلاحات دستورية وسياسية جذرية. ويقول أسامة الخليفي[٨] إن المبادرة خطوة تتوّج تراكم نقاشات موسعة على صفحات الـ «فيسبوك» بعد اندلاع الثورة التونسية أفضت إلى تشكيل مجموعة على الموقع الاجتماعي تبلورت من خلالها مجموعة من المطالب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فظهرت الحاجة إلى نقل مضمون الاحتقان الاجتماعي والسياسي إلى الشارع العام، وتشكيل لجان

---

(٦) عبد الأحد السبتي، «الشعوب العربية وعودة الأحد،» في: عبد الحي المودن، عبد الأحد السبتي وإدريس كسيكس، **أسئلة حول انطلاق الربيع العربي**، تقديم الطيب بن الغازي، سلسلة بحوث ودراسات؛ ٤٩ (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، [د. ت.]).

(٧) Mickael Vogel, «La Démocratisation au Maroc (9 mars 2011-1 juillet 2011),» *Les Etudes et Essais du Centre Jaques Berques*, no. 7 (novembre 2011).

(٨) ناشط في حركة ٢٠ فبراير، وهو الشاب الذي قرأ إعلان الدعوة إلى التظاهر.

شعبية للتأطير والتعبئة على المستويات المحلية[٩]، معتبراً أن الحركة حظيت بانخراط شرائح متنوعة من يساريين وإسلاميين وليبراليين ونشطاء الحركة الأمازيغية، توافقت على الحد الأدنى للمطالب الإصلاحية التي تصبّ في اتجاه إرساء آليات ديمقراطية حقيقية، وضمان التمتع بحقوق المواطنة الكاملة.

وقد تم الإعلان عن بيان «شباب ٢٠ فبراير» من خلال الندوة الصحفية التي احتضنها مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاريخ يوم الخميس ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، وهو التاريخ الذي قررت فيه ما يناهز ٢٠ هيئة حقوقية مغربية، بالإضافة إلى جماعة العدل والإحسان الإسلامية، دعم الحركات الاحتجاجية التي دعا إليها شباب ٢٠ فبراير، وتبني مطالبها المتضمنة في البيان التأسيسي، مكونة ما سمّي بمجلس دعم حركة ٢٠ فبراير. كما أن الحركة استفادت من دعم حزب اليسار الاشتراكي الموحّد، وفي بعض الأحيان النقابة المغربية للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذين مكّنوا شباب العشرين ومجلس الدعم من مقارهم لتنظيم الاجتماعات والجموع العامة ولقاءات اللجان. وقد اختارت الحركة شكلاً تنظيمياً يعتمد على خلق تنسيقيات في المدن التي بلغ عددها ما يناهز ٨٠ تنسيقية.

ثالثاً: هوية متعددة.. مطالب موحدة

من مميزات الحركة، كونها خليطاً من المكوّنات تختلف أيديولوجياتها من تيار ذي مرجعية إسلامية محافظة أو ثورية إلى تيار ذي مرجعية اشتراكية علمانية لائكية[١٠]، فالحركة تضم شباباً مستقلين، وشبيبة الأحزاب السياسية، وفاعلين من أحزاب يسارية كاليسار الاشتراكي الموحّد، والنهج الديمقراطي (يسار راديكالي)، والجمعية الديمقراطية لحقوق الإنسان، والشباب الأمازيغي، وشباب العدل والإحسان (جمعية إسلامية محظورة). وهو ما شكّل ويشكّل حاجزاً كبيراً في وجه تكوين حركة متجانسة. وإن كان بعض

(٩) تيرنر بيرو، «مطالبهم سياسية واقتصادية واجتماعية.. المغرب: «فيسبوكيون» يضعون حركتهم الاحتجاجية على محكّ الاختبار،» عكاظ، <http://www.okaz.com.sa/new/issues/20110218/con20110218401260.htm>.

(١٠) كريمة إدريسي، «حركة ٢٠ فبراير.. مكونات مختلفة وإيديولوجيات متباينة،» هسبريس (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، <http://hespress.com/politique/42983.html>.

المحللين[١١] يرون في ذلك نقطة قوة، بفعل قدرة مجموعة متعددة كهذه على الانفتاح والتعبئة، وبفعل كونها تمكّنت من الانصهار تحت شعارات موحّدة (محاربة الرشوة والفساد ونهب المال العام، محاسبة شخصيات عمومية وسياسية مقربة من القصر، شعارات تعبّر عن مشاكل اقتصادية واجتماعية تخصّ مدينة معينة كـ «ليدك ديكاج» في الدار البيضاء)، فإن مصدر القوة نفسه يمكن اعتباره من الأسباب الأساسية التي أدت، مع مرور الوقت، إلى إضعاف الحركة وإبراز تناقضاتها، حيث يصرح بنجبلي[١٢] أن الحركة أصبحت تعاني عدم الانسجام بين مكوناتها على المستوى الأيديولوجي والسقف السياسي. «وهذا يتضرر منه الشباب الأصليون المستقلون للحركة»، حيث يظهر بتطور الحركة أن المجموعات التي تتوفر على قدرة وتجربة في التجييش والتأطير هي التي تبرز في الواجهة وتفرض وجهة نظرها[١٣].. ويقول موسى سيراج الدين[١٤] إنه قد «لوحظ منذ ٢٠ آذار/مارس انحرافاً في مسار الحركة، فلجان الدعم، خاصة العدل والإحسان واليساريين، استولوا على الحركة وأصبحوا أصحاب القرار الرئيسيين»[١٥]. ومن جهة أخرى، فإن النواة الصلبة للحركة بدأت تنهار من جراء التوجه الراديكالي باعتباره أكثر تنظيماً وتأطيراً. وهذا ما سيؤدي إلى ظهور اختلافات، مثلاً، في علاقة مع أهداف وأماكن الاحتجاج، حيث يتجه البعض إلى التظاهر في الأماكن العمومية، بينما استطاع آخرون فرض مبدأ الاحتجاج في الأحياء الشعبية بغرض تعبئة أكبر. وقد لوحظ، لأول مرة في مسيرة منظمة في أحد الأحياء الشعبية في مدينة طنجة، رفع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». هذا ما اعتبره البعض لا يتماشى والظرفية التي تمر بها البلاد، فيما رآه آخرون رفعاً من سقف المطالب[١٦].

---

(١١) Vogel, «La Démocratisation au Maroc (9 mars 2011-1 juillet 2011)».

(١٢) إدريسي، المصدر نفسه.

(١٣) Amin Nasser, dans: *Afriques en Lutte* (10 juillet 2011), <http://www.afriquesenlutte.org/afrique-du-nord/maroc/article/maroc-mouvement-20-fevrier-et-la-gauche-radicale>.

(١٤) عضو في حركة ٢٠ فبراير، تنسيقية الدار البيضاء.

(١٥) «Entretien avec Moussa Sirajeddine: Le Peuple ne laissera aucune partie l'influencer par un quelconque subterfuge,» <http://www.aujourdhui.ma/couverture-details83080.html>.

(١٦) حسن البعزاوي، «٢٠ فبراير تستعيد زخمها بالأحياء الشعبية،» العالية برس (٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، <http://www.maghress.com/attajdid/69360>.

وبالرغم من ذلك، لا يمكن، بتاتاً، تقليص دور الحركة في قدرتها على خلق حراك سياسي غير معهود، على مختلف الأصعدة الاجتماعية والفكرية، وإذن السياسية، حيث تمكّنت في زمن قياسي من أن تساهم بشكل قوي في الوعي السياسي والحقوقي لدى المواطن العادي، كما استطاعت رغم تناقضاتها تحقيق مكاسب إيجابية، كإرغام الدولة على إعادة النظر في منظومة الحكم، وتسريع طرح ورش التعديل الدستوري، وخلق نقاش وطني فعّال وهادف، وكشف هشاشة الأحزاب والهيئات التمثيلية[١٧].

٢٠ شباط/فبراير، إذن، تاريخ، تجمّعت فيه تطلعات شباب من مختلف المشارب، ورغم اختلافاتهم الأيديولوجية اتضح منذ البذور الأولى أنها لا تهدف إلى إسقاط النظام، وإنما تطويره إلى ملكية برلمانية. ورغم أن بعض الفاعلين يرون في غياب مطلب الملكية البرلمانية من نصّ البيان المؤسس للحركة، وتغييره بمطلب «الدستور الديمقراطي»، اختلافاً في التصور لطبيعة النظام السياسي المبتغى، فسقف المطالب لم يتغيّر حقيقة، بحيث لا يطرح مطلب الدستور الديمقراطي تناقضاً مع مبدأ الملكية البرلمانية، وبالتالي لا يشكل قطيعة مع النظام. وقد ظلت كل التنظيمات السياسية التي أعلنت دعمها لشباب ٢٠ فبراير تعبر عن التزامها بسقف المطالب الواضحة من خلال ملكية برلمانية يسود فيها الملكُ ولا يحكم بضمانات دستورية وقانونية.

إن الاحتجاج في المغرب لم يتجاوز مطالب الإصلاح؛ ويرجع إدريس لكريني[١٨] ذلك إلى مجموعة من الشروط والعوامل، أولها أن موضوع الإصلاح في المغرب ليس جديداً بالرغم من المشاكل والإكراهات التي اعترت طريقه، كما أن المغرب اعتمد التعددية الحزبية منذ الستينيات من القرن المنصرم، وباشر منذ بداية التسعينيات مجموعة من التدابير والإصلاحات في المجال القانوني والسياسي والحقوقي. . ، وقد عرفت البلاد بتولي محمد السادس الحكم تسارعاً لوتيرة الإصلاحات المتمثلة أساساً بالتعديلات الإيجابية التي عرفتها مدوّنة الأسرة، وإحداث هيئة الإنصاف

---

(١٧) التجاني بولعوالي، «الحركة الاحتجاجية بالمغرب ورهانات التعديل الدستوري،» أريفينو نت (١٧ حزيران/يونيو ٢٠١١)، <http://www.maghress.com/arrifinu/50029>.

(١٨) «التعديل الدستوري ومواكبة الإصلاح بالمغرب،» **القدس العربي**، ٦ - ٧/٨/ ٢٠١١.

والمصالحة، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتحرير الإعلام السمعي ـ البصري، وتوسيع هامش حرية التعبير، وتحديث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وإطلاق برنامج التنمية البشرية، ومشروع الجهوية الموسعة. كما نجد مجالاً واسعاً لممارسة حرية الجمعيات، حيث تمثل منظمات المجتمع المدني قوة حقيقية إلى حدّ يمكن القول معه إنها أصبحت الفاعل والمحرك الأساسي للتطور داخل المجتمع في تراجع بارز لدور الأحزاب، وهي الجمعيات التي يشتغل الجزء الأكبر منها في شراكة مع المؤسسات العمومية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الملكية في المغرب بشعبية كبيرة، ناهيك عن أن الاحتجاج في المغرب ظل طقساً يومياً، وبخاصة مع تنامي المعضلة الاجتماعية والبطالة، ووجود حد مقبول من حرية التعبير.

رابعاً: الحركة ومطلب التغيير الدستوري

يقول عبد العزيز النويضي في مقدمة كتابه **الإصلاحات الدستورية في المغرب: القضايا والأسئلة الأساسية**: «هل من حق المواطن أن يخوض في مسائل الإصلاح الدستوري؟ (. . .) نعم، إن الإصلاح الدستوري مسألة علاقات قوة ومصالح واختيارات مجتمعية. ويبقى على الفاعلين السياسيين بحسب تقييمهم واستراتيجياتهم الخاصة أن يحدّدوا سلوكهم ومواقفهم إزاءه. غير أن هذا لا يمكن أن يمنع أي مواطن أو تنظيم اجتماعي يهتم بالشأن العام من إبداء وجهة نظره في هذه القضايا التي تؤثر بشكل حاسم في المصير الفردي والجماعي».

يرى النويضي أن أهمية الإصلاح الدستوري في المغرب ترتبط بكون الثغرات والنواقص التي يعانيها النصّ الدستوري قد ترجمت، ثم كرّست وعمّقت اختلالات خطيرة في علاقات السلطة، وساهمت في عرقلة إقامة حكم رشيد قائم على المشاركة الديمقراطية، وعلى حكم القانون، وعلى الشفافية والمحاسبة.

وقد أدى هذا الواقع إلى نتائج وظواهر سلبية أخطرها ترسيخ نظام الزبونية والولاءات، واستفحال ظواهر الرشوة واستغلال النفوذ، وهدر

الموارد البشرية والمادية للمجتمع، وممارسة القمع إلى درجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عدد من مراحل التاريخ المغربي المعاصر ضد المعارضة من مختلف مشاربها[١٩].

وقد ارتفع مطلب الإصلاح الدستوري والسياسي بقوة في بداية التسعينيات، وبلورته أحزاب الكتلة الديمقراطية في مذكراتها في سنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٢، ثم ١٩٩٦. غير أن هذا المطلب تراجع بعد تجربة التناوب التوافقي، وأعقبت انتخابات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ حكومة لم يرئسها وزير أول من الأحزاب المشاركة في الانتخابات، وتم الابتعاد عن قواعد النظام الديمقراطي[٢٠]، حيث فشلت الأحزاب السياسية في تعديل موازين القوى لصالحها لأجل استكمال مسيرة الانتقال الديمقراطي.

وكان هذا التراجع كذلك نتيجة لضعف الأحزاب السياسية، وعدم قدرتها على تمثيل المجتمع بكافة شرائحه وتوجهاته، بحيث لا نجد تلازماً بين التعددية الحزبية والتعددية السياسية[٢١]، إضافة إلى افتقارها إلى الديمقراطية الداخلية، وتهميشها للشباب، وعدم قدرتها على تأطير الأجيال الجديدة ومنحها فرصة الارتقاء في السلالم الحزبية وفق الكفاءة، وليس وفق منطق الزبونية والمحسوبية، بحيث لم تستطع أن تحقق مطامح الشباب والشرائح الشعبية في المطالبة بديمقراطية حقيقية توفر الكرامة للمواطن[٢٢]. وأصبحت عاجزة عن الضغط باتجاه دمقرطة حقيقية للنظام، حيث أضحت هذه الأحزاب أو الغالبية العظمى منها بعد سنة ١٩٩٧ جزءاً لا يتجزأ من النظام السائد في قطيعة تامة مع المجتمع.

كلّ هذا جعل من مطلب الإصلاح الدستوري لحركة ٢٠ فبراير، وفي صلبه مسألة طبيعة النظام السياسي، يبعث نفساً جديداً داخل المجتمع، حيث

---

(١٩) عبد العزيز النويضي، «الإصلاح الدستوري بالمملكة المغربية: القضايا الأساسية،» موقع الدكتور هيثم مناع، <http://www.sadasolidarity.net/sda/books/nouedi.pdf>.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) محمد ظريف، **الأحزاب السياسية المغربية** (الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٣)، ص ٢٥.

(٢٢) محمد نجيم، «دور الأحزاب السياسية في سياق الإصلاحات الدستورية،» ناضور دوت كوم، <http://www.nador24.com>.

اعتبرت الحركة في وثيقتها التأسيسية أن التعاقد الاجتماعي هو أساس تحقيق المطالب الاجتماعية والثقافية، وهو ما سيؤدي بالملك محمد السادس، في تفاعله مع الأحداث، إلى إلقاء خطابه في ٩ آذار/مارس[٢٣] الذي دعا فيه إلى تعديلات دستورية، محدداً سبعة مرتكزات أساسية لهذه التعديلات، هي: ضمان دسترة الأمازيغية كلغة رسمية، وتقوية دولة الحق والقانون، وضمان استقلالية القضاء، ودعم مبدأ فصل وتوازن السلطة (مع النصّ على مبدأ تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الأول في الانتخابات مع تقوية صلاحياته)، وتقوية آليات تأطير المواطنين، وآليات تخليق الحياة العامة، ودسترة الهيئات المعنية بالحكامة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات، مع تشديده على أن الإصلاح المرتقب لن يمسّ «ثوابت الأمة»، وهي الإسلام، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية للمملكة، وعيّن لأجل ذلك لجنة استشارية لإعداد مسودة الدستور الجديد، وإلى جانبها كلف الملك مستشاره محمد معتصم بإجراء مشاورات مع قادة الأحزاب والنقابات حول مقترحات التعديل الدستوري، التي شكلت هيئة سياسية للتشاور، بالإضافة إلى مطالبته بإعمال مبدأ التشاور الواسع مع الهيئات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني. قدم مشروع الدستور إلى الاستفتاء الشعبي في الفاتح من تموز/يوليو ٢٠١١، وقد عرف، بحسب الإحصاءات الرسمية، مشاركة ٧٥ بالمئة من ١٣ مليون ناخب مغربي، وصُوّت عليه بـ «نعم» بنسبة ٩٧,٥٨ بالمئة.

بالإضافة إلى ذلك، تم طرح مجموعة من المبادرات، كإطلاق بعض المعتقلين السياسيين، وتعديل الدستور، والتعاطي مع بعض الملفات الاجتماعية المطروحة من قبيل دعم صندوق المقاصة بحوالى ١٥ مليار درهم، وتشغيل بعض المعطلين حاملي الشهادات[٢٤].

لا يسعنا في هذا الفصل الدخول في تحليل لمضامين الخطاب، أو

---

(٢٣) يوسف الساكت، «حركات شباب ٩ مارس تشرح خطاب الملك،» **مغرس** (٦ نيسان/أبريل ٢٠١١)، <http://www.maghress.com/hibapress/26611>.

(٢٤) إدريس لكريني، «التعديل الدستوري ومواكبة الإصلاح بالمغرب،» موقع الجماعة العربية للديمقراطية (١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، <http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/1217>.

تقديم قراءة في مختلف مقتضيات الدستور المعدل، لكن ما يهم التشديد عليه هو أن حراك الشارع وتفاعل الملكية معه قد استطاعا بالفعل، وفي وقت وجيز، جعل النقاش الدستوري في صلب النقاش العمومي في المغرب، حيث تأرجحت المواقف بين من اعتبر خطاب ٩ آذار/مارس خطاباً تاريخياً، ومن اعتبره محاولة للالتفاف حول مطالب الحركة. وبعد ذلك تباينت الآراء حول مشروع الدستور المقترح بين من يؤكد أنه جاء متقدماً، ومقراً بالديمقراطية، ومتجاوزاً حتى سقف مطالب الأحزاب في مذكراتها؛ وبين من اعتبره دستوراً ممنوحاً لا يرقى إلى مستوى إقرار ملكية برلمانية حقيقية.

أما حركة ٢٠ فبراير، فقد كانت قد أعلنت منذ الخطاب الملكي عن نيّتها في الاستمرار في الضغط والاحتجاج، ودعت إلى الخروج في مسيرات حاشدة في ٢٠ آذار/مارس، للضغط وإيصال صوت الشبان إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، وأيضاً من أجل الاستجابة لمطالبها الأخرى[٢٥]، مشدّدة على مطلبها بضرورة اعتماد جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب المغربي، مهمتها صياغة دستور جديد للبلاد[٢٦]. كما واصلت الحركة دعوتها إلى الاحتجاج[٢٧] بعد تقديم مقترحات التعديل الدستوري، معلنة رفضها للدستور الذي نعتته بـ «الممنوح»، وأعلنت مقاطعتها، ودعوتها إلى مقاطعة الاستفتاء[٢٨].

فكيف تمكّن، إذن، شباب ٢٠ فبراير، في ظل واقع الاختلافات الأيديولوجية، من التعبئة والضغط إلى حدود تملك الشارع، وهم الذين

---

(٢٥) «الأمن المغربي يفرق مظاهرة سلمية،» الجزيرة نت (١٤ آذار/مارس ٢٠١١)، <http://www.aljazeera.net/news/pages/fa32d755-831f-4b6f-af20-283fdb6456d0>.

(٢٦) عادل الزبيري، «اعتبرت وعود الملك بإصلاحات دستورية فضفاضة ومكررة: "٢٠ فبراير" المغربية تدعو لمظاهرات للمطالبة بدستور جديد،» العربية نت (١٤ آذار/مارس ٢٠١١)، <http://www.alarabiya.net/save_pdf.php?cont_id=141527>.

(٢٧) فتح الله الحمداني، «مقاطعة -الاستفتاء الدستوري- بالمغرب... المعركة الآنية لحركة ٢٠ فبراير،» الحوار المتمدن، العدد ٣٣٧٣ (٢٢ أيار/مايو ٢٠١١)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=260042>.

(٢٨) «Maroc: Le Mouvement du 20 février appelle à manifester contre le projet de réforme constitutionnelle,» *Le Monde*, 18/6/2011, <http://www.lemonde.fr/international/article/2011/06/18/maroc-le-mouvement-du-20-fevrier-appelle-a-manifester-contre-le-projet-de-reforme-constitutionnelle_1537957_3210.html>.

بدأوا من على صفحات «الفيسبوك»؟ وكيف مكّنت الطفرة التكنولوجية التي عرفها العالم، ويعرفها الوطن العربي، من إحداث طفرة سياسية نوعية داخل المجتمع؟

خامساً: من الطفرة الإلكترونية إلى الطفرة السياسية[٢٩]

عرف المغرب الشبكة (الإنترنت) في عام ١٩٩٥، حيث كان عدد مستخدمين الإنترنت قليلاً، ولكن الأوضاع تغيّرت كثيراً مع تولي الملك «محمد السادس» الحكم، حيث أعلن منذ توليه الملك تأييده للوسيط الجديد، وأعلن عن بداية عقد تعليمي يستمر حتى عام ٢٠٠٨، بحيث تكون جميع المدارس المغربية خلاله قد ارتبطت بالشبكة (الإنترنت)[٣٠]. ويقدر تقرير للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ـ الهيئة المسؤولة عن مراقبة وتنظيم أسواق الهاتف والإنترنت في المغرب ـ وصول عدد المشتركين في شبكة الإنترنت في المغرب، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، إلى حوالى مليونين و١٧٢ ألفاً و٩٠٣ مشتركين مقابل مليون و٨٦٦ ألفاً و٩٦٣ مشتركاً خلال الفصل الأخير من عام ٢٠١٠، أي بنسبة نمو فصلية تتجاوز ١٦ بالمئة[٣١]، علماً أن عدد المستخدمين الإجمالي للإنترنت في المغرب يقدر بعشرة ملايين و٤٤٢ ألفاً و٥٠٠ مشترك، بحسب بيانات (Internet World Stats.)[٣٢]. وذكرت بيانات «سوشيال باكرز ـ كوم» أن المغرب يأتي في المرتبة الثالثة عربياً، والمرتبة ٣٦ عالمياً، مسجلة ٣,٩ مليون اشتراك[٣٣].

وتعتبر مقاهي الإنترنت في المغرب عاملاً مهماً يسمح بتعامل المواطن المغربي مع الشبكة، وعلى الرغم من زيادة عدد المنازل المتصلة بالشبكة، فإن مقاهي الإنترنت تظل محوراً لجذب الشباب[٣٤]. وتؤكد مختلف المصادر

(٢٩) السبتي، «الشعوب العربية وعودة الأحد».

(٣٠) انظر موقع الهيئة العليا للاتحاد السمعي والبصري: <http://www.haca.ma>.

(٣١) انظر موقع أرقام ديجيتال: <http://digital.argaam.com/?p=20555>.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) إنيس براونة، «مقاهي الإنترنت.. محطات للرحلة إلى خارج التقاليد،» موقع مشروع ثروة، <http://arabic.tharwaproject.com/node/929>.

أنه، بشكل عام، تؤمن مقاهي الإنترنت في المغرب حرية كاملة لزبائنها في التعامل مع شبكة الإنترنت[٣٥]، ولا توجد قيود رسمية صارمة خاصة بتراخيص مقاهي الإنترنت، حيث ينصّ القانون على أنه يجوز لكل شخص ذاتي أو معنوي أن يتقدم بطلب لتقديم خدمات الإنترنت، وذلك للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات[٣٦].

إن الثورة الإلكترونية عامل جد مهم لفهم الحراك السياسي الجديد الذي عرفه المغرب، حيث إن الإعلام الجديد وتقنيات الاتصال الحديثة قد مكّنت من إيصال فكرة الاحتجاج عن طريق تمكين الأفراد من فضاءات موسعة وتعددية لممارسة «حرية افتراضية»[٣٧]. ويمر ذلك من خلال تطور وتنامي الولوج إلى الشبكة الإلكترونية ينتج منه تملك ثقافة حرة عبر الإنترنت تمكّن من التعبير بحرية ومن دون تابوهات، الأمر الذي يؤدي إلى بروز ثقافة سياسية جديدة تتميز بحرية الفكر، والتعبير بطريقة مكشوفة، من دون اللجوء إلى إخفاء الهوية[٣٨].

ويشير السبتي[٣٩] إلى أن الطفرة التكنولوجية التي عرفتها بلداننا، رغم بعض التأخر والتفاوت، حققت إمكانيات كانت تنتمي في ما قبل إلى مجال الخيال العلمي. فقد حقق انتشار الحاسوب بشكل تدريجي، وبروز المواقع والمدونات ومنتديات المناقشة والصحف الإلكترونية والمواقع الاجتماعية، إمكانيات هائلة للتواصل. وعمل النظام الاقتصادي القائم على الترويج لهذه الوسائل الجديدة كمواد استهلاكية، الأمر الذي أدى إلى دمقرطة ملحوظة. وعمل ذلك على خلق فضاء افتراضي، هو في آن واحد فضاء عمومي مواز يتيح تجاوز القيود المفروضة داخل الفضاء الاجتماعي من قبيل الرقابة والتابوهات واللغة المحنّطة.

---

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) «إجراءات التصريح بفتح نوادي الإنترنت،» الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، <http:// www.anrt.net.ma/arb/content/main.php?id_page=4&id_sous_page=4&refniv=0>.

(٣٧) Vogel, «La Démocratisation au Maroc (9 mars 2011-1 juillet 2011)».

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) السبتي، «الشعوب العربية وعودة الأحد».

وتؤكد السوسيولوجية رحمة بورقية[٤٠] أن هذه الديمقراطية الإلكترونية هي التي تنمّي السلوك الاجتماعي السياسي للشباب، حيث يؤدي التواصل الافتراضي عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» إلى تنظيم افتراضي. ويوفر الـ «فيسبوك» مجالاً منظماً مفتوحاً لتبادل الأفكار من دون وجود بنية عمودية أو تراتبية متحكّمة في النشطاء.

سادساً: شباب الإعلام البديل

إننا اليوم بصدد «جيل وسائطي» صفته الأساسية أنه لا يتعامل مع الإعلام كمتلق منبهر يثيره الجانب المسلّي للأداة التقنية، وإنما كمستعمل مندمج، فاعل ومنفعل[٤١]. وبذلك، فالشبكات الاجتماعية أمثال الـ «فيسبوك» و«تويتر» والهواتف النقالة المستعملة ككاميرات ومسجلات صوتية ورقمية، المرتبطة بالعالم في حينها، لا يمكن التعامل معها كأدوات رابطة لأفراد في عالم افتراضي، بل كوسائط تجعل أفراداً فعليين لهم مطالب فعلية ملحّة يستبقون الزمن، ويضغطون على الفاعلين السياسيين بقدرتهم على أن يجتمعوا، دونما حاجة إلى ترخيص مسبق، وأن يتكاثروا بمجرد الاستجابة العفوية لنداء الشبكة[٤٢].

بالإضافة، نلاحظ وجود قدرات تقنية هائلة لدى الشباب، تجعلهم قادرين على مواكبة التطور التكنولوجي، ليس فقط عن طريق الاستعمال، بل أيضاً الإبداع. وفي هذا الصدد، فقد عبّر عدد من مسؤولي «غوغل» الذين زاروا المغرب، عن إعجابهم بالمستوى التقني العالي للمبرمجين المغاربة (ومعظمهم من الشباب)، وبمدى تجاوبهم السريع مع ما يستجدّ في عالم تكنولوجيا المعلومات، وعبّر مسؤول عن «غوغل» خلال مسابقة أقامتها مؤخراً شركة الاتصالات «ميديتيل» لفائدة المبرمجين الشباب، عن دهشته الكبيرة لعدد المبرمجين الشباب الذين أبدعوا الكثير من تطبيقات «أندرويد»

---

(٤٠) Vogel, Ibid.

(٤١) إدريس كسيكس، «الظاهر والباطن في ثورة الشباب،» في: المودن، السبتي وكسيكس، **أسئلة حول انطلاق الربيع العربي**.

(٤٢) المصدر نفسه.

على الهواتف النقالة، واحتارت لجنة التحكيم في اختيار الفائزين نظراً إلى المستوى العالي الذي أبان عنه المبرمجون المغاربة الذين لا تتجاوز أعمارهم في المجمل ٣٠ عاماً[٤٣].

وفي المغرب، عرفت السنوات الأخيرة تطوراً مهماً في طريقة الوصول إلى المعلومة وتوصيلها، بدليل انتشار ظاهرة المدوّنات والإذاعات والمواقع الإخبارية الشبابية وغيرها. كما تنامت المبادرات داخل المجتمع المدني لإحداث مشروعات لتحفيز الشباب على خلق إعلام تشاركي عن طريق تكوينهم وتأطيرهم[٤٤]. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى ظاهرة مهمة كان لها وقع مهم في الحراك السياسي الحالي، ألا وهي ظاهرة المدوّنات الشخصية التي تنمو باطراد على الشبكة.

ويُعدّ «تجمّع المدوّنين المغاربة» أول هيئة وطنية تعنى بالتدوين والمدوّنين في المغرب، تأسست يوم الفاتح من آذار/مارس ٢٠٠٩، وهي جمعية مدنية مستقلة تضم بين أعضائها المدوّنين بالعربية والفرنسية والأمازيغية واللغات الأخرى. وهي تشتغل في إطار قانون الجمعيات والحريات العامة المغربيين.

وتقوم فكرة التجمّع، بحسب مؤسسيه، على توحيد الجهود التدوينية لخدمة المدوّنين والتدوين المغربي من خلال نشاط تحفيزي تنسيقي لا يمارس أية وصاية على التدوين، وفي الوقت نفسه يقترح ويبرمج ما ينشط التدوين المغربي ويحميه ويطوره.

وتعرّف الهيئة الوطنية التدوين بـ:

● فعالية ثقافية تمارس حضورها في العالم الافتراضي «الإنترنت»، وتمارس التدوين في جميع المجالات، وتناقش كل القضايا من دون استثناء، متوخية الموضوعية والعقلانية والالتزام بالمبادئ الإنسانية التي تحترم حقوق وكرامة الأفراد والشعوب.

---

(٤٣) «جوجل تختار المغرب لاستقطاب المبرمجين الشباب،» موقع مغاربة (٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١)، <http://www.mgharba.com/.../technology/1272>.

(٤٤) «أصوات الشباب: الشباب المغربي ووسائل الإعلام الحديث،» موقع تنمية.

● فعالية تتجاوز وتتحدّى إكراهات النشر ومعيقات التواصل لنشر الإبداع والثقافة وجديد العصر والإنسان بكل حرية ومصداقية.

● فعالية لا تقع تحت أية وصاية سياسية أو ثقافية أو دينية.

● فعالية تنهض وتتقوّى بمساهمات المدوّنين والمدوّنات وتكامل جهودهم.

● فعالية تقوم على احترام كل الآراء التي تنطلق من احترام وتقدير الفكر والإنسان في كل مكان وزمان.

● فعالية منفتحة على مفهوم المواطن العالمي.

ويُعتبر عضواً في «تجمع المدونين المغاربة» كل مغربي أو مغربية يقيم في أرض الوطن أو خارجه له مدوّنة يمارس فيها التدوين بشكل فردي أو جماعي، ومن دون اعتبار للسن أو لغة التدوين أو الجنس أو الدين، ومن دون اعتبار لعدد الزوار أو مجال التدوين، ويقصى منه كل من يخصص مدوّنته لأغراض عنصرية أو ينتهك فيها حقوق ملكية الآخرين، كالذين يعتدون على حقوق ملكية البرمجيات المختلفة.

وقد تنامت أيضاً في السنوات الأخيرة ظاهرة لجوء الشباب إلى استعمال الهواتف النقالة لتصوير وفضح الخروقات التي تقترفها السلطة، وهي من الوسائل الجديدة التي ساهمت في مواكبة الحراك الاجتماعي، متمكّنة بذلك من تجاوز قصور الإعلام الرسمي، وعكست تحولاً نوعياً في علاقة السلطة بالمعلومة والصورة، بل غيّرت تماماً معاني القوة[٤٥]. ولعل أبرز تجربة في المغرب تمّت قبل بداية حراك ٢٠ شباط/ فبراير، حيث قام شخص مجهول أطلق عليه في ما بعد اسم «قناص تاركيست» نسبة إلى مدينته، بتصوير رجال الدرك في حالة تلبّس، وهم يتلقون الرشاوى من سائقي السيارات مستخدمي الطريق الرابطة بين مدينتي الحسيمة وشفشاون، ونشرها على موقع الـ «يوتيوب». وقد كسب القناص شهرة محلية ووطنية ودولية، حيث تداولت الصحف المغربية أخباره. ويقول قناص تاركيست حول دوافعه: «الحياة

(٤٥) عمر كوش، «حراك الشباب والثورات العربية،» الجزيرة نت (٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/d7c7b1a9-0eec-4580-ab61-0b7beacfdb41.htm>.

اليومية لا تطاق. زرع الدرك الملكي الرعب في المنطقة، مستغلين جهل وسذاجة السكان الذين يعاملون كـ «الأوباش»، لملء جيوبهم. لم أستطع البقاء مكتوف الأيدي. كان من الواجب فعل شيء ما».

لقد شكّلت صفحات الـ «فيسبوك» والفيديوهات القصيرة على الـ «يوتيوب» الأدوات الأساسية لنشر المبادرات الفردية والجماعية للشباب في مرحلة أولية. فقد عرف الفيديو الذي بثّه أسامة الخليفي، داعياً الشعب المغربي إلى التظاهر، نجاحاً مهماً بالنظر إلى عدد الزوار. وأدت الشبكات الاجتماعية في مرحلة ثانية، خاصة صفحة مجموعة «الحرية والديمقراطية الآن» على الـ «فيسبوك» دوراً في نقل النقاشات إلى العموم، وخاصة خارج نطاق العاصمة والمدن الكبرى. كما مكّنت الشباب من التواصل الآني على المستوى الوطني وتقريب وجهات النظر، قبل أن يتم الاتفاق على تاريخ ٢٠ شباط/ فبراير للتظاهرة، لتحدث بعد ذلك صفحة حركة ٢٠ فبراير، الصفحة الرسمية للحركة والمجمّعة للمجموعات المختلفة، وكذا قناة ٢٠ فبراير على الـ «يوتيوب»[٤٦].

وقد كانت هذه الأدوات ذات أهمية في ما بعد في التعبئة للتظاهر، حيث بثّت الحركة، مثلاً، يوم ١٤ شباط/فبراير على الـ «يوتوب» والـ «فيسبوك» أول فيديو يعبّر فيه عشرات من الشباب، ذكوراً وإناثاً، بالأمازيغية والعامية المغربية، بدءاً بعبارة «أنا مغربي»، عن أسبابه الشخصية للتظاهر. وفي فيديو آخر يجيب الشباب عن سؤالَي: «شكون حنا» (من نحن)، و«علاش حنا خارجين» (لماذا ننزل إلى الشارع)، معرّفين بالحركة وأسباب التظاهر.

وتأتي أهمية استعمال الشبكات الاجتماعية في التعبئة بالنظر إلى الطريقة التي تعامل بها الإعلامان التقليدي والرسمي مع الحركة ودعوتها إلى التظاهر، حيث لم تنقل إلا قلة من الصحف المستقلة والإلكترونية الخبر، بل ذهبت العديد من الصحف التقليدية إلى تخوين الشباب، مدعية أن جهات أجنبية وراءهم. وأدرجت الإذاعة الوطنية خبر إلغاء التظاهرة. بينما كان بالفعل

(٤٦) انظر «قناة ٢٠ فبراير» على موقع اليوتيوب: <http://www.youtube.com/user/mouvement 20fevrier?blend=21&ob=5>.

للصحافة الإلكترونية المستقلة دور مهم جداً في متابعة المواطنين للأحداث وتقديم التحليلات بمختلف مواقفها، فالمواقع كـ «كود»[٤٧] و«هسبريس»[٤٨] مكّنت من تجاوز الصحافة التقليدية والإعلام الرسمي، في حين مكّنت تقنية التصوير والبثّ على الـ «يوتيوب»، الحركة ومسانديها، من التواصل والإعلام الواسع خارج إرادة القنوات الرسمية، ورغماً منها، حيث يعتبر سعيد السولامي، مدير مركز حرية الإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنها «ظاهرة جديدة لها أهمية بالغة، بحيث يقوم المواطن العادي بإخبار الجمهور، وهو نوع جديد من الصحافة المواطنة»[٤٩]. فكانت من الوسائل التي مكّنت من التنديد بالتعامل القمعي الذي عرفته بعض التظاهرات، ومن ثم كسب تعاطف المواطنين.

وبموازاة مع ذلك، أعلنت جمعية المدوّنين تأييدها لحراك ٢٠ شباط/ فبراير من خلال بيانها الذي دعت فيه «جميع المدوّنين داخل المغرب وخارجه إلى التغطية والمواكبة الإعلامية لهذه التحرّكات الشعبية، مع رصد وتوثيق تجاوزات الأجهزة الأمنية، وفضح جميع انتهاكات حقوق الإنسان، وكشف جميع أشكال توظيف وسائل الإعلام في تحوير الحقائق أو تضليل الرأي العام»[٥٠].

وفي مقارنة لتأثير المدوّنات السياسية في وسائل الإعلام التقليدية المغربية، يقول بنجبلي، رئيس جمعية المدوّنين المغاربة: «إن للمدوّنات تأثير في الرأي العام، خصوصاً لدى الشباب الذي يهجر القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية إلى شبكة الإنترنت، الأمر الذي يشكّل انعكاساً حقيقياً لدور المدوّنات في تقريب الآراء والأخبار إلى الرأي العام». وعزا بنجبلي

(٤٧) موقع كود <http://www.goud.com>.

(٤٨) موقع هسبريس، <http://www.hespress.com>.

(٤٩) انظر: «قناص تاركيست: قاهر المرتشين بلا منازع،» منتديات ستار تايمز، <http://www.startimes.com/f.aspx?t=10138068>.

(٥٠) «صحافة المدونات تنال اعتراف وتقدير وزارة الاتصال بالمغرب،» جمعية المدونين المغاربة (١٣ آذار/ مارس ٢٠١٢)، <http://maghrebblog.maktoobblog.com/>.

و«نص بيان جمعية المدونين المغاربة حول احتجاجات ٢٠ فبراير،» جمعية المدونين المغاربة، <http://maghrebblog.maktoobblog.com/1562039>.

تزايد اهتمام الشباب هذا إلى «ضعف الإعلام في تعاطيه لموضوعات رئيسية تخصّ التنمية البشرية والشأن العام في المغرب»[٥١].

وفي السياق التضامني نفسه، أسس خارج المغرب، موقع «مامفاكينش»[٥٢]، بمعنى «لن نتنازل»، على غرار الموقع التونسي «نواة»، وهو موقع مستقل عن الحركة عمل على تجميع كل الأخبار المرتبطة بالتظاهرات في مختلف أنحاء المغرب، وكان بمثابة فضاء لتجميع المعلومات والتحاليل بغرض تجاوز التضليل الإعلامي الرسمي. كما اختص الموقع بالمتابعة المباشرة الآنية والجغرافية لجلّ التظاهرات، مقدماً لأعداد المشاركين، وهو ما جعل منه أداة محورية للتواصل والتنسيق[٥٣].

ورغم ذلك، يجب الانتباه إلى أن استعمال التقنيات الحديثة، وإن كان بالفعل يساهم وبشكل كبير في التواصل والتعبئة ويعيد النظر في آليات الفعل الاجتماعي والسياسي، فهو لا يمكّن فعلياً من قياس وزنه الحقيقي في الواقع، بحيث لا يمكن اعتبار الـ «فيسبوك»، مثلاً، بارومتراً معبّراً عن حجم الحركة ومحتواها.

سابعاً: معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي

لم تكسب حركة ٢٠ فبراير رهان وجودها الفعلي إلا عبر النزول إلى الشارع، وتمكّنها من حشد دعم الفاعلين المدنيين والسياسيين، والتحاق المواطنين بالمسيرات التي دعت إليها. كما أن حراك جزء من الشارع المغربي، شباباً وغير شباب، استجابة لنداءات التظاهر، لم يأت نتيجة للتواصل الافتراضي فقط، بل جاء بعد تلاق للمجال الافتراضي والواقعي معاً. فاللقاءات الفعلية للشباب الناشط على صفحات الـ «فيسبوك» وداخل المجموعات الافتراضية في الرباط في البداية، تم من خلال التنسيقيات المحلية التي شكّلت مرحلة مهمة في بناء الحركة وتنظيم التظاهرات،

---

(٥١) «تضييق الخناق على المدونين السياسيين في المغرب،» <http://www.dw-world.de/dw/article/>.

(٥٢) انظر موقع مامفاكينش: <https://www.mamfakinch.com>.

(٥٣) Romain Chapouly, «Le «Mouvement du 20 fevrier» au Maroc: Une étude de cas de la coordination locale de Rabat,» Institut d'études politiques de Lyon-Master 2 (2011).

وبالتالي فإن بناء فضاء افتراضي جماعي مرتبط بخلق مجال للالتقاء على أرض الواقع. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إنكار الدور المهم الذي أداه الإعلام التقليدي عبر القنوات الفضائية، كالـ «جزيرة»، و«فرانس ٢٤» والصحافة المكتوبة، في التعريف بالحركة وإيصالها إلى عموم المواطنين.

إن الفضاء الافتراضي يمكّن الأفراد من مجال حرّ للتعبير، كما يشكّل بالنسبة إلى الفاعلين فضاء للنقاش وتوحيد الرؤى والأفكار، وبالتالي فتح وتسريع إمكانات التلاقي والتعبئة والتشبيك على أرض الواقع. ولعل هذا التلاقي بين الواقعي والافتراضي هو ما قد يمكّن من فهم السرعة التي تمّ بها تعميم النداءات، وتكوين التنسيقيات المحلية، وبلورة الأرضيات المشتركة، وتنظيم التظاهرات.

إن وسائل الاتصال الحديثة تساعد بالفعل في مرحلة من المراحل في التواصل الواسع، وتمكّن الأفراد من إدراك أن هناك آخرين يقتسمون المطالب نفسها. كما أنها تساعد على تجاوز حاجز المسافات والزمن، حيث تكمن قوتها في القدرة الفعلية للأفراد على التشبيك والتعبئة. لكنها ليست السبب المباشر في انتفاضة المجتمع، أو لها دلالة تنامي أو تجدد الوعي السياسي داخل المجتمع أو اختيار العمل خارج المؤسسات التقليدية من أحزاب ونقابات وجمعيات. إن العكس صحيح، فجموعات الـ «فيسبوك» الأولى هي مكوّنة في الأساس من شباب ذوي خبرة في العمل الاجتماعي والسياسي، ومع أنه من الخطأ القول إن جيل الرواد والمشاركين في هذا الفضاء هم منخرطون في العمل السياسي، فإن أولئك الذين يمرّون من الافتراضي إلى الميداني، هم حاملون مسبقاً على الأقل لنية العمل السياسي والاجتماعي[٥٤]، كما أن للتنظيمات السياسية والمدنية الفاعلة دوراً مباشراً في تحركة منخرطيها، والعمل على تكثيف التواصل والتعبئة والتشبيك.

ويصعب، بالتالي، الجزم بدور المجال الافتراضي في نقل الإحساس بضرورة الانخراط السياسي الدائم للأفراد أو تحولهم فجأة إلى مناضلين على أرض الواقع، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا عبر التنظيمات والمؤسسات

---

(٥٤) المصدر نفسه.

«التقليدية»، كما أن العودة إلى الواقع تعيد ترتيب الأمور التي لا تبرز داخل الفضاء الافتراضي، فمسألة غياب الزعامات، مثلاً، تفنّد، ولو جزئياً، حين نخرج من العالم الافتراضي، حيث يبرز قياديون في التظاهرات، وناطقون باسم الحركة في الندوات المنظمة واللقاءات الصحفية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يشكّل استعمال هذا المجال ضماناً لنجاح الفعل السياسي. فحركة ٢٠ فبراير، وإن تمكّنت عبر الشبكات الاجتماعية من التواصل والتوحّد حول مطالب محدّدة في البداية، وحشد تضامن فئة مهمة من المواطنين، فهي في تطورها الميداني تصطدم بواقع تعددها وتناقضاتها وعدم تجانسها الحقيقي. كما تصطدم بواقع تجاذب موازين القوى داخل المجتمع. ولعل من أبرز مظاهر ذلك بروز بوادر ضعف الحركة من خلال عدم قدرتها على التعبئة الواسعة، حيث إن الواقع أظهر أن إمكانيات التعبئة عموماً ظلت محدودة بالمقارنة بثورتي تونس ومصر، فلم تستطع الحركة الانفتاح على عموم المواطنين، خاصة الشباب منهم، حيث يشير «ع»، أحد المستقلين داخل الحركة، أن الشباب المستقل فعلياً هو أقلية، وأن حلم التمكّن من تأجيج الشعب المغربي بكامله اصطدم بواقع آخر، بالإضافة إلى ظهور اختلافات جوهرية مع بعض الفاعلين الديمقراطيين داخل المجتمع كالحركة النسائية، مثلاً، التي تمنّت إقرار الدستور بالمساواة والمناصفة. كما أن الحركة لم تتمكّن من توضيح موقفها من أسئلة مجتمعية أساسية، كعلمانية الدولة، التي أثارت جدلاً بين القوى السياسية.

خاتمة

لقد حاول هذا الفصل إبراز العلاقة بين المجالين الافتراضي والواقعي في الحراك السياسي للشباب المغربي، وذلك من خلال إبراز، من جهة، سياق الحراك الاجتماعي الخاص بالمغرب قبل ٢٠ فبراير الذي تميّز بوجود فعلي وشبه دائم لفعل الاحتجاج في الشارع المغربي، وأضيفت إليه حركة ٢٠ فبراير في سياق التحولات السياسية التي عرفتها تونس ومصر بالأساس، بمطالب سياسية جديدة تعيد النظر في طبيعة الحكم السياسي في المغرب، وإن لم تطالب بإسقاطه؛ ومن جهة أخرى، التحول الحاصل لدى الشباب

بالخصوص، في طرق التواصل والتعبئة والمرتبط بالتطور التكنولوجي، واستعمال الوسائل الحديثة للتواصل الاجتماعي.

ويؤكد الفصل أن ارتباط التطور التكنولوجي، وارتباط جيل بأكمله تقريباً، بالتواصل عبر المجالات الافتراضية، وإن كان بالفعل أحدث تغييراً في آليات الفعل الجماعي، فهو لا يغيّر من طبيعة هذا الفعل في الواقع. فمجموعات الـ «فيسبوك» لم تسمح بتسييس أفراد جدد أو حشد تعبئة واسعة. ولم تغيّر شيئاً من طرق اتخاد القرارات وإفراز الزعامات التي كانت تتم داخل التنسيقيات والمجموعات العامة والشارع.

لذا، وجب الابتعاد عن التحليل الظرفي، واعتماد التحليل التاريخي للتمكّن من فهم الدور الحقيقي لهذه الوسائل. إن مجموع التراكمات التي تحققها المجتمعات، سواء السلبية أو الإيجابية منها، هي المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي والسياسي. كما أن تجاوز الشعارات إلى اقتراح المشروع المجتمعي الذي يحمله الشباب هو الرهان الحقيقي الذي بإمكانه أن يفرز واقعاً اجتماعياً وسياسياً جديداً في بلداننا بشكل يضمن المساواة والديمقراطية والحرية والمواطنة الكاملة. وهي الفكرة التي لا يمكن معها التعامل مع الشباب داخل المجتمع ككتلة منسجمة وموحّدة، بل هي فئة، وإن كانت، بفعل عنفوانها قادرة على حمل أمل التغيير والثورة، فهي تحمل داخلها كذلك تناقضات المجتمع نفسه. كما أن تحول طبيعة الفعل السياسي والاجتماعي عبر تحول الفاعلين، لا يعني بالضرورة امتلاك هؤلاء الفاعلين للسلطة وإمكانية ممارستها.

الفصل الخامس

الشبكات الاجتماعية والتغيير في البحرين

علي أحمد الديري(*)

أحمد الساري(**)

باسمة القصاب(***)

(*) باحث بحريني في مجال الإعلام.

(**) كاتب من البحرين.

(***) كاتبة من البحرين.

مقدمة

البحرين جزيرة صغيرة مساحتها ٧٥٠ كم٢، تحكمها قبيلة آل خليفة، التي «فتحت» أو «غزت» الجزيرة في عام ١٧٨٣، والاختلاف هنا حول هذين الفعلين: «فتحت» أم «غزت»، ما زال يشكّل الحدث السياسي حتى اليوم في البحرين، فقد اعتبرت القبيلة البحرين غنيمة يحق لساداتها التصرّف فيها وفق ما يريدون. وفي عام ١٩٢٣، بدأ الاستعمار الإنكليزي يفرض إصلاحات سياسية، وبدأت تتشكل إدارات الدولة، إلا أن القوى المتشدّدة في قبيلة آل خليفة والقبائل المتحالفة معها في «فتح» أو «غزو» البحرين، رفضت هذه الإصلاحات التي كانت تسعى إلى مساواة أبناء القبائل مع أبناء الشيعة السكان الذين تم فتح بلادهم أو غزوها.

لذلك، لم تتحول إدارة السلطة إلى شكل دولة حديثة، وظل نظام القبيلة فاعلاً في إدارة السلطة. وفي عام ١٩٧١ استقلت البحرين، وقد دفعت القوى السياسية الفتية المناضلة السلطة إلى إقرار دستور عقدي، وإنشاء برلمان ديمقراطي في عام ١٩٧٣، لكن التجربة صادرتها السلطة، وتم إلغاء البرلمان، وتوقف العمل بالدستور في عام ١٩٧٥، وتم تطبيق قانون أمن الدولة، وزجّ بالقوى الوطنية في السجون. وفي عام ٢٠٠١، جاء مشروع ميثاق العمل الوطني، وأصدر ملك البلاد دستوراً منحة في عام ٢٠٠٢ لم يشارك فيه الشعب، وفرض برلماناً منتقص الصلاحيات، ولم يطرأ أي تغيير على شكل الحكومة التي ظلّ رئيس وزرائها خليفة بن سلمان آل خليفة منذ الاستقلال وحتى الآن.

دخلت البلاد في أزمة أخرى، فتفجّرت أحداث ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، وكان أحد مطالبها الرئيسية تشكيل حكومة منتخبة بإرادة شعبية. مثّل

هذا المطلب، وسط دول الخليج التي لم تعرف تجربة الحكومة المنتخبة، تهديداً مباشراً لجميع حكومات هذه الدول المحافظة، فتدخلت عبر قوات درع الجزيرة لضرب هذه الحركة الديمقراطية الثورية، وأزالت في ١٦ آذار/ مارس دوّار اللؤلؤة الذي اتخذه المحتجّون ميداناً لاعتصامهم المفتوح.

يبلغ تعداد السكان في البحرين وفقاً لاحصاءات البنك الدولي في عام ٢٠١٠ ما يزيد قليلاً على المليون وربع المليون نسمة، وبالتحديد مليوناً و٢٦٢ ألف نسمة[١]، تمثل الفئة العمرية ٠ ـ ١٤ عاماً حوالى ٢٦,٤ بالمئة من السكان، ومن الفئة ١٥ ـ ٦٤ عاماً حوالى ٧٠ بالمئة، أغلبهم تحت سن الخامسة والأربعين. وهذا يدل على أن فئة الشباب هي الأكبر، وأن البحرين مجتمع فتي، وهو ما يجعله مجتمعاً دينامياً تنشط كل مفاصله السياسية والاجتماعية، ويسهل عليها ربط نشاطها بوسائل الاتصال الحديثة، وهو ما يفسر أن البحرين من أوائل الدول العربية التي كانت فيها حركات احتجاجية منذ عام ٢٠٠٠، والتي جاء على أثرها الدستور المنحة عام ٢٠٠٢. وحيث إن التركيبة الديمغرافية للبلد هي كذلك، ولما كان هذا الفصل في الأصل ورقة بحثية مقدمة في إطار مشروع بحثي عن جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية، فإننا سوف نركّز أكثر هنا على مشاركات هذه الفئة، سواء من خلال النشاط التدويني، أو المشاركة في المنتديات، أو عبر مواقع التواصل، كـ «فيسبوك» و«تويتر»، وربما لحداثة الموضوع كان علينا، نتيجة للتضييق الأمني الشديد، الاقتباس كثيراً من هذه الوسائل، لأن هذه هي الطريقة المثلى لاستجلاء المواقف الحقيقية لهذا الجيل وقادته، وتبيان كيف تفاعل الناس معه.

دخلت الآلة التقنية (الكمبيوتر والإنترنت) المجتمع البحريني منذ العقد التسعيني، وقد سبقت المؤسسات الأهلية المؤسسات الرسمية في استخدامها، وتلقفها الشباب، ونشط فيها الصبية الصغار قبل أن تدخل بوابات المدارس الحكومية. كما برعت الجهات الشعبية في استخدامها بشكل فاق الجهات الرسمية وتجاوزها. وعلى خلاف المتوقع، كانت القرى سبّاقة على المدن في

(١) انظر: «البحرين،» البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org/country/bahrain>.

استخدام الإنترنت، ساعدها على ذلك تلاصق البيوت وسهولة وصلها بشبكة واحدة لتوفير كلفتها.

نشطت الحركة الإلكترونية في نهاية التسعينيات، وصارت جهازاً إعلامياً شعبياً ينافس الجهاز الرسمي، فكلما نشط الجهاز الإعلامي الرسمي في ممارسة لعبة الخفاء، نشط الجهاز الشعبي (التقني) في ممارسة لعبة الفضح والكشف. وكلما أظهر الجهاز الإعلامي الرسمي صورة معيّنة للواقع البحريني، تفنّن الجهاز التقني الشعبي في إظهار الوجه الآخر من الصورة، إن لم يكن إظهار عكسها تماماً. ويقدم الشكل البحريني للاحتجاج نموذجاً مختلفاً، إذ إن نموذج النخبة الافتراضية المركزية من النشطاء على «فيسبوك» و«تويتر» أدى الدور الأكبر في تحريك الشارع، ومن ثم فإن تركيز الفصل على شخصيات، مثل عبد الهادي الخواجة، ونبيل رجب وغيرهما.. هو مقصود لكونهم من أبرز الفاعلين بين أفراد النخبة البحرينية السياسية المعارضة الذين كان سلوكهم السياسي الاحتجاجي محوراً لكثير من الأحداث والتطورات على الأرض في ساحات اللؤلؤة. كذلك، فإن التعريج في منهج التحليل التاريخي أحياناً للوقوف على أحداث تاريخية سياسية مفصلية لدى البحرينيين، يصبح مهماً مع الاستعانة بعض الشيء بنظريات الإعلام البديل الذي شكّل محوراً ووعاء للتفاعلات السياسية الشبابية، ليس فقط في البحرين، وإنما في كل دول الربيع العربي، مع اختلاف في أولوية وسيلة على أخرى داخل كل بلد عربي.

لذلك يسعى هذا الفصل إلى استجلاء حقيقة تأثير تلك الوسائل التقنية الجديدة للمشاركة في الحياة السياسية البحرينية، وسيتناول المشاركة عبر التقنيات الحديثة والفضاء الإلكتروني من خلال النقاط التالية:

- المنتديات الإلكترونية.
- المدوّنات.
- «فيسبوك».
- «تويتر».

أولاً: المنتديات والإعلام السياسي في البحرين: من «الجداريات» والمنشورات إلى المنتديات

حتى نستطيع أن نعرف على وجه الدقة والتفصيل كيف ومتى دخل الإنترنت كأداة فاعلة في النشاط السياسي في البحرين، لا بد من العودة إلى مرحلة التسعينيات التي شهدت واحدة من أكبر الانتفاضات العارمة ضد النظام، وانتهت بمصالحة انقلب عليها النظام بعد أقل من عام، ليدخل في ما يشبه الحرب الباردة مع المعارضة، وفي هذه الحرب الباردة طوّر شارع المعارضة من أدواته السياسية كثيراً، وأهم هذه الأدوات هي «الإنترنت السياسي».

سنمرّ في خلفية تاريخية تعرض لنا كيف كان يصعب على جمهور المعارضة كثيراً تلقي الأخبار والبيانات من الداخل أو الخارج، وكيف كان الناشطون والمتظاهرون يستخدمون لتلبية هذه الحاجة، ولإبقاء التعبئة في الناس، وسائل بسيطة جداً، لكن وقعها كان رهيباً، وأثرها الإعلامي كان فاقعاً. من هذه الوسائل المنشورات السياسية التي توزّع في صلوات الجمعة، وكذلك «الكتابة على الجدران».

من هنا سننتقل إلى أول استخدام سياسي للإنترنت وثّق تاريخياً في عام ١٩٩٧، وأدى إلى أول حالة اعتقال من نوعها في البحرين، وهذه الحالة هي لمحمد السهلاوي، الناشط السياسي والحقوقي. ومن سيرة السهلاوي سننتقل إلى سيرة أهم شخصية ملاحقة لنشاطها في هذا المجال، هي المدوّن والتقني علي عبد الإمام، مؤسس أول منتدى بحريني، هو ملتقى البحرين «بحرين أون لاين». سنرى كيف ربّى الملتقى وأخرج شباباً ناشطين بما أتاح لهم من مساحة تثقيفية حرة ومرنة ومفتوحة. وسنرى كيف بات «بحرين أون لاين» مرآة لتطور الوعي السياسي عند البحرينيين، وكيف بدأ بتغييب سلطة الرمز لصالح صوت الفرد. كما سنرى كيف صار الملتقى عبئاً على النخب والرموز والقيادات السياسية التقليدية، وكيف تعاملوا معه، بل سنرى كيف صار عبئاً على الصحف والكتّاب.

إن أهم ما أنتجته المنتديات وأرعب السلطة، هو دورها الذي أخذته في صناعة الحدث على أرض الواقع. كان النظام يأمل لو أن كل ما يرد في هذه

العوالم الافتراضية يبقى افتراضاً، إلا أن ظنه خاب! سنسرد هنا كيف اخترقت الحجاب الافتراضي بين «المنتديات» و«الواقع»، كيف فاض الناس من المنتديات إلى الواقع.

من هنا، سنرى كيف مهّد ذلك كله لأن تنطلق ثورة اللؤلؤة (شباط/ فبراير ٢٠١١) من «بحرين أون لاين»؛ كيف تحول المنتدى فعلاً إلى أصل تسميته، ساحة عمومية، لكنه انتقل تماماً من عالم الافتراض ليكون على الأرض، وكانت «ساحته» الشهيرة «دوار اللؤلؤة»، مركز الاحتجاجات التاريخية في البحرين.

كان للمنتديات الأخرى دور كبير جداً في الحراك السياسي، فقد أخذت هذه المنتديات من بحرين أون لاين الكثير، وأعطته الكثير. ورغم أنها كانت في الغالب تتبع القرى أو بعض الجهات الأخرى، إلا أن الشأن السياسي يحتل عادة موضوعاتها الرئيسية.

أهم الأشخاص الذين لوحقوا بشكل ممنهج خلال فترة القمع هم مشرفو ومراقبو المنتديات، ومن يُعرف بأنه مؤسس فيها. كان بعض هؤلاء يضطرون إلى كشف هويتهم لإضفاء الجدّية والرسمية على المنتدى. . عرّضهم هذا إلى حملة انتقام واسعة لم تكن في الحسبان، راح ضحيتها الشهيد الخالد زكريا العشيري، مشرف قسم «ثورة ١٤ فبراير» في منتديات «الدير».

ففي كل جمعة بعد انتهاء الصلاة، أنت على موعد مع مشهد مهيب، قد يشاغب قليلاً تلك السكينة التي أنهيت عليها الصلاة، حين يطرق سمعك ذلك الصوت الأثير، لتناثر مجموعة كبيرة من الأوراق، يقذفها مجهول لتسقط على رؤوس المصلّين، ثم يرحل! يلتقط المصلّون بشيء من التوجّس هذه الأوراق التي يعرفونها جيداً من صوت سقوطها؛ إنها «منشورات سياسية»!

خلال التسعينيات التي شهدت انتفاضة تاريخية منظّمة في البحرين، غاب جميع السياسيين، إما في السجن وإما في المنفى. وليستمر الحراك السياسي في مواجهة قبضة النظام البوليسي المشدّدة، والخوف المترسّخ لدى قطاعات كبيرة من الناس. كان المعول الوحيد يقع على الإعلام السياسي الذي سيحمل خطاب الانتفاضة، إلا أنه كان عصياً! لقد تحقق القدر الممكن من الحفاظ على تعبئة الجماهير من خلال قنوات ضيّقة سلكها الشباب

المناضل وقتها رغم الكثير من العوائق والمخاطر، وكانت إحداها المنشورات السياسية التي ألقت بالكثيرين في غياهب السجن، لأنها في حدّ ذاتها جريمة يعاقب عليها القانون البحريني.

مئات آخرون من الشبان زجّ بهم في السجن، بتهمة أخرى، هي الكتابة على الجدران («صحيفة الأحرار» كما كانوا يسمّونها). تستيقظ في الصباح لتجد كل جدران القرية امتلأت بالشعارات السياسية المناوئة للنظام، وأسماء الزعماء والقادة السياسيين وصورهم، ومقتطفات من بيانات الحركات السياسية التي قد لا تصل، وكذلك بعض الأخبار التي يقرّ كثير من الشهود بأنهم لم يعلموا بها إلا من «الجدران»!

لقد كانت الطريقة الوحيدة لدى السلطة لمقاومة هذا الإعلام المضاد: اقتحام البيوت لترويع ساكنيها من النساء والأطفال، حتى يعترفوا مَن قام بكتابة هذه الشعارات على جدار منزلهم، أو اعتقال كلّ من يشتبه بأن له نشاط سياسي بناء على قانون «أمن الدولة»، وحبسه سنوات قبل أن يقدم إلى المحاكمة بتهمة استخدام «الجدران» سياسياً، بالإضافة إلى توفير علب الصبغ الأبيض لسيارات الشرطة على الدوام حتى يقوموا بواجبهم الأمني في إزالة كل ما يكتب على الجدران، من خلال صبغها.

هناك شيء واحد حيّر النظام البوليسي التي كانت وظيفته الرئيسية منذ تأسيسه قمع كل التحركات المناوئة للنظام، وهو كيف كانت تصل البيانات والخطابات من خارج البحرين، فرغم أن انتفاضة التسعينيات عرفت بانتفاضة الفاكس، لأنها قد تكون من أوائل الحركات السياسية التي استخدمت هذه التقنية للتواصل، إلا أن هناك ثمة أداة أخرى ضالعة في تهمة «الاتصال»!

ثانياً: المدوّنات

منذ عام ٢٠٠٤، كان ينتظر الجيل الجديد مساحة جديدة للتعبير عن الرأي، ليس مهماً أن تكون كاتباً أو أديباً أو صحفياً لتدوّن، بل يكفي أن يكون لك رأي ورؤية، ويكفي أن تملك القدرة على التعبير. إنها المدوّنات (Blogs)، أي المساحة التي بدأ الشباب يشعر بأنها صحيفته الخاصة ومتنفسه الخاص. قبلها كان كل شيء مرهوناً بما يَسمح به الناشر الرسمي. للمرة

الأولى صار لكل فرد في المجتمع حرية أن يعبّر عن رأيه في أي موضوع يشاء من دون رقابة أو وصاية. يمكنه أن يكتب باسمه الحقيقي، أو يصنع له كياناً رمزياً يمثله، إنه المسؤول الأول والأخير عن صحيفته.

كانت السياسة والدين هما الجانبان الأقوى حضوراً في موضوعات هذه المدوّنات، ربما لأنهما الأكثر منعاً، والأكثر تكميماً، في المجتمع البحريني، كما غيره من المجتمعات العربية. يخفي بعض المدوّنين أسماءهم ليعلنوا أفكارهم، وكفرهم أحياناً، وليعلنوا تبرّمهم من السلطتين السياسية أو الدينية، والبعض الآخر يكتب رأيه باسمه من دون خوف أو اكتراث.

تكشف أسماء المدوّنات البحرينية اهتمامات أصحابها وتوجّهاتهم في كثير من الأحيان: المسكوت عنه، صوت المواطن، مدخنة الرياش، حشد بلا وجه، مداس آية الله، سراديب الصمت، مارون الراس، درب الفراشات، صندقة الملا، طاحونة الأدرج، بحرين فوكس، فوبيا، عرين محمود، زرنوق بحراني، جدل، شقيقي ٧٢، إن كنت ذا رأي، بحرانية، فوضى، السواد الأعظم، أزاميل، تأملات، تراتيل الانتظار، أرض دلمون أو ما تبقى من أوال، اللامنتمي، جدار مخطط، مزاجية، الأميرة، قصر الإمبراطور، هذيان، هوامل، أثر الفراشة. . . كلها أسماء لمدوّنات بحرينية كانت قد بلغت أوج نشاطها منذ عام ٢٠٠٤ وحتى انتشار «فيسبوك» الذي خطف الأضواء سريعاً.

لكل مدوّن رؤيته لاسم مدوّنته، ولمعنى تدوينه. في ملف أعدّ حول المدوّنين البحرينيين في عام ٢٠٠٦، كشف فيه بعض المدوّنين عن ذواتهم كما يرونها من خلال مدوّناتهم. سنقدم هنا مقتطفات مما كتبه بعضهم عن أنفسهم، وعلاقتهم بالتدوين:

ـ تقول صاحبة مدوّنة «أزاميل»: زملت الشيء لففته؛ أردت معنى ألفف فيه أفكاري ومشاعري وأصوغها في أشياء سمّيتها (حزم)، ولا يكون ذلك إلا في أزاميل. قد آلفها لأهرب بها من سلطة الدولة القامعة والمجتمع وكل السلطات، حتى العائلة! أزاميل هي المتنفس الآخر لي، حينما لا تجدين الاهتمام والإصغاء في منتجعك (الوطن: الدولة، البيت، الجامعة، حتى الرفاق. . .)، تبحثين عنه وتبتكرين أساليبك للمقاومة. مدوّنتي شكل من أشكال مقاومتي.

ـ ويقول صاحب مدوّنة «قصر الإمبراطور»: أنا مُراهِقٌ سَئِمَ الواقِع، صَنَعَ مِن الخيال هروباً، ومِن الحِروف عالماً جميلاً. اسمي موجود في (بروفايل) المدوّنة، أما أفكاري ومعتقداتي وتصوّراتي، فتُقدمها التدوينات التي أقوم بكتابتها. ما أكتبه هو تعبيري عن شخصي. أحاول قدر الإمكان أن تكون مدوّنتي على قدر عال من الجودة، لأن ما تحمله المدوّنة من مضمون، أحمله أنا أيضاً. لماذا أدوّن؟ لأن التدوين فسحة للتعبير عن الرأي من دون أية قوانين وحدود غير تلك التي أضعها أنا لنفسي.

ـ ويقول صاحب مدوّنة «تراتيل الانتظار»: أقولها باختصار: أنا عاشق وطن حزين. أحبك أيها الوطن الحزين، بكل أصناف جروحك، أحبك ففيك عبق الأحباب، عبق الثوار، وأريج الشهداء. هكذا أنا، ولربما لا يعرفني الآخرون هكذا. مدوّنتي تعني روحي، قلمي، كلمتي، وتعني وطني الذي أتمناه، هي ما تبقى من قدراتي. أدوّن وأعتقد أن العالم محتاج لأن يقرأ كلماتي، لأن الطرق مسدودة أمام الكلمات، فأين نكتب، وأين نجد زمناً للكتابة يقبل بحروفنا قبل قدراتنا، أدوّن لأنه ببساطة بوابتي للحرية، للراحة، ولأكون أنا كما أنا.

ـ أما صاحب مدوّنة «صندقة الملا»، فيقول: أدوّن لثلاثة أسباب مهمة بالنسبة إلي؛ الأول أن أروّض قلمي على الكتابة والتطور في هذا المجال. الآخر أن أحفظ في زاوية واحدة كل ما كتبته في منتديات ومواقع وصحف ومجلات متفرقة هنا وهناك، لأرجع إليها ويرجع إليها من يريد قراءتها دون عناء التشتت. والسبب الأخير هو أنني حينما أدرج مقالاً في مدوّنتي الخاصة، فإنني أكون مسؤولاً عنها، خصوصاً أنني أدوّنها باسمي الحقيقي، ولست مضطراً إلى أن أدوّنها في المنتديات الأخرى، وبالتالي تكون معرّضة للتعديل أو الحذف.

ـ ويوضح صاحب مدونة «هيثو»: أقدم نفسي، كشابٍ معارض، يطمح إلى المزيد من الإصلاح في البلد، له العديد من الطموحات التي يسعى إلى تحقيقها، ولديه الكثير من الهوايات والاهتمامات التي يحاول أن يستعرضها في مدوّنته. أدوّن أفكاري، وآرائي، واعتقاداتي. أدوّن وأسجل انتقادي لكثير من الأمور التي يصعب أن انتقدها في مكان آخر. أدوّن لكي أثبت للعالم

أنني موجود، ولي رأي. أدوّن لكي يعرف العالم أن هناك بلداً أسمه البحرين، ويحدث فيه ما نكتبه وما نقوله.

ـ أما صاحبة مدوّنة «تأملات» فتقول: أدوّن ما يجول بخاطري أو ما أرى (من وجهة نظري) أنه يكشف جانباً مهماً. أكتب كل ما يستثيرني، محلياً كان أو عربياً أو حتى عالمياً، غالباً أعتمد أسلوب إثارة الأسئلة بدلاً من تقديم الإجابات أو تسليط الضوء على المتناقضات. مدوّنتي هي المكان الذي أجمع فيه كل موضوعاتي تحت سقف واحد. في مدوّنتي أتحدّث بما أريد، ولا أضطر إلى الخضوع لأية شروط.

ـ ويذكر صاحب مدوّنة «المسقطي»: استعملت المدوّنة كنوع من التفكير بصوت عال، وبحضور الآخرين. قسمت المدوّنة إلى قسمين، أحدهما باللغة الإنكليزية، أكتب في الموضوعات على الساحة السياسية العالمية، ونسخة أخرى بالعربية، أكتب فيها كل ما يخصّ البحرين، والوطن العربي عموماً.

ـ ويقول صاحب مدوّنة «سراديب الصمت»: الكتابة ـ ومن ثم التدوين ـ كالتنهيدة، لا بد أن تخرج من الإنسان حتى يشعر بالراحة وهدأة النفس. نبدأ بالتقاط اليراع والخربشة على وجوه الأوراق، ثم نعرضها للآخرين. الكتابة في أولها مثل الحب، لا ندري لماذا نمارسها، ولا نعرف سر ميلنا نحوها، وإنما ننساق إليها من دون أن ندري. كلاهما يبدأ من فيض العاطفة، بعدها تأتي لحظة الوعي ـ أو لنسمّها لحظة النضج ـ عندها تتحول الكتابة والتدوين إلى هواية أو هوية.. إخالني مدفوعاً إلى الكتابة، مستشعراً مقولتي الأديب البرازيلي جورج أمادو (أكتب لكي يقرأني الآخرون)، والأديب المصري توفيق الحكيم (أكتب لإثارة القارئ لكي يفكّر).

كان للمدوّنات في أوج انتشارها، في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، دور في قيادة جزء كبير من حركة الشارع، وتوجيهها أيضاً. لقد نجح المدوّنون في إثارة الرأي العام، وكسب العلاقات داخل وخارج البحرين، كما كان لهم دور في إبراز جيل شاب مثقف خارج عن سلطة المألوف.

ـ يحمل محمود اليوسف، صاحب مدوّنة «عرين المحمود»، وهو المعروف بأبي المدوّنين البحرينيين، لأنه أول من دخل عالم التدوين في عام ٢٠٠٣، همّ إسماع صوت العرب لكل العالم. لذا جاءت مدوّنته باللغة

الإنكليزية (أردت أن أقول للعالم إن ما يجمعنا هو أكثر بكثير مما يفرّقنا، بعد تداعيات حوادث ١١ أيلول/سبتمبر كان مهماً بالنسبة إلي أن أقول للعالم: ليس كل العرب إرهابيين، ليس كلهم متطرفين، ليسوا كلهم منغلقين، بل ليسوا كلهم مسلمين). يصل عدد متصفّحي مدوّنة محمود إلى أكثر من ٤ ملايين متصفح شهرياً، بحسب قوله، ويرى أن الوطن الغربي شغوف جداً بمحاولة فهم مجتمعات الوطن العربي (أستطيع أن أقول إن المدوّنات العربية الناطقة بالإنكليزية، استقطبت المثقفين الذين يعشقون السلام والصداقات ويكرهون الحرب والعداوات).

في عام ٢٠٠٦، أطلق محمود حملة لاقت دعماً كبيراً ومشاركة واسعة من قبل باقي المدوّنين البحرينيين. فبعد فضيحة «تقرير البندر» الشهير الذي كشف مخطّط السلطة لاستهداف الطائفة الشيعية في البحرين والعمل على تغيير الخريطة الديمغرافية في البلد. كانت الصدمة أكبر من أن يستوعبها أحد؛ لقد فجّر تقرير البندر شعوراً بالإقصاء والنبذ من قبل السلطة تجاه غالبية الشعب من الطائفة الشيعية، نتج منه شحن طائفي لم تكترث السلطة بتهدئته، بل بإثارته أكثر عن طريق إعلامها الطائفي المستفزّ. أطلق محمود في مدوّنته حملة «لا شيعي، لا سنّي، بس بحريني»، وقد لاقت هذه الحملة رواجاً كبيراً، ودعماً من قبل الشباب والجهات المبغضة للطائفية بكل أشكالها. تحدّث محمود عن تجربته هذه، وقال: «جالساً تتناوبني هواجس الإقصاء المبرمج لخارطة الإنسان البحريني. تداعيات أحداث قضية البندر تلقي بسواد ظلالها على نفسي ومزاجي وتفكيري. التلفاز أمامي. محطة الـ (. .) تعرض برنامجاً يتحدّث فيه القس توتو، داعية حقوق الإنسان المشهور، عن ضرورة مواجهة العنصرية بكل أشكالها. قال عبارة علقت في ذهني من لحظتها (كيف نستطيع أن نشعر بالسلام، وجارنا، في الوقت نفسه، لا يشعر بالسلام؟). أوقفتني هذه العبارة. كيف يمكن أن أشعر بالأمان، وليس كل أبناء وطني، في الوقت نفسه، يشعرون بالأمان؟ كيف أشعر باللاإقصاء، وهناك من أبناء وطني، من يتعرّضون، في الوقت نفسه، لحملات إقصائية منظّمة وموجّهه؟ كيف أشعر باللاتمييز، وهناك في الوقت نفسه حملة مخطط لها، قائمة على قدم وساق، بقصد التمييز والتفريق والفصل الطائفي. كيف نستطيع مواجهة هذا التخطيط؟ ليس سوى بمواجهته. لم نعش الفرقة، ولم نقبلها يوماً. صغاراً كنا نتشاقى

معاً، نلعب معاً، نتعلّم معاً، وقد كبرنا معاً. لماذا يراد لنا اليوم أن لا نبقى معاً؟ لماذا يراد لأجيالنا القادمة أن لا تنشأ معاً؟ (لا شيعي، لا سنّي، بس بحريني). أطلقتها صرخة من مدوّنتي. ما أسرع أن لبّت المدوّنات البحرينية الصرخة. قامت تصرخ معي (بس بحريني، بس بحريني). بقيت المدوّنات البحرينية تقول (بس)، وتمعن في قولها (بس) لكل ما يجرح إنسانية الإنسان ويتعامل معه على غير إنسانيته.

ترفع المدوّنات البحرينية صوتها، صارخة (بس)، على المخطّطات المنظّمة والموجّهة لضرب أبناء الوطن بعضهم بالبعض الآخر. (بس) المدوّنات ليست خططاً منظمة، ليست حملات مدعومة، ليست خاضعة لسياسة مدبّرة أو أجندات رفيعة المستوى، بل هي مبادرات فردية هاملة، وليدة لحظة وظرف وحدث، أقرب لأن تكون رد فعل مناهض أو رافض أو معترض. لا تلبث باقي المدوّنات، بفعل حسّ (بسها) المشترك أن تتلقف المبادرة الفردية سريعاً، وتتبناها، وتضغط باتجاهها. تقول المدوّنات البحرينية (بس) للطائفية، (بس) للصفحات الصفراء، (بس) للأقلام المأجورة، (بس) للكذب والزيف والنفاق والتضليل والتمويه والاستفزاز والقمع والمنع، (بس) لقمع الرأي، (بس) لحجب الرأي الآخر، (بس) للمخطّطات الرفيعة المستوى، (بس) لانتهاكات حقوق الإنسان، (بس) لسحق كرامة الإنسان.

ـ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أطلقت مدوّنة (مداس آية الله) ما يشبه الحملة، حين تبنّت نشر خبر اعتقال المواطن محمد سعيد (٣١ عاماً)، وهو ناشط سياسي يعمل طبيب أسنان، منددة باقتياده عنوة، ومن دون إذن من النيابة العامة إلى مركز التحقيقات في العدلية، إحدى ضواحي العاصمة البحرينية (المنامة). ترى مدوّنة (مداس آية الله) أنه «يجب التعامل مع المواطنين كذوات حقوقية وليسوا كحيوانات في قطيع». في اليوم نفسه، نشر عدد من المدوّنات البحرينية والمواقع الإلكترونية الخبر نفسه نقلاً عن مدوّنة (مداس آية الله)، معلنة استياءها من تكميم الأفواه. أطلقت المدوّنات على السجين اسم سجين الرأي، وقام عدد كبير من المدوّنات البحرينية بوضع صورة محمد سعيد على هوامشها الجانبية، مطالبة بالإفراج عنه من دون قيد أو شرط، كما أُطلقت مدوّنة خاصة باسمه، تناشد المنظمات الدولية بالتدخل والضغط على الحكومة البحرينية من أجل إطلاق سراحه. والجدير بالذكر أن

محمد سعيد هو أحد الشخصيات التي وقّعت العريضة الموجهة بخصوص تقرير مركز الخليج لتنمية الديمقراطية (مواطن)، والمطالبة بالتحقيق فيها.

هكذا اخترقت المدوّنات بتعدّد مصادرها سلطة المصدر الواحد، وثقافة الصوت الواحد، ووهم الرؤية الواحدة، والخبر الواحد، والقراءة الواحدة، والتحليل والتعليق. جعلت المدوّنات من كل هذه (الأحاديات) محل شك واختبار، وفتحتها على تعدد الأقاويل. لم تعد الرواية الرسمية تشبع فضول إنسان عصر التدوين. لم يعد يحترم عقله من يسلّم برواية مصدرها وحيد، حتى وإن تعددت إصدارات هذا المصدر (صحفه، مطبوعاته، مواقعه). صار الإعلام الرسمي يلجأ إلى المدوّنات لرصد بعض الأخبار، ويلجأ إليها في استقصاء الآراء حول حدث عام. بقيت المدوّنات هي الصوت الأبرز للإنسان البحريني، حتى ظهر «فيسبوك»، وبدأ يخطف الأضواء تدريجياً من المدوّنات.

ثالثاً: الـ «فيسبوك»

كلما قصرت العبارة في المواقع الإلكترونية، اتسع استخدامها، وصارت قاعدتها الجماهيرية أوسع. ويميل الجيل الجديد إلى النقر غالباً لا النقش، والتعبير عن ذاته بعبارات بسيطة ومباشرة وغير مطوّلة. لهذا وجد نفسه سريعاً في الـ «فيسبوك» بعد ظهوره وانتشاره في البحرين بعد عام ٢٠٠٧. كما راح الـ «فيسبوك» يخطف الأضواء من المدوّنات. وجده الجيل (النقار) أخف استعمالاً، وأكثر ملاءمة لكتابة العبارات القصيرة، بخلاف المدوّنات التي اتسمت بطابع مقالي في العادة. في «فيسبوك» ليس هناك حاجة إلى أن تكون مدوّناً أو كاتباً، يكفي أن تضع صورتك واسمك، وتدعو مجموعة من الأصدقاء إلى صفحتك لتتبادل معهم الأخبار والحالات والكلمات.

العبارات القصيرة والمقتضبة التي يعبّر بها «الفيسبوكيون» عن حالاتهم المختلفة (Status)، صارت إخباراً مستمراً عما يفعلونه وما يشعرون به وما ينوون عمله، وتطورت سريعاً إلى إبداء وجهات النظر في مختلف الأمور. وكالعادة، سيتصدر الشأن الديني والسياسي والثقافي مشهد الآراء سريعاً. كل حدث ستجد له أصداء وتلقيات مختلفة في «فيسبوك». سيتحول تدريجياً إلى مساحة تبادل رأي وإثراء ونقاش، الجميع له ما يدلي به. لقد أتاح «فيسبوك»

فتح علاقات تواصلية بين المختلفين والمؤتلفين، وتكوين صداقات افتراضية جديدة، تتطور لتصبح حقيقية في ما بعد.

تجاوز «فيسبوك» حالات الفرد وأخباره، وانتقل إلى حالات المجتمع وأخباره. يمكنك أن تقرأ فيه آخر المستجدّات وتشاهد فيه الصور والفيديوات. المسافة بين الحدث ونشره مكتوباً ومصوراً هي مسافة التنزيل فقط. ليس هناك من داع إلى أن تنتظر الخبر من الصحف في اليوم التالي. صارت الصحافة خبر البائت، و«فيسبوك» خبر اللحظة. وسيتقاسم «تويتر» هذه الميزة مع «فيسبوك» في ما بعد.

كبار من الصحفيين والإعلاميين المخضرمين لحقوا بـ «فيسبوك» متأخراً، شعروا بالفجوة من تدارك الجيل الشاب الذي ذهب بعيداً في التكنولوجيا وفي وسائل الكلام. الجميعات السياسية أيضاً لحقت متأخرة بعد أن أدركت أنها بحاجة إلى أن تصل إلى الجيل التقني الذي يلتهم اللحظة الخبرية ولا ينتظرها. صارت هناك صفحة لكل مؤسسة، ولكل جمعية، ولكل تجمّع. لم يفت صفحات «فيسبوك» أن تشن حملات تحشيدية لكل حدث، مثل صفحات خاصة بالمطالبة بإطلاق سراح معتقلين رأي وسياسيين، خلال احتجاجات سابقة للربيع العربي.

١ ـ ربيع الفيسبوك

مع حلول فصل الربيع العربي، حيث «فيسبوك» و«تويتر» الأداتان الرئيسيتان فيه، أنشأت مجموعة من الشباب صفحة ثورة ١٤ فبراير، أعلنوا فيها البدء باعتصامات سلمية في مختلف أرجاء البحرين، بدءاً من ١٤ شباط/فبراير، وحتى تحقيق المطالب. جاء في البيان الذي وضعوه تعريفاً لهم: «نحن شباب البحرين دعونا إلى ثورة شعبية سلمية في يوم ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١ للمطالبة بتغييرات وإصلاحات جذرية في نظام الحكم وإدارة البلاد، التي بسبب غيابها أدخلت البلاد في حالة احتقان مستمر بين الشعب والنظام على مدار عقود من الزمن. نحن لا ننتمي إلى أي تنظيم سياسي أو ديني أو مذهبي أو طائفي، بل انتماؤنا هو حبنا ووطنيتنا لبلدنا الحبيب البحرين. الثورة ستبدأ من يوم ١٤ شباط/فبراير باعتصامات سلمية في مختلف أرجاء البحرين، وستستمر حتى تنفيذ مطالبنا الرئيسية».

٢ ـ مطالب ١٤ فبراير

كانت جملة المطالب الرئيسية واضحة تماماً ومحددة، قدَّمها البيان:

ـ إلغاء دستور ٢٠٠٢ غير الشرعي الذي تم فرضه على الشعب بشكل غير قانوني، وحل مجلسي النواب والشورى.

ـ تكوين مجلس تأسيسي من خبراء وكوادر الطائفتين السنّية والشيعية لصياغة دستور تعاقدي جديد ينصّ على أن:

- الشعب مصدر السلطات جميعاً.
- السلطة التشريعية تتمثل ببرلمان يُنتخب كلياً من الشعب.
- السلطة التنفيذية تتمثل برئيس وزراء يُنتخب مباشرة من الشعب.
- البحرين مملكة دستورية، تحكمها أسرة آل خليفة، ويمُنع على أفرادها تولي مناصب كبيرة في السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

ـ إطلاق جميع الأسرى السياسيين والحقوقيين، وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في مزاعم التعذيب وملاحقة ومحاسبة المسؤولين قانونياً.

ـ ضمان حرية التعبير، والكفّ عن ملاحقة الصحفيين قضائياً، ومنع حبسهم في قضايا النشر، وعدم التضييق على الإنترنت، وفتح المجال أمام التدوين، واستقلالية هيئة الإذاعة والتلفزيون، وعدم تدخل الأجهزة الأمنية في عمل المؤسسات الإعلامية.

ـ ضمان استقلالية القضاء وعدم تسييسه.

ـ تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في مزاعم التجنيس السياسي، وسحب الجنسية البحرينية ممَّن ثبت حصوله عليها بشكل غير قانوني أو بسبب دوافع سياسية.

تضمّن البيان الدعوة إلى مشاركة جماهير الشعب البحريني في «الاعتصامات بشكل سلمي وحضاري». وأكد أن ١٤ شباط/ فبراير سيكون البداية فقط، وأن الطريق قد يطول، والاعتصامات قد تستمر لأيام وأسابيع.

وُقّع البيان باسم شباب البحرين. وعنون باسم: البيان الرسمي لثورة ١٤ فبراير في البحرين.

هذه الصفحة التي جاوز عدد المعجبين بها ٨٦ ألف متابع، كانت أول من أطلق شرارة الاعتصام السلمي في حركة ١٤ فبراير. الهدف لم يتجاوز مطالب ديمقراطية إصلاحية. لكن السلطة واجهت الاعتصامات منذ اليوم الأول بالقمع الشديد الذي نتج منه سقوط شهيدين خلال أقل من ٢٤ ساعة، وأدى إلى تصعيد الحركة الاحتجاجية، وارتفاع سقف المطالب. اهتمت هذه الصفحة بنشر كل ما يستجدّ من أخبار الحركة الاحتجاجية على الساحة البحرينية، كما قامت بالنقل المباشر للأحداث والصور والفيديوات أولاً بأول، واعتبرت مرجعاً توثيقياً للكثير من المهتمين والناشطين.

في مرحلة لاحقة قريبة، تزايد عدد الصفحات التي خصّصت نفسها من أجل ثورة ١٤ فبراير. وجميعها تعمل على النقل والتوثيق والبثّ المباشر للحدث. من أهم هذه الصفحات هي صفحة «ائتلاف ١٤ فبراير»، التي يتابعها حوالى ٣٦ ألفاً و٥٠٠ معجب. تمثل هذه الصفحة جماعة أخرى انبثقت من رحم الحركة الاحتجاجية، تقدم نفسها على أنها ائتلاف لمجموعة الحركات الشبابية في ١٤ فبراير. ومن أبرز صفحات الثورة أيضاً صفحة شبكة ١٤ فبراير الإعلامية (٤٠ ألف متابع)، وهي تعمل على التغطية الإعلامية لكل التحركات الميدانية والخبرية.

٣ ـ صفحات وليدة الثورة

تبنّت صفحات أخرى القضية نفسها أو تداعياتها، وعملت على نشر كل ما يتعلق بالثورة، صغيرها وكبيرها، ومن هذه الصفحات: صفحة ثورة الغضب ١٤ فبراير (٢٣ ألف متابع)، صفحة شهداء ثورة ١٤ فبراير (١١ ألف متابع)، صفحة ملتقى ثورة ١٤ فبراير (١١ ألفاً)، صفحة ثورة ١٤ فبراير يوم الغضب في البحرين (١١ ألفاً)، صفحة الثورة الإلكترونية لشباب ١٤ فبراير (عشرة آلاف)، صفحة أحرار ١٤ فبراير (ثمانية آلاف و٥٠٠)، صفحة نكت وأشعار لشباب ثورة ١٤ فبراير (ثمانية آلاف)، صفحة ثورة الغضب البحريني ١٤ فبراير (أربعة آلاف ومئة متابع)، صفحة فتيات ثورة ١٤ فبراير (ألف و٨٠٠)، صفحة شباب ١٤ فبراير (ألفا متابع)، صفحة

حزب ثورة ١٤ فبراير (أربعة آلاف)، صفحة أناشيد ثورة ١٤ فبراير (ألف متابع)، وغيرها من الصفحات.

٤ ـ صفحات الموالاة (المواجهة الإلكترونية من قبل النظام)

على الجانب الآخر، بدأت الصفحات المضادة التي تدعمها جهات حكومية بالانتشار، وعملت الصفحات المضادة على تشويه الحركة الاحتجاجية، ومحاولة إظهارها بمظهر طائفي وغير سلمي، كما عملت على فبركة العديد من الصور واللقطات لإظهار انتماء هذه الحركة إلى إيران، منها الصورة الشهيرة التي تم نشرها على صفحات «فيسبوك» الحكومية وفي المواقع المختلفة، قبل أن يكشفها شباب الثورة ويفضحوا تزييفها. وكان مثلها كثير.

عملت هذه الصفحات على تجييش الشارع السنّي ضد الحركة الاحتجاجية ذات الغالبية الشيعية، وعملت على استحضار نماذج من صور قديمة مرتبطة بأحداث سابقة ومواجهات سابقة على أنها لقطات حديثة ومرتبطة بالثورة، لإيهام الشارع السنّي والموالي بعنفية حركة ١٤ فبراير.

نشطت الصفحات الحكومية أكثر بعد ١٦ آذار/ مارس، وقامت الحكومة بممارسة دور استخباراتي بعرض صور المسيرات والاعتصامات التي حدثت بين منتصف شباط/ فبراير حتى منتصف آذار/ مارس، بعد أن سرقتها من الصفحات الثورية والشخصية، وبدأت بنشرها على صفحاتها، وتعليم الوجوه بدوائر، من أجل التعرّف إلى أسماء المطلوبين، وتسهيل القبض عليهم من قبل رجال الأمن. كان هذا ما حدث، إذ تم اعتقال كل من عرضت صورته في هذه الصفحات، وكان كل من يتم عرض اسمه ومهنته والتشهير به، يتأهب للاعتقال خلال أيام. ومن أكثر الصفحات التي نشطت في هذا الاتجاه، وكان واضحاً منها التعاون المباشر بينها وبين وزارة الداخلية، هي صفحة سمّت نفسها بشبكة حارقهم (ألف و٩٨٠ متابعاً)، وكان نشاطها متركّزاً على «فيسبوك» و«تويتر»، وعملت على تأجيج الشارع السنّي والتحشيد ضد كل المحتجّين باعتبارهم خونة وأبناء متعة وروافض... إلى غير ذلك من المصطلحات التي دأب التعامل بها مع المحتجّين.

ومن الصفحات أيضاً التي نشطت في هذا المجال، صفحة داعس الشيعة الخونة عملاء إيران (٧٣٢ متابعاً)، وصفحة مقاطعة الخونة (٧٦٢ متابعاً)، وصفحة حارقهم، وحارق صفحات البحارنة (٣٠٦ متابعين)، وصفحة شبكة منرفزهم (١٥٦ متابعاً)، وصفحة قروب الفاروق، وغيرها.

٥ ـ انتهاكات صفحات الـ «فيسبوك»

تتمثل أغلب الانتهكات على صفحات التواصل الاجتماعية قبل فرض قانون أمن السلامة الوطنية في ١٦ آذار/مارس بإغلاق عدد من صفحات الثورة التي تنقل الأخبار في «فيسبوك»، وذلك بالتبليغ عنها، بالاضافة إلى فبركة صور المعتصمين، والسبّ والقذف لكل شخص يمثل رأياً معارضاً للسلطة وتجمّع دوار اللؤلؤة عبر الصفحات الموالية للحكومة. وقد حشدت السلطة جيشاً إلكترونياً لمواجهة هذه الصفحات، وبدت جلية للعيان بعد تشكّل تجمّع الوحدة الوطنية (تجمّع الفاتح). فصفحة الثورة الرئيسية التي ابتدأت بها انتفاضة شباب ١٤ فبراير اختُرقت عدة مرات، وتدارك الشباب الموقف لتفادي إغلاق الصفحات لاحقاً بالمشاركة الفعالة فيها، إذ ليست صفحات الثورة وحدها تلك التي انتهكت، فقد وصل الضغط إلى محاولة إغلاق صفحة جمعية الوفاق الرسمية في «فيسبوك»، وذلك خلال فترة السلامة الوطنية. وإن كان الأمر قد بدأ باختراق صفحات واغلاقها، فقد بدأت ما بعد فرض قانون السلامة الوطنية سلسلة من الانتهكات الشخصية غير المتوقّعة، إذ صارت الصفحات الشخصية محلاً للمحاسبة والمساءلة، وكل ما تمّت كتابته خلال فترة الاحتجاجات، تفاجأ الناس بأنها مرصودة ومصورة ومطبوعة ومعدة ليوم شديد الحساب من قبل السلطة، ومن قبل جهات العمل.

بعد ١٦ آذار/مارس، بدأت حملات الاعتقال الواسعة، والتحقيق مع المعتقلين، وكان يتم إحضار صور مطبوعة لصفحاتهم في التحقيق لمواجهتهم بكل ما كتبوه خلال تلك الفترة. كذلك، مع البدء بتسريح الموظفين والعمال والتحقيق معهم، كانت الصور المطبوعة لصفحاتهم الخاصة جزءاً من موضع المساءلة، حتى من قام بمسح صفحته أو إيقافها تفاجأ بأن الصفحات قد تم تصويرها وحفظها إبان الاحتجاجات، وتخزينها لذلك الوقت.

كان جميع من تمّ التحقيق معهم في جهات أعمالهم يواجهون بما كتبوه على صفحاتهم ونشروه، ويحاسبون وفقه، ويحالون على مجالس تأديبية تقوم بإقرار فصلهم أو توقيفهم عن العمل مع تجميد رواتبهم أو قصها.

تروي إحدى الناشطات في «فيسبوك»، وهي تعمل في القطاع الحكومي، أن سبب توقيفها عن العمل هو ما تناولته في صفحتها الشخصية، وقد تم عرضها على جلستين للتحقيق، وتم إيقافها عن العمل لمدة ٣ أشهر. تقول: «تناولت التحقيقات بشكل دقيق كافة ما طرحته من تساؤلات سياسية في خضم الثورة البحرينية». الأسئلة التي تلقتها في التحقيق هي: كم عدد الأصدقاء لديكِ في «فيسبوك»؟ ومن هذا الشخص؟ ومن ذاك؟ تلك كانت بداية الأسئلة للتعرّف إلى أي شخصية قد تعمل في الهيئة، وذلك بحثاً عن فريسة جديدة للانتقام منها. اتُّهمت بالتحريض على العصيان المدني من خلال سؤال سألته وتركته على حائطها. وكان أحد أعضاء لجنة التحقيق عضواً فعالاً في منتدى طائفي شهير قام بنشر صور مطبوعة لكتابتها وتعليقاتها.

لم يقتصر الأمر على القطاع الحكومي، إذ تروي «بسمة»، وهي سيدة تعمل في أحد مصارف البحرين: «جمع زملائي في العمل قصاصات من صفحتي الشخصية في الفيسبوك تضم آرائي السياسية، وقاموا بإرسالها إلى مديرة الموارد البشرية في المصرف معنونة بـ «خائنة شيعية تعمل في البنك ونطالب بفصلها ثم القصاص». تمّت عملية الفصل بسرعة كبيرة جداً، فبعد تحقيق مُزود بأوراق مطبوعة من صفحتها الشخصية في اليوم الأول أوقفت ليومين، وفي اليوم الثالث تم فصلها من العمل. ثم تمّ إخبارها أنه «لا يجوز لك وضع كتابات كتلك المطالبة بإسقاط النظام وتنحية رئيس الوزراء».

لم يقف الأمر عند فصل «بسمة» من العمل بسبب كتاباتها على حائط صفحتها في «فيسبوك»، إذ تم استدعاؤها بعد شهر واحد للتحقيق في مركز الشرطة، ومساءلتها عن كتاباتها على صفحتها. تم احتجازها لمدة ١٠ ساعات من دون أن يسمح لها بتناول الماء. كما تم صفعها بسبب كتاباتها، قبل تصويرها كالمجرمين، وأخذ عيّنة من حامضها النووي، وعند سؤالها

عن تهمتها، أخبرت أنها السلامة الوطنية! وأخلي سبيلها مع منعها من السفر.

كثيرون جمدوا حسابهم في «فيسبوك» و«تويتر»، كثيرون أيضاً مسحوا آراءهم السابقة التي قد تتسبب في اعتقالهم، خصوصاً بعد موجات التحقيقات البوليسية في الوظائف والداخلية، التي يتم فيها مواجهة من يتم التحقيق معهم بكل ما كتبوه على صدر صفحاتهم، ومحاسبتهم عليه كلمة كلمة، وصورة صورة: لايك لايك (إعجاب).

هناك تجربة أخرى يحملها لنا موقع «تويتر» لشخص يعمل في قطاع حكومي، لا يتجاوز عدد متابعيه ٥٠ شخصاً، سُجن لأكثر من شهرين ونصف الشهر بسبب تعبيره عن آرائه السياسية ونقل الأخبار في صفحته. كما تم اختطافه من عمله من قبل الجيش، وعرضت عليه أوراق مطبوعة تمثل كتابته على «تويتر»، يقول: «ألغيت حسابي بعد خروجي من السجن مباشرة، ولكن ما زال جهاز أمن الدولة يحتفظ بنسخة مطبوعة من حسابي». ويضيف: «طوال فترة الاعتقال التي لم يسمح لي بالتحدث لأهلي فيها إلا بعد مرور شهر ونصف، تعرّضت لصنوف شتى من التعذيب الجسدي والإهانات اللفظية. أذكر في التحقيق أن أحد الضباط سألني عن الجهة أو المجموعة التي أعمل معها على تويتر، فقلت لهم إني أعمل وحدي، فأمر الشرطة بالصعق الكهربائي».

وما يثير للعجب أنه من بعد اختطافه بأسبوع، اقتحمت قوات الداخلية منزله، وبعدها منزل أخيه بحثاً عنه يطالبونه بالإفصاح عن مكانه، وقد صُودر كومبيوتره الشخصي، وقرابة ٢٠٠ سي دي، وكانت أغلب الأسئلة تنصبّ على أحد المنتديات التي يديرها!! وتلك تهمة أخرى هو الآن ينتظر محاكمته في الأسابيع القادمة بشأنها.

كان هذا ما جعل الفيسبوكيين يخفون أسماءهم، ويستبدلونها سريعاً بأسماء مستعارة، فبعد حملة الاعتقالات الواسعة التي نفذتها عناصر الأمن على المحتجين والمشاركين، وبعد البدء باعتقال عدد كبير من الناشطين الإلكترونيين، تراجعت الأسماء الحقيقية، وحلت مكانها سريعاً أسماء مستعارة، غالباً ما تحمل لوناً وطنياً، أو أسماء شخصيات ثقافية أو افتراضية.

فقد صار الاسم تهديداً، وصارت الصورة رمزاً لا وجهاً. أما الأسماء التي بقت معرّفة بنفسها، فقد كانت تحسب الكلام الذي تنطقه ألف مرة، قبل أن تمتص الصدمة، وتعاود الكلام بحدود محسوبة.

رابعاً: تويتر: البحرينيون من فضاء اللؤلؤة.. إلى فضاء تويتر

في السجن، يأتي الضابط إلى الناشط البحريني المعروف عبد الهادي الخواجة ليسأله عن رأيه في بعض القضايا بطلب من جهات عليا. يرفض الخواجة أن يتجاوب، فيلجأ الضابط لاستدراجه: هل تريد أن ترى ماذا تقول ابنتك في تويتر؟ يسكت الخواجة، ليس لديه حساب في «تويتر»!

يطلب منه الضابط أن يجلس على كرسيه ليستخدم حسابه الشخصي الذي كان فعلاً يتابع فيه «زينب الخواجة»، وما تكتبه على «تويتر». ويجلس عبد الهادي يقرأ كل ما كتبته ابنته زينب مندهشاً. ينتهي، يطلب منه الضابط إذا أحبّ أن يقرأ أيضاً ما يكتبه صديقه المقرّب وزميله الناشط الحقوقي نبيل رجب، فيفعل.

١ ـ المصريون: ملهمو تويتر

قصة «تويتر»، في النشاط السياسي على الإنترنت في البحرين لا تبدأ عند زينب الخواجة، ولا تنتهي عند نبيل رجب. لكن زينب هي من أكثر الشخصيات الحاضرة على «تويتر» تأثيراً، على المستويين المحلي والدولي. «لولا وجود تويتر، لأحسست أنني لم أعد أستطيع أن أفعل شيئاً»، تقول زينب.

فتحت زينب الخواجة حسابها في «تويتر» في ٣ شباط/فبراير ٢٠١١. قالت إنها كانت غاضبة: «شعوبنا العربية كلها كانت تعيش في الظلم، وتقبل به، وذلك كان يصيبني بالغضب والقهر». لقد سمّت زينب نفسها في تويتر «العربية الغاضبة» (Angry Arabia)، ووضعت صورة كاريكاتورية لفتاة غاضبة، لأن وجهها هي لا يحمل ملامح الغضب الذي تحسّ به.

تختصر زينب الكثير من تجربة «تويتر» لدى البحرينيين في ثورة ١٤ فبراير. هي كانت هناك منذ البداية، فقبل الثورة كانت مهمة «تويتر» عند زينب هي أن تعيش فرح سقوط الرئيس المصري حسني مبارك مع المصريين، إذ

كانت فرحتها بسقوطه أكبر من أن توصف. تقول: «كنت أتابع المصريين فقط لأقرأ ماذا يقولون، ماذا يكتبون، كيف يحتفلون، كيف يعبّرون عن فرحهم»، وتضيف: «هم فقط من كان سيفهم إلى أي درجة أنا سعيدة، فالفرح الذي في داخلي هو نفس فرح المصريين حين استطاعوا التخلص من مبارك».

يأتي دور زينب الآن في أن توظف «تويتر» لصالح الحراك الداخلي الذي بات يومه قريباً جداً. قبيل ١٤ شباط/فبراير كان عدد من لديهم حسابات في «تويتر» من البحرين قليلاً جداً، وكانت زينب سعيدة جداً، إذ إن عدد متابعيها وصل إلى ٥٠ شخصاً. حضرت زينب النقاشات التي كانت تدور حول اختيار المكان الملائم للتجمّع المركزي في ١٤ شباط/فبراير، واقترحت على سبيل «المزاح» دوار اللؤلؤة، لكنها تفاجأت أن هناك من كان فعلاً قد وضعه كخيار أول.

كانت الدعوات إلى التظاهر في ١٤ شباط/فبراير غالباً ما تنتشر في المنتديات وصفحات «فيسبوك» وغيرها. أما «تويتر» فكان غالباً يسحب من «فيسبوك».

كانت زينب في يوم ١٤ شباط/فبراير في جزيرة سترة التي شهدت تظاهرات تريد الخروج إلى الشارع العام، والتوجه نحو دوار اللؤلؤة. لقد كانت تنقل إلى الناس أحداث التظاهرات التي حدثت هناك مباشرة وبالصور، حدثاً بعد حدث، وخصوصاً الاعتداء على المتظاهرين. كان ذلك سريعاً جداً وغريباً، ومن هنا بدأت تنقلب معادلة «تويتر»!.

لقد صار «تويتر» شعبياً أكثر، لأنه عملي جداً للثورات، أما «فيسبوك» فمهيأ لشخص يجلس مستريحاً في بيته، لأن تويتر يعطيك المعلومة بشكل سريع ومختزل في ١٤٠ حرفاً فقط، ومن دون تأخير، مع إرفاق صورة، ووصف للحدث، ثم «كليك» (نقرة) والعالم كله سيعرف «الآن».

النشاط كان محدوداً على «تويتر» والتجاوب قليلاً، ولكن عدد المتابعين بدأ يرتفع إلى مئات. وبعد تمكن الناس من الاعتصام داخل دوار اللؤلؤة لمدة شهر تقريباً، كانت زينب تنقل ما تراه أمامها من فعاليات الدوار وأنشطته.

لقد لاحظت أن هناك متابعين أجانب؛ من أمريكا، ونيوزلندا، وأستراليا، وأفريقيا، جذبتهم حركة الدوار، مهتمين بما يحدث فيه، ويريدون أن يعرفوا بالضبط ماذا هناك؟ والجواب كان من عند زينب بالصور: تظاهرات، خيام، رسوم، ندوات، خطابات؛ والقائمة تطول.

كان الوضع هناك جميلاً جداً، ولفت أنظار العالم وإعجابه. وكان العالم على معرفة بما يجري في الدوار قبل دخوله، وطوال اعتصام الناس فيه. لقد كان من الصعب خداعهم بعد ذلك، وربما وصل عدد متابعي زينب قبل ضرب الدوار في ١٥ آذار/مارس إلى حوالى ألفي متابع.

٢ ـ البحرين تستغيث

في بداية يوم ١٥ آذار/مارس، اليوم الذي هاجمت فيه قوات النظام اعتصام دوار اللؤلؤة، كانت زينب في منزلها الذي يقع قريباً جداً من محل الاعتصام. كانت تسمع صوت «صراخ» في الشارع، ومن هول الصوت لم تصدّق أنه يأتي من الشارع فعلاً. خرجت زينب ومعها والدها الناشط الحقوقي المعتقل عبد الهادي الخواجة، وكانت هناك دبابة تقف عند قارعة الطريق، ومسلحون.

قام المسلحون بإطلاق النار على شخص حاول التظاهر حينها في الطريق، أو خرج متوجّهاً إلى الدوار. وكان هناك متظاهر يتحدّث إلى الجندي الذي يصوّب سلاحه نحوه ليستعطفه ويسأله: «ماذا فعلنا لكي تقتلوننا؟». جاء عبد الهادي، وتقدم أكثر نحو الجندي وخاطبه: «كيف ستذهب إلى عائلتك وقد يتّمت أطفالاً، وقتلت إخوانك في الوطن، إن لم نكن أهلاً؟!».

هزّ الجنديَ كلامُ الخواجة الذي استمر في الحديث، رغم تهديد الجندي بأنه سيطلق على الجميع النار إذا لم يتفرّقوا. أنزل الجندي سلاحه فجأة، وتحدّث إلى الناس بمكبّر للصوت، وقال للخواجة: «لا أريد أن أقتل أحداً، وأعرف أننا أهل وإخوان، ولكن هذه هي الأوامر التي لديّ، فلا تجبروني عليها». وعرف الضابط الذي كان خلف الجندي أنه لن ينفّذ الأوامر، فحضرت بشكل عاجل قوات المرتزقة الأجنبية، وأطلقت على الفور

رصاصها، وأصيب الخواجة في يده ووجهه وتراجع. في هذه الأثناء، كانت زينب مع والدها أمام الدبابة، وكان الهاتف في يد زينب، وهي تقوم بنقل كل هذه الأحداث عبر «تويتر» لتضع الناس في الصورة دقيقة بعد دقيقة. وحين رجعت البيت سألت والدها: ما العمل؟ فقال: «أليس لديك هاتفك؟ اكتبي للعالم [SOS]»[٢].

على الفور، رجعت زينب إلى هاتفها مجدداً، وكتبت إلى العالم: «شعب البحرين يستغيث، لقد هجموا على الدوار والمدن والقرى، الكثير من الجرحى والقتلى، والمستشفى محاصر #HELP #BAHRAIN».

«منذ ذلك اليوم أحسست كثيراً بقوة تويتر، بل أحسست أن تويتر يمنحنا القوة»، تقول زينب، فليس هناك داع إلى العناوين في «تويتر»، وللمقالات التفصيلية، بل هناك أحداث منقولة أمام وجهك مباشرة بصراحة، يتم تحديث تطوراتها أمامك وكأنك موجود هناك وتعيش الحدث.

٣ ـ إنهم يخشون «تويتر»

«كلما حدث أمر ما، فأول شيء يأتي على بالي هو أن أكتبه على تويتر، وبذلك أحسّ أنني أقوم بعمل ما وأتصرف إزاءه». تقول زينب، وكان ذلك يرفع صوت الثورة عالياً من غير تأخير. وكانت زينب لا تغرد إلا بالإنكليزية: «لو لم يكن لديّ تويتر، ماذا كنت سأفعل، هل سأتصل بصحفيين وأنتظر اهتمامهم؟ ثم أن يقرروا الكتابة؟!» في «تويتر». كانت زينب هي نفسها تستطيع بسهولة ومن دون أي تأخير إيصال صوتها وصوت الثورة إلى الخارج وفوراً:

«حينما اعتقل والدي، وكان ذلك أول مرة أراه يُضرب أمامي، ويُرمى من الأعلى، ويُداس عليه، ويرفسونه، وينزف دمه على الأرض، أول شيء قمت به هو أنني تدخلت، حاولت إيقافهم ومنعهم عن ضرب أبي. قلت لهم: قوموا عنه، هو مستعد أن يأتيكم بسلمية، ويذهب معكم، لا داعي

---

(٢) SOS (Save Our Soles).

وهو نداء مُتَعارَف عليه يُطلَق للاستغاثة وطلب المساعدة.

إلى ضربه. سحبونا إلى الأعلى، وأغلقت علينا الغرفة. هنا انتهى الأمر، ولم أعرف كيف أذهب إلى أبي، كيف أحميه؟ ليس لديّ أي تصرف أو إجراء يمكن أن آخذه؟ كان الشيء الوحيد لديّ أن أذهب إلى تويتر وأجعل العالم يعرف ماذا حدث لأبي. عندما غادروا فتحت تويتر مباشرة، وقمت بنقل كل ما حدث. لم أبك، ولم أنظف حتى المكان من الدماء»، تقول زينب.

من هذه الزاوية، تنتقد زينب سلوك البعض في التظاهرات، وتأثير «تويتر» السلبي فيهم: «أنا ضد أن يرى أحد ما اعتداء أو ضرب، ويقوم بالتغريد عنه بدلاً من أن يقوم عملياً بأي شيء لإيقافه»، وتضيف: «إذا شاهدت أحد المتظاهرين يُضرب، لن أكتفي بالتفرج ونقل الحدث في تويتر، سأذهب إلى هناك، وسأحاول عمل أي شيء له أولاً!».

في المحكمة العسكرية التي يحاكم فيها والدها يمنع إدخال الهواتف، وحين تخرج زينب تروي كل ما حدث داخل المحكمة للعالم أجمع. في جلسة النطق بالحكم، يحطّم والدها حالة الخوف والتوجس التي تملأ القاعة، صارخاً بثقة: «سنواصل النضال حتى تحقيق مطالبنا المشروعة»، وعلى الفور تهتف زينب «الله أكبر»، فتسحب فوراً من القاعة وتعتقل، فيبدأ «هاشتاغ»[٣] (FreeAngryArabia#) بالظهور لأول مرة.

حين اعتقلت زينب للمرة الثانية بعد امتناعها عن التراجع في إحدى التظاهرات في قرية عالي، وتقدمها إلى سيارات الشرطة رافعة علامة النصر، اقترب منها شرطي وضربها. على الفور أوقفه الآخرون، قالوا له: لا تفعل، ليس هذه! إنك لا بد أن تكون الآن محاطاً بالكاميرات التي تصور وتنقل ما فعلت عبر «تويتر»! الكلام نفسه صار يقوله العسكريون حين تذهب زينب الخواجة إلى جلسات محكمة الاستئناف: «لا تتكلموا معها، ستنقل كل شيء على تويتر!». «تويتر» كان يفضحهم كثيراً ويرهبهم ويصيبهم بالخوف والتوتر.

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أفرج عن زينب الخواجة بعد أن اعتقلت للمرة الثالثة بعد مشاركتها في فعالية «احتلوا شارع البديع»، وكان

(٣) علامة توضع على «تويتر» لتكون إشارة إلى موضوع، أي شخص يكتب في الموضوع نفسه يضع # بجانب العنوان، فيسهل الوصول إلى كل المواد تحت العنوان نفسه أو الكلمة المراد الإشارة إليها.

آخر ما كتبته في «تويتر»: «اعتصم الآن في أحد الدوارات على شارع البديع». بعد قليل نقل «تويتر» إلى العالم أجمع فيديو وصور زينب وهي تسحل وتُجرّ في الشارع بطريقة مهينة جداً لاعتقالها. تخرج الخواجة من السجن بعد ٦ أيام، وأول تغريدة لها هو شعارها الذي واجهت به الشرطة وهي معتصمة «يسقط حمد».

تعرف زينب أنها ناشطة في حقوق الإنسان، وابنة ناشط معتقل، لكن التعريف الجديد الذي يضاف إليها هي أنها «مغرّدة»، ويصل عدد متابعي زينب الآن إلى ٢٧ ألفاً، فقد اضطرت إلى فتح حساب آخر بـ «العربي». وتصلها ردود وتجاوبات من مختلف أنحاء العالم، وفي إحدى المرات قامت مغرّدة برازيلية بالاتصال بشركة تصنيع قنابل غاز مسيل الدموع، والاعتراض على بيعهم البحرين هذه الأسلحة. ويقوم المصنع بإصدار بيان يوضح فيه موقفه، كل ذلك بناء على ما يرد في حساب زينب الخواجة في «تويتر» من معلومات وحقائق.

تأخذ عن زينب العديد من وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الدولية، ويكتبون عنها شخصياً كذلك. وتصدر نبأ اعتقالها وصورتها صحيفة **الواشنطن بوست**. وتظهر في اليوم نفسه في تقرير مصور للصحفي العالمي نيك كريستوف الذي كان على اتصال بها بسبب تغريداتها في «تويتر»، فاختار أن تكون مرافقته أثناء زيارته للبحرين.

٤ ـ فضاء حرّ آخر

خرج البحرينيون من عالم المنتديات الافتراضي إلى عالم «دوار اللؤلؤة»، حيث اجتمعوا بعشرات الآلاف في فضاء حر مفتوح أسسوا له طويلاً. بعد هدم دوار اللؤلؤة، كانت هناك حاجة ماسة إلى فضاء آخر، وإن كان افتراضياً. كان من الصعب جداً الاستمرار في «فيسبوك» بعد الحملات الحكومية الشعواء التي استهدفت كل من كان لديه نشاط سياسي معلن فيه، بالاعتقال والتعذيب والفصل من العمل والجامعة، وكما تندّر أحدهم وقتها، كان النظام يلاحق هؤلاء «بوست بوست (post منشور)، كومنت كومنت (Comment تعليق)، لايك لايك (Like إعجاب)»!!

لا المنتديات، ولا «فيسبوك»، بطبيعة استخدامهما، يمكن أن يلبّيا

حاجة البحرينيين في بداية حملة القمع المشدّدة التي راح ضحيتها عشرات الشهداء والمعتقلين والمصابين والمعذبين، فضلاً عن المفصولين من أعمالهم. لقد كانت هناك حاجة إلى نشاط سياسي أوسع، وأكثر قوة وتأثيراً، وأسهل في الاستخدام، والأهم أن يكون آمناً.

«تويتر» ليس للاستخدام الاجتماعي الشخصي، ويجب ألا تكون مفضوحاً، فالذين يتابعونك حتماً ليسوا أهلك وأصدقاءك فقط، بل أنت هنا في فضاء مفتوح بالكامل ومرتبط بالواقع بشدة. كما أنه يجب أن يكون لديك حساب في «تويتر» لأن الأخبار والمعلومات والصور صارت تأتي منه أولاً. انتقل الآلاف شيئاً فشيئاً إلى «تويتر»، صنعوا لهم حسابات أكثرها وهمية، وكان غرض أغلبها الاطلاع على ما يكتبه بضع عشرات من المغرّدين الأوائل، فوحدهم كانوا من يثري «تويتر».

أحد هؤلاء المغرّدين الذين كان ينشط على «تويتر» منذ آذار/ مارس ٢٠٠٩، هو رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان الناشط المعروف نبيل رجب، الذي صنّفته مجلة **فوربس** كثاني شخص حضوراً على «تويتر» في البحرين، والشخص الثالث والأربعين عربياً. كان ذلك في تموز/ يوليو ٢٠١١، حين كان وزير الخارجية البحريني خالد آل خليفة متفوقاً عليه ببضعة آلاف[٤]. يتربع نبيل رجب اليوم على عرش ناشطي «تويتر» في البحرين منفرداً بأكثر من ٨٦ ألف متابع من كل أنحاء العالم. يحسّ نبيل بأن هذه مسؤولية كبيرة ألقيت على عاتقه، في حين لم يكن هذا اختصاصه وعمله، بل كان يعدّ التقارير ويتصل بالمنظمات الدولية، إذ بدأ يخصص لـ «تويتر» وقتاً مهماً ضمن برنامجه كل يوم!

٥ ـ «تويتر» . . للجميع

كان المعارضون الليبراليون، وحتى القوى السياسية الأخرى من غير المعارضة، تشتكي من أن القوى الإسلامية لها المساجد ودور العبادة، ما

---

(٤) انظر: «أكثر ١٠٠ شخصية عربية حضوراً على تويتر،» موقع مرآة البحرين، <http:// bhmirror.hopto.org/article.php?id=1276&cid=74>, and <http://www.forbesmiddleeast.com/ Arabic/>.

يمنحها القدرة على مخاطبة الحشود، واليوم لا مبرر أمام هؤلاء مع حضور الإعلام الجديد الذي كسر هذه القاعدة، وفتح الباب على مصراعيه لأي شخص وأية جهة بأن تخاطب الجميع، وتصل إلى أكبر قطاع ممكن من الناس، إذا كان لديها خطاب ولغة تجذب الناس.

هكذا يرى نبيل رجب قدرة «تويتر» وطاقته «شاباً صغيراً ناشطاً عمره ٢٠ سنة ذو خطاب ممتاز يمكنه أن يخاطب ٢٠ أو ٣٠ ألف شخص بسهولة، فجميع قوى المجتمع تساوت في هذا الخصوص».

ويرى رجب أن الإعلام الاجتماعي، و«تويتر» تحديداً، هو حديث الربيع العربي، فكل الثورات العالمية السابقة افتقدت هذه الخاصية، إلا أن ميزات الدعم الدولي وغيرها قد تكون موجودة فيها، ولكنها افتقدت الإعلام الاجتماعي الذي صار له دور أولي ورئيسي، وصار هو الذي ينظم ويقود صفوف الشعوب في هذه الثورات.

قبل «تويتر»، كان رجب يقول للناس: اذهبوا خارج البحرين، والتقوا مع الأجانب حتى تعرفوا نوعية خطابهم. الآن هنا في «تويتر» يمكن أن يحدث ذلك من دون المغادرة إلى الخارج. لقد صار يدعو الناس إلى الخروج من دوائر «المنتديات» إلى الفضاء الأكبر الذي يوجد فيه السنّي والشيعي والمسيحي والعربي والأجنبي والقومي والإسلامي وكل الاتجاهات، ليرى كل منهم الاتجاه الآخر، لينفتح على أفكار أخرى ومدارس ومناهج أخرى، ومرجعيات أخرى، وهذا يرشد طبيعة الخطاب، يفتحه ويخفف لهجة التشدّد.

يعتقد نبيل أن الذهاب إلى مجتمع أكبر وفضاء أكبر بات ضرورة: «كنت مؤمناً أن الحوارات القائمة في تويتر، وحديث الناس مع بعضها البعض، يطور الخطاب ويطور التفكير، وبالنتيجة يطور العمل المعارض».

«ماذا صرت أفعل؟» يقول رجب، بما أنه كان أحد مصادر الأخبار الرئيسية، سواء تلك التي تأتي من الداخل أو المنشورة في الخارج، فقد قام بفتح حساب له ولمركز البحرين لحقوق الإنسان على «تويتر»، واتفق مع زملائه بأن يدفعوا الناس إلى استخدام هذه الآلية الممتازة والاستفادة منها.

كيف نسحب الناس إلى «فيسبوك» و«تويتر»؟، يقول رجب: «قررت أن

لا أنقل الأخبار في المنتديات، بل أضعها فقط في فيسبوك وتويتر». وينتشر بين الناس أن نبيل رجب نشر في «فيسبوك» أو «تويتر» أن شخصاً ما ضربوه، أو اعتقلوه، وفي أثناء ذلك يكتشف أن مئات الناس بدأوا يؤسسون عضويات في «فيسبوك» و«تويتر».

«كل الأخبار السريعة والمهمة أنقلها على تويتر، وأجعل الناس يعلمون أنني وضعتها هناك فقط»، يقول رجب، وقد جعل ذلك مئات من الناس يندفعون لعمل حسابات لهم في «فيسبوك» و«تويتر» بشكل يومي حتى وصل عدد المشاركين إلى عشرات الآلاف، وهو ما أعطى المجتمع البحريني ميزة خاصة بين كل المجتمعات، بأنه من أكثرها نشاطاً اليوم في توظيف وتشغيل الإعلام الاجتماعي في الأمور السياسية، وعلى رأس هذه الأدوات «تويتر» و«فيسبوك».

نبيل هو أقدم ناشط سياسي وحقوقي على «تويتر»، يقول: «إن بعض الأشخاص من أهلي من كبار السن لم يكن لديهم حتى كومبيوتر، وقد اشتروا كومبيوتر ليدخلوا على تويتر ويتابعوا، بعد الضجة الكبيرة التي صارت فيه». كان نبيل يحثّ الناس على إقناع أهلهم وتوجيه معارفهم لفتح حساب في «تويتر» والبدء بالعمل والمتابعة: «أنت بذلك جذبت كل الفئات المجتمعية لهذا الفضاء المفتوح، حتى كبار السن، أو شريحة التجار المنعزلة»، يقول نبيل.

٦ ـ «تويتر» نبيل رجب.. كسر التابو

«مهمة جديدة أوكلت إلي، وتحتاج إلى إدارة، وهي محرك ومؤثر كبير»، يقول نبيل. هي بالنسبة إليه مشكلة، لأنها جزء من عمله المؤثر الذي يحتاج إلى وقت وحسن إدارة. الحكومة تراقبه، والعالم يتابعه، بمن فيهم الجماهير والناس في الخارج والسفارات الغربية ووكالات الأنباء التي تقتبس من حسابه في «تويتر» بشكل رسمي أي تصريح أو قول أو تعليق وتنشره بـ «أسلوب جديد لم نكن حتى نفكر به». تترجم بعض السفارات تغريدات رجب وتنقلها إلى وزارات الخارجية في بلدانها باعتبارها مواقف سياسية، وتغريداته كثيراً ما تصنف كأعلى التغريدات «توبت تويت» في هاشتاغ (#) البحرين.

«الجيش، وزارة الداخلية، المخابرات.. الكل يتابع»، يقول رجب، ويضيف: «بعض ممن تكلمت عن حالات اعتقالهم في تويتر، أفرج عنهم فوراً». في أيام السلامة الوطنية كان نبيل رجب الوحيد الذي ينشر قائمة بالمعتقلين تتحدّث يومياً عن ظروف اعتقالهم. كان التواصل معه سهلاً، وكان يتكلم على الجميع ومن دون أدنى خوف، بل تكلم حتى على اعتقاله وضربه واحتجازه لساعات.

يتصل الكتّاب الغربيون الذين يكتبون عن البحرين برجب لكي ينشر روابط مقالاتهم وتقاريرهم على «تويتر» حتى يكون هناك تفاعل أكبر معها، ويقرأها الناس، وتكون محفزاً لهم. ولكي يقنعوا صحفهم كذلك أن الموضوع مقروء من حيث عدد «الريتويت» والقراءات، وأنه نجح، الكثير من الناس تبحث عن الأخبار والتقارير المنشورة عن البحرين في الصحف والمواقع، وتتفاعل معها، ونبيل يسهل عليهم ويحضر لهم كل شيء في مكان واحد، حسابه وحده وكالة للنشر والتوزيع.

نبيل رجب هو أحد الشخصيات القليلة التي كانت تعرّف عن نفسها في «تويتر» وأعلنت أنها ستشارك في ذكرى ١٤ فبراير، ودعت الناس إلى المشاركة. أضفى ذلك نوعاً من المصداقية والواقعية لحراك ١٤ فبراير، إذ دعا نبيل بشكل عام إلى التظاهر، وهو يقدر ويساند دعوات التظاهر التي تنظمها المجموعات الشبابية: «حاولت أن أكون حاضنة تتبنّى وتدعم وتقوي من هذه التظاهرات».

يؤكد نبيل رجب أنه في «تويتر» الشخص نفسه أمام الناس، وهو طبيعي وعلى سجيته، في «تويتر» وفي كل مكان. يقول إن ذلك لا يعطي أحداً الفرصة، وخصوصاً السلطة، بأن تبتزّه في يوم من الأيام لعمل ما، قام به أو خطاب قاله غير خطابه في العلن: «نفس خطابي العلني أحضر به في تويتر، وفي أي غرف مفتوحة أو مغلقة، بما فيه مزاحي». كل تغريدات رجب، وحتى مزاحه، يعاد نشرها مئات المرات، وبعض حواراته الساخرة تجمع في صورة، وتنشر كطرفة: «أنتقد الناس بوضوح إذا كان كلامهم أو توجّههم في قناعتي خطأ»، يقول رجب، ويضيف: «لا أعمل على أن أرضي أحداً لأنه من المعارضة ومن متابعيّ مثلاً! إذا كان لدى أحد منهم خطاب طائفي، فأنا

أقول له مباشرة، وإذا كررها أقوم بعمل «بلوك» له، سواء أكان شيعياً أم سنّياً، وقمت بعمل مئات البلوكات».

حين يكتب نبيل بعض الأحيان معلومة، ثم يكتشف أنها غير مؤكدة أو خطأ، فإنه يتراجع عنها ويعتذر فوراً. ويستدعى رجب إلى التحقيق، ولكن على المعلومات الصحيحة والأكيدة التي انفرد في بداية حملة القمع بنشرها من دون خوف أو تردد. وقد وضعت قناة «سي. إن. إن.» حينها تقريراً عن رجب «محاكمة بسبب تغريدة، ربما تكون الأولى في العالم».

إن الشخص الذي نشر صورة الشهيد علي صقر من داخل المغتسل، بعد أن قتله النظام بالتعذيب في السجن هو نبيل رجب. الآلاف كانوا يخافون وتوقفوا عن النشاط في «تويتر» وغيره، وربما ألغوا حساباتهم. تتهمهم الحكومة علناً بالفبركة، لكن مراسلاً من قناة «بي. بي. سي.» كان حاضراً؛ إذ يفضحهم فيتراجعون.

الكثير من التهديدات التي تصل إلى القتل تصل إلى نبيل على «تويتر» من أشخاص معروفين، ولا تقوم الحكومة بأي عمل ضدهم. منهم العقيد والجلاد السابق عادل فليفل. لقد كانت تنظّم حملات كبيرة ضد نبيل: «نبيل رجب لا يمثلني»، لكن نبيل لا يتوقف. هو من كسر كل قيود تلك المرحلة عن طريق «تويتر»، وهو من كسر خوف الناس أيضاً.

٧ ـ حرب الحكومة على «تويتر»

يرى نبيل رجب أن الحكومة البحرينية من أنشط الحكومات التي وظفت نشاطها في «تويتر» لضرب الإعلام الإلكتروني المعارض، عبر الفبركات والصور والأحداث المزيّفة والإشاعات واعتقال المغرّدين وتهديدهم، علاوة على مضايقات الترولز أو المتصيّدين (الترول هو الشخص الذي يتعمّد نشر الكراهية والشقاق على شبكة الإنترنت) للمعارضين: «الحكومة كانت واعية لتأثير هذا الشيء، وعرفت أنها حرب من الضروري أن تخوضها. سابقاً كانت تصمت لأنها تعتبر ذلك حرب في «ملعب العدو» فقط».

مع مرور الأيام أحضرت الحكومة اختصاصيين وشركات علاقات عامة، وساعدها بعض الموالين والمؤيدين ممن لديهم خبرة وحضور سابق في

«تويتر». وتعلق وزارة الداخلية الآن على كل حدث في «تويتر» مباشرة، وفي الوقت نفسه، وترد على ما تقوله الجهات الأخرى أيضاً: «بعض الهجمات الإلكترونية على المعارضين أو على قضية معينة تلاحظ أنها هجمة منظمة بدقة، وليست شعبية عشوائية من مجموعة مهتمين أو متابعين في تويتر، أي نفس اللغة، ونفس الحجة...»، يقول رجب، «لكن الحكومة خسرت المعركة تماماً، لقد تفوقنا عليها كثيراً».

لقد وصل أسلوب الحكومة إلى مستوى بذيء جداً في مضايقة الناشطين، بل إلى مستوى مهين ولا إنساني أشبه بالتعذيب والقمع والإرهاب الإلكتروني. فزينب الخواجة، على سبيل المثال، حين أضربت عن الطعام، كانت هناك مجموعة كبيرة من «الترولز»، شغلها الشاغل أن تبعث إليها بصورة الأطعمة اللذيذة، أو أن يقول لها أحدهم إنه يتناول الآن إفطاره في مطعم معيّن، ويعدد لها ما سيأكل.

ويشاع أن بعض هؤلاء الترولز يعملون بأوامر وتوجيهات وإشراف جهات في الحكومة، وحساب «حارقهم» الذي ورد اسمه في تقرير لجنة تقصّي الحقائق يشتبه في أنه منها. فقد زجّ هذا الحساب بالعشرات من الأشخاص إلى المعتقل، وتسبّب في فصل المئات، وشهّر بشخصيات معروفة، وفتح الباب أمام الوشاية والانتقام من كل من تعرف هويته ويكون له نشاط معارض، وخصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل «تويتر»، كما نشر صورهم وأسماءهم وعناوينهم وأرقام هواتفهم، وحتى أماكن وجودهم الحالية.

ويعتقد نبيل أن كثيرين في «تويتر» تراجعوا عن مواقفهم الطائفية أو المضادة للمعارضة «بسبب التأثير الإيجابي فيهم، وانفتاحهم علينا». إن الخطاب المعارض للحكومة يزداد، وهو واضح وفاقع، وقد زاد وعيه ومنطقه.

يلاحظ بروز لوبي من مغرّدي الطائفة السنّية (المعروفة افتراضاً بموالاتها للنظام الحاكم) بدأ يشتغل بقوة، يقوده أول معتقلي الثورة المناضل «السنّي» المستقل محمد البوفلاسة الذي خطب في دوار اللؤلؤة في ١٧ شباط/فبراير، ما أدى إلى اعتقاله لمدة شهور. وقد انضم إلى هذا اللوبي العشرات، وهو يعمل بجدّ من خلال مساحة «تويتر» الحرة على التأثير في قناعات هذا التيار، ووأد الانقسام الطائفي الذي أحدثته الحكومة، ولفت الأنظار إلى

ضرورة الإصلاح السياسي، وتوحيد جميع أطياف الشعب عليه.

وفي كل الأحوال، فالحوار في «تويتر» مصدر لحكم الآخرين على التيارين المتصارعين في البلاد، وهم يرونه واضحاً جداً؛ واحد يتكلم على التسامح والديمقراطية والمطالب السياسية والحقوقية، والآخر يعد مثلثات العلم، ويشتم الآخرين، ويلقبهم بالصفويين وأبناء المتعة! الفرق واضح جداً.

لقد صار «تويتر» نقاشاً متساوياً، أي حواراً مفتوحاً مستمراً. يقول رجب: «أنا طورت فكري، لست معلماً فقط، فقد صرت متعلماً ناجحاً من نقاش الناس وأفكارهم وآرائهم وحججهم وردود أفعالهم، وبذلك أتغيّر وأطور من نفسي. هذا النقاش لم يكن موجوداً من قبل».

أحد الأمور المعروفة في كل الثورات وجود الرمز الحزبي أو الشخصي الذي كان يقود، والآن انقلبت الأمور. بدأت الثورات من دون رموز، وحركت الاحتجاجات في الشارع من خلال المنتديات الاجتماعية، وربما خُلقت بعض الرموز في ما بعد من هؤلاء الذين كتبوا ونشطوا في هذه الوسائل.

يرى رجب أن هذا ما حمى الثورات وجعلها تستمر، حين غاب الرمز أو القائد الذي لو ضربته الحكومة انتهت الحركة، فقد تراجعت الرمزية وصار الشارع يقود نفسه بهذه الطريقة، ومن الصعب أن تلاحق آلاف المغرّدين الذين يحاصرونك من كل جهة، وبمستوى وعي عال ولغة متطورة.

«شخصيات غير معروفة هي التي تقود فعلاً، شخصيات تتكلم بحق وبمصداقية وتشجع الناس على التظاهر والخروج، كما أن جملة من مغرد غير معروف عمره ١٨ سنة قد تكسب مصداقية أكثر من الوزير». يعتقد نبيل رجب أن هذا الأمر يظهر تصاعد قيمة الإعلام الإلكتروني الحر وبناء الثقة فيه مقابل هبوط الإعلام المرئي أو الصحفي الحكومي. «تويتر، هو إعلام غير مهيمن عليه من قبل الأنظمة، وهو المساحة الوحيدة عند الناس التي تقاوم الحجب والتوجيه»، يقول رجب.

أغلب شخصيات المشاركين في «تويتر» هي وهمية فعلاً، مع ذلك فبعض الأشخاص كان يعرّف عن نفسه، ولو جزئياً، واستمروا في ذلك،

رغم ما تعرّضوا له. وقد شكّل هؤلاء الشباب غير المشهورين نخبة المغرّدين المساهمين بقوة في الحراك السياسي عبر إثرائهم «تويتر»، آراء، ونقاشات، وأفكاراً، ومفاهيم، وتوجيهات، ودعوات، كما صار «تويتر» أكبر منصة أخبار، ومقالات، وتقارير، ونقل ميداني مباشر للأحداث بلا منازع، بل أضحت الوسائل الأخرى، كالمنتديات و«فيسبوك»، وحتى الصحف والوسائل الإعلامية المحلية والأجنبية، تنقل منه!!

٨ ـ انفجار «تويتر»

بعد الحملة الشعواء التي شنّتها الحكومة ضد كل من يعرف بأنه يستخدم الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، خصوصاً في أنشطة ضدها، توقف كثير من البحرينيين عن حمل أجهزة هواتفهم النقالة معهم من البيت، بعد أن كانت هي وسيلة انتشار الأخبار والمعلومات بينهم. وتدريجياً، قلّت الرسائل التي كانت تنتشر بين أجهزة «بلاك بيري»، وكذلك أجهزة «آي فون» عبر برنامج «واتس أب». كان الناس يوقفون في نقاط التفتيش لتفحص هواتفهم، وربما تصادر ويذهبون إلى السجن بسببها.

ردّاً على ادعاءات ساذجة بأن المتظاهرين كانوا يوجهون للقيام بالتظاهرات من ضابط إيراني في الخارج عبر اتصالات «هاتفية» راقبتها الحكومة، يقول منصور الجمري، رئيس تحرير صحيفة **الوسط** البحرينية المستقلة: «لو قال إنه اتصل بهم عبر بلاك بيري أو واتس أب، لكان يمكن أن أصدقه، البحرينيون متطورون».

هذه التقنية، تحديداً، تتشابه كثيراً مع تقنية «تويتر»: رسائل قصيرة عدد حروفها محدود، قد تحمل إضافة إلى النص روابط إنترنت أو صور مرفقة. لذلك اتجه الناس بعد تركها قسراً إلى «تويتر» الذي يستطيعون أن يصلوا إليه من الكمبيوترات، ويستخدمون التقنية نفسها. رب ضارة نافعة، هناك في «واتس أب» و«بلاك بيري» يجب أن تنتقل الرسالة من مجموعة إلى مجموعة ضمن دوائر ضيّقة متشابكة في النهاية، أما هنا في «تويتر»، فهو فضاء مفتوح للجميع بشبكة واحدة، إذ يتلقى الجميع الشيء ذاته من المصدر ذاته في الوقت ذاته إذا أرادوا. هنا كأنك فعلاً تبدو على منصة «الدوار» وتمسك بالميكروفون.

«الحمد لله الذي سخر لنا تويتر» قال الطبيب المهجر محمد التوبلاني، أحد أشهر الشباب المغرّدين البحرينيين. وهو رجل كبير في السن يلاحظ فتية شباب غارقين في متابعة هواتفهم النقالة أمام باب المسجد، ويعلق ساخراً: «هؤلاء الشباب جننوا الحكومة بتويتر».

أدمن البحرينيون استخدام «تويتر»، إذ تجدهم في الصباح، وهم متجهون إلى العمل والدراسة، يضعون الهاتف النقال أمام أعينهم وهم يقودون السيارة، ليدركوا ما فاتهم من تغريدات، ويقرأون الأخبار وأية تعليقات من خلال هذه القناة، حتى إن موضوعات الصحف ستجد روابطها في «تويتر»، فقد صار تويتر نافذة إلى كل شيء.

لا يتجاوز عدد مواطني البحرين ٦٠٠ ألف نسمة، لكن عدد المغرّدين قد تصل نسبته إلى ٢٠ بالمئة منهم، ففي ١٨ و١٩ كانون الأول/ديسمبر دخل هاشتاغ) (#Bahrain) العالمية[٥]، واحتل المرتبة الخامسة في إحصاءات النشاط والفعالية في «تويتر». عنى ذلك أنه تجاوز هاشتاغ مصر، أكبر الدول العربية سكاناً. لقد تضاعف عدد متابعي البعض في «تويتر» إلى عشرات، بل مئات المرات، وكثيرون الآن لديهم آلاف المتابعين، إن لم يكن عشرات الآلاف، وبعض هؤلاء شخصيته وهمية، أو معروفة، لكنها ليست مشهورة.

لكي تكتب الناس في «تويتر»، كان ما زال عليها أن تتخطى حاجز الخوف، فما تعرّضوا له جعلهم لا يثقون بأي شيء، حتى لو جزم لهم الجميع بأنه آمن فعلاً. في «تويتر» لم تعُد مضطراً إلى الإفصاح عن اسمك حتى يثق فيك الناس، فعلى سبيل المثال هناك حساب باسم «ليث البحرين» لأحد الشباب الذين يشاركون كثيراً في التظاهرات والمسيرات اليومية، وقد تعرّض هذا الشاب لاعتداء ضمن ما عرف بمحرقة السنابس التي أشعل فيها أحد رجال الشرطة أسطوانة الغاز في البيت الذي اختبأ فيه مجموعة كبيرة من المتظاهرين، ثم هرب. روى هذا الشاب قصته، مع صوره وهو يتعالج؛ القصة صارت مؤكدة، وكثير من الشخصيات زاروا الجرحى وتحدّثوا عن

---

(٥) انظر: موقع مرآة البحرين، <http://bhmirror.hopto.org/article.php?id=2557&cid=73>.

قضيتهم. صار هذا الشاب موضع ثقة كبيرة حتى من موالي النظام الذين تعاطف بعضهم معه، وزاد عدد متابعيه كثيراً، وبدا أنه يؤثر فيهم بقوة.

لم يعُد نبيل رجب وزينب والآخرون وحدهم الآن، بل صار هناك فضاء مفتوح كبير فعلاً، كلّ من شارك في الدوار يتحدث فيه وكأن الصفوف يعاد رصّها فيه من جديد. هناك مغرّدون كثر استمروا في الحفاظ على هويتهم المعلنة، ولم تعنِهم حملة القمع والترهيب الشديدة جداً وغير المتوقعة منذ ١٥ آذار/مارس ٢٠١١. إن نشاطهم المعلن جعلهم في طليعة المغرّدين الذين يحرص الجميع على متابعتهم، وبعضهم لا يوجه كلامه إلى الداخل فقط، بل غالباً ما يقصد به الخارج، ولذلك فتغريداته غالباً ما تكون بالإنكليزية.

٩ ـ الجناح الإعلامي الإرهابي

أحد هؤلاء هو محمد المسقطي (emoodz@) (٢٩ عاماً)، قفز عدد متابعيه إلى ما يقارب ثمانية آلاف و٩٠٠، وهو ككثيرين آخرين لم يكن له أي نشاط سياسي على «تويتر» قبل الثورة، وكان حسابه شخصياً لا يكتب فيه سوى أفكار عابرة أو ملاحظات من هنا وهناك، كما قال.

«كوّنت شبكة من الأصدقاء الثقة.. كنت أستخدمهم لتأكيد أو نفي الأخبار ومحاولة تنقية الإشاعات التي كانت منتشرة»، يقول المسقطي، ويضيف: «هدفي بالدرجة الأولى كان تعريف العالم بما يحدث على أرض البحرين. حاولت أن أكون حيادياً بقدر المستطاع، ولكن لم أستطع إخفاء تعلقي وإيماني بالقضية، مما أخسرني عدداً من المتابعين من تيار الموالاة».

بعد ضرب الدوار، يقول المسقطي إنه حصر نشاطه في العمل على تعديل الصورة التي استماتت أجهزة الدولة الإعلامية لرسمها للثورة بأنها ذات أبعاد طائفية، وأنها تحمل آثار تدخل أجنبي وغير ذلك. كان يكتب بالإنكليزية ليصل إلى أكبر جمهور ممكن، بحسب ما قال.

«في مقابل أجهزة الدولة الإعلامية الضخمة، كان للمعارضة «تويتر»»، يقول المسقطي. ويرى emoods أن «تويتر» يعرّي المستخدم، أكثر من اللازم أحياناً، خصوصاً الشخصيات العامة: «الكلام غير المدروس والمشحون

بالعواطف، زاد عن حدّه خلال الأزمة، وأظهر وجهاً آخر غير الذي عهدته عن بعض الأشخاص».

يعمل المسقطي كمخاطب أكثر مما هو متلق، وبحكم التعصب والاستقطاب الذي صاحب الثورة، لا يعتقد بأنه استطاع أن يبدّل قناعات أحد أو التأثير في الحراك السياسي: «نعم قدمت وجهة نظر شخصية، لكنها محدودة بشخصي في آخر اليوم». هذا هو ظنه هو، لكن من يراقب فضاء «تويتر» قد يكتشف العكس.

«يحتاج البعض إلى دروس تقوية في فن الخطابة وانتقاء الكلمات وأبجديات السياسة، ولكن يبقى وجود جمهور المعارضة قوياً»، يقول المسقطي منتقداً، ويضيف: «لعل اللغة هي نقطة تؤخذ عليهم، فما زال معظم المستخدمين المعارضين يكتبون بالعربية، مما يحدّ من نوع المتابعين والمدى الذي يصل إليه خطابك عالمياً».

يوماً ما، انتشر سريعاً أن ناشطاً اسمه محمد المسقطي قد اعتقل، وقد ظن كثيرون أنه الناشط الحقوقي المعروف محمد المسقطي، لكنه نفى. بعد قليل اكتشف كثيرون أن هناك ناشطاً آخر غير مشهور على تويتر، هو قد اعتقل: «تعرضت للاعتقال وخسرت وظيفتي بسبب نشاطي على تويتر»، ويقول المسقطي إن اعتقاله كان بسبب وجود إخبارية عن جناح إعلامي (إرهابي) يخدم الثورة تم إقحام اسمه مع عدد آخر فيه، وحتى هذا اليوم لا يعلم لماذا تم إخلاء سبيله خلال أيام مع أنها كانت ستكون صيداً دسماً للنظام.

يظن المسقطي أن اعتقاله كان بسبب كثافة مشاركاته، وما حصل عليه من تغطية إعلامية حينئذ، وتواصله بعدد كبير من وكالات الأنباء العالمية، أو لعلها بسبب إحدى التهديدات التي وصلته من أحد أفراد العائلة الحاكمة[٦]. لقد توقف (emoods) عن التغريد بشكل مفاجئ، ويعزو ذلك إلى فقدانه الكثير من الأصدقاء والزملاء بسبب اتجاهه المعلن في «تويتر».

---

(٦) انظر الصور الخلفية لصفحة «محمد المسقطي» على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، <http://emoodz.com/wp-content/uploads/2011/07/alkhalifathreat.jpg>; <http://emoodz.com/wp-content/uploads/2011/07/FacebookBloggers.jpg>, and <http://emoodz.com/wp-content/uploads/2011/07/khalifa2supporters.jpg>.

١٠ ـ ١٧ سنة و٥ آلاف متابع

قالت فاطمة ناصر، (ifattema@) وهذا هو اسمها الحقيقي: «أخفيت هويتي فترة قصيرة جداً، وأعدتها باسمي الحقيقي وصورتي لأنني مؤمنة أن حق التعبير ينتزع ولا يكتسب». دخلت فاطمة «تويتر» منذ ٧ تموز/يوليو ٢٠١٠، يتابعها أكثر من خمسة آلاف و٥٠٠ شخص، رغم أن عمرها وقت الثورة لم يتجاوز ١٧ عاماً، كما أن لها أكثر من ٢٠ ألف تغريدة، والكثيرون ينصتون لما تقول ويعيدون نشره مراراً!.

كان «تويتر» قبل ١٤ شباط/فبراير خاملاً جداً، ولا وجود للسياسة فيه، بحسب ما لاحظت فاطمة، وهي ترى أن أفضل ما يقدمه «تويتر» هو الحصول على آخر الأخبار والصور والفيديوهات التي أصبحت أسهل كثيراً: «كنا نضطر إلى البحث بين الموضوعات الكثيرة جداً والمبعثرة هنا وهناك، في الجرائد والمنتديات والمواقع والمدوّنات، أما الآن فبمجرد متابعة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مُغرد، وإلقاء نظرة لمدة نصف ساعة يومياً، يمكنك معرفة كل التطورات بالصوت والصورة».

من سلبيات «تويتر»، تقول فاطمة، دخول صغار العقول أو الطائفيين العنصريين الذين أفسدوا الكثير من العقول، ووجود الكثير من ميليشيات السلطة التي تتناوب على شتم المعارضين. ومن الذين يعيدون نشر بعض تغريدات فاطمة النائب السابق ناصر الفضالة (إسلامي متشدد)، بحيث يصلها السبّ والقذف من العشرات من متابعيه. «إذا طرحت رأياً مخالفاً يجب أن تتقبل شتيمتك، وإلا ستكون «غير ديمقراطي»، موازين الديمقراطية أصبحت مقلوبة ومفصلة كلّ على هواه، وعلى حسب ما يخدم نظريته ومصالحه.. للأسف!»، تقول فاطمة.

بحسب فاطمة، قرّب «تويتر» الشخصيات الحقوقية والسياسية من الشارع أكثر، وقرّب آراء الشارع ومدى تقبلهم لخطواتهم أو رفضهم. أما سابقاً، فوجودهم كان محصوراً على طرح البيانات فقط، والأخبار السياسية، وآراؤهم الشخصية كانت مغيبة تماماً.

وقد تعرّضت فاطمة وعائلتها للتهديد، بسبب نشاطها في «تويتر»، وآخر هذه التهديدات كان محاولة قتلهم عبر اصطناع حادث، كما قالت.

ثلاثيني، يكتب باسمه الحقيقي (HussainBinHabib @)، وحسابه فتح قبل الثورة بحوالى الشهر، وقد حفزه إلى ذلك قيام الثورة التونسية والدعوات إلى ثورة مصر، ويتابعه أكثر من خمسة آلاف و٦٠٠ متابع، كما ازداد نشاطه ٣٠٠ بالمئة، كما يصف.

يقول بن حبيب: «كنت نشطاً في محاولة توضيح الأمور للموالين المخدوعين بترويج الحكومة للفكر الطائفي المذهبي». ويصف نشاطه بأنه يتابع ويعلق على ما يجده جاداً أو ذا معنى، وليس ما يكتب عن عاطفة أو تهور، وهو يحارب التعصب والتطبيل.

«أهم أسباب نجاح سلطات القمع والدكتاتوريين تجهيل الشعوب واحتكار الإعلام»، يقول حسين، ويضيف: «تويتر فتح مناخ الحرية، ومكّن من إظهار الخبر من دون زيف، وساعد على رفع الوعي السياسي والمعرفي للمجتمع». ويرى حسين أن أهم مميزات «تويتر» أنه وسيلة خبرية سريعة في نقل الحدث، وأنه ساعد الثوار نوعاً ما على ترتيب تحركاتهم.

ينتقد بن حبيب دخول السياسيين في «تويتر»، ويقول إنهم دخلوا متأخرين بعد أن سحب الشارع منهم البساط: «وبدخولهم اليوم هم يعيدوننا إلى فكر ما قبل الثورة والعمل البيروقراطي». بالنسبة إليه، يقول حسين: «أجدني مقبولاً من المتابعين الذين زادوا كثيراً، رغم عدم وجود تاريخ مجتمعي معروف لي». إن همه، كما يقول، هو أن يحرر فكر الناس من تقديس الشخص كشخص أو تاريخ، وتقييم عمله فقط. ويرى أن وجوده في «تويتر» يمكن أن يحمل صفة الإعلامي والمحلل، وقبلها الثائر.

ولأنه يصرّ على تغطية الأحداث الميدانية في «تويتر»، لاحقته القوات الأمنية، وأطلقت عليه رصاصة مطاطية، ما سبب له بإصابة شبه مزمنة في ركبته، بعد أن سقط في وسط الشارع المزدحم بالسيارات مرتين، وكاد أن يدهس. يقول حسين: «حياة جميع الناشطين في تويتر أو الحقوقيين في البحرين في خطر دائم، فنحن معرّضون للقتل أو السجن والتعذيب أو التضييق المعيشي في أهون الحالات»، لكن حسين يوجه رسالته إلى كل

الشباب المغرّدين بأن يستمروا: «أنتم مستقبل الوطن، وأنتم من يصنعه، ثقوا بأنفسكم».

١٢ ـ «تويتر» ليس «بروشوراً»

أخذ علي الحجيري (alhojairy @) يغرّد منذ أيار/مايو ٢٠١٠، كونه مدرّباً وطالباً يشارك في التقنيات والمهارات التي قد تشكّل فائدة للطلاب، ومنها «تويتر».

يستخدم الحجيري «تويتر» كمدوّنة شخصية، وله أكثر من خمسة آلاف متابع. فهو يدخل في نقاشات مثرية مع الكثيرين، ويطرح أفكاره، وكذلك الأحداث الذي يتعمّد تقصّيها. إنه يفتح «تويتر» كل ساعة بحثاً عن الأخبار: «دقائق وأحصل على ما أريد». يقوم علي الحجيري أيضاً بترجمة بعض الأخبار والمعلومات ونشرها. وقد استطاع الحجيري، كما قال، أن يحفز الناس من خلال «تويتر» على التحدّث أو التحرّك على قضايا معينة، كقصص اعتقال النساء، والترويج للفعاليات الميدانية التي تقرر كطوق الكرامة.

«تويتر أصبح طريقة حياة ومتنفساً بالنسبة إلى الكثيرين»، يقول الحجيري، ويضيف: «الحسابات ذات المصداقية جعلت منه زاخراً». الكثير من وسائل الإعلام الأجنبية والدولية تواصلت معه إثر نشاطه على «تويتر»، من ضمنها الـ «بي. بي. سي.» الإنكليزية، و«الجزيرة» الإنكليزية، والـ **وول ستريت جورنال،** لأنه كثيراً ما يكون في قلب الحدث.

يرى الحجيري أن الجمعيات أو الجماعات ما زالت تستخدم «تويتر» كأنه موقع أو «بروشور»! ولا تتفاعل مع التعليقات بالقدر الذي تقوم فيه فقط بإرسال التغريدة: «تويتر هو وسيلة أخذ وعطاء، سؤال وجواب، تعليق وردّ، ليس فقط أغرّد وأتجاهل تعليق الجماهير».

فُصل الحجيري من الجامعة التي يعمل فيها كأستاذ حين قام بعض الطلبة بالوشاية به والتحريض عليه أيضاً من خلال كتاباتهم في «تويتر»[7].

(٧) انظر: صفحة «فضح الخونة»، على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، بتاريخ ٢٧ أيار/مايو، <https://twitter.com/#!/La3nhoom/status/74091444771635200>.

خامساً: المشاركة عبر الشبكات الإعلامية

برز إلى السطح أيضاً قبيل ثورة ١٤ شباط/فبراير، وأثناء الاعتصام في الدوّار، عدد مما يطلق عليه الشبكات الإعلامية التي أسست لحراك ١٤ شباط/فبراير، وكادت وظيفة هذه الشبكات تكون كالمؤسسة الإعلامية الحرّة المنظّمة لثورة فبراير، وهي تقوم بإعادة نشر التغريدات المهمة لجميع المغرّدين، ونشر وصلات التقارير الإخبارية والصور والفيديوهات المسجلة.

تقوم هذه الشبكات كذلك بنشر أهم الأخبار، وأية معلومات ترد من هنا وهناك، ويشرف عليها شباب متحمّس شارك بقوة في تنظيم وإدارة وتصعيد فعاليات ١٤ فبراير. كما أن بعض هذه الشبكات كان حسابات شخصية تحوّلت إلى شبكة إخبارية لخدمة الثورة، ويصل عدد متابعي بعضها إلى أكثر من ٣٠ ألف متابع.

تعمل في هذه الشبكات فرق منظّمة لكل فريق منها مهمة محدّدة: فرق النقل الميداني، وفرق الرصد الإعلامي، وفرق التحليل السياسي، وفرق التحرير، وفرق الترجمة. وكان من الصعب جداً ملاحقة أفرادها، عدا حالات قلائل اكتشفت مصادفة في نقاط التفتيش أو الاعتقالات العشوائية. ومن هذه الشبكات التي أحرزت وجوداً فائقاً في «تويتر» مجموعة صوت الثورة الإعلامية (14 Feb TV)، وشبكة إعلام شباب ١٤ فبراير (@ Feb 14 Revolution)، وشبكة ١٤ فبراير الإعلامية (@ 14febahrain)، وشبكة إعلام ١٤ فبراير (@ Feb 14 Media) هناك في «تويتر» أيضاً حسابات لجماعات ١٤ فبراير التنظيمية، كتنظيم شباب ١٤ فبراير، وائتلاف ١٤ فبراير الذي أسندت إليه مهمة تنظيم وإدارة الفعاليات الميدانية المركزية لقوى شباب ١٤ فبراير، التي منها فعالية «تقرير المصير» التي تأخذ مكاناً مختلفاً كل أسبوع، وهي فعاليات توازي تحرك الشارع المرخّص الذي يُقاد من الجمعيات السياسية الرسمية، ولكنه يتعرّض دائماً للقمع المكثّف واعتقال المشاركين فيه.

تستخدم هذه الجماعات تقنية «تويتر» بشكل فعّال جداً واستثنائي يستحق الوقوف عنده طويلاً، فدعوات التظاهر المتفرّقة والمركزية تنطلق من هناك، وقد نجحت فعلاً بإرباك قوى الأمن وجعلها تحضر طوال الوقت في بعض المناطق تحسّباً لأية مظاهرة مفاجئة. وقد اعتمدت هذه القوى السياسية الناشئة

التي يعزى إليها بعث حركة ١٤ فبراير واستمرارها، على «تويتر» كثيراً في إنجاح فعالياتها التي تستبق بالقمع والحصار دائماً، فقد كانت تكشف عن خطة التحرّك التي تظل سرية في الوقت الحاسم بفضل «تويتر»، لتجد الناس فجأة قد خرجت من البيوت والمخابئ إلى الشارع بأعلامها ولافتاتها، كما حصل في فعالية «العودة إلى ميدان اللؤلؤة» في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١ ـ المفارقة في الحالة البحرينية من المواكب والمؤسسات إلى «تويتر»

أرسل زعيم الانتفاضة الراحل الشيخ عبد الأمير الجمري في التسعينيات رسالة إلى ولده منصور الجمري الناطق وقتها باسم المعارضة في الخارج، يخبره فيها عن حصار قوات الأمن لبيته وحملة القمع الشديدة التي شنّتها على الناس، ويعبّر عن أسفه باعتقال أهم محرك إعلامي للنشاط السياسي وقتها، وهم منشدو مواكب العزاء (٦) «الرواديد»، كالمنشد المعروف حسين الأكرف وغيره.

يستمر منصور في ممارسة دوره الإعلامي والسياسي من الخارج، ويظهر في قنوات تلفزيونية وإذاعية وصحفية، وهو الوحيد الذي ظلّ الناس يستمعون إلى صوته عبر راديو «بي. بي. سي.»، متحدثاً عن الوضع السياسي المتأزم في البحرين وحراك المعارضة، ومهاجماً سياسات النظام.

ومع بداية ما يسمّى «مرحلة الإصلاح» في عام ٢٠٠١، رجع منصور الجمري ليرئس تحرير صحيفة **الوسط** المستقلة، وهي المشروع الذي قاد تأسيسه والده الراحل. ويمارس الجمري دوراً مهنياً بارزاً في توجيه الخطاب السياسي والإعلامي خلال عقد الألفية، بحسب هامش الحريات المتاح. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، يضطر الجمري إلى تقديم استقالته من رئاسة التحرير، بعد تلفيق مؤامرة فبركة أخبار لصحيفته حتى تسكت عن نقدها حملة القمع الكبرى التي شنّت ضد المتظاهرين منذ منتصف آذار/مارس ٢٠١١.

إيماناً منه بقضية الوطن، يجد منصور نفسه الآن دون منبر، وهو الذي كرّس نفسه لخدمة الحراك السياسي المعارض. فهو لا ينتمي إلى أي حزب، لكن خطه السياسي واضح جداً؛ إنه معارض. وقبل أن يبدأ الجمري في التغريد، كان عدد متابعي حسابه في «تويتر» قد وصل إلى خمسة آلاف من

دون أن يكون قد تكّلم ولو لمرة، بل كان فقط يتابع التعليقات منذ أن أنشأه في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

بعد استقالته المفروضة عليه، ظهر صوت الجمري فجأة في «تويتر». يعتبر لسان الجمري سليطاً في «تويتر»، أشد كثيراً من لسانه في الصحيفة، فهو يعلّق ويردّ ويسخر من أية هجمات أو تعليقات مسيئة. وهو يتواصل كثيراً مع جميع من يرد عليه، ويدخل معهم في حوارات استثنائية. كما يساند الجمري بقوة الحراك الشعبي الذي كان جزءاً منه، فهو أول من أطلق على الحراك اسم «ثورة اللؤلؤة» عبر عموده في الوسط، وهو من كان حاضراً في قلب دوار اللؤلؤة، يعقد الندوات أمام آلاف الجماهير.

الآن، وصل عدد متابعي الجمري إلى أكثر من ٣٤ ألف متابع، هم تقريباً أكثر الشخصيات العامة التي يتابعها الناس، بمن فيهم الشخصيات الحكومية والموالية، ناهيك عن شخصيات ومؤسسات وهيئات أجنبية، رغم أنه يحافظ على استقلاله. والجمري واضح جداً في «تويتر»، ونشاطه ظل واسعاً وكبيراً ومؤثراً حتى بعد رجوعه كرئيس تحرير لـ **الوسط**.

ليس الجمري وحده من ترك المؤسسة ولجأ إلى «تويتر»، بل هناك أيضاً المنشد العزائي حسين الأكرف الذي كان له هو الآخر دور في التسعينيات، أدى به إلى الاعتقال، وكذلك كان له دور في ميدان اللؤلؤة. وهو الآن يجد أنه يجب أن يكون له دور في «تويتر»، رغم أن حضوره يختلف فيه عن الصورة الدينية التي ترسم له، فهو يحضر بصفته الوطنية، ويشدّد على ذلك.

هناك شخصيات معروفة أخرى كثيرة استقالت أو خبا حضورها الرسمي، فلجأت إلى «تويتر»، متنفساً ومصدر مشاركة في أمور الناس والوطن. مجيد العلوي، وزير العمل السابق الذي قدم استقالته احتجاجاً على القمع الحكومي، هو الآن في «تويتر»، مغرّداً بشكل يغاير تماماً ما رسمه الناس عنه من تصور حين كان وزيراً، فهو قريب جداً من الناس، ومحبوب أكثر، وجهده مقدر، رغم سيل الانتقادات والتهجّمات التي تصله من جميع الأطراف.

كما أن لابن محمد العلوي الذي برز بقوة في محاكم السلامة الوطنية، وهو المحامي محسن العلوي، حضوره الكبير جداً والسبّاق هو الآخر،

فتغريداته يتلقاها باهتمام كل المغرّدين باختلاف مستوياتهم وشخصياتهم، ويعاد نشرها، وتعتبر رأياً قانونياً ونقلاً مفصّلاً بما يتعلق بالقضايا الأمنية التي يترافع فيها، بالإضافة إلى آرائه الشخصية التي قوّت من موقف الشارع السياسي بحضوره فيه.

ومن السياسيين كان خليل المرزوق القيادي في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وهي كبرى الجمعيات المعارضة، وهو الأكثر والأقدم حضوراً فيها. كل ما يقوله يتلاقفه الجميع باهتمام بالغ جداً، وكثيرون لا يستطيعون اللقاء به وبالقيادات الأخرى. وهنا في «تويتر»، فالمجال قد يكون مفتوحاً ولو بشكل محدود للتحاور. كما يلحق به الكثير من السياسيين، وكل أعضاء جمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسار) يفتحون حسابات في «تويتر»، وهم يتواصلون مع الناس جميعاً.

ويدخل في «تويتر» أهم شخصية سياسية في البحرين، وهو رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، الشيخ علي سلمان، إلا أن قليلاً ما يتكلم سلمان، فكل كلمة له هي موقف سياسي رسمي من المعارضة، كما أن وجوده مع الآخرين يكمل تركيبة مشهد الدوار من جديد، ولكن في فضاء «تويتر».

تقول زينب الخواجة: «تويتر» كما الدوار، سمح لكل الجماعات المنغلقة على نفسها بالانفتاح الواسع جداً على الجماعات الأخرى، وتضيف: «نحن كحقوقيين نشكّل جماعة منفصلة، جمعية وعد اليسارية مع شبابها جماعة أخرى، الوفاق، أمل، حق، وغيرها، كلها جماعات تعمل وحدها، في الدوار التقينا كثيراً، لم يكن هناك أي حاجز بيننا، وفي تويتر نلتقي بكثافة أكبر، ونحافظ على قدر كبير من الارتباط ونعمل معاً».

هناك مغرّدون آخرون على المنوال نفسه من كافة الأطراف، دخلوا «تويتر»، أو زاد تفاعلهم فيه؛ وزراء، سياسيون، قياديون في أحزاب وجمعيات، رجال دين، محامون، أطباء، نواب سابقون، أساتذة، أكاديميون، معتقلون، معذبون، جلادون، مطبّلون، والقائمة تطول.

لقد تجاوز أصدقاء البحرين على «تويتر» الحدود، إذ يرى العديد من الشخصيات المعروفة وغير المعروفة في أوروبا وأمريكا أن لها أثراً كبيراً في

هاشتاغ البحرين؛ صحفيون أجانب، وزراء غربيون، سياسيون، ناشطون مهتمون بشأن البحرين أو بحقوق الإنسان، عرفهم البحرينيون بأسمائهم فجأة، هؤلاء أصدقاؤنا: نيك كريستوف، ماركو أوين جونز، توبي كريغ، أوغريدي، سيمون كير، والعديد.

٢ ـ ما لا يقال

يقول نبيل رجب، أكثر الشخصيات العامة حضوراً في «تويتر»: «تويتر أتاح الفرصة للالتقاء والاحتكاك بالشخصيات المعروفة مباشرة، في حين كان ذلك صعباً ونادراً، وكان هؤلاء ليسوا على تماس مباشر بالناس». هم أيضاً بذلك يسمعون الناس، فيطوّرون خطابهم ومنهجهم ويتعلّمون، وهم يقيسون بذلك الرأي العام، وتفكير الناس، وعقيدتهم، وقناعتهم، واتجاههم، ومزاجهم؛ تستعد كل شخصية لأن يكون لديها جواب عن أي سؤال أو نقد يطرح عليها.

بدا «تويتر» في البحرين مكاناً لما لا يقال من مختلف ألوان الطيف، وقد دخلت على خطه شخصيات حكومية، بعضها كان موجوداً من قبل، كوزير الخارجية خالد بن أحمد، وغالبها انضم لاحقاً ومجبراً، على ما يبدو، كوزير العدل خالد بن علي، ووزيرة التنمية فاطمة البلوشي، ورئيس هيئة الإعلام فواز آل خليفة، وحتى ناصر بن الملك حمد.

جاءت مشاركات الأطراف على «توتير» منفتحة في فضاء من التداول الحرّ، بما في ذلك الأطراف الحكومية، فقد كانت أقل تحفظاً. شهد «تويتر» تواصلاً غير مسبوق بين جهات كان من الصعب أن تتخاطب وجهاً لوجه، كالحوار الذي جرى بين وزير العدل والناشط الحقوقي نبيل رجب، والمراسلات الحساسة بين وزير الخارجية البحريني ونظيره السويدي، وقد اهتمت وسائل إعلامية عدة بإلقاء الضوء عليها.

بدورها، فقد أظهرت الحكومة اهتماماً متنامياً بشبكات التواصل الاجتماعي، وكان لافتاً اهتمام وزراء ومسؤولين بنقل خطاب الملك الذي أعلن فيه عن البدء بالحوار، من خلال حساباتهم في «تويتر» أولاً بأول. كما أن جميع المؤسسات والهيئات الحكومية من دون استثناء فتحت فجأة

حسابات في «تويتر»، لمواجهة المدّ الكبير للمعارضة، لكنها لم تستطع، ولم تكن مقنعة، ولم تجذب أي انتباه، وفشلت باعتراف وزارة شؤون الإعلام نفسها: «هؤلاء يغرّدون ليل نهار، ونحن ينتهي وقت عملنا ليلاً».

٣ ـ عبد الهادي الخواجة.. لو كان في تويتر

سألنا نبيل رجب: كيف تتخيل عبد الهادي الخواجة في «تويتر»؟ يتنهّد رجب ويقول: «سيكون ذلك مثيراً، لن يضطر إلى الوقوف ومخاطبة الحشود، كما كان يحب أن يفعل». السؤال نفسه تجيب عنه زينب الخواجة بألم: «مشكلة والدي أنه ينجز خطابه في الناس، ولا ينتظر أن يجذب اهتمامهم، والمشكلة الأخرى أنه يحب الالتقاء بالناس وجهاً لوجه!»

خاتمة

من خلال هذا العرض لكيفية استخدام الشباب البحريني لكل وسائل الاتصالات والتقنيات الحديثة وتسييسها، أي إجادة استخدامها وتحويلها إلى أدوات للتغيير السياسي السلمي الصرف، يمكن للباحث القول إنه كلما ازداد النظام قمعاً، وانسدَّ الأفق أمام الوسائل التقليدية للمشاركة ووسائل الاتصال الجماهيري التي تمتص فائض الطاقة التعبيرية للشارع، ازداد أثر وفاعلية الوسائل غير التقليدية في التغيير على النحو الذي عرضنا له.

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن نمط المشاركة الفردية الذي ارتبط أكثر بالمدوّنات بدأ يتلاشى لصالح وسائل أكثر شعبوية وجماهيرية وقدرة على الحشد والتأييد شيئاً فشيئاً، إلى أن أصبح التحرك من الفضاء الإلكتروني إلى الواقع والعكس أمراً اعتيادياً أمكن رصده في أكثر من موقف خلال الدراسة، ومع ذلك يبقى للنخبة المثقفة البحرينية دورها المحرك للشارع، وهي بمثابة عامل محفز لكل حراك على الأرض.

ومع كل ما حدث في البحرين، وما زال، فإن الباحث المنصف لا يستطيع إلا أن يقول إن خطاب القوى المحركة لهذه الاحتجاجات ما زال خطاباً إصلاحياً لم يتحول بعد إلى مرحلة الخطابات الثورية التغييرية، ومن ثم يمكن للحكومات بقليل من الذكاء وسرعة البديهة تدارك أخطاء النظم

الأخرى التي سقطت، وإعمال آلة الاستجابة لمطالب الشارع، وتلبية المطالب البسيطة للمحتجّين في تمثيل عادل وخدمات جيدة، بدلاً من إعمال الألة الأمنية التي لم تؤد إلا إلى سقوط النظم العاتية في كل من تونس ومصر وليبيا، ولو جزئياً.

وتبقى محاولات النظم لتشويه الحراك الاصلاحي هذا محاولات فاشلة لم تؤت ثمارها لا في الداخل ولا في الخارج، برغم ما قد تؤثر به من تأخير وتيرة الحراك الاصلاحي، لكنها لا تستطيع القضاء عليه مهما فعلت، لأن الشباب أكثر قدرة على تطوير ذاته ووسائله بأقل تكاليف من تلك الحكومات التي لا تفهم إلا لغة القوة والعنف والاستقواء بالخارج، إقليمياً كان أو دولياً، من أجل البقاء أكبر وقت ممكن في سدّة الحكم، فلا النشطاء في الفضاء الإلكتروني أو الواقعي كلهم شيعة، ولا هم يرفعون شعارات مذهبية بغيضة، كما يصورهم النظام، برغم أن المقايسة الموضوعية قد تقول إن ذلك حق للأغلبية، لكن تظل المطالب إصلاحية واجتماعية، وليست طائفية، كما يدّعي البعض.

وقد تحوّلت المنتديات والملتقيات البحرينية إلى وسيلة حقيقية للتنشئة السياسية بكل معانيها، فلقد تخرّج في ملتقيات ومنتديات البحرين التي نشأت في أوائل التسعينيات معظم الناشطين الشباب الذين قادوا الحراك على شبكة الإنترنت، وفي دوار اللؤلؤة، ونقلوا أحلام التغيير والمشاركة إلى واقع عملي ملموس بحركاتهم الاحتجاجية في هذا الدوار، كما تجاوز أبناء هذه المنتديات والملتقيات، ثم المجموعات والصفحات الأكثر شعبية على «فيسبوك» و«تويتر» حاجز الطائفية بمراحل، وبدا ذلك من تصفّحنا لحملات «لا سنّي، لا شيعي، بس بحريني»، وغيرها من الحملات، برغم محاولات التشويه المستمرة والمواجهة الإلكترونية الكبيرة التي اتبعها النظام مؤخراً. ويفرز هذا التنوع في وسائل التعبير والتغيير السلمية مرونة هائلة لدى الشباب البحريني الذي يجيد استخدام المواقع التي تتلاءم مع المواد الخبرية أكثر، مثل «تويتر»، وتلك التي تتلاءم مع المحتوى الأكثر تفاعلية وحوارية كالصورة، مثل «فيسبوك»، وتلك التي تقوم على الرأي والحوار الفكري الراقي كالمنتديات والمدوّنات، وهو ما يعكس تواصلاً جيلياً عربياً بين الشباب في الدول العربية المختلفة.

وتبقى ملاحظة أخيرة، وهي أن الشعب البحريني، وبقية شعوب المشرق العربي، ربما لم تعُد تصلح معها نظرية البترودولار لإخمادها كشعوب ثائرة أبيّة، لأنها ليست نتوءاً على المنطقة العربية ووحدتها الطبيعية والقومية، كما أن المادة لم تعُد كل شيء لدى الكثيرين من أبناء الخليج ككلّ، وليس البحرين فقط. ومن ثم على الحكومات أن تبحث عن بديل موضوعي ومعوض لعقود القمع والتعذيب والتكتيم، وأن تصدق مع ذواتها في طرح مبادرات حقيقية للإصلاح تستوعب مطالب الشارع، أو ربما إن لم تفعل، فلن يصبح أمامها إلا أن تترك للشارع أن يقرر مصيره ويعيش حياته بحرية وكرامة ومن دون حاجة إلى من يفسّرون القيم والمصالح ويفصّلونها على مقاييس عوائلهم وقبائلهم، ويتجاوزون حقائق التقدم الإنساني والمدنية العالمية.

الفصل السادس

مشاركة الشباب العربي بين الهموم الوطنية والطموحات الإقليمية

محمد العجاتي(*)

عمر سمير(**)

(*) باحث في العلوم السياسية والمدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات.

(**) باحث مساعد في منتدى البدائل العربي للدراسات.

مقدمة

قبيل الثورات العربية بأعوام قليلة، وبخاصة في العامين الأخيرين، ونتيجة لانسداد القنوات التقليدية للتعبير عن الرأي أو خلوها من أي عمل جريء، وتعامل الحكومات معها بمنطق «أنت تقول ما تشاء ونحن نفعل ما نريد»، وتزامن ذلك مع الطفرة التكنولوجية التي شهدها العالم في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، وظهور وسائل جديدة للتعبير عن الرأي أخذت في الظهور بقوة تحت مسمّيات عدة، وبتقنيات مختلفة، وبتكلفة أقل كثيراً من الوسائل التقليدية، الأمر الذي أعطى هذه الوسائل زخماً كبيراً، كان من بين هذه الوسائل المدوّنات ومواقع التواصل الاجتماعي. وقد كانت هذه المدوّنات وتلك المواقع بداية الطريق إلى فرض حرية الرأي والتعبير، باعتبارها قيمة عالمية على الحكومات والشعوب، سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة.

ولقد كانت لهذه الوسائل ـ التي سرعان ما تطورت تقنياً، كما تطور محتواها ـ أصداء، ربما لم تفهمها الحكومات التسلطية بقدر ما فهمتها الشعوب المقهورة وتفاعلت معها، وهو ما أدى إلى اكتسابها المزيد من الزخم والتأثير وحرية الحركة والتحريك.

وبرغم أن هذه الوسائل قد اختلفت في طبيعتها والمتعاملين معها ومحتواها داخل القطر الواحد من أقطار الوطن العربي، ناهيك عن اختلافاتها بين تلك الأقطار التي تعكس اختلافات ـ وإن تكن فرعية ـ إلا أنها حقيقية وواقعية، إلا أنه يمكن بالبحث والتمحيص فيها التوصل إلى أنماط واتجاهات عامة وعناصر مشتركة تربط بين مستخدمي هذه الوسائل، وتعطي بعضاً من المؤشرات على وجود هوية مشتركة لهؤلاء الشباب، وهذا ما يسعى هذا

الفصل إلى اختباره من خلال بحث وتحليل أنماط المشاركة غير التقليدية من عدة أقطار عربية، سعياً إلى التعرّف إلى بعض ملامح الخطاب الشبابي العربي الصاعد، وصولاً إلى فهم وتحليل مضامين هذا الخطاب، والتعرّف إلى مدى وجود تلك الهوية الجامعة بين هؤلاء الشباب وتجلياتها عبر الزمان والمكان، وذلك من خلال متابعة وتحليل بعض المدوّنات التي يرجع الفضل في جمع مادتها وطبعها إلى مطبوعة **وصلة**[1]، التي تعمل على تجميع وطبع هذه المدوّنات من مختلف أقطار الوطن العربي، وتقديمها إلى القارئ كما هي من دون حذف أو تعديل، لتحقيق التواصل بين جيل تمرّد والأنماط والأدوات التقليدية للمشاركة.

ويتناول هذا الفصل (السادس) الفصولَ السابقة بالقراءة والتحليل، إضافة إلى البحث في ظروف إنتاج هذا الخطاب وأهم سماته والمشاركة عبر التقنيات الحديثة، كالمدوّنات والمساحات الإبداعية، في محاولة للكشف عن البعد العربي في ذلك، وأوجه التشابه والاختلاف بين الحالات العربية، ومن ثم سوف نتعرّض للمدوّنات وللوسائل غير التقليدية الأخرى، كالأدب الساخر وغيرها، لاستخراج الأنماط والاتجاهات العامة لطريقة تفكير الشباب العربي في قضايا أوطانهم وأمتهم، ومدى حضور القضايا الجامعة في هذا الخطاب، وكذلك نتعرّض لظروف إنتاج هذا الخطاب على النحو التالي:

أولاً: ظروف إنتاج هذا الخطاب

هذا الخطاب ليس وليد اللحظة، وإنما هو نتاج تراكمات فكرية وتكنولوجية واجتماعية واقتصادية وسياسية، شكّلت، وستظلّ، الوقود لأي نشاط على الساحة السياسية العربية اليوم، وربما طيلة هذا القرن. ويمكن تتبّع ظروف إنتاج الخطاب الشبابي العربي الثوري والإصلاحي عبر سببيْن رئيسييْن، كما يمكن إضافة أسباب أخرى لها. ونعرض لهذين السببيْن على النحو التالي:

---

(١) مطبوعة غير دورية تصدر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

١ ـ التطور التكنولوجي والتقني

هل كانت البلدان العربية على القدر ذاته من التطور التكنولوجي ما يكفي لقولنا إن التقنيات أدت الدور ذاته أو أدواراً متشابهة في البلدان العربية المختلفة؟

لا شك في أن البلدان العربية تختلف من حيث استهلاكها للتكنولوجيا وتعاملها معها، وأسبقية دخولها عالم المعرفة الإلكترونية من منطلق المستخدم (End User)، ومن منطلق المنتج (Producer)، ومن منطلق مقدمي الخدمات (Service Providers)، ولن نخوض في تفاصيل التكنولوجيا ذاتها بقدر ما سنوجّه التحليل نحو السمات المشتركة ونقاط الاختلاف ما بين البلدان العربية موضع البحث، ومن واقع الدراسات المقدمة من الباحثين.

لقد كان لكل وسائل التكنولوجيا دور فاعل في أحداث الربيع العربي، بدءاً بالكاميرات التي تنقل الصور والمشاهد الحيّة للقمع والتعذيب والتظاهرات، مروراً بالتلفون المحمول الذي كان وسيلة للاتصال السريع بالعالم الخارجي عبر القنوات الفضائية، أو الإيميلات الشخصية، أو حتى الصور والرسوم الكاريكاتورية، باستخدام الفوتوشوب وغيره من التقنيات التي كانت ذات أثر فاعل في الإثارة والتحفيز والحشد، وصولاً إلى المدوّنات ومواقع التواصل الاجتماعي التي تحوّلت في وقت من الأوقات إلى المكان الأول لممارسة السياسة إلى جانب الشارع، وذلك أثناء اللحظات الثورية.

فمن ظاهرة الإنترنت السياسي في البحرين المتمثلة بالمنتديات التي ذاع صيتها في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم، إلى المجموعات البريدية، فالمنتديات، فالمدوّنات، كبداية للإنترنت السياسي في مصر في مطلع الألفية الثالثة، إلى المشهد السوري الذي بدأ من الواقع، من المقاهي والمنتديات الواقعية، ليتطور من موقع المتضامن مع الثورات العربية إلى ملتحق بقطار الربيع العربي، مستخدماً وسائله نفسها، ولكن في شكلها النهائي المتبلور في مواقع التواصل والمدوّنات والأدب الساخر بنسب متفاوتة.

ما الذي دفع النظم العربية إلى خوض غمار التطور التكنولوجي، إذن؟ لقد كان لزاماً على نظم تدّعي أنها تتبع سياسات انفتاح اقتصادي منذ السبعينيات والثمانينيات أن تجد نفسها مستهلكاً للتكنولوجيا، ومنفّذاً لقرارات

البنك والصندوق الدوليين، سواء في التطوير القطاعي أو الخصخصة أو اقتصاد الخدمات، الذي روّج له البنك والصندوق، ومن قبلهما منظمة التجارة العالمية.

فمع الحديث عن العولمة، وثورة المعلومات، وتعدد مصادر قوة الدولة إلى الحدّ الذي جعل البعض يتحدّث عما يسمّى «الرصيد القومي من المعرفة» (National Information Reserve)، باعتباره المعيار الحقيقي لقوة الأمم. وبالنظر إلى علاقة العولمة بالمعرفة والطبيعة الاقتصادية لها، كانت الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي الدور الأكبر على الساحة الاقتصادية والتجارية الدولية، ومن ثم تفرض مجالها وسياستها على النظم القوية والضعيفة، على حد سواء، وإن بدرجات متفاوتة، ومن ثم كانت التجارة في الخدمات الإلكترونية ركناً مهماً من أركان النظام الاقتصادي العالمي، دخلته النظم الاقتصادية المستقرّة بأجندات واضحة ومحدّدة، بينما دخلته دول العالم الثالث من دون أي تخطيط مسبق سوى تحقيق مصالح شلل المنتفعين. ولعل الناظر إلى قطاع الخدمات الإلكترونية في البلدان العربية يلحظ أن معظم المسؤولين عن وزارات الاتصالات والمعلومات كانوا من كبار المنتفعين من النظم السياسية التي يعملون في ظلها، ومن القيادات التنظيمية في الحزب الحاكم.

وإن كان الهدف من هذه التطورات تحسين صورة الاقتصاد المحلي، ولحاقه بركب المؤشرات الاقتصادية الدولية التي يتبعها الصندوق والبنك في تقييم الأوضاع الاقتصادية، فإن دخول مستخدميها إلى عالم السياسة بشكل لم يمكن التحكّم فيه ـ بالطبع لأن الحكومات العربية ليست منتجاً للتكنولوجيا، وإنما هي وسيط لنقل الخدمات في أغلب الأحيان ـ بالسهل، ولا الممكن، من قبل الحكومات الهشّة التي لم تشغل بالها ولو للحظة واحدة في الأثر المحتمل لهذه التقنيات فيها، ولا في المجتمع الذي يفترض أنها تحكمه، ومن ثم ازدادت سمعتها سوءاً من الناحية السياسية والحقوقية، وفرضت عليها ضغوطاً دولية من حين إلى آخر لتحسين صورتها واتباع سلسلة من الإصلاحات ربما استطاعت أن تفرغها من مضمونها من دون أن تستطيع احتواء مشاعر الغضب المتزايدة في الشارع، ولا التحكّم في مساحات الحريات التي انتزعها الناشطون عبر تلك الوسائل وهذه التقنيات،

رغم محاولاتها المتكررة لملاحقة المدوّنين والنشطاء عبر الإنترنت بقوانين الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تعتبر من تراث الماضي السحيق، برغم ما كان لدى تلك النظم من الإفراط في التشريع.

وهنا يصبح التساؤل حول العلاقة بين التكنولوجيا والسياسة، سؤالاً لا محل له من الإعراب في سياق الثورات العربية، فلو كانت النظم الشمولية العربية تعلم ما ستجنيه من دخولها عصر العولمة والتطور التقني، لصادرت كل وسائل التكنولوجيا، ولما فكّرت يوماً في أن تغادر موقع النظام الإمامي في اليمن الذي كان المواطنون فيه لا يحصلون على جهاز الراديو إلا بتصريح من الإمام. وهذه حقيقة يمكن لمن يتلمّس التطور التقني في البلدان العربية وأثره في نظمها الشمولية أن يصل إليها ببساطة، ولن نقول هنا إن التكنولوجيا هي التي صنعت الثورات، بقدر ما يمكن القول إنها يسّرت وسائل الثوران، وأدت إلى فيضان من محركات الثورة لم يأت من فراغ، وإنما من مشكلات الواقع ذاته. وبالتالي، فإن التقنيات الحديثة على اختلاف صورها، لم تكن سوى العامل المحفز الذي من دونه ما كان يمكن للتجربة أن تتم بهذه الفجائية وبأقل خسائر مقارنة بثورات أخرى وبأدوات أخرى.

٢ ـ انسداد الأفق أمام وسائل المشاركة غير التقليدية

لقد أغلقت النظم السياسية العربية كل وسائل المشاركة التقليدية في وجه شعوبها من خلال الأحزاب التي مع مرور الوقت أصبحت عديمة الجدوى، برغم محاولاتها الدائمة للتأثير وتطوير آلياتها، إلا أن النظم أظهرتها بمظهر العاجز عن التأثير في السياسات أو التعبير عن تطلعات الشارع، فمن نظم لا تقرّ بالتعددية الحزبية، وليس في قاموسها مصطلح المعارضة، إلى نظم تقرّ ورقياً بالتعددية، وتتعامل معها من منطلق سلطوي، وإن كان هامش من حرية التعبير يمنح من حين إلى آخر، ووفق مقتضيات التقارير الدولية عن حرية الرأي والتعبير أو حقوق الإنسان، وبعض من الضغوط الداخلية في ما يمكن لنا أن نسمّيه «نطاق المسموح»، الذي يمكن للنظام التعامل مع تبعاته وتطوراته، إذ هو مرتبط أساساً بالصحافة الورقية التي من السهل أن نطلق عليها لفظ «المتعايش» مع النظم السلطوية بتقارب

في آليات الإدارة الداخلية وبأساليب السياسات التحريرية التي تداعب المواطن والنظام في آن واحد، فلا هي متضحة الوجهة، ولا هي ذات سياسة تحريرية محدّدة، وإنما سياسة المزاج العام لمحرّري الجريدة أو الوسيلة الإعلامية من دون الجماهير.

وعندما كان يصل نظام ما إلى ملاحقة الناشطين في دول أخرى وبأساليب تقليدية، كالاغتيال والتصفية الجسدية أو الاختفاء القسري، أو حتى اختطاف أحد الأقارب والابتزاز به، وكلها وسائل استعملتها النظم العربية مجتمعة، فإن كثيراً ما أدى ذلك إلى الشعور باليأس من محاولات إصلاح تلك النظم أو التعامل معها، باعتبارها قدراً محتوماً.

وعندما خسر العربي كرامته، ووصلت المواجهة بينه وبين النظام إلى حدّ تعامل قوى الأمن ـ التي فوّضتها النظم في التعامل مع كافة الملفات ـ معه في كل شؤون حياته باعتباره عدواً، لم يبق لديه شيء ليهادن السلطة من أجله، وخصوصاً بعد فشل النظام في القيام بأبسط وظائفه، وهي الوظيفة الأمنية بعدما انسحب من كافة أوجه النشاط الأخرى لمصلحة شِلَل المنتفعين الذين ضيّقوا على الناس معاشهم وأهانوا كرامتهم. وعندما وصل الشارع العربي إلى هذه الحالة، كان لسان حاله يقول: ليس لديك ما تعيش من أجله، ومن ثم لا بد من أن تموت شريفاً، وهنا كتبت النظم حتمية مواجهتها بحدث هنا وحادث هناك.

ومع تراكم التحدّيات التي شهدتها وسائل المشاركة غير التقليدية، وأهمها تنامي دور المجتمع المدني وقدرته على التشبيك بين القوى السياسية المعارضة التقليدية في لحظة ما، كان لا بد من وسائل جديدة وجدّية للتغيير الذي كان وقوده الشباب الناقم على الأوضاع الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي عاناها جيل الآباء، وانعكست على جيل الشباب سلباً في البطالة وتأخر سن الزواج، والضغوط النفسية والاجتماعية المتراكمة؛ كلّ ذلك حتّم التغيير وفرضه.

وإذا كان البعض رصد أن ظواهر عدم الرضا في المجتمعات المعاصرة في معظمها أكثر كثيراً من ظواهر الرضا في مطلع هذا القرن، فليست شعوبنا في ذلك بدعاً من الظاهرة الإنسانية الساعية إلى التغيير ككلّ، وإن كانت أكثر

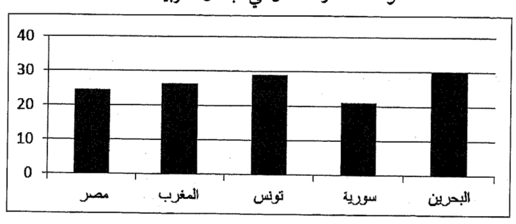
الأمم والشعوب امتلاكاً لعناصر الثورة النائمة. ومن ثم، فلا عجب من اندلاع الحركات الاحتجاجية في أرجاء أوروبا، وفي وول ستريت، في أعقاب اندلاع الربيع العربي، متّبعة النهج نفسه والأساليب ذاتها.

ثانياً: سمات الجيل العربي الجديد

لا تختلف تركيبة السكان في البلدان الخمسة محل الدراسة عنها في الوطن العربي ككلّ إلا من حيث كونها أكثرها شبابية، فنظرة سريعة على **تقرير التنمية البشرية** الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١١ توضح لنا مدى اهمية ومكانة الشباب في تركيبة هذه المجتمعات السكانية، فبينما متوسط العمر في مصر ٢٤,٤ سنة، وفي المغرب ٢٦,٣ سنة، وفي سورية ٢١,١ سنة، وفي تونس ٢٨,٩ سنة، وفي البحرين ٣٠,٠ سنة، فإنها تقترب من متوسط العمر في البلدان العربية ككلّ الذي بلغ ٢٣,٢ سنة. وهي في مجملها بلدان فتية سكاناً إذا ما قورنت بمناطق أخرى من العالم، حيث متوسط أعمار السكان في العالم ٢٩,٢ سنة، ولا يضاهي المناطق العربية في كونها مجتمعات فتية أغلب سكانها من فئة الشباب ٢٠ ـ ٤٠ عاماً سوى منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى التي يبلغ متوسط عمر السكان فيها ١٨,٦ سنة(٢).

الشكل الرقم (٦ ـ ١)

متوسط أعمار السكان في البلدان العربية الخمسة

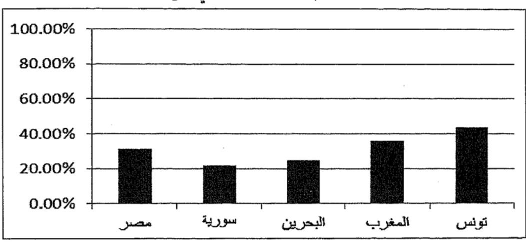


(٢) انظر: <http://www.insightsmena.com/#!place=home>.

أما عن نسبة الشباب إلى السكان في البلدان الخمسة محل التحليل، فالشكل الرقم (٦ ـ ٢) يوضحها[٣]:

الشكل الرقم (٦ ـ ٢)

نسبة الشباب لعدد السكان في كل بلد



يبدو من الملاحظة الأولية لأحداث الثورات أن ثمة مجموعة من السمات قد برزت لدى جيل الشباب العربي نتيجة للظروف السابقة، ولتطوير الاستبداد لوسائله، بشكل لم يكن له مثيل من قبل. فقد تطورت سمات في جيل الشباب جعلته مؤهلاً لقيادة العملية الثورية التغييرية أكثر مما توافر من سمات للجيل الأكبر سناً أو الجيل الذي ولد قبيل تولي أطول النماذج العربية

---

(٣) «تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء مصر،» مصراوي دوت كوم، <http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2008/august/28/touthin.aspx>؛

و«الهيئة السورية لشؤون الأسرة،» أخبار الشرق، <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=6026:————15-24-22————&catid=67:syria-economy&Itemid=56>؛

«التقرير السنوي السادس للشبكة العربية: الشباب في منظومة المجتمع المدني،» المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، <http://www.medadcenter.com/readings/itemdetails.aspx?id=43>,

«تقرير البنك الدولي،» البنك الدولي، <http://web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome/extarabiccountries/menainarabicext/moroccoinarabicext/0,,contentmdk:21685432~pagepk:1497618~pipk:217854~thesitepk:492771,00.html>,

و«تونس: ثورة المواطنة.. ثورة بلا رأس،» المنتدى السياسي العربي، <http://www.arabs.com/showthread.php?5500-%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3-%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b7%d9%86%d8%a9-%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a8%d9%84%d8%a7-%d8%b1%d8%a3%d8%b3>.

بقاءً في السلطة، أي القذافي على وجه التحديد، وهو ما جعل الجيل الذي ولد بعد هذا التاريخ تحديداً يكتسب سمات وقدرات جعلته أكثر قابلية لقيادة التغيير من غيره، وخاصة أن هذا الجيل لم تصله أية مزايا من تلك التي ولدتها نظم التحرر الوطني في بدايتها، حيث إن تطور هذه النظم وتركيبتها جعل الجيل الذي ولد في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين يعيش في ظل نظم تستمد خطابها وشرعيتها من نظم تحرر وطني، وتمارس على أرض الواقع سياسات وسلوكيات مناقضة تماماً لهذا الخطاب.

وليس غريباً أن تكون طليعة الربيع العربي ووقوده شبابية، فلقد ذاق هذا الجيل ويلات الاستبداد والفساد منذ نشأته، وحتى سن الرشد، حيث امتلك قدرة متراكمة على نقد الأوضاع في البلد الذي ينتمي إليه، والأمة التي هو جزء منها، بشكل جعلنا ناقمين على أوضاعنا أكثر من أي وقت مضى في التاريخ العربي، ولعلنا نستطيع أن نوجز سمات هذا الجيل على النحو التالي:

١ ـ الجرأة والمخاطرة

حاولت النظم السياسية العربية خلق مواطن مهادن لها ومطواع لأمرها، تارة بالترغيب، وأخرى بالترهيب، لكن العقد الأخير شهد عنفاً من قبل السلطات أقل ما يمكن أن يوصف به أنه مفرط ومهين لكرامة الإنسان الذي لم يعُد يملك سواها في بعض النظم أو تشترى منه بالمال في نظم أخرى، حتى إن القبضة الأمنية الحديدية لنظمنا سعت مؤخراً إلى توزيع الصمت كما توزّع الكلام، ولأن العنف يولد عنفاً وقسوة، فإن الخجل تطور إلى جرأة، ومع استنفاد أسباب الخضوع كانت المواجهة حتمية.

٢ ـ السرعة والإنجاز والقدرة على الحشد

من خلال أدوات بسيطة للغاية، وفي وقت وجيز يتراوح ما بين الثمانية عشر يوماً والثمانية شهور، وهو وقت ليس بالطويل في عمر الثورات قياساً على الثورات الكبرى، أسقطت نظم ظل أقلها في السلطة أحد عشر عاماً، وما بين جمعة وأخرى كانت الملايين تجتمع بدعوات من مواقع التواصل الاجتماعي التي تحوّلت إلى مواقع للتغيير الثوري، وربما أتاحت خاصية

السرعة والإنجاز هذه طبيعة الوسائل التكنولوجية الجديدة التي أدركتها الشعوب، وأحسنت استعمالها، بعكس النظم التي حرصت على إدخالها والتجارة فيها، كنوع من الرتوش وللحاق بمؤشرات منظمة دولية هنا أو هناك، كما أن القدرة على الحشد ازدادت مع هذه الوسائل، فالرسالة الواحدة يمكن إيصالها إلى مليون شخص أو أكثر من دون تكلفة كبيرة.

٣ ـ التحدّي والابتكار والإصرار

لعلها سمة للشباب العربي على مر العصور تزداد وضوحاً في أوقات الأزمات، فالشاب التونسي الذي وقف متحدياً قوات الأمن، معلناً هروب بن علي ومغادرته البلاد، لا يختلف كثيراً عن الشاب المصري السكندراني الأعزل الذي وقف في شوارع الإسكندرية متحدياً قوى الأمن الغاشمة، ومتلقياً الرصاص في صدره من دون تراجع أو نكوص، أو الشاب الذي وقف أمام المدرّعة التي تدفع الماء بقوة مفرطة باتجاه المتظاهرين في جو شديد البرودة في القاهرة، كذلك الشباب الذي وقف في دوّار اللؤلؤة، وفي بنغازي، وفي درعا وحماة وريف دمشق ودير الزور، متحدياً أدوات البطش والقمع التي يمتلكها النظام، ويستعملها بقسوة وعنف مفرطين وكأنه يقاتل عدواً شرساً، وهو ما حوّل جموع المواطنين إلى دروع بشرية تحول دون تقدم الدبابات والقذائف وأحدث أجهزة مكافحة الشغب، مع ابتكار وسائل جديدة لمقاومة الأجهزة الأمنية وإعاقة تقدمها.

٤ ـ التطلع إلى الديمقراطية والحرية

لعل السؤال التعجيزي الذي كان يطرحه الجيل الأكبر سنّاً منا هو: ما هو البديل من النظام القائم؟، هو الذي كان يعطي شرعية للنظام من منطلق «أنا أو الفوضى». هذا السؤال لم يلق له الشباب بالاً، لأن الهدف أصبح التغيير في حدّ ذاته، ثم هناك إيمان لدى هذا الجيل بأن شعوبنا تمتلك البديل الأفضل دائماً، وأن المستبدّين هم أسوأ ما في هذه المجتمعات، ومن ثم فأي نظام بعدهم لن يكون على شاكلتهم. وهذه ربما خاصية أدت إلى ارتباك وتعثر مسار بعض الثورات، وخاصة أن هذا الجيل لم يسمع عن التحرر والاستقلال سوى في التاريخ والأعمال الفنية، مما ولّد لديه نزوع إلى ذلك.

ثالثاً: البنية المعرفية للشباب العربي

ترتكز البنية المعرفية للنشطاء الشباب على أساسيات مجتمع المعرفة، وإظهار جيل الشباب لقدرة عالية على التعامل مع المنجزات المعرفية والتكنولوجية الحديثة، بل وعلى إيجاد استخدامات جديدة لها تخدم مقتضيات الحراك على الأرض في مختلف المجالات، حيث اتسع فضاء الاحتجاج الاجتماعي على ساحة الإنترنت، وساهم في استبدال أدوات الاحتجاج التقليدية بأطر جديدة تسبح في الفضاء المعلوماتي[٤]. ويعدّ الإنترنت هو الوسيلة الثورية لعصر المعلومات[٥]، وقد نجح بتشكيل المجال الافتراضي العام، ذلك المجال الذي أصبح عبارة عن ساحات للتفاعل تتم في إطاره مناقشة القضايا العامة، وطرح مطالب الأفراد من الدولة. ولقد أعاد المجال العام الافتراضي الأمل في ظل تناقص الحريات في المجال الواقعي. ولعل أفكار هابرماس في ما يتعلق بالمجال العام تنطبق على الإنترنت الذي شكّل مجاله العام ليتخطّى حدود المجال الفيزيقي، ويسبح في أفق المجتمع الشبكي[٦].

ونبدأ بالسؤال: لماذا تتوافد الحشود على الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت؟ تكمن الإجابة الجوهرية عن هذا السؤال في عدة اعتبارات:

يتمثل الاعتبار **الأول** في الحرية، حيث فتح المجال العام الافتراضي الحرية أمام تشكّل الحركات الاجتماعية التي كانت تعاني تأزم الواقع. فانحسار محيط الحرية في الواقع جعل من الفضاء المعلوماتي ملاذاً لها، خاصة في ظل سهولة التفاعل مع الشبكات وحرية الانضمام ومرونة التحرك.

الاعتبار **الثاني** يتمثل بمشاركة الاهتمامات. وتعدّ هذه هي الفرضية

---

(٤) Melissa A. Wall, «Social Movements and Email: Expressions of Online Identity in the Globalization Protests,» *New Media and Society* (SAGE Publications), vol. 9, no. 2 (2007), pp. 258-277.

(٥) James W. Lindenschmidt, «From Virtual Commons to Virtual Enclosures: Revolution and Counter-Revolution in the Information Age,» *The Commoner* (Summer-Spring 2004), pp. 2-5.

(٦) وليد رشاد، «المتغيرات الفاعلة في المجال العام الافتراضي: تحليل سيسيولوجي،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر السنوي الحادي والعشرين للبحوث السياسية: «تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي»، الذي عقده مركز البحوث السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في ١١ ـ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

الأولى لتشكّل المجتمع الافتراضي، حيث يقوم هذا المجتمع بالأساس على فكرة التجانس في الاهتمامات، فلقد سمح مجال الانترنت في تشكل الحركات الاجتماعية على مختلف أشكالها. فإذا كان المجال الواقعي العام يعاني الانحسار، فإن الإنترنت قد أعاد تشكيل المجال العام، ولكن على نحو افتراضي.

ويتمثل العنصر **الثالث** بالتفاعلية، فقد فتح الإنترنت مجالاً للتفاعل وتشكّل الحركات الاجتماعية، خاصة أن تفاعلاته لا ترتبط بقيود المكان، ولا قيود السلطة، ولا قيود الزمن، ويستدعي ذلك إلغاء التفرقة بين ما هو اجتماعي وسياسي وثقافي على خلفية السياقات الافتراضية والواقعية التي لم تعُد مقبولة، خاصة في ظل التفاعلية التي تشهدها التفاعلات وتأرجح تفاعلاتها بين متصل الواقعي والافتراضي[٧].

لقد أعاد ظهور الإنترنت النظر في بنية الاحتجاجات في المجال العام الافتراضي، وأدى إلى مراجعات متعددة حول الأسس التي تقوم عليها هذه الاحتجاجات الجديدة. وهذا ما دعا لانس بينيت (Lance Benneet) إلى القول إن وسائل الاتصال الرقمية قد أعادت النظر في الاحتجاجات الاجتماعية على عدة أوجه متعددة، ومن هذه الأوجه[٨]:

١ ـ تشكّل الاحتجاجات التي تعبئ طاقتها عبر الإنترنت

إن مرجعية التفاعل في المجتمع الافتراضي هي مرجعية معرفية بالأساس، ذلك لأن الذي يحرك الاحتجاج عبر الإنترنت هم النشطاء الجدد أو النخب المعلوماتية. والملاحظ أن هؤلاء النخب قد أعادوا النظر في المفهوم الطبقي التقليدي، حيث شكّل هؤلاء النشطاء، وحتى الجمهور المتفاعل والمشارك في الثورة، طبقات جديدة من النخب السياسية التي أدارت ظهرها إلى النظم التسلطية التقليدية في المجتمع، كتلك النظم التي أدارت ظهرها للشباب، وأعطت لنفسها حق توزيع السياسات من دون اعتبار

(٧) المصدر نفسه.

(٨) تشارلز تيلي، **الحركات الاجتماعية**، ترجمة ربيع وهبه (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤)، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

لواقع الشباب، واكتفت النخب التقليدية في تفاعلها من الشباب بشعارات زائفة لم تكن لتتحقق في الواقع بشكل واضح وفعّال، ففتحت فئة الشباب لنفسها واقعاً جديداً تتفاعل وتشكّل قيمها على ساحته. ولعل هذه النخب هي التي قامت بتعبئة الاحتجاج للتظاهر في ٢٥ كانون الثاني/ يناير.

٢ ـ مرونة التفاعل

تتيح فرصة أمام تشكّل تفاعلات ايجابية تتسم بسهولة التواصل عبر الإنترنت[٩]، وتتجلى هذه المرونة من خلال تشكّل ما يمكن تسميته «الأبعاد المماثلة»، حيث المرونة في القدرة على توحيد الأهداف العامة للاحتجاج على ساحة الإنترنت[١٠].

ولعل مرونة التفاعل الشبكي واستغلال البعد الثقافي للإنترنت أدى دوره الكبير في تنظيم الثورة المصرية التي حققت نجاحها في الانتقال من السياق الافتراضي إلى الواقعي.

٣ ـ الاستثمار العاطفي

لقد استغلت النخبة الشبكية الجديدة تقنيات الاتصال في التعبئة العاطفية للمتفاعلين من خلال الاحتجاج، واستغلال القدرة على التشبيك في جمع التأييد حول قضايا الاحتجاج. والملاحظ أن الثورة المصرية جمعت التأييد عبر الإنترنت، وبمجرد نزولها إلى الشارع احتشد جموع من الشعب في محافظات الجمهورية المختلفة، بما ساهم في تعبئة الحشد الكبير الذي حقق مطالب الثورة، وحوّلها إلى ثورة شعبية.

أ ـ مراحل تحرك الحشد «من المجتمع الافتراضي إلى المجتمع الواقعي»

عند قراءة الثورة المصرية كمثال ندرك أن الحشد الافتراضي بدأ على ساحة الشبكات الاجتماعية، وخصوصاً شبكة الـ «فيسبوك»، ولعل لهذه

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(١٠) Wall, «Social Movements and Email: Expressions of Online Identity in the Globalization Protests».

الشبكة صدى كبيراً عند الشباب المصري. ويشهد على ذلك تنامي المستخدمين لهذه الشبكة بشكل تتباين معه الإحصاءات، وتسير في اطراد يصعب معه التنبؤ بواقعها المستقبلي. وقد أدت هذه الشبكة دورها البارز في الثورة المصرية، وصدقت هنا مقولة كاستلز (Castells) بأن الشبكات الاجتماعية لها قدرة لامركزية على التشبيك والتنسيق واتخاذ الإجراءات[١١]. ولقد ترجم المصريون في ثورتهم الفكرة/النظرية التي قدم لها بودورايدز (Boudourides)، والتي تتمثل بأن مرونة الشبكات الاجتماعية قدمت مجموعة من المناورات التكتيكية للحركات الاجتماعية حتى تسير لتحقيق أهدافها، والمدرك للثورة المصرية يرى أنها استطاعت من خلال الـ «فيسبوك» عقد هذه المناورات، ويبرز ذلك في كل مراحل الثورة وتصاعد مطالبها باطراد بشكل يتضح معه مرونة التكتيك الحركي في المجتمع الافتراضي وانعكاسه على المجتمع الواقعي[١٢].

ب ـ البنية المعرفية للنشطاء الجدد والصراع الجيلي

أدت السياسات النيوليبرالية التي انتهجتها النظم العربية بدرجة أو بأخرى إلى خلل اجتماعي أصاب العديد من الشرائح والطبقات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أفرز موجة واسعة من الحركات الاحتجاجية أو مظاهر معبّرة عن ذلك خلال الفترة السابقة على موجة الثورات العربية. وقد شاركت كل قطاعات المجتمع المصري تقريباً في هذه الاحتجاجات التي شملت العمال، والفلاحين، والموظفين، والمدرّسين، وقطاعات من الطبقة الوسطى من المهنيين وأساتذة الجامعات التي عانت تراجعاً ملحوظاً في مستوى معيشتها.

كان تنامي ظاهرة الحركات الاحتجاجية في السنوات السابقة على قيام الثورة يشي بإمكانية حدوث أمر جلل، ولكن الكثير من المراقبين قاموا

---

(١١) Christine Petit, «Social Movement Networks in Internet Discourse,» paper presented at: The Annual Meetings of the American Sociological Association, San Francisco, 17 August 2004, <http://irows.ucr.edu/papers/irows25/irows25.htm>.

(١٢) Moses A. Boudourides, «Risk, Social Networks and Social Movements,» <http://nicomedia.math.upatras.gr/sn/boudourides_risksns&sms.pdf>.

بالتهوين من شأن هذه التحرّكات، بل على العكس، فقد نظروا إليها من زاوية أنها تعكس قدرة النظام السياسي على احتوائها. كما عابوا عليها أنها تفصل بين المطالب السياسية والاجتماعية، وتهمّش البعد السياسي في حراك الفئات الاجتماعية. والحقيقة أن كثيراً من المحللين والدارسين عانوا انفصالاً واضحاً عن الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية بصورة وضعتهم في وضعية المفاجأة. فالنموذج السائد في العلوم الاجتماعية الذي يركّز على المؤسسية لم يلتفت كثيراً إلى هذه الإشارات القادمة من المجتمع وأشكال العمل الجماعي، لأنها لا تناسب النسق الذهني والإدراكي لدى الجماعة العلمية. ولم يتم الاهتمام بدراسة هذه الأشكال من العمل الجماعي باعتبارها لا تمثل النمط العادي للمشاركة والتأثير في المجال السياسي. ونظراً إلى كون هذه الاحتجاجات محدودة العدد في كثير من الأحيان، وليست ذات مطالب وأهداف سياسية واضحة، فقد تم إهمالها أو عدم إعطائها الاهتمام المناسب، باعتبار أنها لا يمكن أن تؤدي إلى تغيير النظام السلطوي.

لقد جاءت الثورات العربية لتعبّر عن نوع من أنواع الانقطاع والصراع بين الأجيال الجديدة وذوي السلطة في المجالات الأكاديمية والإعلامية والسياسية. ويمثل شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» الذي رفعه شباب الثورة بصيغة أو بأخرى، هذه الروح الجديدة التي ترفض هيمنة وسيطرة الجيل القديم التي امتدت إلى عقود من الزمن، ليس فقط في النظام السياسي، وإنما أيضاً في المجال الأكاديمي والبحثي. لقد أدت الأساليب السائدة إلى تهميش من ينتمون إلى الفكر النقدي والتحليلي في المؤسسات البحثية والأكاديمية.

لم يستطع الجيل المهيمن في المؤسسات الأكاديمية والبحثية قراءة التحوّلات في مزاج وثقافة الأجيال الجديدة التي مرت بعملية تنشئة سياسية واجتماعية تختلف إلى حدّ كبير عمّا تعرّض له كثير من الأجيال السابقة من خبرات ومهارات. لقد توافرت لهذا الجيل العديد من المميزات والخصائص التي أضفت عليه قدراً كبيراً من الوعي والقدرة على الحركة والنشاط والرغبة في تغيير مجرى الأحداث، وكان من أبرزها ما أتاحته وسائل التواصل التكنولوجية الحديثة، إلى جانب الدور الذي أدته الفضائيات والوسائط الإعلامية الحديثة في تغطية أخبار الثورة، وتقييد يد أجهزة القمع عن

التصدّي للثائرين. قلل الجيل الأكبر من المحللين من شأن نشاط شباب «الفيسبوك» قبل الثورة، باعتبارهم يقومون بعملية تنفيس عما يجول في نفوسهم في العالم الافتراضي، نتيجة عزلة شعورية عن العالم الواقعي. ولكن هؤلاء الشباب أثبتوا أنهم يتحرّكون برشاقة وجسارة بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي بصورة أذهلت الكثيرين[١٣].

رابعاً: المشاركة عبر التقنيات الحديثة: المدوّنات نموذجاً

في مصر يمتلك ٩٠ بالمئة من السكان جهاز هاتف محمول، وهي النسبة ذاتها في المغرب وفي الوطن العربي في مجمله؛ ٤١ بالمئة من هذه الاجهزة تمكّن أصحابها من الدخول إلى الإنترنت، بينما يدخل من أصحابها على الإنترنت ٢٢ بالمئة فقط، ومعدل استخدام الإنترنت حوالى ٣٩ بالمئة، منها ٣٧ بالمئة للشبكات الاجتماعية فقط؛ بينما في المغرب تبلغ معدلات استخدام الإنترنت ٥١ بالمئة، منها ٢٧ بالمئة للشبكات الاجتماعية، و٢٤ بالمئة فقط ممن يمتلكون هواتف محمولة يدخلون على الإنترنت من خلالها[١٤]، وهي نسبة أعلى من نظيرتها في مصر مثلاً.

ومن حيث **أولويات استخدام الوسائل المختلفة** في المشاركة، فإن الفصول الخمسة التي بين أيدينا تثبت تفاوت أولوية الاستخدام هذه من دولة إلى أخرى، فبينما تحتل أجهزة الهاتف الجوال النسبة الأكبر من المشاركة في بلد مثل سورية ـ ربما لتضييق النظام على القنوات الفضائية، وعلى وسائل الاتصال الأخرى ـ حيث أدى التصوير وتناقل الأخبار عبر الهاتف والـ «يوتيوب» الدور الأكبر في عملية نقل الصورة إلى الخارج بوسائل مختلفة، منها أنه يسهّل النزوح به إلى دولة مجاورة لاستعمال الإنترنت، وبث الصور ومقاطع الفيديو على شبكة الإنترنت، وخاصة موقعي «يوتيوب» و«فيسبوك»، وكذلك سهولة حمله وإخفائه إزاء الموقف المتعنّت للأجهزة الأمنية، وقسوة ملاحقاتها للنشطاء وأعضاء لجان التنسيق في الداخل

---

(١٣) أحمد تهامي عبد الحي، «لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟،» **السياسة الدولية** (١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، وقد نُشِرَت على موقع **الأهرام الرقمي**، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=691639&eid=8801>.

(١٤) <http://www.insightsmena.com/#!place=home>.

والخارج، فإنه في البحرين يأتي موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» على رأس أولويات النشطاء، حتى يبدو وكأنه الموقع الرسمي للثورة البحرينية. فعليه، تنتشر تعليقات النشطاء بسرعة البرق، ومنه وإليه تتحرك مسيرات المحتجّين، ويتم تناقل أخبارهم. وفي المغرب، يحدث المزج بين الوسائط بطريقة أو بأخرى، ولكن مع أولوية ملحوظة للمدوّنات التي من رحمها ولدت الحركات الاحتجاجية هناك، وباستعمال هامش الحرية المتاح كانت تنظّم وقفات احتجاجية غير تقليدية، كالقراءة الصامتة في الشوارع. أما في مصر، فيحدث تمازج بشكل كبير بين كل هذه الوسائل، فالمدوّنات و«تويتر» ينتشران بين النخبة، بينما «فيسبوك» هو الأكثر انتشاراً بين الشباب غير المسيّس. وبعد الثورة بدأت قطاعات عريضة من المصريين بالاشتراك في «فيسبوك»، وبدأ قادة أحزاب سياسية وحركات ثورية بتوجيه معظم خطاباتهم، ونشر الفيديوهات المصوّرة للقاءاتهم، عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، كما برزت بقوة صفحات كثيرة على الساحة، ربما كانت محركاً وموجّهاً للاحتجاجات في أوقات كثيرة، مثل صفحة «كلنا خالد سعيد» التي تجاوزت مليوني مشترك، وبرزت بقوة في الفترة الأخيرة وسيلة الأدب الساخر واستعمال الغرافيتي والرسوم الكاريكاتورية في المشاركة، كوسيلة للتعبير عن رأي قطاع واسع من الشباب.

الدولة	الوسيلة الأكثر استخداماً
سورية	يوتيوب
البحرين	تويتر
المغرب	المدوّنات
مصر	فيسبوك
تونس	تويتر

وسنركّز هنا على المدوّنات التي انتشرت في الوطن العربي بشكل كبير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبدأت في إحداث ضجة قوية منذ منتصف هذا العقد، وبخاصة في مجال القضايا الحقوقية وغيرها من القضايا المجتمعية الساخنة، بل واستطاعت خلق قضايا وإثارتها والتأثير في التعامل الرسمي العربي معها بقوة. ومع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وانتشارها في الوطن العربي، اتسع نشاط التدوين، واتسعت ساحات الترويج

له[15]. وبرغم موجة اليأس التي يمكن للقارئ أن يتلمّسها في خطابات المدوّنين قبيل الثورات العربية بأشهر، جراء استهدافهم من قبل السلطات الحاكمة، وتعرّضهم للاعتقال والتعذيب، وبروز نبرة الإحباط لدى الكثير منهم من عملية التغيير، إلا أنهم كانوا النواة الأولى للثورات، باعتبارهم ناشطين في حركات اجتماعية مختلفة الطابع والسياق.

وبفحص بعض التدوينات للشباب العربي والقراءة المتأنية لها، أمكن التوصل إلى مجموعة من النقاط التي تفرز تشابهاً ملحوظاً في تفكير هؤلاء الشباب. وتتمثّل هذه النقاط بوحدة القضايا المطروحة في الفضاء الإلكتروني للمدوّنات العربية التي تكاد تكون واحدة، وإن بأساليب مختلفة من بلد إلى آخر، حيث يمكن رصد قضايا رئيسية يلتف حولها المدوّنون الشباب، وأبرزها قضية حرية الرأي والتعبير، وقضية مدنية الدولة.

١ ـ قضية الدفاع عن حرية الرأي والتعبير

تمثل هذه القضية اتجاهاً واسع الانتشار يختلف في حدّته ما بين مطالبين بحريات مطلقة للتعبير عن تركيبة المجتمع على ما فيها من اختلاف وتنوّع، وبين الساعين إلى وضع ضوابط لحرية التعبير، ومدى ما يمكن توجيهه إلى شخص عام من نقد في الفضاء الاجتماعي الافتراضي الجديد[16]. والحق أنه في ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، فإن المدوّنين يميلون إلى الحرية بطبعهم، وهو ما يبرر التدوينات التي انتشرت من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب في وطننا العربي المترامي الأطراف، لتعلن أمام جلاديها أن الرقابة لا تفيد، وأن عهد الاستبداد قد ولّى، وهو خطاب مشترك وسمت عام لشباب المدوّنين العرب يمكن أن نستشفّه من أكثر من مصدر وبأكثر من أسلوب من الرسوم الكاريكاتورية للفنان السوري علي فرزات الذي حارب بقلمه وجسده ضد الاستعباد والاستئساد الذي يمارسه النظام

(١٥) لمزيد من التفصيل حول تطوّر المدوّنات، انظر: أحمد ناجي، **المدونات من البوست إلى التويت** (القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٠١٠).

(١٦) أسعد ذبيان، «تطورات قضية الفايسبوك: الفارق بين حرية التعبير وحرية التحقير،» مدونة خربشات بيروتية، وفي وصلة، العدد ٥ (آب/أغسطس ٢٠١٠)، ص ٣، <http://beirutiyat.wordpress.com/2010/07/04/>.

السوري[١٧]، ومن تعليقات مدوّنة «اكتب وصيتك»، وعلى موقع «تويتر»، ودعوة «شهداء تحت الطلب.. وصيتي»[١٨]، وهو ما يبدو منه استعداد لتحمّل الموت من أجل الحرية، وهو الشعور الذي حرّك الجماهير ضد النظم السلطوية، وكان ملهماً لأغلبها في معظم أرجاء الوطن العربي.

وهذه القضية لا يختلف في الدفاع عنها اثنان، **أولاً** لأن هذه الوسائل الجديدة للتعبير إنما وجدت أساساً، واكتسبت زخماً نتيجة لانسداد القنوات التقليدية، **وثانياً** لأن الحكومات السلطوية في منطقتنا العربية ازدادت مصادرة لحرية الرأي والتعبير في الآونة الأخيرة، في حين أنه كان بإمكان تلك الحكومات التحكّم في الفضاءات التقليدية، إما بالقانون أو بالتحايل عليه، أما التحكّم في هذه الوسائل الجديدة فيخرج عن نطاق تسلطها، لأنه فضاء عالمي يصعب التحكّم فيه، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة.

فعلى سبيل المثال، نجد أن مطبوعة **وصلة** ـ التي ترصد أهم المدوّنات في الوطن العربي واتجاهاتها ـ في عددها الأول بتاريخ أول نيسان/أبريل ٢٠١٠ ـ تتناول قضية حرية الرأي والتعبير بشكل أساسي عبر المدوّنات المختلفة، وهو ما يلاحظ من عناوين ذلك العدد التي يغلب عليها الدفاع عن هذه القضية، فقد تناولت قضايا المدوّنين أنفسهم وتعرّضهم للاعتقال والعنف على أيدي الأجهزة الأمنية في بلدانهم المختلفة. ففي إشارة إلى حالة القمع التي تعيشها مصر، تناولت قضية المدوّن المصري وائل عباس، ومدى تورّط الجهاز الأمني في انتهاك حريته وحرمة منزله، كذلك تواطؤ النظام القضائي مع أجهزة الأمن في مثل هذه القضايا[١٩]، كما تناولت ما حدث في المغرب من سجن واعتقال للمدوّنين الذين تناولوا التظاهرات في المغرب، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته من تتبّع المدوّنات المغربية (مثل: الفكر الحر، الوجه الآخر، أنا أمازيغي، جمعية المدوّنين المغاربة)[٢٠]،

---

(١٧) انظر صفحة الكاريكاتور، في: **وصلة**، العدد ٣٣ (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، ص ٩.

(١٨) انظر: مدونة «تفاصيل» لأسماء علي، بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، <http//tafasselblogspot.com>.

(١٩) **وصلة**، العدد ١ (نيسان/أبريل ٢٠١٠)، ص ٣.

(٢٠) «التدوين عن المظاهرات في المغرب يؤدي إلى السجن،» **وصلة**، العدد ١ (نيسان/أبريل ٢٠١٠)، ص ٣.

ويبدو أن سياسة القمع قد خلقت تياراً مضاداً من المدافعين عن حرية الرأي والتعبير، فلا الخضوع لمحاكمات عسكرية، ولا الاعتقال بسبب تدوينة، أصبحا وسيلة للقضاء على التدوين، بل على العكس، كل يوم في أعقاب حملات الاعتقال والتعذيب كانت تظهر مدوّنات جديدة ترفع صور هؤلاء أو لافتات للتضامن معهم.

وبشكل عام، يمكن القول إن مرحلة الدفاع عن حرية الرأي والتعبير بدأت منذ بدء نشاط التدوين الإلكتروني، وتطورت بتطوره مقترنة بتطور وسائل القمع والتضييق، وازدادت حدّتها مع الثورات العربية، رغم انشغال مدوّني كل دولة بدولتهم، وظهور قضايا جديدة ترفع في الميادين، وتنعكس على المدوّنين، وعلى النشاط الافتراضي، بطبيعة الحال. ومع ذلك، فقد ظلت هذه القضية، برغم ما زاحمها من قضايا أخرى، هي قضية لها الأولوية الأولى في الساحات والميادين، وأيضاً في نشاط المدوّنين.

ولعل البعض ينظر إلى الجوانب المشتركة في الدفاع عن حرية الرأي والتعبير، مثلاً، باعتبارها أمراً قطرياً لا علاقة فيه لشاب يمني، مثلاً، بآخر مصري، وأن محض المصادفة هي التي قادت إلى تشابه في القضايا ومفردات الخطاب، وأن كل عربي أصبح منهمكاً في قضاياه القطرية، ومحشوراً في حدود دولته، وهي النبرة التي حاولت الأنظمة العربية ترويجها تحت عدة مسمّيات وشعارات من قبيل: الوطنية ـ إماراتي بكل فخر ـ مصري بكل فخر ـ مصر أولاً. . .، وغيرها من الشعارات التي راجت في العقود الأخيرة، وانتشرت على جدران المدارس، وفي الساحات، وحتى على زجاج السيارات، وليس فقط في خطابات السياسيين من تيار بعينه، ممن يدّعون بأن الثورات العربية سوف تؤدي إلى تجذر القطرية وتمحو كل أثر للقومية أو حتى للإسلامية. ولعل هؤلاء يركّزون في تحليلهم على اللحظة الثورية التي تقتضي، بطبيعة الحال، وبفقه الأولويات، التركيز على ما هو داخلي وما هو وطني، ولكن أبلغ ردّ على هؤلاء أن حملات التضامن مع بعض المدافعين عن الحقوق والحريات العامة أتت من خارج حدود دولته، وبقيادة من لا ينتمون إلى جنسيته نفسها، فقضية الحريات العامة والدفاع عنها تعكس تضامناً بين المفكرين من الشباب العربي في الدفاع عنها إلى حدّ بعيد. ففي صورة مكتوب عليها «الحرية لأنس معراوي» المدوّن السوري،

وتحت عنوان «مفهوم رفع قانون الطوارئ في سورية»، يعلق صاحب مدوّنة «الفكر الحر» المغربي خالد أبجك على الأحداث في سورية قائلاً: «هكذا حال الديمقراطيات والحريات العامة في وطننا العربي، للأسف، إن خالفت أهواء الشعب أهواء الأنظمة. . فالويل لها كل الويل، نسأل الله تعالى أن يفكّ أسر المدوّنين والمدوّنات المعتقلين بدون جرم في وطننا العربي»[٢١].

وهو يشير أيضاً إلى تنظيم المبادرة المغربية للدعم والنصرة وقفة احتجاجية تضامناً مع الشعب السوري، وهذه الوقفات التضامنية الحاشدة أمام سفارات الدول التي تشهد دولها ثورات في البلدان العربية الأخرى الداعمة والمناصرة لهذه الثورات، هي دليل آخر على وحدة القضايا والأهداف. فيوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ كانت هناك دعوة إلى تظاهرات حاشدة في البلدة القديمة (قلب مدينة عمّان) في الأردن، احتجاجاً على الأوضاع الداخلية، ولكن مع تصاعد الأحداث في مصر في ما سمّي بـ «جمعة الغضب»، تحوّلت تظاهرات الأردن إلى السفارة المصرية تضامناً مع ثورة الشعب المصري التي لم تكن إلا في بدايتها في ذلك الوقت، وعلى حدّ تعبير أحد النشطاء على هذا الحدث، وربطاً بموضوع السخرية، قال: «إن الثورة المصرية أجهضت الثورة الأردنية».

٢ ـ قضية مدنية الدولة

لعل هذه القضية لم تبرز بشكل واضح إلا بعيد الثورات العربية مباشرة، وإن تناولها البعض في إشارات من طرف خفي هنا وهناك، أو على هامش التعليق على مقال في ما قبل الثورات، لكنها أصبحت قضية محورية في ما بعد الثورات. ولعل ما جعلها قضية جامعة أن معظم النظم العربية التي شهدت بلدانها ثورات أو حراكاً واسعاً، كانت نظماً عسكرية بشكل أو بآخر، ولكن الحدث الثوري أفصح عن اتجاه مضاد للحكم العسكري بقوة، وله أدبياته، إلا أن قسوة التعامل العسكري مع الحدث الثوري في كل من مصر وليبيا وسورية واليمن، جعلت من قضية مدنية الدولة المنشودة قضية محورية

(٢١) خالد ابجك، «لك الله يا سوريا،» مدونة الفكر الحر (٦ آب/ أغسطس ٢٠١١)، <http:// sohba-liberter.blogspot.com>.

عليها ما يشبه الإجماع داخل القطر الواحد، وعلى مستوى الأقطار العربية المختلفة. ويمكن إرجاع ذلك إلى الخبرة السيّئة للإدارة العسكرية في البلدان المذكورة لفترات طويلة، وفشلهم في تحقيق أهداف بلدانهم على أي من الصعد. ومن ثم، فهناك رفض عام لإعطاء القوات المسلحة دوراً مميّزاً في الحياة السياسية، وخاصة في ما بعد الثورات.

ففي مصر، مثلاً، ارتفعت شعارات مضادة للمحاكمات العسكرية، وانتشرت بكثرة كصور للبروفايلات على مواقع التواصل الاجتماعي، بدءاً من: «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين»، و«الحرية لعلاء عبد الفتاح»[٢٢]، و«أنس معراوي»[٢٣]... إلخ، وصولاً إلى الدعوات إلى مليونيات ضد حكم العسكر، ورفع شعارات تندّد بحكمهم وتطالب بإسقاطه. وهذه ليست شعارات فقط للملفات الشخصية لمستخدمي الـ «فيسبوك» أو «تويتر»، وإنما أيضاً هي لوجوهات لمدوّنات وغيرها سرعان ما تجدها في الشارع والساحات والميادين. وهذه الشعارات وتلك المطالب المعبّرة عن رفض الحكم العسكري وما يتعلق به من قيم الأوتوقراطية والسمع والطاعة في لحظة نحن أحوج ما نكون فيها إلى لغة الحوار، وليس الأوامر، كانت تبرز وتأخذ مزيداً من الزخم على أثر الأحداث الكبرى التي تمرّ بها كل ثورة عربية. فهذه الشعارات قد تأتي كموقف عام، وقد يتبنّاها البعض على خلفية أخطاء للعسكريين في بعض المواقف، فمثلاً قد اتخذت هذه الشعارات زخماً في مصر على أثر أحداث السفارة الإسرائيلية وماسبيرو، ثم وصل الزخم إلى أشده في أحداث شارع محمد محمود في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى لحظة كتابة هذا الفصل. وهذه الأحداث رسّخت اتجاهاً عاماً باستحالة القبول باستمرار حكم العسكر، بل والدعوة إلى إسقاطه، وتسليم السلطة إلى

---

(٢٢) مدوّن مصري تمّ اعتقاله بعد الثورة في أعقاب أحداث ماسبيرو ومحاكمته عسكرياً في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حيث قرّرت النيابة العسكرية في مدينة نصر حبس علاء على ذمّة التحقيق لمدّة ١٥ يوماً، على خلفية اتهامه بالتحريض والاشتراك في التعدّي على أفراد القوات المسلحة وإتلاف معدّات تخصّ القوات المسلحة والتظاهر والتجمهر وتكدير الأمن والسلم العام في أحداث ماسبيرو.

(٢٣) أنس معراوي: مدوّن شاب سوري، مهتمّ بعالم التقنية ومواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة متميّزة لفرض حرية التعبير، ناضل ضدّ قيام النظام السوري بحجب بعض المواقع، وقام بنشر ما صوّره من مشاهد للثورة السورية وأحداثها، وعلى خلفية ذلك اعتقله النظام السوري يوم الجمعة الأول من شهر تموز/ يوليو ٢٠١١.

مدنيين، بل وإخضاعه لمدنيين[٢٤]. وهذا يدل على اتجاه متطور، ورؤية أكثر ديمقراطية وانفتاحاً في ما يرتبط بالعلاقات المدنية ـ العسكرية.

وفي ليبيا أيضاً، أجمع الثوار منذ البداية على إسقاط حكم العقيد الليبي، وهذا الإجماع في جزء كبير منه كان باعتباره عقلية عسكرية قامعة للحريات وغير صالحة لقيادة الحياة المدنية، وهو ما يتضح أيضاً من إصرار الليبيين على تصفية كتائب القذافي قبل إعلان نجاح الثورة والاحتفال به، وكذلك موقف الثوار من المجلس الوطني الانتقالي وقبولهم به كممثل وحيد لهم ولليبيا، لأنه كان يمثل القوى المدنية المحتجّة على الأوضاع في ليبيا منذ ما قبل الثورة.

وربما يأتي رفض نموذج الحكم العسكري مرتبطاً بقضية أكبر هي رفض الحلول الأمنية لكل المشكلات، وهي سياسة اتبعتها النظم العربية المختلفة، وإن بدرجات متفاوتة، ويبدو ذلك واضحاً في تدوينات الشاب المغربي خالد أبجك الذي ينتقد دائماً التعامل الوحشي لقوات الأمن مع المتظاهرين من حركة ٢٠ فبراير[٢٥]، وكتابات أحمد وائل، أحد محرري مطبوعة **وصلة**، والرافض لتدخل العسكريين في الحياة المدنية[٢٦]، والمدوّن التونسي الذي يسمّي نفسه «مجاهد» على النت في مدوّنته «الشراع»، والذي رفض المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي، معللاً ذلك بأن الداخلية التونسية لا تزال تتجاوز الأعراف في التعامل مع المواطنين، وأن حقوق الشهداء ما زالت معلقة، وأن الثورة مستمرة[٢٧].

وهو أيضاً اتجاه يبرره ما يشبه الإجماع على نبذ العنف في الأدب الشبابي العربي، حتى ولو كان من قبل المتظاهرين في مواجهة جلاديهم

---

(٢٤) محمد علي، «ميزانية الجيش كانت معلنة قبل ١٨٧ عاماً،» مدونة «نيران صديقة»، وقد نُشِرَ في: **وصلة**، العدد ٣٥ (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، ص ٧.

(٢٥) خالد أبجك، «المخزن المغربي لم يستفد من الدرس الليبي،» مدونة الفكر الحر (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، <http://sohba-liberter.blogspot.com/2011_10_01_archive.html>.

(٢٦) انظر مثلاً: أحمد وائل، «الافتتاحية: كلنا الثور الأبيض،» **وصلة**، العدد ٣٥ (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، ص ٢.

(٢٧) «الطهور الديمقراطي،» مدونة «الشراع»، وقد نُشِرَ في: **وصلة**، العدد ٣٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، ص ٤.

الذين يستخدمون القوة المفرطة تجاههم، فهذا هو التونسي صاحب مدوّنة «الحلاج» ينتقد بشدة طريقة قتل القذافي من خلال موقفه الرافض لاختلاط الدين بالسياسة الذي يبدو من خلال تدوينته «المظلم الحالك في تاريخ اختلاط الدين بالسياسة»[٢٨].

إلا أن هذه الحالة التدوينية، وشبكة المدوّنين التي ظهرت في المنطقة، سرعان ما تشابكت على مستوى التفاعل على الفضاء الإلكتروني، ثم تطور ذلك، ليتم تأسيس ملتقى المدوّنين العرب، ليتلاقى ويتواصل هؤلاء المدوّنون، ليس فقط على الفضاء الإلكتروني، وإنما على أرض الواقع. وقد انعقد هذا الملتقى ثلاث مرات، آخرها كان في تونس في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠[٢٩]، وقد كان لهذا الملتقى دور إضافي من خلال مشاركة شباب الجيل الثاني من المغتربين العرب، وهو ما ساعد على إعادة ربطهم ليس بدولهم، وإنما بالمنطقة العربية ككلّ.

٣ ـ بروز اتجاه تحليلي للأحداث

في سياق تحليل هذه الثورات وتلك الأحداث، نجد التحليل لها يتنوعّ ما بين التعاطف المجرد والتحليل الدقيق الذي ينمّ عن رؤية ثاقبة للشباب العربي لمستقبل بلاده وأمته. فمن نقد المواقف العربية تجاه الثورات، كما في تحليل نواف القديمي الذي سبقت الإشارة إليه، إلى تحليل أحداث تلك الثورات، إلى نقد المواقف الدولية[٣٠]، إلى نقد الأطراف الفاعلة على مسرح الأحداث في الداخل[٣١]، ومن ثم نجد وعياً مستنيراً بهذه القضايا، واتجاهاً للتحليل الدقيق للأحداث يتعدّى مجرد التعاطف أو طلب المساندة إلى حيّز الإقناع بالقضية.

(٢٨) «المظلم الحالك في تاريخ اختلاط الدين بالسياسة،» مدوّنة «الحلاج»، وقد نُشِرَ في: **وصلة**، العدد ٣٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، ص ٥.

(٢٩) انظر موقع الأصوات العالمية: <http://ar.globalvoicesonline.org/2011/10/05/14314/>.

(٣٠) العراقي البدوي، «الثورات العربية بين كبريت الغرب ونفط الخليج،» مدونة «الشعلة»، وقد نُشِرَ في: **وصلة**، العدد ٣٥ (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، ص ١٢.

(٣١) نجم ماهر، «الثورات العربية من الألف إلى الياء،» مدونة «World Negm»، وقد نُشِرَ في: **وصلة**، العدد ٣٥ (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، ص ١٠-١٢.

هذا الاتجاه يزداد وضوحاً وتبلوراً كلما ابتعدنا عن بؤرة الأحداث المتفجّرة، وهو أمر طبيعي ومتوقع، فبعد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أحداث محمد محمود، ومجلس الوزراء في مصر، مثلاً، وقيام بعض المدوّنين بتجميع الأحداث منذ اندلاعها وتحليلها للخروج بأنماط عامة عن توجهات المجلس العسكري والقوى السياسية الأخرى تجاه القضايا الجدلية والأحداث الكبرى، خاصة بعد أن تهدأ هذه الأحداث، نجد تحليلاً أكثر عمقاً ومعبّراً عن تراكم رصيد تحليلي لدى هذا الجيل يكاد يضاهي المتخصّصين، إلى درجة مكّنت البعض منهم من قراءة التحليلات الكمية لبعض مؤسسات استطلاع الرأي العالمية حول بلدانهم، وتقديم قراءة نقدية لها، واستخدام مؤشراتها في استقراء مواقف الفاعلين على الساحة[٣٢]، بل إن بعضهم قد قرأ المواقف الدولية، وقام بتحليلها، وبخاصة في الحالات السورية والبحرينية واليمنية والليبية[٣٣]، بل إن بعضاً من السوريين، رغم انشغالهم بالحالة الثورية الداخلية، يربطون الأحداث ببعضها البعض لتوضيح شبكة علاقات كلية، معلقين، مثلاً، على الموقف السوري من المقاومة في خطابات القوى الثورية، محللين ومنتقدين لبعض المواقف البحرينية[٣٤]. ولا يكتفي الشباب العربي بالتحليلات الأولية للأحداث، بل يحاولون تقديم استشرافات مستقبلية لها في ضوء التطورات على الأرض[٣٥].

خامساً: المشاركة عبر المساحات الإبداعية: «السخرية نموذجاً»

لقد أثبت الشباب العربي أن للسخرية قوة فائقة على التأثير في النظم المستبدّة من خلال استفزاز الخصم وإيقاعه في شر أعماله، ثم الخلاص

---

(٣٢) انظر: «هل يقرأ المشير طنطاوي نبض الجماهير قراءة صحيحة،» مدونة «المنشور العلني»، وقد نُشِرَ في: وصلة، العدد ٤٠ (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، ص ٢.

(٣٣) أحمد زكي، «نعم للعمل العسكري ضد بشار الأسد،» مدونة «الثورة ميدان»، وقد نُشِرَ في: وصلة، العدد ٤٠ (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، ص ٣.

(٣٤) خضر سلامة، «الثورة السورية والمقاومة،» مدونة «Message to the Tricontinental»، وقد نُشِرَ في: وصلة، العدد ٤٠ (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، ص ٩.

(٣٥) انظر: «الفرص الضائعة والفرصة الأخيرة،» مدونة «مالك الحزين»، وقد نُشِرَ في: وصلة، العدد ٣٨ (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، ص ٨ ـ ٩.

انظر أيضاً: بنمحمد عبد الرازق، «باخرة الديمقراطية المغربية: هل من ربان؟،» مدونة «المتقاعد السككي بالمغرب»، وقد نُشِرَ في: وصلة، العدد ٣٧ (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، ص ١٣.

منه، وبالتالي فإن قوة السخرية التي يتحدّث عنها نيكولاس د. كريستوف، ليست حكراً على حركة الشباب الصربية[٣٦]، بل لقد أحسن الشباب العربي استخدامها كوسيلة ضمن وسائل أخرى للإحاطة بنظم أكثر شمولية وسلطوية من تلك التي في شرق أوروبا، إلى درجة جعلت من الأدب الساخر جزءاً من ثقافة الشباب العربي ووسيلة فعالة للتعبير عن رأيه وتطلعاته وقضايا وطنه وأمته، فالمتابع لمواقع التواصل الاجتماعي في كل الأقطار العربية يجدها مليئة بهذا الأدب في أشكال مختلفة (النكتة السياسية ـ الكاريكاتور الساخر ـ المقالات الساخرة ـ الأغاني الساخرة. . .). ولقد أثبت هذا الأسلوب فاعلية كبيرة في مواجهة النظم الاستبدادية في المنطقة العربية، ويمكن ملاحظة هذه الفاعلية من خلال ردود أفعال هذه النظم القمعية على أصحاب هذا الاتجاه بالاعتقال والتعذيب الذي يصل إلى حدّ قطع الأيدي والأصابع أو إزالة الحنجرة لمن يغنون أو يكتبون أو يرسمون صوراً ساخرة للدكتاتور أياً كان، فالشباب يعبّرون عن قضاياهم بالأدوات التي يجيدونها. فبلغة الأغاني الساخرة نجد المدوّن المصري أحمد ناجي، وبعنوان «هي أغنية. . . هي أغنية»، يعبّر عن نقد لاذع لموقف القضاة في أزمة القضاة والمحامين الأخيرة في مصر[٣٧]. كما يعبّر عن هذا الاتجاه الرسام الكاريكاتوري السوري علي فرزات الذي قطعت يداه على يد النظام السوري الغاشم، جراء ما رسم من فن يسخر فيه من غرور قوة النظام.

ولا يمكن لباحث في هذا الموضوع أن يتناسى إسهامات الفنان العالمي كارلوس لطوف ذي الأصول العربية الذي يعيش في أمريكا اللاتينية، وما أثارته رسوماته الساخرة من ظلم واستبداد القادة العرب، وهو موقف إنساني طالما يتكرّر من متضامنين ليس لكونهم من جذور عربية، وإنما لكونهم مناصرين للقضايا الحقوقية والإنسانية أينما كانت، ورسوماته كما يقول عنها «لا تحتاج إلى توضيح. . فهي مثل إشارات المرور التي نفهمها أينما ذهبنا»[٣٨]، ولم يكتف الشباب العربي باستخدام هذه الوسيلة ضد النظم

(٣٦) نيكولاس د. كريستوف، «قوة السخرية،» **الشروق**، ٢١/ ٤/ ٢٠١١.

(٣٧) أحمد ناجي، «هي أغنية.. هي أغنية،» مدونة «وسع خيالك»، وقد نُشِرَ في: **وصلة**، العدد ٣٥ (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، ص ٤.

(٣٨) يمكن الاطلاع على أحدث رسوماته على موقع إبداع العالم، <http://www.ibda3world.com>.

الاستبدادية التي قامت الثورة ضدها فقط، بل امتد ليشمل الحكومات الانتقالية في المراحل الانتقالية، فالبعض، مثلاً، اخترع مجلات للسخرية من الأوضاع السيئة والاختيارات الفاشلة في المرحلة الانتقالية[٣٩].

وتبقى السخرية مجالاً خصباً للتنفيس السياسي للمواطنين حتى بعد موجات الحرية التي ظن البعض منالها بعد الربيع العربي، فالنكتة التي هي من حيث النوعية وسيلة واسعة وسريعة الانتشار بين كافة الأوساط تتجاوب مع تطور الأحداث في المضمون والمعنى والألفاظ، ولم تتوقف بعد الثورات، بل على العكس أصبحت أكثر انتشاراً من ذي قبل، كما أن المقالات الساخرة التي ملأت الصحف والمجلات قبيل الربيع العربي ظلت صامدة مع الوسائل الأخرى، وإن كان متابعوها الوسط الثقافي فقط[٤٠]، إلا أن ثمة وسيلة قد أخذت زخماً كبيراً في غمرة الأحداث الثورية وتطوراتها، وهي الشعارات واللوحات الساخرة التي ملأت الميادين، وكانت وسيلة متميزة ببساطتها وسخريتها الشديدة بحق، ما جعل لها جمهوراً من الذاهبين إلى الميادين لمتابعة أحدث اللوحات والنكات والشعارات، وكذلك ما أثار اهتمام الإعلام بتصوير هذه اللافتات بشكل لافت للنظر، وتم بعد ذلك ترويجها وتداولها بوسيلة أو بأخرى، وخاصة أن المواطن يشعر بأمان نسبي في استعمال تلك الوسائل، كما أنها لا تحتاج إلى جرأة كبيرة، ولا يمكن التحكّم في انتشارها بأية وسيلة.

سادساً: البعد العربي في مشاركة الشباب: حضور القضايا الجامعة نموذجاً

ليس غريباً أن تشعر لبنانية بفخر شديد ـ على حد تعبيرها، لم تشعر بمثله إلا مرتين في حياتها: يوم تحرير الجنوب، ويوم عودة الأسرى

(٣٩) انظر: «هاشتاغ # جنزوري تايمز» على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وقد نُشِرَ جزء كبير من تعليقات الشباب، في: **وصلة**، العدد ٣٧ (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، ص ٨-٩.

(٤٠) لمزيد من التفصيل حول النكتة السياسية وأشكالها وتأثيرها، انظر: كريم قاسم، «المشاركة بالسخرية: النكتة السياسية في مصر،» في: **الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر: قبل وأثناء وبعد الثورة: أعمال ندوة**، تحرير محمد العجاتي؛ مراجعة أيمن عبد المعطي (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع روافد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، الفصل الثامن.

اللبنانيين من السجون الإسرائيلية ـ عندما تسمع نبأ اقتحام الشاب المصري لسفارة الكيان الصهيوني ورفع العلم المصري فوقها[٤١]، لكن الغريب حقاً أن نتناسى أن التيارات السياسية العربية على اختلافها وتنوّعها تجمع على ضرورة اتباع سياسة خارجية فاعلة وقوية وواضحة تجاه إسرائيل من دون مواربة أو تهاون أو تنازل.

أما في القضايا الجامعة الأصيلة، كالقضية الفلسطينية ومناصرتها، التي اعتبرت قضية كل التيارات الفكرية العربية على مدار تاريخها، فإن الربيع العربي قد أعطى لهذه القضية بعداً جديداً، وهو إمكانية الحراك الشعبي العربي دون الرسمي الذي قد يجبر الحكومات على اتباعه باتجاه إسرائيل، وإجبارها على فكّ الحصار عن فلسطين، وليست مسيرات فكّ الحصار على غزة في ذكرى النكبة الأخيرة، وما شهدته من تجمّعات ضخمة على حدود القطاع خاصة، وفلسطين عامة، من كل الاتجاهات منا ببعيد.

فبرغم انهماك الثوار العرب بقضايا بلدانهم، إلا أن ذكرى النكبة هذا العام (٢٠١١) كانت مختلفة عنها في أي عام مضى. فلقد جاءت الدعوات من كل مكان لمليونيات للزحف باتجاه قطاع غزة لفك الحصار، بل إن الجبهة السورية التي كانت أهدأ الجبهات مع إسرائيل تحولت، وبرغم ما تمر به سورية من مخاض عسير، إلى أشدها توتراً في ذكرى النكبة، وهو أمر يدل على أن القضايا الجامعة يمكن أن تأخذ زخماً أكثر مستقبلاً إذا ما أجيد الحشد والإعداد لها.

إن القضية الفلسطينية ذاتها وأساليب المقاومة التي ابتكرها الفلسطينيون أصبحت ملهمة للشعوب العربية في الكفاح والمقاومة ضد الاستبداد، ليس فقط في الواقع، بل في تحليل هذا الواقع، ويتضح هذا، مثلاً، من تحليل أحمد الدريني في تعرّضه لأحداث ميدان التحرير الأخيرة بقوله مستدعياً كلمات المفكر عبد الوهاب المنسيري: «إن الانتفاضة الفلسطينية استدعت انتباه العالم لا وعياً لأنها صراع بين الحجارة/الطبيعة، وبين الآلة

---

(٤١) محمد العجاتي، «الثورة المصرية تستكمل صورتها المبهرة أمام أحرار العالم،» الشروق، ١٩/٩/٢٠١١.

الغاشمة»[٤٢]، وهو في هذا يشير إلى توصيف دقيق لما جرى في ميدان التحرير من مواجهات بين المتظاهرين بالحجارة وقوات الأمن بالأسلحة الأمريكية من دبابات وقنابل غاز متطورة ومدرّعات وطلقات على اختلاف أنواعها.

ومن القضايا الجامعة أيضاً بروز اتجاه نحو تجاوز الدولة لمصلحة كيانات أكبر من الدولة ومتجاوزة لها، وذلك من خلال إنشاء اتحادات أو تجمّعات أو دول كونفدرالية أو فدرالية، فالقوى التي شاركت في الثورات العربية، وكان لها الدور الأساسي فيها على اختلاف توجهاتها، لا يؤمن معظمها بالدولة القطرية، ويسعى إلى تأسيس كيانات أكبر تتجاوزها وتعلو عليها. فالإخوان المسلمون والسلفيون والاشتراكيون والشيوعيون والناصريون والقوميون جميعهم لا يؤمنون بحدود الدولة القطرية العربية التي سعى قادة دولهم إلى الترويج لها بقوة في الفترة السابقة على الربيع العربي، ويحلمون بكيانات أكبر تتجاوز حدود الدولة الحالية، ولن يكون غريباً في المستقبل أن تظهر تلك الكيانات، وخصوصاً في ظل التشابه بين القوى الفاعلة في الثورات العربية في العديد من الدول[٤٣].

وبخلاف القاهرة التي لم تخلُ أيّ من «جمعاتها» أو أيام ميادينها الكبرى من شعارات عروبية وإسلامية جامعة، فإن كل ثورة كانت مهتمة بترتيب البيت الداخلي، وتنسيق الجهود للخلاص من نظامها المستبدّ في أسرع وقت، وهو همّ قد يؤجل الهموم القومية، لكنه لا يلغيها، وهو اتجاه لم تكن مصر استثناءً عليه، بل أخذت وقتاً كبيراً في تجاوزه، كما أن مدخل ميدان التحرير من ناحية كوبري قصر النيل، حيث جامعة الدول العربية والخيام الدائمة للثورة الليبية، ثم اليمنية والسورية، وتبادل الناشطين من قادة تلك الثورات للحديث مع الشباب المصري في الميدان، سواء في حوارات جانبية يصعب رصدها جميعاً أو حتى من خلال الكلمات التي كان هؤلاء النشطاء يلقونها من على

---

(٤٢) أحمد الدريني، «دخان التحرير.. الغاز والبطاطا والحجارة والقنبلة،» مدونة «أقولها على طريقتي» (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، <http://blog.ahmedsays.com>.

(٤٣) نصر محمد عارف، «المعادلات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٦، العدد ١٨٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، ص ٦٣.

المنصّات المختلفة للتيارات المصرية في ميدان التحرير، ورفع العلم الجامع لأعلام الأمة العربية؛ هذا كله له مؤشر قوي على وجود توجه نحو خطاب عروبي شبابي جامع يمكن أن يتحول إلى الطور المؤسسي إذا ما تطورت النظم في أعقاب الثورات، بحيث تعبّر عن روح شعوبها، وتحتضن كافة توجهاتها.

وفي ما يتعلق بـ «محاور الاختلاف»: هناك بعض من نقاط الاختلاف في القضايا والوسائل المستخدمة للتعبير عنها من بلد عربي إلى آخر من حيث القضايا، فإن المشهد بعد الثورات يختلف قليلاً عما قبل، وإن كانت أجندة القضايا متقاربة، حيث يبدو أحياناً أن الخطاب الشبابي مهتم أكثر بالقضايا الداخلية القطرية. ففي مصر، مثلاً، تناولت المدوّنات قضية الأقليات تعليقاً على الأحداث التي توالت ما بعد الثورة، وتصبّ في ما يسمّى بالفتنة الطائفية، فنجد مثلاً أحمد الدريني في مدوّنته «أقولها على طريقتي»[٤٤] يتناول الموضوع بالتعليق على أحداث ماسبيرو تحت عنوان «٢١ دقيقة وسط الرصاص.. مشاهدات من فتنة ماسبيرو»[٤٥]، وهو يعبّر عن تيار وطني توافقي عروبي منتشر بشكل كبير، لكن هذا الاتجاه يمكن فهمه وتحليله بأن الدول العربية التي تعاني وجود مشكلات ذات طابع وطني أكثر من غيرها، كالطائفية أو القبلية، هي في الأحوال العادية تلتف حول تلك القضايا، حيث تحاول السلطات استغلالها وتأجيجها، بينما يحاول المجتمع تجاوزها. هذا في الظروف العادية، ناهيك عن أننا في ظل الحدث الثوري الاستثنائي، فإن مثل هذه القضايا، وفي المراحل الانتقالية بالذات، تشغل حيّزاً كبيراً من بال المواطنين وطموحاتهم وتطلعاتهم بقدر ما تشغل حيّزاً كبيراً من مساحات البث الإذاعي وصفحات الجرائد، أضف إلى ذلك ازدياد عوامل تأجيجها في أوقات الأزمات، وفي المراحل الانتقالية التي اختلفت وتيرة اجتيازها من بلد إلى آخر وفق ظروفه ومعطياته.

ويترتب أهم عناصر الاختلاف على مدى الاختلاف في ترتيب الأولويات

(٤٤) انظر مدونة «أقولها على طريقتي»: <http//blog.ahmedsays.com>.

(٤٥) انظر: «٢١ دقيقة وسط الرصاص.. مشاهدات من فتنة ماسبيرو،» مدونة «أقولها على طريقتي»، وقد نُشِرَ في: وصلة، العدد ٣٣ (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، <http://www.scribd.com/fullscreen/70373953?access_key=key-24ewwetuasyntx2i4ol9>.

في هذا الخطاب، وإذا كان الأمر البديهي أن يحدث اختلاف بشأنه داخل القطر الواحد، فكيف بأبناء بلدان حاول حكامها لعقود أن يعزلوا شعوبها عن بعضهم البعض، كما أن هناك اختلافاً في الأدوات والوسائل المستخدمة في النضال ضد الاستبداد والتعبير عن القضايا؟ ففي سورية، وعقب منع كل القنوات العالمية من تصوير ما يجري، فإن التواصل عبر الإنترنت من خلال المدوّنات، وإرسال الصور على مواقع التواصل، أصبح الوسيلة الأكثر فاعلية. أما في مصر، مثلاً، فإن هذه الوسائل تفعل أكثر من غيرها في أوقات الأزمات، كقطع الإنترنت أو التعتيم الإعلامي، لكن عقب سقوط النظام، بل وأثناء الأيام الثمانية عشر الأولى وما تلاها من جمع وأحداث، كان الأدب الساخر ممثلاً بالكاريكاتور والأغاني الشعبية أكثر حضوراً من غيره. ولا يختلف الحال كثيراً في اليمن عنه في مصر، وعنه في تونس، أي أن الاختلاف لم يكن في الوسائل بقدر ما هو في التركيز على أي منها، وفي أية مرحلة من مراحل الفعل الثوري. ففي سورية، مثلاً، كانت الوسيلة الفعالة أثناء الحدث الثوري هي الهاتف المحمول، نظراً إلى انقطاع خدمات الإنترنت في معظم المناطق، فهو وسيلة للتصوير والتواصل مع الفضائيات العالمية وإيصال الصورة، في حال وجود خدمات الإنترنت عبر موقع الـ «يوتيوب». وربما تتشابه الحالة الليبية مع الحالة السورية في ذلك، فبعد التشويش على الأقمار الصناعية، وتردّدات بث الفضائيات، اتجه الليبيون إلى التصوير بالتلفون والكاميرات الخاصة، ولجأ بعضهم إلى السفر إلى دول الجوار للتواصل مع الفضائيات وإيصال الصورة الحقيقية. وتتشابه مع الحالتين السورية والليبية الحالة اليمنية، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف الاشتراك في خدمات الإنترنت في البلدان الثلاثة، ناهيك عن قدرة الأنظمة على قطع هذه الخدمات بشكل شبه مستمر، بينما في مصر وتونس والبحرين، مثلاً، فإن شرارة الثورة انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي، ثم كان التلفون عاملاً مساعداً في عملية نقل الصورة إلى المواطنين في الداخل وإلى العالم الخارجي، حيث لم تستطع السلطات منع الفضائيات ومراسليها من متابعة الحدث الثوري ونقله وبثّه إلى العالم والثوار، بل كانت هناك شاشات عرض لكبرى القنوات الفضائية العالمية في الميادين والساحات.

يلاحظ على الاستخدام الشبابي للوسائل التقنية الجديدة، أن الاختلافات

من قطر عربي إلى آخر في أولوية وأسبقية وسيلة ما، راجع في حقيقته إلى طبيعة هذه الوسيلة ومستوى التعقيد والسهولة الذي تتمتع به، وأيضاً إلى درجة التسلطية في النظام الذي تنمو في إطاره هذه الحركة، ودرجة التحرر من الخوف لدى هذا الشباب الذي يقود تلك الحركة في الفضاء الإلكتروني، ثم الواقعي.

وتبقى ملاحظة منهجية أخيرة، وهي تشير إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار اختلاف السياقات، حيث ثمة تباينات للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شكّلت عاملاً حافزاً للثورة أو الحراك الاحتجاجي في كل حالة من الحالات الدراسية، وهو ما يفسر الإسراع بالبدء في هذا الحراك على الأرض. كما أن هذه العوامل أثرت أيضاً في مصير هذا الحراك وآلياته ونتائجه، ومن ثم فالحكم على مآلات كل حالة لا ينفصل عن ظروفها وخصوصيتها المحلية والإقليمية والدولية أيضاً. ففي الحالة التونسية، مثلاً، ونتيجة لارتفاع المستوى التعليمي والثقافي بشكل أكبر من غيرها، فإن نسبة الجامعيين إلى المجتمع عالية مقارنة بالحالات الأخرى، كما أن مؤشرات أداء الاقتصاد التونسي الصاعدة على مقاييس ومؤشرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبقية المؤسسات المالية الدولية تدلّ على أن النظام الحاكم قد أسرع في اتباع سياسات هذه المؤسسات واشتراطاتها، بغضّ النظر عن مصداقية هذه المؤشرات، وهو ما أدى إلى آثار اجتماعية سلبية أنتجت بالضرورة انفجاراً في معدلات البطالة والفقر، مع وجود تيار يساري قوي ونقابات عمالية قوية تندّد بالسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، واتحاد عام قوي للنقابات، وهو ما حدا بتونس إلى أن تبدأ بالثورة. كما أن الحالة المصرية، أيضاً، أدت فيها العوامل السابقة دوراً ما، لكن ليس بالقوة والسرعة نفسهما كما في الحالة التونسية. وفي الحالتين الليبية والبحرينية كانت هذه العوامل أقل حدّة، ومن ثم لحق البلدان بالحراك بعد اندلاعه، كما أن القيم العليا التي رفعت في الشعارات من حالة إلى أخرى اختلفت، لأن هذا الشباب يعبّر عن حقائق اجتماعية بنيوية اختلفت أولوياتها من حالة إلى أخرى، وهو ما انعكس على شعاراتها. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الشعارات، وتلك القيم العليا، وهذه النوعيات من الحقوق والمطالب المتعلقة بها، وإن اختلف ترتيبها من حالة إلى أخرى، إلا أنها تظل واحدة، وإن اختلفت أطر التعبير والدفاع عنها، وردود فعل النظم المختلفة تجاه هذه المطالب.

يحدّد قانون مور «الجيلَ التقني» بفترةٍ تتراوح بين سنة وسنة ونصف السنة. وهذا القانون، بسلطته على التطورات الهائلة في التكنولوجيا، لم يؤثر في جميع جوانب الاقتصاد العالمي فحسب، بل امتد تأثيره إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية[٤٦]. كذلك: فإن «قانون مور غيّر، بعمق، الحضارة الإنسانية من خلال تغيير مفاهيمنا عن المعلومات وطريقة وصولنا إليها.. وبتأثيراته في الكمبيوتر، والاتصالات، والإلكترونيات المعدة للاستهلاك، وصناعة البرمجيات، فإنه قد غيّر عالمَنا بأكمله»[٤٧].

بهذا المعنى، يصير لدينا جيل شاب ثقافياً كل ثلاث سنوات تقريباً، هي فترة دخول التكنولوجيا حيّز الاستهلاك وهرمها بفضل دخول منتجات أحدث وأسرعَ وأكثر قدرة، بغضّ النظر عن العمر الفعلي، لأن تأثيرات تكنولوجيا الدوائر المدمجة وأشباه الموصلات عابرة للأعمار الزمنية. وقد صار بإمكاننا الاستنتاج أن على التصنيف الجيلي للثقافة أن يأخذ في الاعتبار تطور الشخص تتابعياً من خلال البصمة التي تتركها منتجات الاتصال الإلكترونية وتطبيقاتها على سلوكه، ضمن فترة ضيّقة تلغي فكرة «الجيل» التقليدية. وكما أن الكتابة الجديدة «لا علاقة لها بالعمر، ولم تسقط فجأة بلا مقدمات من فضاء الأدب»، فإن تأثيرات التكنولوجيا في ثقافة عصرنا لا تقتصر على فئة عمرية (الشباب) دون غيرها. وهكذا نستطيع أن نحدد مجموعة من الممارسات الثقافية المرتبطة بالعصر لا بالعمر. ولما كان الشباب هم الفئة العمرية الأقرب إلى العصر، فإننا نستطيع القول إن هذه الممارسات أكثر انطباقاً عليهم من الفئات العمرية الأكبر سناً.

ومن أبرز خصائص هذا الجيل إيثار التعبير النصّي القصير، إذ تتسع الرسالة النصية الخلوية القصيرة لـ ١٦٠ كاركتيراً بالإنكليزية، و٧٠ بالعربية، فيما يتسع مربع الستاتوس في الـ «فيسبوك» لـ ٥٠٠ (الكاركتير تعني حرفاً أو

(٤٦) Gordon E. Moore, «Cramming More Components onto Integrated Circuits,» *Electronics*, vol. 38, no. 8 (19 April 1965).

(٤٧) David E. Liddle, «The Wider Impact of Moore's Law,» *Journal of the SSCS* (September 2006).

فراغاً أو رمزاً أو رقماً). وقد لا يعني هذا شيئاً لو كانت الرسائل الخلوية وكتابات الـ «فيسبوك» هامشية في حياة الناس، ولكن مع تحول الجهاز الخلوي إلى جهاز أساسي، ومع صيرورة الرسائل النصّية وسيلة أساسية من وسائل الاتصال والتعبير، ومع تحول الـ «فيسبوك» و«التويتر» وغيرهما من مواقع التواصل الاجتماعي إلى منافذ أساسية للتعبير عن النفس، صار الاختزال والتكثيف من السمات التي قد تطبع الكتابةَ والثقافةَ إجمالاً. يقول سماح إدريس: «. . . اكتشفتُ أمرين مذهلين يتعلقان بما أكتبه على الفيسبوك:

الأول ضرورة تكثيف الفكرة لكي تبقى ضمن عدد محدد من الكاركترز (٤٢٠)، إذ لا أحب أن يتجاوز الستاتوس حجم المستطيل المعدّ له.

والثاني أن الحوار مع المعلقين كثيراً ما بلور الفكرةَ الأصلية وعمّقها (وقد ينقضها) على ما تبيّن الستاتوسات اللاحقة. وفي ظني أن الفيسبوك لم يؤثر في الانتفاضات العربية وحدها، بل قد يمتد تأثيره إلى الكتابة العربية الجديدة في السياسة والأدب»[٤٨]. قد تكون للاختزال والتكثيف إيجابيات، من حيث شطب الحشوات والتركيز على الفكرة، لكنهما قد يؤديان إلى ضعف التحليل إن كان ثمة ما يستوجب دعم الرأي وتبريره، وكثيراً ما أسيء فهم كتابات من هذا النوع.

ويجب إيلاء النشطاء السياسيين النشاطَ الحركي (Activism) الأولوية على الأسس المعرفية. ولهذا أسبابه العديدة، على رأسها البؤس السياسي والمعرفي للأحزاب العربية، وطابعها العام الملحق بالسلطة. وقد أدى ذلك إلى التخلي عن الحزب، وعما يفترض أن يمثله (الأيديولوجيا والأرضيات المعرفية). فمن المفترض أن يبنى النشاط السياسي على أرضيات معرفية، وإلا أصبح قائماً من أجل ذاته وينتهي بانتهائه، فلا يحقق أثراً يذكر ويسهل استغلاله. هكذا نقرأ على لسان شباب قاموا بالانتفاضة التونسية: «هذه ثورة بلا منظّرين ثوريين»[٤٩]، و«أغلب الشباب الذين قاموا بالثورة لم يكونوا

---

(٤٨) هشام البستاني، «اندلاق المشاعر هذا يثير قيئي،» النهار (بيروت)، ٢١/١١/٢٠١٠.

(٤٩) الأمين البوعزيزي، في: ««الشباب التونسي يتحدث عن ثورته،» ندوة من إعداد وتقديم غسان بن خليفة، الآداب، الأعداد ١ ـ ٣ (٢٠١١)، ص ٥٠.

مسيّسين، وبالتالي لم تكن ثورتهم موجّهة سياسياً»، و«يوم الهروب.. هروب بن علي أحسسنا بمأزق: فالجميع في الشارع، لكن لا أحزاب قادرة على تحقيق الخطوة الموالية».

ومن أبرز ما يوضح عدم قدرة الباحثين على إدراك الحراك الشبابي في الواقع الافتراضي ما طرحه ستيفن هواكينغ وليونارد ملوديناو حول «نمط آخر من الحقيقة البديلة يظهر في فيلم «الخيال العلمي» (The Matrix)، وفيه يعيش البشر في واقع افتراضي محاك مصنوع من قبل كومبيوترات ذكية لإبقائهم هادئين/ مشبعين وراضين، بينما تمتص الكومبيوترات طاقتهم الحيوية.. ربما لا يكون ذلك بعيد الاحتمال، لأن الكثيرين يفضلون قضاء أوقاتهم في عوالم المواقع الإلكترونية المحاكية للواقع باعتبارها حياة ثانية. كيف نعرف أننا لسنا مجرد شخصيات في مسلسل تلفزيوني مصنع كومبيوترياً؟.. إنْ لم تتمكّن كائناتُ العالم الافتراضي من النظر إلى عالمها من الخارج، فلن يكون لديها أي سبب لتشك في الصورة المتكوّنة لديها عن الحقيقة»[٥٠]. هكذا يبدو أن التكنولوجيا تعمل رويداً رويداً على استيعاب الحقيقة الخارجية في «حقيقتها» الداخلية الافتراضية، فتمتص الأفراد ليندمجوا في العالم الافتراضي، ولتتحول «الحقيقة» الداخلية هذه إلى كون مغلق يمنع أفراده من التحديق فيه من خارجه، مكملاً العزل. هذا التحليل تهدمه أية متابعة لمحتوى ما هو موجود على الفضاء الإلكتروني حتى من قبل الثورات، وقد تمكنت حركة «٦ أبريل» في مصر في عام ٢٠٠٦ من تحويله إلى مجال للنشاط العام، وبناء تحركات على الأرض، وصنع كرة الثلج في الواقع يغذّيها الواقع الافتراضي، فتكبر على الأرض، وهكذا حتى صارت ثورة.

من التحليل السابق لجزء من خطاب الشباب العربي عبر مدوّناتهم الإلكترونية، وعبر الأدب الساخر، تبدو وحدة الأهداف ووحدة المطالب في خطاب الشباب العربي واضحة بشكل كبير. وهذا ليس فقط سمتاً لنمط التفكير في القضايا العامة الجامعة للأمة، كالقضية الفلسطينية، مثلاً، بل حتى المطالب التي تتعلق بالداخل تبدو متشابهة إلى حدّ بعيد، وهي بالأساس

(٥٠) Stephen Hawking and Leonard Mlodinow, *The Grand Design: New Answers to the Ultimate Questions of Life* (London: Bantam Press, 2010), p. 42.

المطالبة بالحرية والعدالة والكرامة واستقلال القضاء ومحاسبة الفاسدين. . . إلى غير ذلك من المطالب المشروعة في سبيل الانتقال الديمقراطي الذي أصبح قضية جامعة كبرى.

أما بالنسبة إلى القضايا الجامعة للأمة، فالتضامن فيها يبدو واضحاً من المشرق إلى المغرب، فمواقع التواصل الاجتماعي والمدوّنات مليئة بالنقد لمواقف الحكومات العربية من الثورات في الدول الأخرى. فنجد الأديب الكويتي الشاب عبد اللطيف الخالدي ينتقد كثيراً التكتيم الإعلامي العربي على ثورتي البحرين واليمن، والتجاهل والنسيان لهما، وازدواجية المعايير العربية والدولية في التعامل مع الحالتين الثوريتين[٥١].

وهناك ما يشبه الإجماع بين شباب المدوّنين العرب على أن الثورات العربية وأحداث كل منها تؤثر في التي تليها، فكما يطرح المصريون أن الثورة التونسية كانت مصدر إلهامهم، نجد نواف القديمي، الكاتب السعودي، يرى أن ليلة تنحّي مبارك كانت هي التي أشعلت فتيل الثورة اليمنية[٥٢]. ونجد في مدوّنة ناجي الفيتوري (بنغازي) تحليلات تربط دوماً بين الثورة الليبية والثورات العربية الأخرى السابقة لها واللاحقة عليها[٥٣].

وهنا تجدر ملاحظة مهمة، وهي أن النشاط الإلكتروني للشباب على اختلاف وسائله، يعكس سلسلة القضايا الكبرى في المجتمعات العربية، بل إن البعض يربط تطور التدوين، مثلاً، بتلك القضايا. فمثلاً يربط المدوّن المصري عمرو غربية بين تطور نشاط التدوين وازدهاره من جهة، والأحداث الطائفية[٥٤] من جهة أخرى، حيث شكّلت الأحداث الطائفية المتكررة مادة أولية كبيرة للتدوين، وسعى المدوّنون إلى مناقشتها بجدّ، وكان النشاط

---

(٥١) عبد اللطيف الخالدي، «الثورة البحرينية بين التكتيم الإعلامي والأقلام المأجورة،» مدوّنة «شاي الحرية»، وقد نُشِرَ في: وصلة، العدد ٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، ص ٨.

(٥٢) نواف القديمي، «الليلة التي أشعلت فتيل الثورة في اليمن،» مدونة «المقال»، وقد نُشِرَ في: وصلة، العدد ٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، ص ١١.

(٥٣) ناجي الفيتوري، «هل سيقع ثوار ليبيا ضحية أخطر أسلحة القذافي،» مدونة «بنغازي»، وقد نُشِرَ في: وصلة، العدد ٣٠ (٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١١).

(٥٤) عمرو غربية، «منمنمات طائفية،» مدونة «طي المتصل» (٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، <http://zamakan.gharbeia.org>.

التدويني يزدهر على إثر تلك الأحداث. والخلاصة أن القضايا الكبرى في المجتمعات العربية، أياً كانت طبيعتها، سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، ليست غائبة عن فكر ووعي الشباب العربي، كما أنها ليست غائبة عن ممارساته.

كما يبدو أن لهذا الجيل من الشباب قدرة هائلة على الحشد لقضايا محلية وقومية، وهذه القدرة ناتجة من القيام بأنشطة مشتركة. ومن ثم يمكن القول إن نموذجاً جديداً للهوية العربية لدى الشباب هو بصدد التشكّل، وإن كان أكثر انفتاحاً وتحرّراً من الاتجاهات العربية والقومية السابقة، فهو نموذج أكثر تسامحاً مع الاتجاهات الفكرية الأخرى.

من خلال النظرة التحليلية إلى الفصول السابقة، ومن خلال عرضنا لأهم عناصر الالتقاء والتقارب، وكذلك الاختلاف والتباين الفكري والعملي الواقعي للشباب العربي، مستمدّاً من خطاباتهم عبر الوسائل الجديدة للمشاركة، يمكن القول إن هذا الخطاب، برغم تميّزه وجدّيته، وتنوع وسائله، ورصانة مضمونه، وتعبيره عن هموم وآمال وآلام وطموحات الأمة، فهو يغلب عليه لغة المطالب، وليس الحقوق، إلا في ما يتعلق بحق التظاهر السلمي، مثلاً، وهو الحق الوحيد الذي خرجت التظاهرات لقناعة بأهميته، لكن خطاب المطالب يحتاج إلى التحويل إلى لغة الحقوق والتمسك بها الذي يؤدي في النهاية إلى تبنّي النظم الانتقالية لهذه الشعارات المرفوعة في الميادين، أو المعبّر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمدوّنات والمساحات الإبداعية، باعتبارها حقوقاً للمواطنين، وليست مجرد مطالب تتم المساومة عليها. وهذا ما يؤكد أن هذا الجيل، بالخصائص التي تحدّثنا عنها في هذا الفصل، يمثل الأمل الحقيقي لهذه الأمة، ليس فقط في تطوير دول المنطقة، وإنما في بلورة مفهوم جديد أكثر حداثة للهوية العربية.

فهـــرس

- ب -

- ت -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

بعد عقود من الجمود في عملية تداول السلطة في الوطن العربي، وفي لحظة تاريخية كان المشهد العربي فيها يبدو عاجزاً عن إحداث أي عملية تغيير سياسي تكسر حلقة الاستبداد المتجذّرة منذ عقود وما رافقها من مظاهر فشل وترهل في مكوِّنات الدولة والمجتمع في معظم الأقطار العربية . . . اجتاحت الوطن العربي موجة من الانتفاضات والثورات، وكان للشباب دور أساسي في إطلاقها وتحريكها متجاوزاً هذا الشباب المكوِّنات السياسية والحزبية التقليدية، التي عجزت على مدى عقود في إحداث أي عملية تغيير سياسي جدي في بلادها، مستفيداً هذا الشباب من وسائل الاتصال الحديثة لابتكار أساليبه في التواصل والتعبئة ونقل الخبر والحشد وبلورة الرؤى والخيارات البديلة، بعيداً من وجود قيادة تاريخية أو زعيم ملهم.

يسعى هذا الكتاب للتعرف إلى تركيبة وخصائص هذا الجيل الشاب واستقراء أنماطه الجديدة في المشاركة السياسية والوقوف على نمط تفاعل المجتمع معه، بعدما فرض نفسه هذا الجيل وحراكه السياسي كفاعل وفعل جديدين على الساحة العربية. كما يبحث الكتاب في جدلية العلاقة بين الافتراضي والواقعي، وقدرة الشباب العربي هذا على فرض نفسه وأفكاره وقيمه وآلياته على الواقع.

يتناول الكتاب بالرصد والتحليل خمس حالات عربية شهدت حراكاً شبابياً، عرفت تمايزاً في أساليبها وأبعادها وحتى في نتائجها، وهي تجارب تونس ومصر وسورية والمغرب والبحرين؛ مستقرئاً أيضاً تداخل البعدين الوطني (القُطري) والقومي (العربي) في الثقافة السياسية التي أفرزها هذا الحراك الشبابي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

